

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٤

رسالة

مقدمة للحصول على درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إعداد الطالبة

نانيس عبد الرازق فهمي أحمد محمد

إشراف

ال[illegible] عبد الملك عودة	الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين

القاهرة

٢٠٠٧



جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) في الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٤

رسالة
مقدمة للحصول على درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إعداد الطالبة
نانيس عبد الرازق فهمي أحمد محمد

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة
الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين

القاهرة
٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى

جدي وجدتي

حباً كبيراً

أبى و أمي

احتراماً وتقديراً

زوجي و ابنتي

كل طالب علم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يسعدني وقد انتهيت من هذا البحث أن أتوجه بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإتمامه.

وأتوجه بموفور الشكر وأجلّ التقدير لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، لتفضل سيادته بالإشراف على هذا البحث ، والذي كان لتشجيعه الأبوي خلال فترة إعـداد لهـذا البحث كبير الأثر في المضي لإتمامه.

كما أتقدم بأرفع معاني الشكر والتقدير والثناء لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة لتفضل سيادته بالإشراف المشارك على هذا البحث ولحرصه الدائب على متابعة كل خطوة من خطواته ولكل مرحلة من مراحله فلم يدخر وسعا فـي اسـداء توجيهاتـه السديدة وأفكاره البناءة.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور احمد الرشـيدي أسـتاذ العلـوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووكيل الكلية للدراسات العليـا و البحـث العلمي على توجيهاته الثمينة وعلى ما أبداه من ملاحظات أفادت الدراسة في سيمنار التسجيل ، كما اشكره مرة ثانية على تفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة .وكذلك اعبر عن شكري وامتناني للأستاذ الدكتور محمد نصر مهنا أسـتاذ العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة أسيوط الذي تفضل مشكورا بالموافقـة علـى الاشتراك في لجنة المناقشة .

وخالص الشكر للأستاذ الدكتور جهاد عودة ، رئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة حلوان .

وأخيرا لا يفوتني ان اعبر عن اعتزازي وثنائي لزوجي وابنتي اللذان تحملا الكثيـر لكي أتفرغ للدراسة وعلى كل ما قدموه لي بكل الحب والرضا من جو أعانني علـى إتمام هذا البحث.

ولكل من ساهم بأداء جهد او شارك بإسداء نصح ساعد على المضي قدما في إنجـاز هذا البحث أتقدم بخالص شكري وامتناني.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الإجازة

أجـــازت لجـــنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير امتياز بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٧ بعد استيفاء جميع المتطلبات،

اللجنــــــــة

الاسم	التوقيـــع
١. الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة	----------------------
٢. الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية جامعة القاهرة.	----------------------
٣. الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي أستاذ العلوم السياسية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة	----------------------
٤. الأستاذ الدكتور محمد نصر مهنا أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة أسيوط	----------------------

الاسم :نانيس عبد الرازق فهمي أحمد محمد

تاريخ وجهة الميلاد: الرياض –المملكة العربية السعودية ٦ ديسمبر ١٩٧٨

التخصص : العلوم السياسية

الدرجة : ماجستير

إشراف : الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة

الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة :

السياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الها قد تكون خطوة متواضعة لاستكمال أحد جوانب السياسة الخارجية المصرية عامةً وفى المجال الأفريقى على وجه الخصوص؛ حيث محدودية الدراسات التى تناولت علاقة مصر بالكوميسا، إذا ما قورنت بالدراسات التى انصبت على صور التكتلات الأخرى . ولأنها تركز على دراسة السياسة الخارجية تجاه تجمع الكوميسا، حيث إنه بانضمام مصر لهذا التجمع تكون قد دخلت مرحلة جديدة فى علاقاتها بالدول الأفريقية، خاصة فى جنوب وشرق القارة — منطقة المصالح المصرية — .ومن ناحية الأهمية العملية، فهذه الدراسة تلفت النظر وتؤكد أهمية القارة الأفريقية فى المستقبل رغم ما تواجهه من صعوبات وأزمات اقتصادية.

وتتمثل المشكلة البحثية في أنه على الرغم من اندماج معظم الدول الأفريقية فى تكتلات إقليمية، كانت مصر فى وضعٍ تنفرد به على الساحة الأفريقية ، تمثل في عدم عضويتها فى أيٍّ تجمع إقليمى فرعى وفقًا لما نصَّت عليه اتفاقية «أبوجا» عام ١٩٩١ ، فضلاً عن فشل محاولاتها للانضمام لأى تجمعٍ من التجمعات الإقليمية الأفريقية الامر الذي فرض تحديات خطيرة على مصر بالنسبة لأمنها المائى وأمنها الإستراتيجي، وحتى بالنسبة لوضعها ومكانتها الإقليمية والدولية.

مثَّل هذا الموقف مشكلة أمام صانع السياسة الخارجية المصرية، استوجبت البحث عن التجمع المناسب لكي تنضم إليه مصر حتى تؤكد انتماءها وعلاقاتها الأفريقية، وفى نفس الوقت لكي تتماشى مع الاتجاه العالمي من الدول — كبيرها وصغيرها — نحو تكوين تكتلات إقليمية كبرى. من هذا المنطلق، كان السعي المصرى للانضمام للكوميسا.

وتركز الدراسة على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا من خلال تحليل الموقف السياسى الرسمى منذ الانضمام وأسبابه وظروفه وأدواته وتقييم مدى نجاح السياسة الخارجية المصرية فى تحقيق أهدافها من الانضمام وما يواجهها من معوقات وتحديات وما توافر لها من فرص.وتطرح الدراسة المشكلة البحثية التى تتناولها فى صورة أسئلة هي :ما الدوافع التى حدت بمصر للانضمام للكوميسا؟ وهل هى دوافع داخلية تتعلق بالبيئة المحلية المصرية أم أنها دوافع خارجية — إقليمية ودولية — فقط، أم أنها مزيج لتفاعل مركب بين محددات داخلية وأخرى خارجية؟.وما

مـــدى أهمية الكوميسا فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية؟ وما هى أدواتها فى تحقيق هذه الأهداف؟.وما التحديات والفرص المتاحة لمصر من خلال عضويتها فى الكوميسا؟

في اطار الاعتبارات السابقة تنقسم الدراسة الى بابين رئيسيين يسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة .وتبدأ الدراسة بفصل تمهـيدي ثم بـــابين ، يتناول الباب الأول محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، وينقسم الى فصلين ، يتناول الفصل الأول المحددات الداخلية أما الفصل الثاني فيتناول المحددات الإقليمية ، و الباب الثاني بعنوان السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وينقسم الى فصلين يتناول الأول أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا ، اما الفصل الثاني فيتناول الأداء المصري بعد الانضمام للكوميسا ، ثم تنتهي الدراسة بخاتمة متضمنة النتائج.

وقـــد توصـــلت الدراسة لنتائج من اهمها :اولا تقود جملة التحديات والسمات التي غلبت على السياسة الخارجية المـــصرية تجـــاه الكوميسا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن التحسن في العلاقات المصرية مع دول الكوميسا لم تستتبعه إنجـــازات كبرى، الأمر الذى يرجع فى الأساس إلى توجه السياسة الخارجية المصرية نحو تطوير العلاقات مع الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة.ثانيا تأتى قضية مياه النيل وتأمين حصة مصر من المياه ومحاولة زيادتها على قمة أولـــويات الـــسياسة الخارجية المصْرية تجاه أفريقيا عامة وتجاه الكوميسا بصـــفة خاصة ـــ باعتبار أن معظم دول حـــوض النيل أعضاء بها ـــ ثالثا أظهرت الدراسة أن ثمة ضرورة لإعطاء البُعد الاقتصادى أهميةً كبرى، فضلا عن ضرورة تغيير قاعدة انطلاق السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وأفريقيا بشكل عام لتنتقل من المكانة والرصيد الـــسياسى والثقافى الذى وفرته فترة الخمسينيات والستينيات إلى البعد الاقتصادى عبر زيادة حجم التجارة البينية والمعونات الفنية وفتح الأسواق وبناء علاقات على أساس واعتبارات قائمة على المصالح المتبادلة.رابعا ان السياسة المصرية تجاه الكوميسا في جانبها السياسي لن تتراجع بل ان الشق السياسي هو المحور المؤثر في السياسة المصرية تجاه الكوميسا ، خاصة في ظل العلاقات المصرية المتميزة سياسيا مع دول الكوميسا .

ابراهيم اصلاح الدين

المستخلص

تركـــز هذه الدراسة على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا من خلال تحليل الموقف السياسى الرسمى منذ الانضمام وأسبابه وظروفه وأدواته وتقييم مدى نجاح السياسة الخارجية المصرية فى تحقيق أهدافها من الانضمام ومـــا يـــواجهها من معوقات وتحديات وما توافر لها من فرص. وقد أظهرت الدراسة أن ثمة ضرورة لإعطاء البُعد الاقتـــصادى أهميةً كبرى، فضلا عن ضرورة تغيير قاعدة انطلاق السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وأفريقيا بـــشكل عـــام لتنـــتقل من المكانة والرصيد السياسى والثقافى الذى وفرته فترة الخمسينيات والستينيات إلى البعد الاقتـــصادى عبر زيادة حجم التجارة البينية والمعونات الفنية وفتح الأسواق وبناء علاقات على أساس واعتبارات قائمة على المصالح المتبادلة.

الكلمات الدالة

الـــسياسة الخارجية- الكوميسا – المحددات –التبادل التجاري –الاستثمار- شرق وجنوب أفريقيا-حوض النيل-الإعلاميين-الموفدون من الأزهر-الدول الكبرى

ابراهيم رضا الريس

قائمة المحتويات

:

.

قائمة الجـداول

:

مقدمة

مـــــقـــدمـــــــــــة

تقع مصر فى الجزء الشمالى الشرقى من قارة أفريقيا، وعلاقتها معها قديمة قدم التاريخ، فهى جزء من القارة الأفريقية، كما أن أفريقيا تشكل أهمية أمنية واستراتيجية كبيرة بالنسبة لمصر.

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبزوغ عصر التحرير الوطنى، بدأت مصر القيام بمسئولياتها تجاه الدول الأفريقية كافة، وسعت بكل جهدها لتغيير الأوضاع السائدة فى القارة من خلال مساندة حركات التحرر الوطنى من الاستعمار الأوروبى التقليدى ومناهضة النظم العنصرية فى الجنوب، ثم تعزيز ودعم الاستقلال السياسى للدول الأفريقية التى استقلت وتعرضت لمحاولات الهيمنة والضغط من قِبل الدول الاستعمارية للإبقاء على روابط الهيمنة والتبعية، إضافة لتعزيز التضامن الأفريقى القارىّ بين الدول الأفريقية، كما لعبت مصر دورًا فى تعزيز التضامن العربى الأفريقى ونجحت فى عقد أول قمة عربية-أفريقية فى القاهرة عام ١٩٧٧.

وفى ظل النظام الدولى الجديد وما يفرضه من ظواهر وقضايا جديدة، تشابكت المتغيرات الدولية بصورة أثارت اهتمام دول العالم على اختلاف نظمها السياسية ومستويات نموها الاقتصادية، وعلى رأس هذه المتغيرات ظاهرة العولمة، خاصة فى جانبها الاقتصادى الذى فرض تحديات خطيرة على الدول النامية والفقيرة؛ مما أدى إلى تهميشها وغياب فاعليتها وانتقال سلطاتها للمنظمات الدولية والشركات دولية النشاط. وظهر جليًّا أنه لا يمكن لهذه الدول مواجهة هذه التحديات منفردةً وإنما يجب عليها التكتل معًا لصياغة وتنفيذ أنشطة مشتركة ذات جدوى؛ لكى تتجنب الآثار السلبية للتطورات السريعة فى العالم، وأصبح العصر الحديث هو عصر اتجاه كثير من الدول إلى التكتل فيما بينها فى هيئة تجمعات إقليمية.

وتعنى التكتلات الإقليمية نظام التفاعلات الدولية فى منطقة ما، تحدَّد على أساس جغرافى، ويشمل ترتيبات تجارية ونقدية إقليمية تعرف اصطلاحًا بالتكامل الاقتصادى الإقليمى[1]. وهذه الظاهرة نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنضمة لهذه التكتلات، كما أنها تعتبر رمزًا للعلاقات السياسية القائمة بينها والأيديولوجية السائدة فيها، وتأخذ هذه التكتلات أشكالاً متعددة يتفاوت بعضها عن بعض، ومن أهمها مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. ومن هذه التكتلات ما يسرع الخُطى نحو تحقيق أغراضه فيفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية بينما تتعثر خُطى غيره، حيث يختفى من الوجود أحيانًا؛ لذلك تختلف الآثار التى تتولد عن هذه التكتلات قوة وضعفًا.

---

(١) د.محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمى الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص٢٥١.

ظهرت أهمية التجمعات الإقليمية بشكل خاص لدى الدول النامية ومنها الدول الأفريقية التى أدركت حاجتها المُلحَّة للتعاون مع بعضها البعض، خاصة فى ظل ما تعانيه من مشكلات الفقر والحروب الأهلية وعدم الاستقرار، فأنشئت عدة تجمعات اقتصادية إقليمية فى القارة الأفريقية بحسب التقسيم الجغرافى للدول؛ وذلك بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى القارة وقيام سوق أفريقية مشتركة، وهو ما نصَّت عليه خطة عمل «لاجوس» الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠ واتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة فى «أبوجا» عام ١٩٩١.

وفى ظل التجمعات الإقليمية التى تشكلت فى القارة، انضمت مصر ــ بعد جهد كبير ــ إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا «الكوميسا» فى القمة الثالثة فى «كينشاسا» فى ٢٩-٣٠ يونيو ١٩٩٨ وهى المرة الأولى التى تنضم فيها مصر لتجمع إقليمى فرعى، وترجع أهمية الكوميسا بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية إلى ما يلي:

- إدراك حقيقة طبيعة النظام الدولى الجديد، خاصة جانبه الاقتصادى وطبيعة العلاقات الاقتصادية فى القرن الواحد والعشرين؛ حيث إن هذا القرن هو قرن التكتلات الاقتصادية العملاقة، الأمر الذى دفع الدول الأفريقية والدول النامية للانضمام لتجمعات إقليمية فرعية تضاعف قوتها على مواجهة التحديات المفروضة عليها.
- تهدف مصر من الانضمام للكوميسا إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأمنية واستراتيجية، حيث تتمثل الأهداف الاقتصادية فى تنمية العلاقات التجارية وإقامة المشروعات المشتركة مع الدول الأفريقية الأعضاء بالكوميسا والانفتاح على أسواقها، فضلاً عن محاولة التوصل لحلٍّ لمشكلة العجز المتواتر فى الميزان التجارى المصرى مع هذه الدول، إضافة لما يشكله هذا الانضمام من ارتباط اقتصادى بالقارة الأفريقية. وتتمثل الأهداف الأمنية فى تأمين حدود مصر وسواحلها الغربية على البحر الأحمر وربطها بسواحل أفريقيا الجنوبية والشرقية ،والحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة البحر الأحمر وتأمين الملاحة الدولية فى هذا الممر المائى الهام، وكذلك مدخله الجنوبى المتمثل فى مضيق باب المندب؛ حيث إن ثلاث دول من الدول الثمانى المطلة على البحر الأحمر أعضاء بالكوميسا وهى السودان وإريتريا وجيبوتى، كما يضم الكوميسا معظم دول القرن الأفريقى، وتعدُّ هذه المنطقة هى العمق الجنوبى للأمن الوطني المصرى، أمَّا الأهداف الاستراتيجية فتتمثل فى حماية مصالح مصر المائية حيث إن معظم دول حوض النيل ودول البحيرات العظمى أعضاءٌ بالكوميسا.
- حل المشكلة المؤسسية التى تمثلت فى عدم عضوية مصر فى أيٍّ من التجمعات الإقليمية الأفريقية بموجب اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة فى «أبوجا» عام ١٩٩١، حيث يعد انضمام مصر للكوميسا التزامًا قانونيًّا ألزمت به نفسها فى هذه الاتفاقية التى تهدف إلى تحقيق وحدة اقتصادية وعملة موحدة بين دول القارة الأفريقية خلال فترة زمنية معينة.

- التعويض عن الجهود التى بذلتها مصر من أجل إقامة تجمع «الاندوجو» كإطار إقليمى مؤسسى يضم دول حوض النيل حيث يضم تجمع الكوميسا معظم دول حوض النيل، الأمر الذى يضاعف أهميته الاستراتيجية.
- الكوميسا خطوة نحو التكتل الإقليمى ونحو خلق إطار تعاونىٍّ بين الدول ـ أعضائه ـ لدرء محاولات فصل دول شمال القارة الأفريقية ـ خاصة مصر ـ عن الدول الأفريقية جنوب الصحراء.
- الكوميسا تجمع إقليمى ضخم يتميز بتعداد سكانه الذى يزيد على نصف سكان القارة الأفريقية، حيث يبلغ عدد سكانه أكثر من ٣٧٤ مليون نسمة من إجمالى ٧٠٠ مليون نسمة هم سكان القارة بنسبة ٥١,٦٣ % من سكان أفريقيا، إنه يحتل مساحة جغرافية هائلة بلغت ١٢,٤ بليون كم أى مساحة تعادل ٤٧,٤٧% من مساحة القارة الأفريقية بما تحتويه هذه المساحة من موارد وثروات طبيعية وكوادر بشرية، يبلغ الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا ٣٦,٥% من الناتج المحلى لأفريقيا، وتصدر دول الكوميسا ما يزيد على ٤٥% من صادرات أفريقيا، وتزيد وارداتها على ٣٧,٥% من واردات أفريقيا وبذلك تعد من أكبر التجمعات الاقتصادية فى القارة الأفريقية. (١)
- تعد الكوميسا إطارًا تنظيميًا للعلاقات التعاونية السياسية والاقتصادية والثقافية بين مصر ودول شرق وجنوب أفريقيا ، منطقة المصالح المصرية.

---

(١) www.comesa.int./index_htm l/view

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

على الرغم من اندماج الدول الأفريقية فى تكتلات إقليمية، كانت مصر فى وضع تنفرد به على الساحة الأفريقية، تمثل في عدم عضويتها فى أيّ تجمع إقليمى فرعى وفقًا لما نصَّت عليه اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة فى «أبوجا» عام ١٩٩١ التى وقعت عليها مصر، فضلاً عن فشل محاولاتها للانضمام لأى تجمع من التجمعات الإقليمية الأفريقية التى أنشئت بالقارة– إن دول الشمال الأفريقى كوَّنتْ اتحاد المغرب العربى ولم تُتِح لمصر فرصة الانضمام إليه، ودول الجنوب والشرق الأفريقى كوَّنتْ تجمع الكوميسا–؛الأمر الذى إذا استمر لأثر بالسلب على الرصيد السياسى لمصر فى القارة الأفريقية الذى تراكم على مدار سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي؛ مما فرض تحديات خطيرة على مصر بالنسبة لأمنها المائى وأمنها الاستراتيجى، وحتى بالنسبة لوضعها ومكانتها الإقليمية والدولية.

مثّل هذا الموقف مشكلة أمام صانع السياسة الخارجية المصرية، استوجبت البحث عن التجمع المناسب لكى تنضم إليه مصر حتى تؤكد انتماءها وعلاقاتها الأفريقية، وفى نفس الوقت لكى تتماشى مع الاتجاه العالمى من الدول ــ كبيرها وصغيرها ــ نحو تكوين تكتلات إقليمية كبرى. من هذا المنطلق، كان السعى المصرى للانضمام للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا «كوميسا».

ويعدُّ إدراك مصر لأهمية الانضمام للكوميسا تغيرًا فى الرؤية المصرية نحو التقارب المشترك مع دول القارة الأفريقية والالتقاء نحو هدف يجمعهم نحو المصلحة المشتركة، كما يعد الانضمام إعادة صياغة للسياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية، حيث كانت الدائرة الأفريقية للسياسة الخارجية المصرية قد اختفت أو توارت نتيجة انشغالها بدوائر وقضايا أخرى، وجاء الانضمام إلى الكوميسا فرصة؛ لإعادة تأكيد الهُوية الأفريقية لمصر، وإثباتًا للوجود المصرى الراسخ فى أفريقيا.

وتركز الدراسة على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه تجمع الكوميسا وذلك من خلال تحليل الموقف السياسى الرسمى منذ الانضمام وأسبابه وظروفه وأدواته وتقييم مدى نجاح السياسة الخارجية المصرية فى تحقيق أهدافها من الانضمام وما يواجهها من معوقات وتحديات وما توافر لها من فرص.

وتطرح الدراسة المشكلة البحثية التى تتناولها فى صورة أسئلة كما يلي:

١–ما الدوافع التى حدت بمصر للانضمام للكوميسا؟ وهل هى دوافع داخلية تتعلق بالبيئة المحلية المصرية أم أنها دوافع خارجية ــ إقليمية ودولية ــ فقط، أم أنها مزيج لتفاعل مركب بين محددات داخلية وأخرى خارجية؟

٢-ما مدى أهمية الكوميسا فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية؟ وما هى أدواتها فى تحقيق هذه الأهداف؟
٣-ما التحديات والفرص المتاحة لمصر من خلال عضويتها فى الكوميسا؟

تحديد الدراسة:

يتحدد مجال الدراسة زمنيًا منذ انضمام مصر لتجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) أى منذ ٢٩-٣٠ يونيو ١٩٩٨ وهو تاريخ عقد القمة الثالثة للكوميسا فى كينشاسا وهى القمة التى انضمت فيها مصر، ويتحدد مجال الدراسة مكانيًّا؛ بمعنى دراسة السياسة الخارجية تجاه الكوميسا التى تضم فى عضويتها كلاً من: السودان، إريتريا، إثيوبيا، جيبوتى، كينيا، أنجولا، أوغندا، رواندا، بوروندى، سيشل، سوازيلاند، جزر القمر، مدغشقر، مالاوي، زامبيا، زيمبابوي، الكونغو الديمقراطية، موريشيوس؛ حيث إن كلاً من تنـــزانيا وناميبيا انسحبتا من هذا التجمع. (١)

تقسيم الدراسة:

تبدأ الدراسة بفصل تمهيدي حول نشأة الكوميسا وظروف نضمام مصر لها ثم بابين ، يتناول الباب الاول محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، وينقسم الـــى فصلين ، يتناول الفصل الاول المحددات الداخلية اما الفصل الثاني فيتناول المحددات الاقليمية ، و الباب الثاني بعنوان السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وينقسم الى فصلين يتناول الاول ادوات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميســا ، امــا الفصل الثاني فيتناول الاداء المصري بعد الانضمام للكوميسا ، ثم تنتهــي الدراســة بخاتمة متضمنة النتائج، يتبعها ملحق لمعلومات أساسية عن دول الكوميسا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- قد تكون خطوة متواضعة لاستكمال أحد جوانب السياسة الخارجية المصرية عامة وفى المجال الأفريقى على وجه الخصوص؛ حيث محدودية الدراسات التى تناولت علاقة مصر بالكوميسا، إذا ما قورنت بالدراسات التى انصبت على صور التكتلات الأخرى .
- أنها تركز على دراسة السياسة الخارجية تجاه تجمع الكوميسا، حيث إنه بانضمام مصر لهذا التجمع تكون قد دخلت مرحلة جديدة فى علاقاتها بالدول الأفريقية خاصة على الصعيد الإقليمى الفرعى حيث إن التجمع يضمن لها علاقات اندماجية مع ١٨ دولة أفريقية فى جنوب وشرق القارة الأفريقية ــ

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، مذكرة معلومات عن الكوميسا غير منشورة، (القاهرة:وزارة الخارجية المصرية، إدارة شئون المنظمات الأفريقية، ٢٠٠٤) ، ص ٤

منطقة المصالح المصرية ـــ فضلاً عمّا يوفره هذا الانضمام من فرصة لتوفير مُناخ ملائم للحفاظ على المصالح الحيوية المصرية فى هذه المنطقة وتنميتها سواء أكانت تتعلق بمياه النيل أو بالأمن والاستراتيجية والاقتصاد والثقافة وحتى المكانة الإقليمية والدولية؛ حيث يشكل الانضمام تطبيقا لتطور الإدراك المصرى لأهمية القارة الأفريقية والذى بدأ منذ عام ١٩٩٧، حين شكلت لجنة وزارية تجتمع دوريًّا تحت رئاسة وزارة الخارجية المصرية وتضم بعض الوزارات المعنية، وذلك لتنسيق السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية وإعادة ترتيب أوراقها صوبها، ولكى تعمل بشكل عملى ومتجدد على إنعاش الوجود المصرى فى القارة الأفريقية.

- ومن ناحية الأهمية العملية، فهذه الدراسة تلفت النظر وتؤكد أهمية القارة الأفريقية فى المستقبل رغم ما تواجهه من صعوبات وأزمات اقتصادية، فإمكانياتها المستقبلية ضخمة بما تمتلكه من موارد طبيعية فهى مجالٌ مفتوحٌ للعمالة المصرية المدّربة ،وكذلك سوقا ضخمة أمام المنتجات المصرية، إضافة لارتباط الأمن المصرى بالأمن الأفريقى سواء من ناحية الانتماء الجغرافى أو من ناحية مياه النيل، لذلك فإن كل ما يحدث من قضايا فى أفريقيا يمس مصر بشكل مباشر ولا يمكن أن تبقى بمنأى عنه أو لا تهتم بالعلاقات المصرية الأفريقية.

مراجعة الأدبيات السابقة:

قليلة هى الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث، وسوف يتم استعراض الأدبيات السابقة التى تتعلق بالكوميسا من خلال محورين على النحو التالي:

١- دراسات ركزت على الكوميسا باعتبارها منظمة إقليمية:

كتاب د. سمير عبدالعزيز تحت عنوان التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة.(١)

يعرض هذا الكتاب بعض التكتلات الاقتصادية التى ظهرت وتأسست حديثا أو التى اكتمل تأسيسها ومكانة مصر وعلاقتها بها وما يمكن أن توفره هذه العضوية من مزايا وما يمكن أن تفرضه من أعباء وتحديات.. ومن هذه التكتلات مجموعة الــ١٥ والمشاركة الأوروبية المتوسطية والمشاركة الأوروبية الأفريقية وأوروبا الموحدة، ويخصص للكوميسا الفصل الأول حيث يتناولها من خلال استعراضه لنشأة وتطور الكوميسا وأهدافها، وهيكلها التنظيمى وأهداف انضمام مصر لها وما واجهها من تحديات، فضلاً عن استعراضه أعمال المؤتمر الاقتصادى الإقليمى الأول للكوميسا الذى عقد بالقاهرة عام ٢٠٠٠.

---

(١) د.سمير عبدالعزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة، الكوميسا، مجموعة الـــ١٥، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية، الأفريقية المتوسطية، (الإسكندرية:مطبعة الإشعاع الفنى، ٢٠٠١).

كتاب د. أسامة المجدوب تحت عنوان العولمة والإقليمية:مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية.(١)

يتناول هذا الكتاب الجدل الدائر بين العولمة والإقليمية للوقوف على مختلف أبعاد هذه العلاقة وآثارها العامة، فيتناول فى ستة فصول التداعيات التى نجمت عن التغير الطارئ على الوضع الدولى بعد اختفاء الشيوعية وتسيّد نظريات السوق وبزوغ قوى جديدة مؤثرة لم تكن فى الحسبان فى ظل النظام الثنائى القطبية السابق، فضلاً عن استعراضه المفهومَ المستحدث للعالمية وظهور فكرة القرية الكونية الصغيرة، ويستعرض الدوافع التى أدت لتزايد النزعة الدولية نحو مزيد من الإقليمية فى السياسات التجارية والاقتصادية، ويتناول فى هذا الإطار الترتيبات التكاملية فى الإطار الأوروبى والأمريكى والآسيوى والعلاقة الواعدة بين العملاقين الأوروبى والأمريكى من خلال المبادرة الجديدة الخاصة بأجندة عبر الأطلنطى التى تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين، كما يلقى الضوء على محاولات التكامل الاقتصادى العربى، كما يستعرض توجه مصر نحو إبرام اتفاقية للمشاركة مع كل من أمريكا والاتحاد الأوروبى لتوطيد الروابط التجارية، فضلاً عن تطوير البعد الأفريقى فى سياستها التجارية عن طريق عضويتها فى تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا التى يتناولها من خلال استعراضه لمعاهدة إنشائها ومبادئها وأهدافها وتطورها لمنطقة تجارة حرة.

كتاب د. فرج عبدالفتاح تحت عنوان الاقتصاد الأفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة. (٢)

يبحث هذا الكتاب فى موضوع التكامل الاقتصادى فى أفريقيا فى ظل ظروف العولمة؛ حيث يشرح طبيعة العلاقة بين التكامل والعولمة ومدى التوافق بينهما مع إشارة لبعض التجارب فى أفريقيا، كما يتناول عرضًا وتحليلاً لمشكلات التكامل الاقتصادى فى أفريقيا فى إطار اتفاقية «أبوجا» الموقعة فى يونيو ١٩٩١، ويخصص الكتابُ فصلين عن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» يعرض من خلالهما العلاقات التجارية بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، وبرامج التثبيت والتكيّف الهيكلى فى دول التجمع ومدى إسهامها فى تحقيق التكامل الاقتصادى، كما يتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أفريقيا وتأثيرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية.

---

(١) د.أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية:مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية، (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١) .

(٢) د.فرج عبدالفتاح، الاقتصاد الأفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

خصصت الهيئة العامة للاستعلامات عددًا من دورية «آفاق أفريقية» تحت عنوان تجمع كوميسا.(١) ويستعرض الإطار القانونى والسياسى للكوميسا والتعاملات التجارية والاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا.

رسالة ماجستير باللغة الإنجليزية للأستاذ مختار جميل Egypt and COMESA: Searching for a new approach to regional integration in Africa (٢)تناولت الرسالة التعريف بتجمع الكوميسا وهيكله التنظيمى ومؤسساته وأعضائه وأهدافه ومبادئه، كما تناولت أيضًا التعريف بالفرص التى يتيحها التجمع وكذلك أهم المعوقات التى تواجه مصر فى الكوميسا، وخلصت إلى أهمية تجمع الكوميسا كمدخل للتكامل الإقليمى مع القارة الأفريقية، حيث إن الرسالة تناولت تجمع الكوميسا على اعتبار أنه بوابة لمصر لتحقيق تكاملها الإقليمى مع القارة الأفريقية الذى التزمت به بعد توقيعها على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

٢- دراسات ركزت على الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا:

دراسة د. تهانى أبوالقاسم تحت عنوان تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى فى مواجهة سلبيات الانضمام لمنطقة تجارة حرة.(٣)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهمية منطقة تجارة حرة لدول الكوميسا والتى تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على إنشائها بحلول عام ٢٠٠٠ حيث تتمتع فيها رءوس الأموال والسلع والأفرد بحرية الانتقال بين دول المنطقة وتسقط فيها جميع الحواجز الجمركية والقيود غير الجمركية؛ بهدف زيادة التجارة البينية بين دول المنطقة من نحو ٨% إلى ٢٠% من إجمالى حجم تجارتها الخارجية، كما تعرض كيفية تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة السلبيات التى أثيرت حول الانضمام لهذه المنطقة، وذلك بهدف التعرف على سلبيات واستراتيجيات يمكن بها مواجهتها، وذلك من خلال التعريف بأهمية تلك المنطقة وحقيقة المخاوف والسلبيات التى أثيرت والخطط التى وضعت لتلافيها، وكيفية تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى على النفاذ لأسواق تلك المنطقة.

---

(١) وزارة الإعلام،آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الأول،ربيع ٢٠٠٠).

(٢) Mokhtar Ghamil, **Egypt and COMESA: Searching for a new approach to regional integration in Africa**, MA Thesis-Department of Political Science,(Cairo : American University , 2001).

(٣) د. تهانى أبوالقاسم، تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى فى مواجهة سلبيات الانضمام لمنطقة تجارة حرة، فى المشروع الوطنى لتحديث الدولة فى إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، جامعة حلوان:مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ٢٠٠١).

دراسة د. منى الجرف تحت عنوان الكوميسا وفرص تشجيع الصادرات المصرية.(١)

استهدفت الدراسة تحليل ومناقشة الآثار الاقتصادية والاستاتيكية والديناميكية المرتقبة لعضوية مصر فى الكوميسا وآثارها على تشجيع الصادرات المصرية، وكذلك تحديد أهم السلع المرشحة للتصدير من جهة، والأسواق المحتملة داخل هذا التجمع من جهة أخرى.. وخلصت إلى أهمية تفعيل مثل هذا التجمع وآثاره على عملية تحويل وخلق التجارة مع القارة الأفريقية.

أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات دراسة حول الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا.(٢)

خلصت الدراسة إلى أهمية تجمع الكوميسا من الناحية الاقتصادية لمصر من خلال مايوفره من أسواق هائلة أمام المنتجات المصرية، وما يوفره كذلك من توافر مواداً خام بأسعار مناسبة. كما خلصت إلى أهمية توجيه مزيدٍ من الاهتمام بأسواق أعضاء الكوميسا وتعريف رجال الأعمال والمصدرين المصريين به.

دراسة د. تهانى أبوالقاسم تحت عنوان التوجه الاقتصادى المصرى، الآثار المحتملة لانضمام مصر للكوميسا.(٣)

استعرضت الدراسة أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة دول الكوميسا وتطوير التعاون المصرى الأفريقى الاقتصادى، كما تشير إلى مجموعة من السبل للنهوض بتجمع الكوميسا لتحقيق الفائدة الاقتصادية القصوى منه، إضافة لاستعراض السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها لدفع النمو ورفع الكفاءة الإنتاجية.

دراسة د. فادية عبدالسلام، موقف مصر في تجمع الكوميسا. (٤)

تناولت التعريف بالكوميسا كتجمع تأسس ليحل محل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا، كما تتعرض لإنجازاتها الاقتصادية والدوافع المبررة لانضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة ومدى استفادتها من هذه المنطقة، كما تستعرض الدراسة العلاقات التجارية الثنائية بين أعضاء الكوميسا.

---

(١) د.منى الجرف، الكوميسا وفرص تشجيع الصادرات المصرية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة أوراق بحثية، رقم ١٣،أكتوبر ٢٠٠٠).

(٢) وزارة الإعلام، الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم ١٧، ديسمبر ١٩٩٨).

(٣) د.تهانى أبوالقاسم، التوجه الاقتصادى المصرى، الآثار المحتملة لانضمام مصر للكوميسا، فى مجموعة باحثين، الوطن العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ١٩٩٩).

(٤) د. فادية عبدالسلام ، موقف مصر فى تجمع الكوميسا، فى موقف مصر فى التجمعات الإقليمية، (القاهرة:معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، عدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٢) .

أصدر معهد التخطيط القومي دراسة بعنوان فرص ومجالات التعاون الاقتصادى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا.[1]

تتناول التعريف بكل مجالات التعاون مع دول الكوميسا والناتج المحلى الإجمالى لكل دولة والتعريف بقطاعات الزراعة والصناعة والصيد وأوجه القصور فى كل منها مع توضيح أهم السلع المصرية التى يمكن تصديرها للكوميسا، كما تتناول معدلات النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى وميزان المدفوعات والتجارة البينية فيما بين الأعضاء سواء فيما يتصل بقواعد المنشأ بالنسبة للسلع الصناعية أو الاتجاه إلى تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة البينية.

أصدر معهد البحوث والدراسات الأفريقية كتابا بعنوان مصر والكوميسا:تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.[2]

استعرضت الأوراق البحثية التى قدمها نخبة من المتخصصين فى الشئون الأفريقية عددًا من الموضوعات المتنوعة حول الجوانب التنظيمية والوظيفية لتجمع الكوميسا، وتحليل أداء صادرات دول الكوميسا ومعوقاتها، وتقييم برامج التكيف الهيكلى وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى فى بعض دول الكوميسا، ومسألة التعاون الزراعى بين مصر والكوميسا فضلاً عن دور القطاع الخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادى وإمكانيات انتقال عوامل الإنتاج بين الأعضاء، وسبل تطوير وسائل النقل والمواصلات.

ومن هذا العرض، نجد أن معظم الدراسات والأبحاث التى صدرت حول الكوميسا جاءت مركزة أساسًا على التعريف بها كمنظمة إقليمية انضمت لها مصر حديثًا من حيث استعراض نشأتها وأهدافها ومبادئها، أو دراسات ركزت على دراسة الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا، خاصة ما يتعلق بزيادة فرص التبادل التجارى ودفع أوجه الاستثمار وتطوير مشروعات مشتركة مع دول التجمع، ومن ثمّ تشمل هذه الدراسة هذه الأبعاد كافة، إضافة للأبعاد السياسية حيث إن الدراسات السياسية قليلة فى هذا الموضوع (السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا)، كما أن هذه الدراسة تمتد بالبحث حتى عام ٢٠٠٤ وهو ما لم يتحقق فى الأدبيات السابقة.

---

(١) معهد التخطيط القومي: فرص ومجالات التعاون الاقتصادى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، (القاهرة: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (القاهرة:معهد التخطيط القومي، وزارة التخطيط، رقم ١٣٣، يونيو ٢٠٠٠).

(٢) د.السيد فليفل (محرر)، مصر والكوميسا:تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢).

منهجية البحث:

من المنطقى أن منهج الدراسة وأدوات البحث تتحدد بموضوع الدراسة من ناحية، والاعتبارات التى تحدد أهميته من ناحية ثانية، وبالافتراضات أو التساؤلات التى تنطلق منها الدراسة من ناحية ثالثة .ويستخدم الباحث مفهوم السياسة الخارجية بمعنى أنها « برنامج العمل العلنى الذى يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة فى المحيط الخارجي». (١)

ومن المسلم به أن الظاهرة السياسية ظاهرة مركبة مما يستدعي أكثر من مدخل لدراستها كما أن طبيعة موضوع البحث تفرض منهجا معينا لدراسته ، وفي هذا الإطار يحاول الباحث الاستفادة من المداخل التالية في تحليل موضوع البحث :

منهج تحليل النظم:حيث يمثل منهج تحليل النظم أحد المداخل المهمة في دراسة الظاهرة السياسية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، ولما كانت السياسة الخارجية هي إحدى مخرجات تفاعلات نظام سياسي معين ، فإن هذا المدخل يعد مهما في هذه الدراسة وذلك لمعرفة الكيفية التي تصاغ بها السياسة الخارجية ومدى فعالية هذه العملية وفقا للمقولات الأساسية لتحليل النظم.

وباعتبار ان هذه الدراسة هي دراسة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا» ، فإن الإطار العام لمنهج تحليل النظم يصلح لأن يكون أساسًا لهذه الدراسة؛ حيث يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية المصرية هى وحدة التحليل الرئيسية، وأن المتغيرات والتطورات السريعة فى النظام العالمى وبزوغ ظاهرة العولمة وما تحمله من تحرير للتجارة وإزالة القيود والحدود والتقدم التقنى المتسارع، خاصة تدفق المعلومات، وما تشكله من تهديد للدول النامية يدفعها للانضمام إلى تكتلات إقليمية لكى تحقق اندماجها فى الاقتصاد العالمى وتتجنب خطر التهميش (مدخلات)، وكذلك مضامين وقرارات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا (مخرجات)، مع التأكيد على بيئة النظام ــ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ــ وتستخدم الدراسة هذا المنهج بمرونة دون التزام بشكلياته.

كما استعان الباحث **بمدخل المصلحة الوطنية** والذي سيتند الى أن الهدف الأساسي للدولة هو تحقيق المصلحة الوطنية ، وتفترض الدراسة أن حرص مصر على الانضمام للكوميسا يعود الى عدة مصالح وطنية مصرية أهمها:المصلحة الاقتصادية المصرية المتمثلة في محاولة التوصل لحلٍّ لمشكلة العجز المتواتر فى الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا وزيادة الصادرات المصرية الى أسواقها، إضافة لما يشكله هذا الانضمام من ارتباط اقتصادى بالقارة الأفريقية. علاوة على الأهداف

---

(١) د.محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٥ .

الاستراتيجية العليا المتمثلة في حماية المصالح المائية المصرية حيث تضم الكوميسا معظم دول حوض النيل وكذلك دول القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر ،العمق الجنوبي للأمن الوطني المصري، وما يستدعيه ذلك من الحرص على أمن واستقرار هذا الممر البحري الهام ومدخله الجنوبي المتمثل في مضيق باب المندب.

وقد استعان الباحث كذلك بإجراء مقابلات للمساعدة فى اكتشاف جوانب موضوع الدراسة المتعدد الأبعاد.

فصل تمـــــهيدي

نشـــأة الكوميســا

خريطة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)



المصدر: الموقع الإلكتروني للكوميسا www.comesa.int

الفصـــل التمهـيدي

يتناول هذا الفصل التعريف بالسوق المشتركة لدول شرق وجنـوب أفريقيـا (الكوميسا) ، من خلال مبحثين ، الأول بعنوان نشأة الكوميسا حيث يعرفها من حيث النشأة والأساس القانوني والأهداف والمبادئ التي وضعتها الدول الأعضاء ، وأنواع العضوية بها وكذلك الهيكل التنظيمي . و يتناول المبحث الثاني التعريـف بظـروف انضمام مصر للكوميسا وما واجهته من تأييد أو معارضة من الدول الأعضاء داخـل الكوميسا.

وبذلك ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نشأة الكوميسا

المبحث الثاني: ظروف انضمام مصر للكوميسا

المبحث الأول
نشأة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا «الكوميسا»

يمكن تعريف الكوميسا بأنها عبارة عن تجمع لتكامل إقليمى بين دول أفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمى فى منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق والتعاون وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها. (1)

وقد جاء تأسيس الكوميسا متوافقا مع ما تضمنته خطة عمل «لاجوس» الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠ من ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة وقيام سوق أفريقية مشتركة، واتفاقا لما دعت إليه اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة فى «أبوجا» الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١.

نشأة الكوميسا

ترجع نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الأفريقى مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمى فرعى للتعاون فيما بينها، خاصة عندما دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى أكتوبر عام ١٩٦٥ إلى عقد اجتماع وزارى للدول المستقلة فى ذلك الحين فى الشرق والجنوب الأفريقى؛ للنظر فى مقترحات تهدف إلى إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادى الإقليمى الفرعى، وقد أوصى الاجتماع الذى عقد فى لوساكا بإنشاء جماعة اقتصادية لدول الشرق والجنوب الأفريقى وتشكيل مجلس وزارى مؤقت ولجنة اقتصادية مؤقتة من المسئولين للتفاوض حول إبرام اتفاقية وإعداد برامج للتعاون. ثم عقد أول اجتماع للمجلس الوزارى المؤقت فى عام ١٩٦٦ وتم التوقيع على الاتفاقية الرسمية من جانب بوروندى وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس ورواندا والصومال وتنزانيا وزامبيا. وفى لوساكا فى مارس ١٩٧٨ عقد أول اجتماع غير عادى لوزراء التجارة والمالية والتخطيط حيث أوصى بإنشاء جماعة اقتصادية على صعيد إقليمى فرعى بدءًا بمنطقة تجارية على مستوى إقليمى فرعى يمكن أن تنمو تدريجيًا على مدى عشر سنوات لتكون سوقًا مشتركة وفقًا لما عرف بإعلان لوساكا للصداقة والالتزام بإقامة منطقة تجارية تفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقى The Preferential Trade Area (PTA) ودخلت حيز التنفيذ فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢ وباشرت عملها لمدة أحد عشر عامًا ثم أعقب ذلك التوقيع على الاتفاقية المؤسسة للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقى «كوميسا» فى كمبالا بأوغندا فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤.

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، تقرير ندوة مصر والكوميسا: آفاق جديدة للتجارة والاستثمار ٢٦-٢٨ أكتوبر ١٩٩٨، (القاهرة: وزارة الخارجية، ١٩٩٨)، ص ١.

الأساس القانونى للكوميسا:

يتبلور الأساس القانونى للكوميسا من خلال اتفاقية الكوميسا وما نتج عنها من آليات وأدوات، وتنقسم هذه الاتفاقية إلى ديباجة و٣٦ فصلاً تتضمن ١٩٥ مادة تتناول موضوعات شتَّى ذات أهمية وصِلة بالسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، وقد حددت هذه الاتفاقية أهداف ومبادئ الكوميسا باعتبارها الخطوط العامة لمساراتها الحالية والمستقبلية ولوضعها ونظامها ونطاق عملها والتوجهات التى تحكمها.

أهداف الكوميسا:

إن أهداف الكوميسا تعبر عن جوهر ومضمون الدوافع والأسباب التى تدفع مجموعة من الدول إلى الاشتراك فى عضويتها والالتزام بنصوص اتفاقيتها، وما تقرره من سياسات وما تتخذه من قرارات.

تتضمن اتفاقية الكوميسا العديد من الأهداف[1]:

١- السعى إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

٢- تشجيع التنمية المشتركة فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى واتخاذ سياسات اقتصادية واسعة النطاق وبرامج من شأنها رفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء وتوثيق العلاقات فيما بين دولها.

٣- التعاون فى إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبى والمحلى، بما فى ذلك التشجيع المشترك للبحث والتكيف مع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٤- التعاون لتشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء والمحافظة على حُسن الجوار وعدم الاعتداء وحل المنازعات سلميًّا؛ من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية فى المنطقة.

٥- التعاون لتقوية العلاقات بين الكوميسا وبقية العالم واتخاذ مواقف مشتركة فى المجال الدولى.

٦- الإسهام فى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وهذا الهدف وضعته الكوميسا؛ لكى تؤكد عدم تخليها عن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية الداعية إلى إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية.. وبمراجعة أهداف هذه الجماعة نجد أن أهداف الكوميسا لا تخرج عنها، فهى تدعو إلى تعزيز التعاون فى كل المجالات من أجل رفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية وتحقيق الاستقرار وتعزيز العلاقات السلمية، والمساهمة فى التنمية والتكامل الاقتصادى للقارة الأفريقية، وهى نفس أهداف الكوميسا، الأمر الذى يخدم

---

(١) وزارة التجارة الخارجية المصرية، اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، (القاهرة: قطاع التجارة الخارجية، يونيو ٢٠٠٢)، ص ٢٧ .

في النهاية الدول الأفريقية على المستوى الإقليمي الفرعي والإقليمي القاري، وذلك من خلال التوصل لما يلي:

- إقامة منطقة تجارة حرة في أكتوبر ٢٠٠٠.
- إقامة اتحاد جمركي في ديسمبر ٢٠٠٤.
- إقامة السوق المشتركة عام ٢٠١٤.
- إقامة اتحاد اقتصادي لدول الكوميسا عام ٢٠٢٥ .

مبادئ الكوميسا:

لكي يتم وضع أهداف الكوميسا موضع التطبيق العملي، كان من الضروري أن توضع مجموعة مبادئ أساسية[1] يسير عليها أعضاء الكوميسا وتهتدي بها باعتبارها قواعد راسخة للسلوك والمعاملة يتم الالتزام بها لتحقيق الأهداف الموضوعة والمبتغاة وهي:

١- المساواة بين الأعضاء دون تمييز بين دولة وأخرى؛ مما يساعد على منع والحيلولة دون ممارسة دولة أو أكثر لنفوذها أو سيطرتها على دولة أو أكثر داخل الكوميسا، وكذلك الحيلولة دون وجود حالة استقطاب داخلي مما يعوق المنظمة عن القيام بأعمالها.

٢- التضامن والاعتماد الجماعي المتبادل بين الأعضاء، حيث يستلزم تحقيق الأهداف المشتركة نوعًا من التضامن واعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض؛ مما يعني التكاتف والإيثار والمعاملة التفضيلية المتبادلة وتبادل الخبرات والموارد المختلفة.

٣- التعاون بين الدول وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء للوصول لحد أدنى من التفاهم والتقارب بما يساعد في التغلب على الصعوبات وتيسيرها تحقيقا للمصالح والأهداف المشتركة، ويشمل هذا المبدأ أن يتسع نطاق التعاون ولا يقتصر على الأعضاء فقط بل التعاون مع الدول والمنظمات الأخرى سواء داخل القارة أو خارجها.

٤- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، فإذا كان الاستقرار والأمن والسلام هدفا أساسيًا من أهداف الكوميسا فإن التأكيد على مبدأ عدم الاعتداء قاعدة أساسية لتحقيق هذا الهدف.

٥- الاعتراف وتشجيع حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٦- المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية؛ مما يشيع الاستقرار والدافعية داخل مجتمعات الدول الأعضاء ويعطي الثقة في الاتفاقية ومبادئها وأهدافها وتوجهاتها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

٧- احترام أحكام القانون سواء فى تطبيقه على المستوى الداخلى فى كل دولة أو فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين الدول الأعضاء أو بينها والدول الأخرى.
٨- تشجيع ومساندة النظم الديمقراطية لتشجيع الدول الأعضاء على ترسيخ وضع النظم الديمقراطية فيها وفى حكمها.
٩- الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمى من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار.
١٠- التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء.

العضوية فى الكوميسا:

جاءت كلٌ من ديباجة الاتفاقية والفصل الأول والمادة الأولى منها مركزة على العضوية فيها؛ حيث أوردت ديباجتها ممثلى الدول الأعضاء من رؤساء ورؤساء وزراء وملوك ثم جاء الفصل الأول والمادة الأولى ليعيدا ذكر أسماء الدول الأعضاء والدول المحتملة العضوية. (١)

أنواع العضوية:

هناك نوعان من العضوية داخل تجمع الكوميسا على النحو التالي:

الأول-عضوية تأسيسية أو أصلية:

وتندرج تحتها جميع الدول المؤسسة للكوميسا منذ نشأتها، وهى الدول التى كانت أصلاً أعضاءً بمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا وهى ١٩ دولة أنجولا، بوروندى، جزر القمر، جيبوتى، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوى، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، رواندا، سيشل، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى.

الثاني- عضوية مشروطة أو بالانضمام:

وتشمل الدول التى لم تشارك أصلاً فى تأسيس الكوميسا ولم تكن عضوًا فى منطقة التجارة التفضيلية، لكنها تقع فى شرق وجنوب أفريقيا، ويستلزم لعضويتها استيفاء الشروط التى تقررها السلطة المختصة فى الكوميسا، وقد تم تحديد دولتين على وجه الخصوص فى متن الاتفاقية (المادة الأولى والثالثة) وهما جمهورية بتسوانا وجمهورية جنوب أفريقيا بعد القضاء على النظام العنصرى، ويلاحظ أن الميثاق لم يشر إلى إمكانية مشاركة دول أخرى من خارج منطقة الشرق والجنوب الأفريقى ولا من خارج الدول الأعضاء فى منطقة التجارة التفضيلية للدخول فى عضوية الكوميسا.

إلا أن القمة الثالثة للكوميسا كانت قد أقرت فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ تعديلات على نص المادة الأولى من الاتفاقية (الفقرة الرابعة) لتسمح بقبول عضو فى السوق

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩ .

المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا متى كانت جارًا مباشرًا لدولة عضو ــ وقد كان هذا التعديل هو الأساس القانونى لانضمام مصر للكوميسا ــ وقد أوردت المادة الثانية فى الاتفاقية بشأن العضوية أنها مفتوحة لدخول أعضاء جدد.

وتضم الكوميسا الآن: مصر، كينيا، إثيوبيا، السودان، زامبيا، زيمبابوى، مالاوى، جيبوتى، أنجولا، مدغشقر، أوغندا، إريتريا، الكونغو الديمقراطية، بوروندى، رواندا، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، سوازيلاند، وقد انسحبت دولة تنزانيا عام ٢٠٠٠ مفضلة الاكتفاءَ بعضويتها فى السادك وانسحبت ناميبيا فى مايو ٢٠٠٤.(١)(*)

وقد حددت الاتفاقية إجراءات للعضوية منها إجراءات تنظيمية تتطلب توقيع الدولة على الاتفاقية وإيداع أوراقها الرسمية الخاصة بالتصديق أو الانضمام لدى السكرتير العام للكوميسا، ويسرى انضمام الدولة منذ تاريخ إيداعها هذه الأوراق، كما حددت الاتفاقية إجراءات وظيفية تلتزم بها الدول الأعضاء وهى إزالة جميع الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء خلال عام من تاريخ الانضمام، والالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره فى إطار منطقة التجارة التفضيلية على كل أنواع السلع والخدمات على النحو التالي:

أول أكتوبر ١٩٩٣	%٦٠
أول أكتوبر ١٩٩٤	%٧٠
أول أكتوبر ١٩٩٦	%٨٠
أول أكتوبر ١٩٩٨	%٩٠
أول أكتوبر ٢٠٠٠	%١٠٠

وغيرها من الالتزامات المحددة فى قطاعات النقل والمواصلات والاتصالات والصناعة والزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والالتزامات العامة كدفع الإسهامات السنوية؛ حيث ستكون هناك ميزانية تقديرية لكل سنة مالية توضع من جانب السكرتير العام، وتعرض على مجلس الوزراء الذى يحدد نسبة المساهمة السنوية لكل دولة فيها. (٢)

الهيكل التنظيمى للكوميسا:

حرصت اتفاقية الكوميسا على تعدد وتنوع الأجهزة ــ كلٌ حسب تخصصه ــ للاستفادة القصوى من مبدأ تقسيم العمل؛ ضمانًا لمزيد من الفاعلية لأهداف ومصالح المنظمة والدول الأعضاء، وتتعدد الأجهزة داخل الكوميسا على الوجه التالى(٣):

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، مذكرة معلومات عن الكوميسا غير منشورة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١

(*) انظر ملحق رقم ١ بيانات أساسية عن دول الكوميسا ،ص ٢٧٦.

(٢)وزارة التجارة الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ .

(٣) نفس المرجع السابق.

جهاز السلطة: يتكون من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل عام، وهو بمثابة الجهاز الأعلى للسياسة فى الكوميسا المسئول عن السياسة العامة.

مجلس الوزراء: يتكون من الوزراء الذين تعيّنهم كل دولة، ويجتمع مرة كل عام قبل انعقاد اجتماع جهاز السلطة، ويقدم توصياته إلى جهاز السلطة.

محكمة العدل: تتكون من سبعة قضاة يتم تعيينهم من جانب السلطة ويُعين منهم رئيسٌ للمحكمة، وتشرف على ضمان التمسك بالقانون فى تطبيق الاتفاقية. (١)

لجنة محافظى البنوك المركزية: تتكون من محافظى السلطات النقدية المتخصصة لهذا الغرض فى البنوك المركزية للدول الأعضاء، وتجتمع مرة كل سنة وهى مسئولة عن تنمية البرامج وخطط العمل فى مجال التمويل والتعاون النقدي.

اللجنة الحكومية: تتكون من السكرتيرين الدائمين الذين تعيّنهما كل دولة، وتجتمع مرة كل عام ومهمتها وضع برامج وخطط العمل فى جميع قطاعات التعاون فيما بين قطاعى التمويل والنقد.

اللجنة الفنية: وتتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء تعين لهذا الغرض، وهى لجنة الشئون الإدارية والميزانية ولجنة الزراعة ولجنة أنظمة المعلومات الشاملة ولجنة الطاقة ولجنة المشتريات المالية والنقدية ولجنة الصناعة ولجنة العمل والموارد البشرية وغيرها من اللجان الفنية، حيث تعمل كل لجنة على الإعداد لتنفيذ برنامج شامل ووضع جدول زمنى بأولوياته التى تخدم قطاعاتها.

السكرتارية: يكون السكرتير العام للكوميسا على رأسها وهو يعين من قِبل جهاز السلطة، وهو الموظف التنفيذى الأول فى الكوميسا ويمثلها فى شخصيتها القانونية، ويقدم تقاريره بالنسبة لأنشطة الكوميسا بالتشاور مع اللجنة الحكومية.

اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى: تتكون من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء، وتعدُّ هذه اللجنة همزةَ وصلٍ، وتعمل على تسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى وبقية أجهزة الكوميسا، وهى مسئولة عن ضمان أخذ مصالح رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى فى الكوميسا بعين الاعتبار من جانب أجهزتها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩ .

كما تتبع الكوميسا المؤسسات التالية:

بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا (١)
أنشئ عام ١٩٨٦ بهدف تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وتنمية التجارة فيما بينهم ، ويقوم بتمويل المشروعات في القطاعين العام والخاص ، كما يهدف الى اصدار عملة موحدة بحلول عام ٢٠١٠ . والهدف من انشائه ان يكون المؤسسة المالية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادى والازدهار فى منطقة شرق وجنوب أفريقيا من خلال توفير رأس المال اللازم للتنمية في المنطقة من خلال أدوات مالية مبتكرة مدعومه بأسعار تنافسية ، وحشد الأموال من أسواق رأس المال الدولية لمضاعفة عائدات المساهمين .

غرفة مقاصة الكوميسا (٢)
انشئت عام ١٩٩٥ للتغلب على نظم التبادل الصارمة وندرة العملات الاجنبية .و يسمح نظام المقاصه للشركات بتحصيل قيمة صادراتها بالعملات الوطنية او من خلال غرف المقاصة.ومن ثم تعوض البنوك المركزية في دول الكوميسا عن هذه المعاملات على أساس يومى من خلال غرفة المقاصه لكن بتسويه الأرصده المدينة الصافية بالعملات الاجنبية كل شهرين. والهدف من انشاء غرفة المقاصة هو التخفيف من مشكلة نقص العملات الاجنبية عن طريق استخدام العملات الوطنية في المنطقة الامر الذي يعمل على تعزيز التكامل الاقليمي والنمو الاقتصادي .

اتحاد البنوك التجارية للكوميسا (٣)
أنشئ عام ١٩٨٧ وهو أحد الأجهزه الرسمية التي تعمل على تعزيز وتقوية الروابط بين البنوك في دول الكوميسا مع مؤسسات الكوميسا الثلاث الاخرى- بنك التجارة والتنمية وغرفة مقاصه الكوميسا وشركة إعادة التأمين . ويلعب الاتحاد دورا حيويا في توفير منتدى لتبادل المعلومات عن الممارسات المصرفية في منطقة الكوميسا. وهدفت الدول الاعضاء فى الكوميسا من انشائه توفير المعلومات البنكية مما يسمح بتهيئة المناخ لجذب واعطاء الضمانات المحلية ، والتجارة عبر الحدود ، والاستثمارات الاجنبية المباشرة وحل المشكلات البنكية بين بنوك الدول الأعضاء.

---

(١) الموقع الالكتروني لبنك التجارة والتنمية في أفريقيا http://www.ptabank.org/about.php?subcat=4

(٢) الموقع الالكتروني لغرفة مقاصة الكوميسا
http://www.comesa.int/institutions/Folder.2005-07-27.2713/Clearing%20House/view

(٣) الموقع الالكتروني لاتحاد البنوك التجارية http://www.comesabankers.org/default.asp

معهد الجلود للكوميسا [1]

انشئ في عام ١٩٩٠ بهدف تعزيز الانتاجية والقدرة التنافسيه ، والتجـارة والتكامـل الاقليمى فى قطاع الجلود من خلال توفير الخدمات الأساسية التالية : تنمية المـوارد البشريه ، وتشجيع التجارة والاستثمار والبحث والتطوير والاستشاره والارشاد وجمع المعلومات ونشرها في قطاع الجلود.

شركة إعادة التامين للكوميسا [2]

أنشئت عام ١٩٩٢، وهي مؤسسة تهدف الى تشجيع التجارة والتنمية والتكامـل فـي منطقة الكوميسا من خلال تجارة التأمين وإعادة التأمين. وتقوم الشركة بتقديم الخدمات التقنيه الممتازة لجميع عملائنها والمشاركة بنشاط فى دعم وتنمية صـناعة التـأمين وإعادة التأمين.

وقد أشارت المادة ١٧٥ من اتفاقية الكوميسا الى أن كل مؤسـسة مـن تلـك المؤسسات سوف تأخذ في اعتبارها لدى تنفيذها لأحكام اتفاقيتها أهـداف وسياسـات وبرامج أنشطة الكوميسا على أن يقوم السكرتير العام للكوميسا بالحفاظ على علاقات العمل مع هذه المؤسسات ، وأن يراعي ترتيبات التعاون فيما بينهـا وبـين منظمـة الكوميسا وبما يتفق وتنفيذ أحكام الاتفاقية ، على أن تقوم كل مؤسسة بتقـديم تقريـر سنوي الى المجلس حول أنشطتها وللمجلس إبداء رأيه في ذلك.

ويمكن ملاحظة أن الهيكل التنظيمي والأجهزة والمؤسسات التابعـة للكوميـسا تعمل كلها لتحقيق هدف واحد هو التنمية والتكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في دول الكوميسا .

وعلى الرغم من أن وجود هيكل تنظيمي يعتبر أحد الضروريات لإقامة تنظيم دولي أيا كان توصيفه ، وإذا كان هذا الهيكل التنظمي قد تواترت المنظمات الدوليـة على أن يكون عبارة عن رباعية من الأجهزة :المـؤتمر العـام والجهـاز التنفيـذي والأمانة العامة واللجان ، فإن الكوميسا لم تخرج عـن هـذا النطـاق -كمـا سـبق توضيحه- إلا إن هذا ينبغي أن يتم وفقا لقواعد وضـوابط وإمكانيـات معينـة وإلا سيكون العنصر التنظيمي أحد نقاط الضعف الرئيسية في المنظمة ومن ثم يكون أحـد أسباب شلل المنظمة أو فشلها . وفي هذا الشأن يمكن الإشارة الى أنه على الرغم من المجالات التي أشارت اليها الاتفاقية وتعددها وما تم إقامته من أجهزة للتعامل معهـا

---

(١) معهد الجلود على الموقع الالكتروني للكوميسا:
http://www.comesa.int/institutions/llpi/Institut%20du%20cuir%20en%20bref/view

(٢) الموقع الالكتروني لشركة إعادة التامين http://www.zep-re.com

تثور مسألة مدى كفاءة هذه الأجهزة العديدة الضعيفة في إنجاز المهام والمسؤوليات في ظل هذا البنيان التنظيمي شبه المركزي الذي تكون فيه السلطة العليا لرؤساء الدول والحكومات ، فالأجهزة الحكومية الداخلية بما لها من خصوصيات فشلت في النهوض بعملية التنمية في كثير من البلدان على الرغم من أنها تعمل تحت سيطرة ورقابة الحكومات التابعة لها ، فكيف تقوم الكوميسا وهي ليست حكومة فوق الحكومات بالمسؤوليات الملقاة عليها.

كما إن إقامة هذا القدر من الأجهزة المتنوعة الاختصاصات يتطلب ميزانية كبيرة لتسيير أعمالها وأنشطتها ، فهل تتوافر الموارد المالية ما يمكن تلك الأجهزة من تغطية تكاليفها ونفقاتها ؟، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة الى ان الأمانة العامة للكوميسا فشلت في عقد مؤتمر قمة الدول الأعضاء عام ١٩٩٥و١٩٩٦ وهو أمر مقرر في الاتفاقية بسبب عدم توافر الميزانيات اللازمة ، كما عانى كبار موظفو الأمانة العامة من عدم استلام رواتبهم الشهرية بانتظام في مواعيدها وذلك على الرغم من تجميد شغل عدد من الوظائف العليا الخالية في المنظمة. وبناء على ما سبق فإن توقف بعض الدول الأعضاء في الكوميسا عن سداد التزاماتهم المالية المقررة يعد احدى المشكلات والمعوقات الحقيقية التي تواجه الكوميسا. [١]

وتعد بذلك مسألة تضخم أجهزة الكوميسا وتوفير الميزانيات والموارد المالية من أهم المعوقات التي تواجه المنظمة في حد ذاتها ، إضافة الى معوقات أخرى تتعلق بتعدد عضوية الدول الأعضاء بها في المنظمات الإقليمية الفرعية وانعدام التنسيق بينها والتفاوت في الأداء الاقتصادي داخل كل من الدول الأعضاء الأمر الذي يؤثر في مجمله على أداء الكوميسا لوظائفها واختصاصاتها وذلك كما سيرد ذكره لاحقا.

(١) د.جمال ضلع،الإطار القانوني–السياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا كوميسا،آفاق أفريقية،العدد الأول، مرجع سبق ذكره ،ص ٤٧.

المبحث الثانـــي
ظروف انضمام مصر للكوميسا

يتناول هذا المبحث عرضا للظروف التي أحاطت بانضمام مصر للكوميسا ، كما يتناول عرضا لمواقف التأييد او التخفظ التي أبدتها بعض الدول الأعضاء بالكوميسا تجاه الانضمام المصري ، وذلك من خلال مطلبين:يتناول الأول ظروف الانضمام ويتناول المطلب الثاني مواقف بعض الاعضاء بالكوميسا من هذا الانضمام.

المطلب الأول
ظروف انضمام مصر للكوميسا

واجهت السياسة الخارجية المصرية فى إطار الدائرة الأفريقية فى التسعينيات أزمة يمكن تسميتها بـ«أزمة تكيف»؛ حيث انتهت الأهداف والمبادئ الكبرى التى عملت من أجلها السياسة المصرية بعد ثورة ١٩٥٢ مثل تصفية الاستعمار والاستقلال الوطنى وكان آخرها استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠. كما انتهى السعى نحو تصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وذلك بإطلاق سراح الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠ وإجراء الانتخابات فى عام ١٩٩٤ فى جنوب أفريقيا، وكذلك من القضايا التى أصبحت غير ذات موضوع سياسة عدم الانحياز وقضايا التنمية الاشتراكية أو المستقلة وذلك بصعود دور وتأثير المنظمات المالية والنقدية العالمية على الاقتصاد العالمي في ظل نظام اقتصادى دولى جديد يقوم على اقتصاد السوق وتحرير التجارة.(١)

وترتب على انتهاء الحرب الباردة تغييرات واسعة ومتنوعة فى نظم الحكم الأفريقية؛ فقد تغيرت مكونات الطبقات السياسية الحاكمة، كما حدث تغيير فى أولويات السياسة الخارجية والأمن القومى لهذه الدول؛ نتيجة صعود نخب جديدة وتراجع نخب قديمة، الأمر الذى ترتب عليه إعادة النظر فى العلاقات الأفريقية بوجه عام وفى العلاقات المتبادلة مع الدول الأجنبية الأوروبية والأمريكية بوجه خاص ومن ناحية أخرى، اختفت معظم الشخصيات والقوى السياسية التى عاشت منذ إعلان الاستقلال وكان لها تفاعلات وعلاقات مع مصر طوال الفترة السابقة، مع بروز زعامات جديدة ليست على علم تام بدور وأهمية مصر، وينطبق هذا على كل ميادين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الأفريقية.

ووجدت السياسة الخارجية المصرية نفسها فى موقف حرج فهى بحكم الموقع فى إقليم الشمال الأفريقى وهى بحكم مصالحها الحيوية موجودة فى وسط وشرق أفريقيا

---

(١) د. عبدالملك عودة، العلاقات المصرية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، آفاق أفريقية، (القاهرة: وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد العاشر، ٢٠٠٢)، ص ص ٨-٩.

والقرن الأفريقى، والمهم أن دول الشمال الأفريقى شكلت منظمة الاتحاد المغــاربى، وشكلت دول القرن الأفريقى منظمة الإيجاد، وشكلت دول وسط أفريقيا منظمــة دول الوسط الأفريقى، وشكلت دول الشرق والجنوب الأفريقى منظمة الكوميسا، ووجــدت السياسة المصرية نفسها خارج كل هذه التنظيمات والمنظمات بالمعنى القانونى.

وعلى مستوى حوض النيل، حاولت السياسة المصرية التمسك بالمــدخل الــوظيفى لإنشاء ارتباطات مع باقى دول الحوض وكانت نقطة ارتكاز السياسة المــصرية فــى ذلك، منذ اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان، هى التحالف الــسياسى المــائى المــصرى ــ السودانى من خلال نصوص الاتفاقية، ومن خلال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة (بــين مصر والسودان) لكن محاولات السياسة المصرية لإنشاء علاقات تنظيمية ووظيفيــة بين دول الحوض طوال الثمانينيات والتسعينيات لــم تكلــل بالنجــاح، مثــل تجمــع «الاندوجو»الذى تجمد عام ١٩٩١، وقد ضاعف من هذه الأزمة محدوديــة الوجــود المصرى أو الاستثمار المصرى فى أفريقيا.

وفى الوقت الذى انشغلت فيه السياسة الخارجية المصرية عن الاهتمام بالقــارة الأفريقية وانصرفت إلى الاهتمام بالدوائر الجديدة التــى طرحــت نفــسها للمــستقبل مصاحبة لعملية السلام فى الشرق الأوسط وأهمها الدائرة الشرق أوســطية ومــا دار حولها من نقاش مصاحب لعملية إقامة نظام إقليمى شرق أوسطى للأمــن والتعــاون، وكذلك الدائرة المتوسطية التى بدأت رسميًّا بإعلان برشلونة ١٩٩٥ الذى انضمت لــه مصر، أصبحت السياسة الخارجية المصرية في موقف تمثّل فى غياب مــصر عــن عضوية أى تجمع إقليمى أفريقى أنشئ فى إطار اتفاقية «أبوجا» لعام ١٩٩١ المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية مما كان يهدد مصر بعزلها اقتصاديًّا ومن ثمَّ سياسيًّا عن القارة الأفريقية ويفقدها مكانتها المتميزة بين دول القارة التــى حققتهــا مــن خــلال سياساتها المؤيدة والداعمة للقضايا الأفريقية على مدى ثلاثين عامًا.

فى ظل هذا الوضع الأفريقى غير الملائم للرصيد المصرى السياسى فى القــارة الأفريقية وعدم وجودها بالشكل الملائم لإمكانياتها الاقتصادية فى أى تجمع أو كيــان اقتصادى أفريقى، بدأت السياسة الخارجية المصرية فى أواخر التسعينيات تنشط على المستوى الأفريقى، وتبلور دورها الإقليمى فى شكل جديد ومضمون جديد تمثّل أساسًا فى دور الدولة التى تدعم النظام الإقليمى الأفريقى؛ مما يعكس رؤى صــانع القــرار المصرى بأهمية التزام مصر التزامًا بعيد المدى بالجهود التعاونية مع الدول الأفريقية لبناء جماعات أوسع وأسواق أكبر ونظم فرعية أوسع وأكثر أهمية، كما تمثّل الــدور المصرى الجديد فى أن تكون مصر حلقة وصل وجسرًا دوليًّا بين الأقــاليم والــدول

والنظم الفرعية وكذلك بين الثقافات والحضارات فى أفريقيا أو فيما بين أفريقيا والعالم. (١)

وفى هذا الإطار، شكل مجلس الوزراء المصرى فى أغسطس ١٩٩٧ مجموعة وزارية مشتركة تضم ٢٣ وزارة وهيئة من وزارات الخارجية والزراعة والصناعة والتجارة والتخطيط والمالية وقطاع الأعمال؛ تجتمع مرة كل شهرين على مستوى وكلاء الوزارة برئاسة مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية(٢)، وقد كلفت هذه المجموعة ببحث سبل تطوير علاقات مصر بأفريقيا؛ حيث تم وضع دول حوض النيل تليها الدول المميزة اقتصاديًا ثم الدول العربية والإسلامية على سُلَّم أولويات العمل الأفريقى.

وتعتبر هذه المجموعة بمثابة هيئة تنسيق كانت تفتقدها العلاقات المصرية الأفريقية لتنسيق السياسات والبرامج المشتركة لضرورات التعامل مع القضايا المختلفة، وبدأت زيارات وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى (١٩٩١-٢٠٠١) إلى أفريقيا منذ عام ١٩٩٧، وبدأ كذلك الخطاب السياسى الرسمى يتحسَّن نسبيًا فيما يتعلق بالنظر إلى الدائرة الأفريقية وعلى كل المستويات. ففى خطاب ألقاه وزير الخارجية المصرى أحمد ماهر فى الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) جاء به «إن وزارة الخارجية تعمل من جانبها على ضمان وصيانة الأمن القومى خارج حدود الوطن من خلال تنفيذ توجيهات القيادة السياسية فى مجال السياسة الخارجية والتى تركز على العمل على مواجهة مصادر تهديد الأمن القومى المصرى وتوسيع دائرة علاقات التعاون والصداقة القائمة على المصلحة والمنفعة المتبادلة مع جميع دول العالم فى إطار الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية المصرية والدوائر التى تتحرك فيها، بداية من الدائرة العربية ثم الأفريقية والإسلامية والعالم الثالث والدائرة المتوسطية وغير ذلك» (٣). وفى خطاب آخر للسيد أحمد ماهر ذكر «أن الرئيس مبارك يحرص دائمًا ـــ فى كل اجتماع أو مؤتمر ـــ على الحديث عن مشكلات أفريقيا فى التنمية والديون الأفريقية وضرورة العمل على أن تشكل أفريقيا سوقًا مشتركة؛ حتى تكون مركزًا أفريقيًا قويًّا فى المفاوضات التجارية والمؤسسات الدولية الاقتصادية». (٤)

وبعد تعيين السيد أحمد أبوالغيط وزيرًا للخارجية المصرية فى يوليو عام ٢٠٠٤ كان من بين أوائل الأمور التى قام بها: الاجتماع مع القائمين على الشئون الأفريقية

---

(١) د. محمود أبوالعينين، الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة ١٩٥٢بين الاستمرارية والتغير،السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الاهرام، عدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢)، ص ٤٤ .

(٢) د. عبدالملك عودة، « مصر وأفريقيا»، الأهرام الاقتصادى ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام، عدد ١١٠٦، ٢١ سبتمبر ١٩٩٨)،ص ٦٦

(٣) خطاب للسيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى أمام أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى ٤ مايو ٢٠٠١ فى: www.mfa.gov.eg/AhmedMaher Speeches2001/htm

(٤) خطاب للسيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى على هامش قمة الكوميسا فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢ فى: www.mfa.gov.eg/AhmedMaher Speeches/htm

فى الوزارة، وطلب سرعة بلورة خطة عمل متكاملة تتضمن برامج تنفيذية تتم على مراحل متتالية تحدد أولويات العمل سواء على المدى القصير أو البعيد؛ لتحقيق المصالح الوطنية وأهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية، وتعكس تصورًا كاملاً للتعامل والتعاون مع القارة الأفريقية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية. [1]فضلاً عن قيامه بعدة جولات أفريقية، وذلك لكى يؤكد أن أفريقيا سوف تعود لتحتل رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية بكل ما تعنيه تلك الأولوية سواء على الصعيد الثنائى أو على صعيد العمل الجماعى متعدد الأطراف[٢]، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك بتطوير العلاقات المصرية الأفريقية فى مختلف المجالات، خاصة دفعَ مسيرة التكامل والاندماج الإقليمى بين دول القارة وصولاً إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة، ومن ثَمَّ أصبحت لغة الخطاب السياسى أكثر تحديدًا بالنسبة لموقع الدائرة الأفريقية التى عادت لتحتل المرتبة الثانية فى حركة السياسة الخارجية المصرية كما وضعتها ثورة يوليو ١٩٥٢.

كما أعلنت وزارة الخارجية المصرية ترتيب مناطق النشاط الفرعى داخل الدائرة الأفريقية وأولوياتها وتأتى فى مقدمتها الدوائر التى تمس الأمن القومى مباشرة وهى دول حوض النيل والقرن الأفريقى جنوب البحر الأحمر، ثم دول بها أسواق واعدة أو تمثل حالة نمو اقتصادى وتعتبرها السياسة الخارجية المصرية نقاطَ ارتكاز لها فى المناطق الأفريقية مثل دول جنوب أفريقيا، ساحل العاج، نيجيريا، زيمبابوى، موريشيوس وغيرها، ثم دول التماس الأفريقى العربى وتمثل ظهير الجناح العربى فى القارة الأفريقية وأغلبها موجود فى منطقة الصحراء الأفريقية أو فى وسط أفريقيا. [٣]

وحدث إعادة ترتيب وتنظيم داخل الإدارات الأفريقية المختصة فى وزارة الخارجية، مثل تسمية منسق دبلوماسى لمياه النيل فى هيكل الوزارة التنظيمى، مع بقاء وزارة الموارد المائية مقررًا فى الاتصالات والمفاوضات مع الدول الأخرى فى الحوض، فضلاً عن تنشيط عمل اللجان المشتركة فى مجال العلاقات الاقتصادية والثقافية واشتراك أكثر من جهة ومؤسسة مصرية مختصة فى المفاوضات والزيارات المتبادلة، مثل أجهزة تنشيط الصادرات وغرف التجارة ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من التوجه التجارى المصرى الجديد نحو أفريقيا مع ازدياد الحديث عن موضوعات النقل البحرى وتسهيلات الموانئ وإنشاء مشروعات مشتركة مع الأطراف الأفريقية وفتح فروع لبنوك مصرية فى دول أفريقية.

---

(١) المكتب الصحفى لمكتب وزير الخارجية المصرى، ١٨ يوليو ٢٠٠٤ .

(٢)صحيفة الأهرام ٢٠ أغسطس ٢٠٠٤،وزير الخارجية أحمد ابو الغيط في حوار شامل مع الأهرام حول توجهات السياسة الخارجية في الفترة القادمة ، ص ٣

(٣) صحيفة أخبار اليوم ٢٩ يناير ٢٠٠٥،وزير الخارجية أحمد أبوالغيط، فى حديث شامل مع الأخبار،ص٧.

ووفقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧٦ الخاص بتقسيم القارة إلى أقاليم فرعية للتكامل الاقتصادى وللتنظيم الفرعي كخطوة تمهيدية تساعد على استمرار التكامل الاقتصادى العام وإنشاء السوق الأفريقية المشتركة؛ هذه الأقاليم هى الشمال والوسط والجنوب والشرق والغرب ـ توالت على أساسه نشأة المنظمات الإقليمية الفرعية ـ كان أمام مصر خياران؛ إما أن تنضم لدول اتحاد المغرب العربى باعتبارها دولة تقع فى إقليم الشمال الأفريقى أو إلى منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA استنادًا على منظور التماس الجغرافى.(١) وتوجهت مصر بطلب انضمام لاتحاد المغرب العربى لكن نتيجة الخلاف الجزائرى ـ المغربى تجمدت آليات الاتحاد ولم تسنح الفرصة فحص الطلب المصرى للعضوية.

وتقدمت ـ بعد ذلك ـ بطلب للانضمام لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا على الرغم من معارضة وزارة المالية المصرية لهذا الانضمام على أساس أن مصر دولة مستوردة رئيسية للتبغ، وبالتالى الانضمام لمنطقة تجارة تفضيلية سوف يحمل خزانة الدولة خسارة تقدر بحوالى ٢٥٠ـ٣٠٠ مليون جنيه مصرى سنويًا، مما أدى إلى أن تقوم وزارة الخارجية المصرية بمفاوضات على الصعيد الداخلى، خاصة مع وزارة المالية محاولة توضيح الضرورة السياسية والعوائد الاقتصادية الإيجابية التى ستعود على مصر من انضمامها إلى هذه المنطقة وتأكيد أهمية النظرة الشاملة لسلبيات وإيجابيات الانضمام وضرورة تقييم فائدة الانضمام إلى هذه المنطقة فى جميع المجالات الاقتصادية وعدم قصر التقييم على مجال واحد بعينه.(٢)

وتقدمت مصر بالفعل بطلب عضوية لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا فى عام ١٩٨٨، ولم يحظَ طلبُها بالإجماع، ثم تقدمت مرة أخرى بطلب عضوية فى عام ١٩٩٣ ـ قبل أن تصبح منظمة الكوميسا ـ وعارضت السودان وتحفظت إثيوبيا ورواندا على الطلب المصرى، وتلا ذلك اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء أسفرت عن حضور مصر كمراقب فى الاجتماع الرابع لكل من اللجنة الحكومية المشتركة The Intergovernmental Committee والمجلس الوزارى Council of Ministers الذى عقد فى لوساكا فى الفترة من ١٩ـ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧، حيث وافق المجلس الوزارى على رفع توصية إلى قمة الكوميسا لقبول مصر عضوًا كاملاً بالمنظمة، وانضمت مصر رسميًا إلى منظمة الكوميسا فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨، وقد صدق مجلس الشعب المصرى على الانضمام لهذه الاتفاقية فى ٤ يناير ١٩٩٩ وصدق رئيس الجمهورية بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٩، وتم إبلاغ سكرتارية الكوميسا فى

---

(١) السعيد العنان،السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، مذكرة غير منشورة،(القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التمثيل التجارى، إدارة الدول والمنظمات الأفريقية، يناير ٢٠٠٦)، ص ١ .

(٢) د. ماجدة شاهين،« الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية»،في: د. مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الأول، ٢٠٠٢)، ص ١١٩ .

١٩ يناير ١٩٩٩ ونشرها بالصحيفة الرسمية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٩، وصدر قـرار وزير المالية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٩ ببدء تنفيـذ مـصر لالتزاماتهـا تجـاه دول الكوميسا بشرط المعاملة بالمثل. [١]

(١) السعيد العنانى، مرجع سبق ذكره، ص ٧ .

المطلب الثاني
استعراض مواقف الدول الأعضاء من انضمام مصر للكوميسا

واجهت السياسة الخارجية المصرية عند الانضمام للكوميسا بعض التحفظات من جانب بعض الدول الأعضاء نتيجة بعض التوترات في العلاقات الثنائية بين البلدين او نتيجة لظروف عدم الاستقرار في بعض الدول او غيرها من العوامل ، كما واجهت أيضا اجماعا وترحيبا من جانب معظم الدول الأعضاء بالكوميسا. يتناول هذا المطلب استعراضا لكل من مواقف الاعتراض والإجماع من جانب دول الكوميسا حول الانضمام المصري للكوميسا.

أولا- استعراض مواقف الدول التى عارضت انضمام مصر للكوميسا

السودان

استند الطلب المصرى للانضمام للكوميسا إلى متاخمتها للسودان باعتبارها عضوًا فى الكوميسا ومبدأ التجاور يسمح لأية دولة غير عضو بتقديم طلب بالانضمام إذا ما كانت جارًا لدولة عضو، غير أنه إزاء الاعتراض السودانى لم تتم الموافقة على انضمام مصر على الرغم من موافقة أغلبية الدول الأعضاء فى منطقة التجارة التفضيلية.

جاء الاعتراض السودانى على انضمام مصر لهذا التجمع فى فترة ساد فيها التوتر فى العلاقات المصرية – السودانية؛ نتيجة الاختلاف الأيديولوجى بين الدولتين وتوجهات كلٍّ منهما ، وتمثّل ذلك فى الاعتراض السودانى على انضمام مصر لتجمع الكوميسا فى ١٩٩٤ وهو الأمر الذى تصاعد بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا ١٩٩٥ واتهام السودان بالتورط فيها وإدراجه ضمن الدول الراعية للإرهاب، إضافة إلى الخلاف المصرى– السودانى حول مثلث حلايب المتنازع عليه مع بدايات ١٩٩٢ ومصادرة الممتلكات المصرية فى الخرطوم وترحيل البعثة التعليمية المصرية، والاستيلاء على المؤسسات التعليمية المصرية وفي مقدمتها فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم تحت شعار سودنة التعليم ، ثم إنهاء الوجود الثقافى المصرى فى السودان. وكان طبيعيًّا فى ظل هذا الوضع أن تسعى القوى السياسية السودانية غير المرتبطة بمصر إلى أن تبحث لها عن حلفاء إقليميين ودوليين؛ حتى تصل للسلطة؛ كى تحقق توزانًا فى التعامل المتكافئ مع مصر، وقد رفعت شعارات لمواجهة ما أسموه بالوصاية المصرية، لدرجة أن هذه الحساسية التاريخية الموجودة بشكل كبير جعلت البعض يقول إن مصر لا ترغب فى التعامل أو لا تستطيع التعامل مع نظم حكم ديمقراطية فى السودان. ودفعت هذه العوامل السودان إلى الاعتراض على الانضمام المصرى لهذا التجمع. (١)

---

(١) د. محمود أبوالعينين، «العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا»،آفاق أفريقية،العدد الأول،مرجع سبق ذكره، ص ٦٧ .

لكن تحسنت العلاقات المصرية ـــ السودانية، حيث إنها علاقـــات ذات طبيعـــة خاصة، فحتى فى حالة تردِّى هذه العلاقات أو تدهورها يوجد حدٌّ أدنى من التنـــسيق بين السياسة الخارجية فى كل من الدولتين تجاه الأخرى، وهو الأمـــر الـــذى يتعلـــق بقضايا المياه والتعاون فى مجال المشروعات المشتركة والتنسيق المتبادل فى مـــسألة تهديد الوجود السياسى لكيان الدولة، خاصة بالنسبة للسودان أو فـــى مـــسألة الأمـــن القومى للدولتين وحمايته. وعلى جانب آخر، فقد رفضت مصر ـــ وترفض ـــ تقـــسيم السودان إلى شمال وجنوب، كما رفضت زيادة العقوبات الموقعة على السودان بعـــد حادث محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا عام ١٩٩٥، رغم اتهام الـــسودان برعايتها للإرهاب، كما أدانت مصر العدوان الأمريكى على مصنع الشفاء بالخرطوم عام ١٩٩٨، ويعود هذا الموقف المصرى إلى أهمية السودان بالنسبة لمصر ليس فقط بحكم الامتداد الأرضى الذى يمثله لها إلى قلب أفريقيا لكنه أيضًا لكونها حلقة وصـــل بدول القرن الأفريقى وشرق أفريقيا ودول حوض النيل وهو ما يمثل صـــمام الأمـــان للأمن القومى المصرى، الأمر الذى ينعكس بدوره على الخـــصوصية الـــشديدة فـــى علاقات مصر بالسودان.

وحيث جاء التحفظ السودانى على انضمام مصر للكوميسا فى مرحلة ساد فيهـــا بعض التوتر فى علاقات البلدين إلا أنه بمرور وقت غير طويـــل، بـــدأت مظـــاهر التحسن فى العلاقات، وعلى العكس تبنت الـــسودان الطلـــب المـــصرى للانـــضمام للكوميسا منذ عام ١٩٩٧، وهى التى قدمته للمنظمة، و ساهمت فى حشد تأييد الـــدول الأفريقية للموافقة على الطلب المصرى بالإجماع، كما كانت السودان طرفًا رئيسيًّا فى إنجاح مفاوضات الوفد المصرى مع سكرتارية الكوميسا، ولعل كل هـــذا يوضـــح أن الاعتراض السودانى فى البداية لم يكن عميقًا ولم يخرج عن كونـــه مجـــرد مناوشـــة سياسية أو تعبير واضح عن اختلاف فى التوجهات السياسية والرؤى بـــين النظـــامين الحاكمين، بحيث إنه مع بداية التقارب من جديد بين الدولتين بـــدأت الأمـــور تعـــود لطبيعتها. (١)

إثيوبيا

عارضت إثيوبيا انضمام مصر للكوميسا، وترجع معارضة إثيوبيا إلى التـــوجس الإثيوبى المستمر من مصر بخصوص مياه النيل؛ حيث يعود هذا التوجس إلى رغبـــة إثيوبيا فى استخدام مياه النيل كسلاح ضغط سياسى سواء على مـــصر أو الـــسودان لدفعهما إلى اللجوء للأساليب السلمية الدبلوماسية لتصحيح علاقاتهما مـــع إثيوبيـــا أو تحديد موقفهما تجاه المشكلة الأريترية أو نزاعها مع الصومال علـــى« الأوجـــادين» بطريقة تتفق مع المصالح الإثيوبية، إلا أن الأمر قد تجاوز ذلك. ففى عام ١٩٩٤ نُشر فى مجلة رسمية تصدرها وزارة الخارجية الإثيوبية اعتراضٌ على اتفاقية مياه النيـــل

(١) جوزيف رامز أمين، الموقف الأفريقى من انضمام مصر للكوميسا، فى: د.السيد فليفل (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٣ .

الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ باعتبار أنها تجاهلت مصالح إثيوبيا والأطراف الأخرى؛ حيث إن إثيوبيا لم تكن طرفًا فيها وإنه مع الحاجات الإثيوبية المستقبلية المتزايدة وحاجتها إلى ما بين ٢٠و٣٠ بليون متر مكعب من المياه فإنه لابدَّ من أخذ ذلك فى الاعتبار عند عقد أية اتفاقيات خاصة بالنيل مستقبلاً بل وإعادة النظر فى اتفاقية عام ١٩٥٩ على أساس مبدأ شراء وبيع حق استخدام المياه بين الدول الثلاث: مصر والسودان وإثيوبيا، والعمل على إنشاء سوق تجارى للمياه لإقامة مشروعات زراعية؛ لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مطالبة بالاستفادة القصوى من المياه لصالح دول حوض النيل. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى حملات إعلامية متواكبة، خاصة من جانب الصحف الإثيوبية المستقلة المنتمية لقومية الإمهرة وتصعّدت هذه الحملات بعد النزاع الإريترى الإثيوبى فى مايو ١٩٩٨، ورددت هذه الحملات أن مصر متهمة بمساندة إريتريا حتى تعوق إثيوبيا عن استخدام مياه النيل أو أن مصر تقوم بشحن السلاح لإريتريا. (١)

لكن نتيجة الهدوء النسبى فى العلاقات بين البلدين واستمرار التنسيق الرسمى والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين ومشاركة مصر فى إنجاح المؤتمر الوزارى الذى استضافته إثيوبيا فى مايو ١٩٩٩ لدول حوض النيل وقيام رئيس إثيوبيا ميليس زيناوى بزيارة مصر أكثر من مرة، والتشاور المائى والرسمى بين البلدين، تراجعت إثيوبيا عن موقفها المتحفّظ على انضمام مصر للكوميسا.

رواندا

تحفظت رواندا على انضمام مصر للكوميسا فى عام ١٩٩٤ رغم علاقاتها السياسية مع مصر منذ استقلالها ١٩٦٢، حيث كانت مصر من أوائل الدول التى أقامت تمثيلاً دبلوماسيًّا معها بعد الاستقلال، انطلاقًا من مناهضة مصر للاستعمار ودعمها لحركات التحرير الوطنى وحرصها على دعم الاستقلال الأفريقى. وتنتهج مصر سياسة متوازنة فى أثناء النزاع الاثنى المتجدد بين الهوتو والتوتسى، خاصة فى كل من رواندا وبوروندى، أساسها الدعوة لتهدئة الأمور وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، فضلاً عن كون هاتين الدولتين قد جمعهما بالتنسيق مع مصر فى إطار التجمعات الإقليمية لمنطقة حوض النيل سواء «الاندوجو» أو«التيكونيل»(٢)والدور المصرى فى تهدئة الأوضاع المتردية فى رواندا منذ بدء

---

(١) وزارة الإعلام: النزاع الأريترى الإثيوبى (٢)، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة،رقم ١٦١، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ص ٥٥-٥٩ .

(٢) التيكونيل هو التجمع الفني لدول حوض النيل للتنمية والحفاظ على البيئة لنهر النيل والذي تم التوقيع على وثيقة تأسيسه عام ١٩٩٢ من قبل ست دول(مصر والكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا وتنزانيا ورواندا)وظلت باقي دول الحوض كمراقبين،وتضمن انشاء مجلس وزاري يتكون من وزراء الموارد المائية يجتمع سنويا لاعتماد الميزانية وخطة العمل.الا أن هذا المشروع اقتصر على الجانب الفني دون الوصول الى إطار إقليمي وقانوني لنهر النيل حتى تم انتهاء العمل به عام ١٩٩٨،مزيد من التفاصيل عن التعاون المائي بين دول حوض النيل انظر:-

الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ وحتى مقتل رئيس الجمهورية عام ١٩٩٤ من خلال آلية فض المنازعات التى انبثقت عن قمة القاهرة عام ١٩٩٣ وغيرها من التجمعات الأفريقية.

لكن قد يكون تطور المذابح والإبادة والحرب الأهلية المتجددة الدائرة منذ بداية التسعينيات والتدخلات الدولية والإقليمية المرتبطة بها ـ قد ألقت بظلالها على علاقات رواندا الخارجية فى فترة من الفترات، ومنها علاقاتها مع مصر حيث ساد نوعٌ من التوتر ولم تكن فى حالتها الطبيعية؛ مما انعكس فى تحفظ رواندا على انضمام مصر للكوميسا عام ١٩٩٤حيث شكّل معوقًا إجرائيًّا حال دون انضمامها.

لم يخرج الموقف الرواندى المتحفظ عن كونه موقفًا تكتيكيًّا، فقد تكون المذابح والإبادة والحرب الأهلية ساهمت فى التأثير على علاقات رواندا الخارجية إلا أن موقفها قد تغير بقدر من الاتصال وتوضيح الرؤية حتى عادت الأمور لحالتها الطبيعية، وتمت موافقة رواندا على انضمام مصر للكوميسا لتنضم بذلك للإجماع الأفريقى لانضمام مصر لهذا التجمع، وذلك فى اجتماع المجلس الوزارى الرابع للمنظمة الذى عقد فى لوساكا بزامبيا فى نوفمبر ١٩٩٧، أعقبه تصديق قمة الكوميسا التالية التى عقدت فى كينشاسا بكينيا فى يونيو ١٩٩٨.

يتضح مما سبق السعى المصرى للانضمام لمنطقة التجارة التفضيلية، ثم اتفاقية الكوميسا على مدار ١٤عامًا وعلى الرغم من عدم إمكانية معرفة عدد المرات التى تقدمت فيها مصر بطلب الانضمام، يظهر أنه كان هناك جهدٌ سياسىٌ ودبلوماسىٌ ملموسٌ على جميع المستويات بداية من جهود السفراء وانتهاءً بدور رؤساء الدول والحكومات والعمل على الاتصال بهم ولقائهم؛ لتسهيل انضمام مصر للتجمع، وقد بلغ هذا السعى مداه عندما وجه الرئيس مبارك شخصيًّا رسالة خطية لرئيس زامبيا والرئيس السابق للكوميسا طالبًا منهما الانضمام؛ تأكيدًا على اهتمام مصر بالمشاركة فى عملية التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين دول القارة على المستويين الإقليمى والدولى. وفى نفس السياق، فقد تلقى السيد عمرو موسى وزير الخارجية الذى رأس وفد مصر فى الاجتماع الوزارى الرابع للكوميسا فى ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٧ ردودًا إيجابية على الرسائل التى بعث بها إلى وزراء خارجية دول الكوميسا فى هذا الشأن.(١)

وبالتالى كانت التحفظات الصادرة عن السودان وإثيوبيا ورواندا تحفظاتٍ تكتيكية وليست استراتيجية، ولم تعبر تلك المواقف عن إجماع أفريقى برفض التعاون مع

-أيمن السيد عبد الوهاب،العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل،السياسة الدولية،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد ١٥٠،أكتوبر ٢٠٠٢)،ص ٥٦

(١) جوزيف رامز أمين،مرجع سبق ذكره،ص ٤٥٤.

مصر، بدليل أن مصر قد حصلت على تأييد ومساندة هذه الدول في الانضمام بعد ذلك، كما أن رصد موقف دولتين أو ثلاث من بين ١٩ دولة هى أعضاء الكوميسا، وفى مرحلة معينة من مسار العلاقات السياسية بين مصر وهذه الدول لا يعبر إلا عن خلاف محدود فى وجهات النظر لا يصل لدرجة القطيعة السياسية، أو العداوة الكاملة، أو الخصومة الكاملة تجاه مصر.

هذا وعلى الرغم مما عُرف ونُشر حول هذه التحفظات فإنه لم تقدم أية مذكرة رسمية من أية دولة من الدول الأعضاء فى الكوميسا تتحفظ رسميًا على انضمام مصر لهذا التجمع، وإن كل ما أثير هو مجرد خلافات سياسية تناقلتها وسائل الإعلام والصحافة. (١)

ثانيا- الإجماع الأفريقى على انضمام مصر للكوميسا

حظيت مصر بإجماع الدول الأعضاء بالكوميسا حول انضمامها للتجمع؛ مما يفسر الترحيب الأفريقى بالتعاون مع مصر وزيادة التبادل التجارى وفتح آفاق التجارة والاستثمار معها، كما يعكس رغبة دول الكوميسا فى الاستفادة من الخبرات المصرية والقدرة المصرية المتنوعة فى المجالات المختلفة. ويمكن الاستدلال على هذا الإجماع من خلال تغيير اتفاقية المنشأ أو ميثاق المنظمة؛ لكى تتمكن مصر من الانضمام حيث إنها الدولة الوحيدة التى قبلت باعتبارها من دول التَّماس لإحدى دول الكوميسا وهى السودان، فوفقا لميثاق المنظمة الصادر فى نوفمبر ١٩٩٣ فإن العضوية مفتوحة أمام دول شرق وجنوب أفريقيا فقط، الأمر الذى استدعى تعديل نصوص اتفاق المنشأ ليشمل الدول الملاصقة لدولة من دول شرق وجنوب أفريقيا.

وقد تطلّبَ ذلك جهدًا دبلوماسيًّا مكثفًا من جانب مصر شاركتها فيه الدول الأعضاء بالكوميسا بشكل فعّال، كما تطلّبَ الدخول فى مفاوضات مع مسئولى المنظمة للاتفاق على الصيغة النهائية لوثيقة انضمام مصر. وقد أقرت قمة الكوميسا الثالثة فى كينشاسا فى يونيو ١٩٩٨ التعديلات على نص المادة الأولى من الاتفاقية الفقرة الرابعة « لتسمح بقبول عضو فى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا متى كان جارًا مباشرًا لدولة عضو».وكان هذا التعديل هو الأساس القانونى لانضمام مصر لتجمع الكوميسا. (٢)

هذه أول مرة تنضم فيها مصر لتجمع اقتصادى أفريقى فرعى، وبانضمام مصر لهذا التجمع، وإن كان ضرورةً فرضها توقيع مصر على اتفاقية «أبوجا» المنشأة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام ١٩٩١، فإنها تكون قد دخلت مرحلة جديدة فى علاقاتها الأفريقية خاصة على الصعيد الإقليمى الفرعى؛ حيث تتفاعل مصر اقتصاديًّا مع نحو ١٨ دولة أفريقية وعربية فى الإقليم، كما تشكل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية دورًا هامًا فى تكثيف المساعى المصرية لدعم حركة التعاون مع دول

---

(١) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف المسئول عن شئون الكوميسا بوزارة الخارجية المصرية يوم ٢٨ مارس ٢٠٠٥ .

(٢) د. جمال ضلع،مرجع سبق ذكره،ص ص٢٠-٢٥.

التجمع، وتأتى فى مقدمة هذه الاعتبارات عضوية معظم دول حوض النيل فى هذا التجمع الذى يوفر مُناخًا ملائمًا للحفاظ على مصالح مصر الحيوية فى هذه المنطقة وتنميتها، وأيضًا إشراف دول أعضاء فى التجمع تقع فى منطقة القرن الأفريقى على البحر الأحمر وخليج عدن؛ مما يتيح لمصر الحفاظ على مصالحها فى هذه المنطقة، إضافة إلى اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية.

وتتحقق مزايا للكوميسا بعد انضمام مصر من الناحية الاقتصادية؛ حيث تظهر حاجة التجمع الماسة إلى عضوية دولة مثل مصر كدولة إقليمية لها الخبرة والتجربة الاقتصادية الناجحة، فهى على وشك أن تتم برنامج الإصلاح الاقتصادى ولديها خبرة فى تطبيق برامج التكيف الهيكلى ومراعاة الأبعاد الاجتماعية فى أثناء التطبيق وتحقيقها معدلات نمو مشجعة واستقرارًا فى مؤشرات الاقتصاد الكلية، خاصة أنه قد اعترف صندوق النقد الدولى وكبريات شركات التقييم الدولية باستقرار الاقتصاد المصرى[1] ودخوله مرحلة جديدة بعدما أقرت مصر الفلسفة الاقتصادية الجديدة التى تهدف إلى التحول من سيطرة الدولة على عوامل الإنتاج إلى اتباع مبدأ السوق الحر وتحرير التجارة وإتاحة المجال للقطاع الخاص؛ ليقوم بالدور الرئيسى فى عملية التنمية.

وقد جاء انضمام مصر للكوميسا فى إطار ترتيب مصر لأولويات مصالحها الاقتصادية، ومن منطلق وضع استراتيجية لتدعيم علاقاتها فى هذا المجال مع دول العالم مما يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى فى ظل الظروف المواكبة للعولمة والمنافسة القوية لاكتساب نصيب فى الأسواق المختلفة وانطلاقا من البعد الاستراتيجى لمصر فى أفريقيا.

كما جاء الانضمام للكوميسا متسقا مع اتجاه الكيانات السياسية ــ كبيرها وصغيرها ــ إلى إنشاء تجمعات إقليمية أو المشاركة فى التجمعات القائمة لمواجهة المنافسة الشديدة بين الدول والقارات المختلفة فى مجال التجارة وإدراكها أن ظاهرة العولمة ــ فى جانبها الاقتصادى ــ تحتم اتباع اقتصاد السوق وتحرير التجارة والتفاعل العضوى مع الحركة الدائبة للاقتصاد العالمى والاندماج فيه وتفادى مخاطر التهميش أو العزلة.

ويمكن اعتبار أن صدور القرار الرسمى الخاص بالانضمام للكوميسا يعنى أن السياسة المصرية على أعلى مستوياتها التى اتخذت القرار قد أدركت الأدوات الجديدة للتحرك المصرى فى أفريقيا وهى أولوية أدوات مثل التجارة والاستثمار والمعونة الفنية، وأن تشييد قاعدة فى هذا المجال هو الأساس الأول لممارسة النفوذ والدور السياسى الخارجى فى القارة الأفريقية.

---

(١)صندوق النقد الدولي يشيد بالاقتصاد المصري ،صحيفة الأهرام، ، ٧ فبراير ٢٠٠٥،ص ١

إضافة الى أن صدور قرار الانضمام للكوميسا هو إدراكا وتفهما مــن صــانع السياسة الخارجية المصرية لمجموعة المحددات المحيطة سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية سواء إقليمية أو دولية ، وذلك كما سيلي ذكره .

الباب الأول

محددات السياسة الخارجية المصرية تجـــاه الكوميســا

الباب الأول

محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

يتناول هذا الباب محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وينقسم إلى ثلاثة فصول على الوجه التالي:

الفصل الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

وتشمل العوامل النابعة من البيئة الداخلية المصرية.. وينقسم إلى:

المبحث الأول: المحدد الجغرافى والمحدد الثقافي.

المبحث الثاني: المحدد الاقتصادى والديمغرافي .

المبحث الثالث: المحدد السياسى .

الفصل الثاني: المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

وتشمل العوامل النابعة من خارج البيئة الداخلية المصرية.. وينقسم إلى:

المبحث الأول: النظام الإقليمى العربى.

المبحث الثاني: البيئة الأفريقية.

الفصل الثالث: المحددات الدولية لسياسة مصر الخارجية تجاه الكوميسا

سياسات الدول الكبرى تجاه منطقة الكوميسا.

الفصـــل الأول

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية
تجـــاه الكوميســـا

الفصل الأول

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

المحددات الداخلية لأية سياسة خارجية تتنوع وتتعدد، وتشمل العوامل النابعة من بيئة النظام الداخلية سواء أكانت بيئة عملية أم نفسية، أم جغرافية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم ثقافية أم سياسية.

إن بعض عناصر هذه البيئة ثوابت كالعناصر الجغرافية والتاريخية والحضارية، إذ إن انتماءات المجتمع الجغرافية والتاريخية والحضارية هى انتماءات ثابتة أو قليلة التغير، أما عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنها عوامل متغيرة.

وإذا أردنا تحديد أهم المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا فستكون على النحو التالي:

١-المحدد الجغرافى.

٢-المحدد الثقافى.

٣-المحدد الاقتصادى والديمغرافي.

٤-المحدد السياسى.

ومن ثم ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: المحدد الجغرافى والثقافي.

المبحث الثانى: المحدد الاقتصادى والديمغرافي.

المبحث الثالث: المحدد السياسى.

المبحث الأول
المحدد الجغرافي والمحدد الثقافي

يتناول هذا المبحث المحدد الجغرافي والثقافي للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا ومن ثم ينقسم الى مطلبين : يتناول الأول المحدد الجغرافي والمطلب الثاني يتناول المحدد الثقافي على النحو التالي:

المطلب الأول
المحدد الجغرافي

تلعب أوضاع الجغرافيا السياسية دورًا هامًا فى تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما، فهى تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة وثقافتها وقيادتها، وآلية صنع سياستها وتحديد اختياراتها وقراراتها. ويعتبر موقع مصر الجغرافى والجيوبوليتيكى أحد العناصر الأساسية فى تحديد علاقاتها الخارجية وتشكيل أبعاد وتوجهات حركتها الدولية وتكيفها، فتمتع مصر بموقع مركزى يعد معبرًا لقارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وما يتيحه هذا الموقع برًا وبحرًا وجوًا من وسائل اتصال دولية تتطور بتطور التقدم العلمى والتكنولوجى لوسائل الاتصال.. إضافة إلى هذه الميزة الجغرافية يتمتع إقليم مصر بإطلاله على أهم وأطول بحرين دوليين وأكثرهما تعمقا فى العالم القديم وهما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه، هما المحيط الأطلسى والمحيط الهندى على الترتيب، وامتلاكها لقناة السويس تربط بينهما، وإدارتها للملاحة الدولية حيث إن افتتاح قناة السويس ضاعف من الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافى المصرى؛ لأنها اختزلت الطريق بين أوروبا وآسيا وأصبحت من أهم الممرات الدولية التى تنقل النفط والمواد الأولية الأخرى من الخليج وأسيا وأفريقيا إلى أوروبا. مما جعل من الصعب على مصر أن تنعزل أو تنغلق على نفسها حتى لو أراد أهلها ذلك. (١)

وتعدُّ مصر بوابة مشتركة لكل من أفريقيا وأسيا، حيث تقع مصر فى الجزء الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية(٢)، أخذت مصر من أفريقيا الأرض والتربة والماء وكذلك عناصر الحياة الطبيعية المادية، وأخذت من أسيا جزءًا من أرضها ــ شبه جزيرة سيناء ــ فضلاً عن الدين واللغة والكثير من عناصر الحضارة بعد الفتح

---

(١) عمران اشافعى،«القدرات الذاتية المصرية»،فى د. أحمد يوسف (محرر)، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. ١٩٩٠)، ص ١٣ .

(٢) عادل سيد عبدالرازق، دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١

الإسلامى، وقد انعكس هذا سياسيًّا على تحركات مصر الوحدوية فى العصر الحديث؛ فكانت الوحدة السياسية التى دخلتها مصر أولاً مع السودان ثم مع سوريا بعد ذلك. (١)

وكذلك من المقومات التى توفرها القدرات الذاتية لمصر والتى تنعكس على سياستها الخارجية طبيعة إقليمها؛ أى طبوغرافيته؛ حيث إن طبوغرافية مصر المتمثلة فى امتداد وادٍ منبسط فى شكل شريط ضيق مخترقًا الصحراء على الجانبين ومحاذيًا لنهر النيل، ثم دلتا النهر حيث الكثافة السكانية والعمرانية، كل هذا دونما انقطاع أو دونما عوائق تضاريسية تُذكر تعطل الاتصال بين جميع التجمعات السكانية والعمرانية، كل هذا ساعد على تكوين وتوجيه الرأى العام فى الوقت المناسب دونما عناد، وتوافق هذا الرأى كلما احتدمت الأمور وتعرضت البلاد لأزمات محلية أو قومية. أى أن طبيعة إقليم مصر ساعدت على سهولة الاتصال بين مراكز الحكم والقيادة والتوجيه وعموم السكان، ولم تتعرض البلاد فى تاريخها الطويل لمشكلات أو أزمات من النوع التى تتعرض له دول أخرى بسبب التغاير الواضح فى تضاريسها، وهناك من يضيف أن ثمة أثرًا إيجابيًّا آخرَ حققته طبوغرافية مصر، وهو أن صحراءَها شرقًا وغربًا كانت فى أكثر الأزمان مانعًا طبيعيًّا ضد كل غزو أو عدوان، ويرد على ذلك تحفظ سريع وهو أن صحراء سيناء لم تكن عبر تاريخ مصر الطويل حائلا ضد الغزوات التاريخية المعروفة التى تعرضت لها البلاد وأتت أغلبها عبر سيناء، ومع ذلك تظل صحراوات مصر شرقًا وغربًا وجنوبًا موانع طبيعية يمتنع فيها عنصر المباغتة والمفاجأة وإن لم تحل دون حدوث العدوان نفسه. (٢)

أتاح هذا الموقع الجغرافى لمصر أن تكون مركزًا حضاريًّا يجمع بين العروبة والأفريقية والأسيوية والمتوسطية والعالمية؛ حيث شكلت هذه الأبعاد المصدر الذى تستمد منه السياسة المصرية اتجاهاتها الخارجية فى آن واحد دون تعارض، وقد أفادت هذه التعددية فى بلورة الدور الخارجى المصرى، الأمر الذى طرح تأثيرًا إيجابيًّا على سياستها الخارجية لكى تقوم بدور الرابط الإقليمى بين المناطق الحيوية فى العالم العربى والدول الأفريقية، وخاصة دول الكوميسا والدول الأوروبية. من هذا المنطلق كانت مصر المبادرة بالدعوة لعقد أول قمة عربية أفريقية، وقد عقدت بالقاهرة عام ١٩٧٧، وكذلك دعوتها لعقد أول قمة أفريقية أوروبية فى القاهرة فى عام ٢٠٠٠.

هذا وعلى الرغم من الميزة الإلهية التى أتاحها الموقع الجغرافى لمصر وما أعطاه لها من فرص باعتبارها نقطة تقاطع لعدد من الأقاليم الكبرى الفرعية فإنه يمثل نقطة ضعف على هذا المستوى حينما تثار مسألة الولاء الإقليمى خاصة أن السياسة الخارجية المصرية تمنح الدائرة العربية التى تنتمى إليها أولوية متقدمة وجهدها

---

(١) مزيد من التفاصيل انظر: د. جمال حمدان، دراسة فى عبقرية المكان: شخصية مصر الحضارية، (القاهرة: عالم الكتب، ج٤، ١٩٨٤)، ص ص ١٢٩-٤٠٠.

(٢) عمران الشافعى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

السياسى والأمنى يتحركان فى هذا الإطار، وتأتى الدائرة الأفريقية فى مرتبة متأخرة عن الدائرة الأولى التى يستأثر بها العالم العربى ومن ثمّ يثور تشكك فى بعض الأحيان حول مدى قدرة الدبلوماسية المصرية على الفعل والالتزام بقضايا الدائرة الأفريقية.

كما أن موقعها الجغرافى فرض تهديدات تمس الأمن القومى المصرى، فمصر بحكم الموقع الجغرافى تقع فى شمال شرق القارة الأفريقية، وبحكم مصالحها تقع فى جنوب وشرق القارة الأفريقية، حيث تتركز مصالحها الاستراتيجية والحيوية فى كلّ من منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى والبحر الأحمر، الأمر الذى شكل عائقًا أمام مصر فى الانضمام لتجمع الكوميسا فى البداية والذى أنشئ ليضم دول شرق وجنوب القارة؛ حيث أصبح الانضمام لهذا التجمع يعكس رغبة فى الحفاظ على الأمن القومى المصرى، والعمق الاستراتيجى لمصر فى أفريقيا وترسيخًا عمليًا وعضويًا لارتباط مصر الجغرافى بالقارة الأفريقية.

<u>النيـــل:</u>

يمثل النيل أحد أهم مقومات العامل الجغرافى الذى يؤثر فى تحديـد أهـداف وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا. إن مصر دولة إفريقيـة ليس فقط لأنها تقع فى الجزء الشمالى الشرقى من القارة بل ــ وبدرجة أكبر ــ لأن النيل شريان الحياة ونبع الخير يتدفق على أرضها، يهبها النماء والخصب الذى يحمله من روافد عديدة تقر منابعها فى أراضى دول إفريقية عديدة حيث تأتى ٨٥ % مـن مياهه من الهضبة الإثيوبية، ويأتى الباقى ١٥% من هضبة البحيرات الاستوائية ويبلغ متوسط الإيراد السنوى ٨٤ مليار متر مكعب فى العام مقدرًا عند أسوان يفقـد منـه حوالى عشرة مليار متر مكعب بالبخر من بحيرة ناصر ويقسم باقى الإيراد المـائى بين مصر والسودان بواقع ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعـب للسودان وفقًا لاتفاقية ١٩٥٩[١].وقد قيل كثيرًا إن «النيل هو مصر » أو «إن مصـر هى النيل» تعبيرًا عن علاقة توحد تجمع بينهما، والحق أنه إذا كانت الأنهار قد لعبت دورًا مركزيًا بارزًا فى الحياة الإنسانية منذ أقدم العصور بدليل أن أزهى الحضارات البشرية وأولاها قد اتخذت من وديان هذه الأنهار مقرًا ومستقرًا لها، فإن ذلك يصدق أول ما يصدق على علاقة مصر بنهر النيل، ذلك أن الحضارة المصرية هى حضارة نيلية فى الأساس.[٢]وتتمثل أهمية مياه النيل بالنسبة لمصر فى الأمور التالية:

<u>أولاً</u>- أن النيل يعد المصدر الأول ــ إن لم يكن الأوحد ــ لموارد مصر المائيـة ولا يوجد أى مصدر آخر يمكن مقارنته به، فطبقًا لنصوص اتفاقية الانتفاع الكامـل

(١)كلمة د.محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى فى:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيـا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٨)، ص ٤.

(٢) John Marlowe, **Four Aspects of Egypt**, (London: George Allen & Unwin LTD,1966),p223

بمياه النيل بين مصر والسودان لعام ١٩٥٩ تقدر حصة مصر من مياه النيل بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا، فى حين لا تزيد نسبة إسهام المياه الجوفية عن ٧,٥ مليار متر مكعب سنويًّا، أما إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فإنه يسهم بحوالى ٥ مليارات متر مكعب سنويًّا، فإذا عرفنا أن مياه الصرف ما هى إلا جزءٌ من مياه النيل قد أعيد استخدامها، وأن المياه الجوفية هى أصلاً من مياهه، لأمكننا تأكيد أن النيل يشكل بكل المقاييس المصدر الأول والأخير للموارد المائية فى مصر. (١)

ثانيًا- مياه النيل لا تستمد أهميتها من كونها المورد الوحيد للرى فى مجال الزراعة(نحو ٨٥-٩٠% من الموارد المائية المتاحة لمصر يوجه إلى الإنتاج الزراعي) فقط، بل أيضًا فى استخداماتها فى الأغراض الأخرى كالملاحة الداخلية التجارية منها والسياحية.

ثالثًا- تستخدم مياه النيل فى توليد الكهرباء وكذلك على نطاق واسع فى العمليات الصناعية.

رابعا- بالنظر إلى إسهام النيل كمصدر للمياه فى مصر بالمقارنة بإسهام المصادر الأخرى، نجد أن مصر تعتمد فى جميع استخداماتها المائية على مياه النيل بنسبة ٩٥ %(٢)، فمعنى ذلك أن نهر النيل سيظل الركيزة الأساسية لأية خطط مستقبلية سواء فى مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو حتى الاقتصادية بشكل عام، خاصة إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن من عدم ترشيد استهلاك المياه.

ومن ثمَّ فإن الاعتبار الأول للحكومات المصرية كان دومًا ضمان تدفق مياه النيل والتأكد من عدم تعرضها للتهديد وألاَّ تقوم أية قوة معادية بالتحكم فى منابع النيل أو التلاعب بتدفقاته إلى مصر، وكما ذكر جون ووتربرى أنه «لا يوجد واد لنهر رئيسى يشارك فيه فواعل مستقلة كثيرة كما هو الحال فى وادى النيل، كما أنه لا يوجد دولة مصب تعتمد تماماً فى معيشتها على مثيل هذا النهر مثل مصر »؛ حيث إن معظم دول الحوض ليست مجتمعات نيلية؛ أى لا تعتمد على النهر، ففى الهضبة الاستوائية نجد أن احتياجات أوغندا هى توليد الطاقة الكهربائية نظرًا لتوافر الأمطار طوال العام، وكلٌ من كينيا وتنزانيا تقتصر احتياجاتهما على بعض المشروعات الزراعية ذات المساحات المحدودة التى تعتمد جزئيًا على الأمطار، ومن ثم يتضح أن هناك كميات كبيرة مُهدرة من المياه بالهضبة الاستوائية لو نفذت مشروعات بها لغطت احتياجات هذه الدول وأعطت فائضًا لدول المصب، أما بالنسبة للهضبة الإثيوبية فإنه لاتزال هناك مياه ضائعة، خاصة فى المساحات المتاخمة لحدود السودان الشرقية

(١) الموقع الإلكترونى لوزارة الموارد المائية والرى المصرية: www.mwri.gov.eg.

(٢) د. إجلال رأفت، السياسة المصرية فى أفريقيا، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية. رقم ١٢٧، ١٩٩٨) ص ٢.

والجنوبية والتى يمكن أن تغطى كميات المياه المهدرة منها احتياجات إثيوبيا ويُنتفع بالفائض فى دول المصب. (١)

وطبقا لتصريحات وزير الموارد المائية والرى د. محمود أبوزيد فإن الاحتياجات المائية الجديدة حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ مليار متر م٣ من المياه. (٢)وكما هو معروف أن إجمالى الموارد المائية المتاحة مصدرها كافة النيل، حتى المياه الجوفية ومياه الصرف مصدرها النيل ذاته، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن احتياجات مصر المائية آخذة فى التزايد بشكل مستمر وفى مختلف المجالات، أما الأمطار فتكاد لا تسهم بأى إيراد يُذكر، فمعدل الأمطار السنوية التى تسقط فوق الساحل الشمالى الغربى – أغزر مناطق مصر أمطارًا – لا يزيد على ٢٠-١٥٠ مم، وهو يأخذ فى التناقص سريعًا فوق المناطق الأخرى حتى يكاد ينعدم تماما فى أقصى الجنوب، فإذا علمنا أن المعدل المقبول من ناحية الاستفادة منه فى الاستغلال الاقتصادى ينبغى ألا يقل عن ٦٠٠-٧٠٠ مم سنويًا لأدركنا كيف أن معدل الأمطار – سالف الذكر – حتى فى أعلاه – أى ١٥٠ مم سنويًا – يعتبر غير ذى جدوى اقتصادية. أما تحلية مياه البحر فهى – بدورها – لا تسهم بأى إيراد يُذكر، فبالنظر إلى تكلفتها العالية فإن اللجوء إليها عادة ما يكون غرضه محصورًا فى محاولة تدبير مياه صالحة للشرب عندما لا تتوافر مياه عذبة من مصادر أخرى. (٣)

لذلك شكّل البعد النيلى طليعة وأصل ومحور الحركة الأفريقية لمصر، فالتحرك المصرى فى أفريقيا تمحور عامة منذ الدولة الفرعونية القديمة وتمركز بالأساس فى منطقة حوض النيل. وينصرف أهم أثر للنيل إلى ما يشكله بالنسبة للأمن القومى المصرى، فإذا كان الأمن القومى يعنى فى أوجز تعريفاته وأبسطها سعى المجتمع للحفاظ على ذاته وحماية كيانه ومصالحه فى مواجهة أى تهديد، فإن مصادر التهديد لأية دولة لم تعد تقتصر على المصادر الخارجية الآتية من الأعداء أو الخصوم المحتملين لهذه الدولة فقط، بل إن المصادر الداخلية للتهديد ربما تكون أحيانًا أكثر خطورة من تلك الخارجية بل وربما تكون هى مقدمة لهذه الأخيرة. (٤)

انطلاقا من هذا التطور فى تحليل مفهوم الأمن القومى، جاء الاهتمام الشديد من علماء السياسة بعملية التنمية الداخلية كطريق لتحقيق بل الحفاظ على الأمن القومى للمجتمعات وبالذات لمجتمعات دول العالم الثالث، ومن ثم تجلى الانشغال بما يعرف

---

(١) د. محمود أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ٨ .

(٢) د. عبدالملك عودة، «السياسة الأفريقية لمصر» فى : د.مصطفى علوى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ، ص ٧٣٨.

(٣) د. مصطفى علوى، السياسة المصرية فى أفريقيا:المحددات الداخلية، (القاهرة: دار المانى لطباعة الأوفست، ١٩٨٥) ص ١٢.

(٤) د. رضا فودة، «السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقى»فى: د. أحمد يوسف (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٩١٤.

بالمدخل التنموى أو المنظور التنموى للأمن القومى، وبمعنى آخر إذا أردت أمنًا فعليك بالتنمية. ومن هذا المنطلق قامت تجربة القيادات المصرية منذ عهد محمد علِى علَى فهم العلاقة بين التنمية والأمن القومى للمجتمع، وعلى محاولة إقامة هذه العلاقة على أرض الواقع بدرجة أو بأخرى، هذا هو البعد الداخلى للأمن القومى المصرى وفيه يحتل النيل، أو ينبغى له، مكانة هامة ورائدةً كمصدر أو مورد وطنى هام يوظف ويستثمر فى إحداث التنمية. ومن هنا كانت صلة النيل الدائمة التى لا تنقطع بالأمن القومى المصرى.

بناءً على ذلك، فإن انعدام التنمية أو فشلها يولد مصادر تهديد داخلية حادة للأمن القومى، والواقع أن فرص التنمية الناجحة بدون نهر النيل تقل إلى حد كبير أو ربما تنهار، ومن ثم كان الاتجاه إلى مشروع تنمية جنوب الوادى «توشكى» وهو أحد المشروعات القليلة العملاقة فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث التى لها القدرة على التأثير البعيد المدى على الاقتصاد والمجتمع المصرى، ويستهدف المشروع زيادة الرقعة الزراعية ــ المستهدف النهائى من المشروع هو زراعة نحو ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ ــ فضلاً عن وجود مقومات قوية لإنشاء منطقة صناعية فى توشكى؛ لتصنيع السلع الزراعية وتعليب وحفظ الأسماك التى يمكن تطوير محصول صيدها من بحيرة ناصر، أو لإقامة بعض الصناعات المعتمدة على قاعدة المواد الخام الموجودة فى منطقة توشكى أو المعتمدة على استيراد المواد الخام من أفريقيا خاصة من دول الكوميسا بعد الانضمام، مما يتضح معه أهمية مياه النيل كمصدر للمياه لهذا المشروع إضافة لمصادر المياه الأخرى من مياه جوفية ومياه الصرف المعالجة والمياه التى يتم توفيرها من خلال مشروعات تطوير الرى وترشيد استهلاك المياه وتقليل المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز، وكذلك المياه التى يمكن توفيرها من خلال التعاون مع دول حوض النيل لاستقطاب فواقد أعالى النيل لصالح مشروعات التنمية فى دول الحوض. [(١)]

وقد فرض الموقع الجغرافى لمصر وموقع النيل بالنسبة لها باعتبارها دولة مصب وضعًا خاصًا إزاء باقى دول الحوض الأخرى التى توجد بها منابعه أو التى يمر فى أرضها لمسافات طويلة يخترق الأراضى المصرية[(٢)] حيث إن مصر هى المستفيدة بالدرجة الأولى من هذا النهر بنسبة ١٠٠% بينما يتراوح اعتماد باقى دول الحوض ما بين ١% فى إثيوبيا و١٥% فى السودان، هذا الوضع ظلَّ شاغلاً أساسيًا للقيادات السياسية المصرية من أجل تحقيق هدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى مصر ــ قدر المستطاع ــ دون وقوع منابعها وإقليمها فى يد قوة معادية حيث قد تستخدم المياه كأداة من أدوات الضغط على مصر مما يؤجّج الخلافات مع دول الحوض ويؤثر على كمية المياه الواردة لمصر. وأصبح هذا الهدف مبدأ من المبادئ

---

(١)مصادر المياه في الموقع الالكتروني لوزارة الري والموارد المائية www.mwri.gov.eg/toshka_watersource.asp

(٢) وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض بعنوان «مصر ونهر النيل»، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٨٣)، ص ٣ .

التى بنيت عليها نظرية الأمن القومى المصري.[1] حيث تحرص مصر على تأمين مصالحها فى مياه النيل، الأمر الذى يحقق لها البقاء والتنمية ودرء الخطر والتهديدات الداخلية والخارجية التى تمس هذه المصالح تحقيقًا لأمنها القومى، ولا مساس مطلقًا بحق مصر التاريخى فى مياه النيل الذى أقرته اتفاقية عام ١٩٥٩ والذى تسانده مبادئ القانون الدولى والأعراف الدولية.

ونظرًا لأن مياه النيل أحد الثوابت الأساسية فى سياسة مصر الأفريقية عبر مختلف العصور والأزمنة بل وإحدى الموجهات العليا للنظام السياسى المصرى تتجه مصر نحو تفضيل مبدأ التعاون وحسن الجوار كمبدأ حاكم لسياستها الخارجية تجاه دول حوض النيل. وفى هذا الإطار قدمت مصر عدة مبادرات[2] كان آخرها مبادرة دول حوض النيل عام ١٩٩٨ لتشكل دلالة على السعى المصرى نحو تأكيد أهمية العمل الجماعى وتحقيق المنفعة للجميع وعدم الإضرار بالغير والسعى نحو تفعيل عمليات التنمية الشاملة على المستوى الجماعى. وتأتى أهمية هذه المبادرة فى إطار ما يثار حول إعادة النظر فى حصص مياه النيل باعتبارها أمرًا تحتمه المصالح العليا، وقد ظهر ذلك أخيرًا فى تصريحات صادرة عن برلمانات بعض دول بحيرة فيكتوريا: تنزانيا وكينيا وأوغندا فى أواخر عام ٢٠٠٣ معلنة عدم اعترافها باتفاقية عام ١٩٢٩ ومطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النيل وبعدم شرعية هذه الاتفاقية بين مصر والسودان، وضرورة إعادة التفاوض بشأنها، كما طالبت مصر والسودان بضرورة دفع مقابل مادى نظير استفادتهما من بحيرة فيكتوريا.[3]

ويتضح الدور المركزى الذى يلعبه نهر النيل فى التأثير على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا باعتبار أنه تجمع يضم فى عضويته معظم الدول النيلية ويشكل بذلك إطارًا وتنظيمًا يُحدث مزيدًا من التقارب والتعاون مع دول حوض النيل مما يتناسب مع السياسة الخارجية المصرية التى تميل إلى التعاون وحسن الجوار

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي:دراسة فى النظرية السياسية مع التطبيق على المجتمع المصرى المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧)، ص ص ٦٦-٦٩.

(٢) مثل تجمع الأندوجو الذى أنشئ عام ١٩٨٣ بهدف إيجاد تجمع إقليمى لدول حوض النيل ينظم التعاون بينها فى مجالات التنمية وتبادل المعلومات والخبرات فضلاً عن التشاور فى جميع القضايا الأفريقية، إلا أن غموض الإطار القانونى المنظم له وتغليب الاعتبارات السياسية على الضرورات التنموية الاقتصادية أدى لفشل هذا التجمع. أما مبادرة دول حوض النيل عام ١٩٩٨ فتقوم على إنشاء هيكل مؤسسى يتكون من مجلس وزراء الموارد المائية فى دول الحوض، إضافة إلى اللجنة الاستشارية والفنية والسكرتارية الدائمة ويسعى لبلورة إطار جماعى للتعاون بين دول الحوض فى الإدارة المتكاملة للمصادر المائية من حيث تحديد أنصبة كل دولة وتحسين أساليب استخدام مياه النيل لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب دول الحوض، لمزيد من التفاصيل حول المبادرتين وأهدافهما ومشروعاتهما انظر:مجموعة باحثين، مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل، (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، رقم ٨، سبتمبر ٢٠٠٢) وانظر كذلك WWW.NILEBASIN.ORG/ICCON.1

(٣) إبراهيم عرفات. تحديات التنمية والتعاون فى حوض النيل،السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٦٨.

تجاه هذه الدول بحيث يصبح واضحًا للجميع أن التعاون أفضل من التنافس والتناقض، فعلى الرغم من وجود العلاقات الجيدة مع دول الحوض خاصة دول المنبع ووجود اتفاقيات دولية مع بعضها بخصوص مياه النيل مما أسهم فى استقرار الأوضاع السياسية والمائية فى حوض النيل فإن هذا لا يكفى؛ حيث قد تتأثر هذه الأوضاع السياسية أحيانًا ببعض الأحداث سواء بين دول الحوض أو داخل دولة بعينها، الأمر الذى ولّد شعورًا لدى صانع السياسة الخارجية المصرية بضرورة الانضمام مع باقى دول حوض النيل فى علاقات تنظيمية أكثر، وكانت الكوميسا كإطار تنظيمي، يعمل على التقارب الاقتصادى والتجارى مع هذه الدول، يساعد السياسة الخارجية المصرية عند مناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية كقضية المياه دون الاعتماد على الروابط السياسية فقط مع تلك الدول التى قد تعترضها فى بعض الأحيان التقلبات المختلفة، وذلك نظرًا لأن أمن مصر مرتبط بنسيج قوى مع أمن دول حوض النيل، وأى خلل فى هذه الدول ينعكس على المنطقة بأسرها وأية مشكلات فى هذه الدول لها آثارها على أمن مصر الخارجي، وتدرك القيادة المصرية ذلك ومن ثمَّ تحاول بشتى الطرق الدبلوماسية والسياسية مساعدة هذه الدول فى التغلب على مشكلاتها من خلال الاتصال المباشر أو على مستوى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية دون تدخل فى شئونها الداخلية، إضافة للاستعداد المصرى لتقديم المشورة الفنية والعلمية والسياسية والمعونات الاقتصادية وإرسال خبراء لهذه الدول؛ من أجل حسم الخلافات وإنقاذ هذه الدول من سيطرة التنافس الأجنبى. كما يمكن أن توفر الكوميسا آلية لتسوية المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية مما يشكل فرصة لحل النزاعات بين دول حوض النيل حلا سلميا بدلا من استخدام لغة التهديد كلغة لحسم الخلافات بين هذه الدول .

إن القول بإعادة توزيع حصص مياه النيل ووضع تسعير لها تمهيدًا لبيعها سواء لدول من داخل الحوض – مصر والسودان – أو لدول من خارج الحوض لم يعد مقصورًا على مجرد محاولة التشويش أو الضغط على مصر وإنما ارتبط برؤى وتطلعات خاصة بدور متنام من جانب بعض دول حوض النيل مع تزايد شعورها بإمكانية الاعتماد على الخارج للحصول على دعم سياسي ومالي؛ لتنفيذ مشروعاتها التنموية بغض النظر عن الحقوق التاريخية والمكتسبة لبعض دول الحوض. هذا التغير – إذا ما كان جادًا – فسيصبح خطيرًا جدًا خاصة أن مصر تعتمد بصورة شبه تامة على مياه النيل مما يستدعى العمل للمحافظة على حصتها المائية وضمان حقوقها؛ لذا يأتى تجمع الكوميسا للتعامل مع هذا التغير من منطلق كونه مدخلاً ملائمًا من مداخل تنمية العلاقات وتفعيلها وربط دول الحوض ومجتمعاتها بأنساق من المصالح الاقتصادية والتجارية كسبيل لتقليص رغبة وقدرة القيادة السياسية فى هذه الدول على انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح بالشكل الذى يسمح بتحقيق معادلة التكامل بين التنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار التى تفرضها الحاجة لتهيئة المُناخ اللازم لجذب الاستثمارات الدولية والإقليمية لدول الكوميسا.

وفى ظل السعى المصرى لتفعيل آلية مبادرة دول حوض النيل؛ بهدف تنظيم العمل والتعاون بين دول حوض النيل لتنفيذ المشروعات المقترحة، يشكل تجمع الكوميسا محاولة جادةً لتفعيل المشروعات النافعة سواء فى مجال تنظيم الرى والموارد المائية أو فى مجال توليد الكهرباء؛ حيث يعمل تجمع الكوميسا على ربط قضايا التعاون المائى بغيرها من مجالات التعاون خاصة التعاون فى المجالات الاقتصادية والتبادل التجارى؛ مما يؤدى إلى مزيد من التفاهم المشترك بين كل طرف للآخر، حيث أنه رغم تنامى الشعور بين دول حوض النيل بأهمية الاستفادة الجماعية من نهر النيل وتفعيل مبادرة حوض النيل فإن العلاقات البينية مازالت محددًا أساسيًّا لمدى نجاح جهود التعاون الجماعى بين دول الحوض خاصة أن تداعياتها تؤثر على العلاقات المائية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة الى أن المشروعات المائية هى من أنجح المشروعات التى يمكن أن يحدث فيها تعاون بين دول الكوميسا؛ لأنها تتعلق بالزراعة والمياه والطاقة الكهربائية خاصة أنها دول لا تمتلك موارد لاستيراد النفط أو قدرات لبناء مفاعلات نووية. وقد تضمنت اتفاقية الكوميسا بندًا ينص على التعاون فى إدارة المياه العذبة والموارد البحرية لكنها ركزت على مصايد الأسماك. أما عن الطاقة الكهربائية المولدة من المياه فى دول حوض النيل، فقد نصت الاتفاقية على تعهد الدول الأعضاء بالكوميسا على الاشتراك فى التنمية واستخدام مصادر الطاقة بما فيها الطاقة المائية والاستخدام المشترك لمصادر الطاقة المائية، وتعتمد مصر على الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالى، كما يمكن التعاون فى إنشاء عدة سدود نافعة على مجرى النهر؛ من أجل تخزين المياه المهدرة وخفض الفاقد وتوليد الكهرباء؛ من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد.

كما تتيح اتفاقية الكوميسا لرجال الأعمال المصريين إمكانية الاستثمار فى دول الكوميسا، خاصة فى المجال الزراعى، الأمر الذى يتوافر فى دول حوض النيل الأعضاء بالكوميسا حيث يمكن استغلال الوفرة الزراعية والمائية لاستزراع كثير من الأراضى الزراعية الخصبة التى لا تجد من يزرعها أو يستغلها، وتقدر فى السودان وحده بحوالى عشرين مليون فدان من الأراضى الخصبة السمراء التى يمكن أن تخدم مصر كثيرًا فى زراعة الكثير من المحاصيل الحقلية خاصة القطن والحبوب مما سوف يوفر مساحات زراعتها فى الدلتا المصرية يمكن أن تخصص لزراعة القمح فقط؛ تحقيقًا للاكتفاء الذاتى المطلوب.

البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر أحد أهم المحددات الرئيسية للعلاقات بين مصر والكوميسا؛ حيث يمثل مصلحة استراتيجية لمصر فى أفريقيا، فهو ممر استراتيجى

هام تمر فيه جميع أنواع السلع المختلفة من سلع غذائية وبترول ومعدات حربية[١]، كما أنه يمثل الشريان البحرى الذى يربط مصر بخليج عدن والمحيط الهندى ودول أفريقيا الشرقية، وهو من جهة أخرى يمثل حلقة الارتباط بين أوربا وأسيا وأفريقيا عبر قناة السويس المصرية، لذلك فهو يمثل منطقة مرور تجارى هامة جدًا سواء لدول المنطقة أو لدول العالم؛ حيث تمر به نسبة ٦٠% من احتياجات أوروبا البترولية وسوف تتزايد أهميته على ضوء التزايد المتوقع لحركة التجارة العالمية خاصة بين الشرق والغرب، ولاشك أن باب المندب يُضفى مزيدًا من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر؛ حيث يعتبر البوابة الجنوبية له، وقد ظهرت أهميته الحيوية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حين تمكنت البحرية المصرية من إغلاقه والسيطرة عليه، وبدا أن من يسيطر على باب المندب يمكنه السيطرة على الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس. بالإضافة إلى ذلك، يحظى البحر الأحمر بأهمية أخرى؛ نتيجة تداخل حوضه مع عدة أقاليم تمثل بالنسبة لمصر أهمية حيوية وهي العالم العربى والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، والقرن الأفريقى، والمحيط الهندي. [٢]

ويمثل البحر الأحمر كذلك بالنسبة لمصر والدول العربية، فى ظل أزمة الموارد الراهنة وأزمة الغذاء، أملاً واعدًا نظرًا لما يزخر به من ثروات هائلة، معظمها مازال كامنًا كالبترول والمعادن الهامة والثروات السمكية والسياحية وغيرها.

ومن هنا تأتى أهمية الدول المطلة على البحر الأحمر أو دول منطقة القرن الأفريقى سواء بمفهومه الجغرافى الضيق الذى يشمل إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتى أو بمفهومه الموسع الذى يضم السودان وكينيا، حيث تتمثل المصالح المصرية فى هذه المنطقة باعتبارها العمق الجنوبى للأمن القومى المصرى، فهى منطقة منابع النيل الأزرق وروافد النيل الأبيض. إذن، المصالح المصرية فيها مصالح مائية، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية البالغة لهذه المنطقة من حيث الناحية الأمنية لكونها مشاطئة للجزء الجنوبى من البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن؛ حيث إن عدم الاستقرار فى هذه المنطقة ينعكس فى الغالب على أمن البحر الأحمر سلبًا مما ينعكس بالضرورة على الأمن القومى المصرى بالسلب، وكذلك على حركة التجارة الدولية وعلى وجه الخصوص، البترول القادم من الخليج والمتجه للغرب عن طريق البحر المتوسط والمحيط الأطلسى، ومن ثم فكل ما يحدث فى هذه المنطقة من ترتيبات هو أمر يمس مصر، فالأمن والاستقرار فى هذه المنطقة هو مصلحة مصرية أكيدة والعكس صحيح.

وربما كان التفاعل المصرى وتنمية روابط التعاون مع دول الساحل الغربى للبحر الأحمر أو دول القرن الأفريقى أحد أهم الخطوات الرئيسية لضمان الأمن

(١) د. إجلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٢) د. رضا فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٩١٦.

والاستقرار فى ذلك الشريان البحرى الهام، وقد أدرك المصريون ذلك منذ قدم التاريخ حيث عملوا على تنمية روابط العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، وظلت هذه الروابط قوية منذ عهد الدولة الفرعونية ولم تتأثر إلا فى لحظات الضعف أو سيطرة القوى الأجنبية على الممرات المائية وعلى المناطق الأفريقية المجاورة.

ويشكل البحر الأحمر محددًا للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا نظرا لأنه يضم ثلاث دول من الدول الثمانى المطلة على البحر الأحمر ــ شبه المغلق ــ وهى من الشمال إلى الجنوب السودان وإريتريا وجيبوتى حيث تشغل الساحل الغربى للبحر الأحمر بساحل طوله ٣١٨٤ كم فضلاً عن تحكم هذا الساحل فى عدد من الجزر الهامة نحو ٢٨١ جزيرة. ويضم التجمع بذلك دول القرن الأفريقى سواء بمفهومه الضيق أو الواسع ما عدا الصومال التى كانت عضوًا فى منطقة التجارة التفضيلية ولم تتمكن من الانضمام لاتفاقية الكوميسا التى بدأت دخول حيز التنفيذ فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ بسبب الحرب الأهلية وظروفها الداخلية المتمثلة فى انهيار الدولة وعدم وجود حكومة مركزية. (١)

وتوفر اتفاقية الكوميسا فرصة نحو مزيدٍ من التقارب والتعاون والفهم المشترك وتعزيز الروابط خاصة التجارية والاقتصادية بين مصر ودول القرن الأفريقى المطلة على البحر الأحمر المنضمة للكوميسا بما سيكون له أثر ايجابي على أمن واستقرار المنطقة وبالتالي أمن واستقرار مصر.

ويتيح تجمع الكوميسا لمصر فرصة للوجود فى هذه المنطقة المهمة ــ البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي ــ من الناحية الأمنية والمائية من خلال إقامة مصالح مشتركة مع دولها تقلل من احتمالات استغلال المصالح المصرية فيها، كما يتيح لها فرصة للوساطة حال وجود نزاعات أو صراعات فى هذه الدول أو بينها من أجل الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة.

---

(١) د.محمود أبوالعينين، العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ .

المطلب الثانى
المحدد الثقافي

انفردت مصر بتاريخ طويل، كأقدم أمة، وأقدم دولة ثم أقدم إمبراطورية تظهر على مسرح العالم القديم على وجه العموم. وطوال هذا التاريخ، كان لمصر وجودٌ فى أفريقيا، فقد مدت نفوذها وسيطرتها السياسية والعسكرية والثقافية عبر أقاليم إفريقيــة عديدة، منها الدائرة النيلية والبحر الأحمر والشمال الأفريقى ومناطق جنوب الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا، وفى بعض الفترات غطّى نفوذها القارة كلها.

ففى العصور الفرعونية، مدت مصر نفوذها ليشمل أجزاءً من محيطها الأفريقى، كما حافظ الفراعنة على حدود مصر الجنوبية من جهة واعتبروا منطقة النوبة حاجزًا دفاعيًا فى لحظات الضعف، وبوابة تفتح على أفريقيا ومنابع النيل فى فترات القوة من جهة أخرى. كما غزا الفراعنة الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وتأسست علاقات قوية ومستمرة منذ عهد الأسرة الـثامنة عشرة بين مصر والبلاد الواقعة فى هذه السواحل (بلاد بونت) أى الساحل الإريترى والصومالى الآن. وظل النيل لافتًا لانتباه المصريين استخدموه فى الأنشطة التجارية، إلى جانب مساهمته فى تمهيد الأرض أمام العبادات والأفكار المصرية، ومن ثم الديانات السماوية لتأخذ طريقها فى الانتشار فى تلك الأراضى، وهو ما يتجلّى بعمق فى الرابطة الدينية التى جمعت الكنيستين المصرية والإثيوبية.

وبطبيعة الحال، فإن دورات الاتصال والتأثير المصرى قــد مــرت بفتــرات تراجع، لاسيما فى فترات الحكم البطلمى والرومانى والبيزنطى حيث اتســمت تلــك الفترات بظهور إمبراطوريات قوية واضمحلال العصر الفرعــونى. وفــى العصــر الإسلامى الذى مثّل بداية جديدةً من التفاعل والتأثير الحضارى العربى الإسلامى فى أفريقيا، تحولت مصر إلى معقل ومركز انطلاق الجيوش الإسلامية الفاتحة للشــمال والجنوب الأفريقى، ثم أصبحت مقرًا ومحورًا للنشاط التجارى والاقتصــادى، كمــا صارت مصر الإسلامية من خلال جامع عمرو ثم جامع الأزهر مركــزًا للإشــعاع الدينى والثقافى فى القارة الأفريقية، الأمر الذى عكس استمرارًا لدور مصر الثقــافى والحضارى فى القارة الأفريقية. (١)

أما العصر الحديث، فقد قام محمد على وأولاده فى القرن التاسع عشر بتجربة تاريخية؛ حيث احتلت المناطق الجنوبية لمصر، لا سيما وادى النيل وحــوض النيــل بوجه عام وسواحل البحر الاحمر، مكانة بارزةً فى سياسات مصر الخارجية؛ نظــرًا لإدراك الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر ومناطق الجنوب ولأهمية التوسع جنوبًــا نحو مناطق المصالح المصرية. إلا أنه بعد الزخم الاستعمارى الأوروبى على مصر

---

(١) د. أحمد الرشيدى، « مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية»، فى: د. أحمد يوسف (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .

تقلص الدور المصرى فى أفريقيا وفى الوطن العربى عامة، وأجبره الاستعمار على الانكماش والتراجع.

ولم يتبلور الوجود الثقافى المصرى الفاعل فى أفريقيا إلا بعد ثورة ١٩٥٢، فمع الدور المركزى للثورة فى دعم حركات استقلال الدول الأفريقية، حيث قام الوجود المصرى فى القارة على عدة مبادئ أهمها مناهضة الاستعمار فى جميع أنحاء القارة[١]. وبدأت عملية إحياء الدور الثقافى المصرى من جديد، وكان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الثقافية بين مصر والدول الأفريقية. حيث كانت قراراته الثقافية هى الأساس الذى استندت إليه المؤتمرات الأفريقية بَدءًا من مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨[٢] حيث حملت الحقبة التالية لثورة ١٩٥٢ تغيرًا فى استراتيجية السياسة الخارجية المصرية؛ حيث احتلت الدائرة الأفريقية الدائرة الثانية فى التحرك المصرى الخارجى ــ كما عبر عنها الرئيس عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة»، وتعددت أطر التعاون الثقافى بَدءًا من توقيع الاتفاقيات المشتركة وتبادل الوفود مرورًا بإعطاء المنح التعليمية وتقديم الخبرات والتدريب فى المجالات المختلفة وتبادل البرامج الإعلامية وانتهاءً بتكوين جمعيات الصداقة وإقامة معارض الفنون، مع محاولة تصدير دور مصر الحضارى والتنويرى والمساهمة فى بناء هُوية إفريقية مشتركة، وهو ما عبرت عنه جزئيًا "إذاعة أصوات أفريقيا الحرة" التى انطلقت بسبع لغات أفريقية. [٣]

وعبر كذلك الرئيس السادات عن رؤيته للقارة الأفريقية بقوله: «إن أول ما يمسنا فى حركة العالم النامى هو حركة الدول الأفريقية الشقيقة، فنحن ننتمى لهذه القارة، ومصر ناضلت من أجل تضامن دولها وشاركت فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، والدول الأفريقية الأعضاء فى جامعة الدول العربية تضم أكثر من ثلث سكان أفريقيا، فالروابط متعددة والمصالح مشتركة». [٤]

ثم جاءت حقبة الرئيس مبارك كمرحلة وسيطة وكانت أقرب للمرحلة الناصرية من حيث درجة الاهتمام بالقضايا والهوية الأفريقية والحرص على دور فاعل، منها فى مرحلة السادات التى حملت أولويات مخالفة على صعيد العمل الخارجى.

---

(١) حول الآثار العامة لثورة يوليو فى استقلال أفريقيا ودعم حركة التحرر الوطنية، انظر لمزيد من التفاصيل: محمد فايق، عبدالناصر والثورة الأفريقية، (القاهرة:دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).

(٢) عاطف عمر، العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الأفريقية، (القاهرة:الجمعية الأفريقية، ١٩٨٦)، ص ٦

(٣) د. أحمد الرشيدى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .

(٤) محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر ١٩٧٤، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، أبريل ١٩٧٤)، ص ص ٢٦-٢٨ .

وإن كانت السمة المحورية قد انطلقت من هُوية مصر كمجتمع عربى إسلامى ينتمى إلى أفريقيا والعالم الثالث بالجغرافيا والتاريخ والحضارة، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن العوامل الثقافية ليست كافية لاستمرار الدور القيادى والتنويرى لمصر الذى مارسته فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كما أن تراجع هـذا الـدور نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية قد واكبه قصورٌ فى القدرات الخارجية المصرية، وإن احتفظت بالنفوذ المعنوى والرمزى إلى حد ما.

وإن كان واقع اللغات المحلية الأفريقية ـ وهى تتراوح ما بـين ٧٠٠-٢٠٠٠ لهجة محلية ـ يعبر عن أركان هوية أفريقيا الثقافية فضـلاً عمَّـا فرضـه عليهـا المستعمر الأوروبى بنشر لغاته حتى أنها أصبحت تستخدم كلغات رسمية فى بعـض دول القارة أو كلغات للتعليم فى بعض الدول الأخرى(١) فقد تعاملت مصر مـع هـذه الحقيقة من خلال الإذاعات الموجهة الناطقة باللغات المحلية، حتـى يمكنهـا النفـاذ للمواطن الأفريقى بتوجيه بعض البرامج باللغات الأوروبية جنبًا إلى جنب مع اللغات المحلية، فضلاً عن أنه لا يمكن تهميش دور اللغة العربية التى أثرت على عدد مـن اللغات المحلية بدرجات متفاوتة حتى اكتسب بعضها حروفًا عربية. (٢)

فحضارة مصر العريقة، ذات السبعة الاف سنة، حضـارة أفريقيـة تـأثرت بالبيئة، وأثرت فى الحضارات القديمة والحديثة، ووثقت الانتماء المصرى والأفريقى. وقد هيأ الأزهر الشريف والكنيسة القبطية المصرية والجامعـات المصـرية ووفـرة الخبرة المصرية دعائم أساسية تستند إليها مصر فى أفريقيا.

ومن هذا، يمكن القول بأن قواعد السياسة المصرية تجاه أفريقيا عامة مستقرة خاصة أن هذه السياسة قد تم تشكيلها وتحديد ملامحها بعد دراسـات وتقيـيم عميـق للمصالح القومية لمصر. لكن، تظل متطلبات الدور الثقافى المصرى من خلال تطوير مضمونه وتكثيف آلياته ومجالات نشاطه أمرًا حتميًّا ،حتـى يمكـن تحقيـق نتـائج ملموسة،تتجاوز حالة الضعف التى تفرضها المحددات السياسية والاقتصادية، خاصة أن الواقع الثقافى والحضارى لمصر هو الأكثر ملاءمة لإحداث تقارب مع دول القارة ككل ومع دول الكوميسا على وجه خاص.

ويمكن القول بأن الهوية الأفريقية لمصر هى جزء أصيل من الهوية المصرية، وإن كانت تعانى تراجع وتقديم هويات أخرى مثل الهوية العربية، فإن مرجـع ذلـك يتعلق بالتوجهات العامة التى حكمت القيادة السياسية فى حقبة معينة، حيث كان تقديم الهويات الأخرى (العربية، الإسلامية، الوطنية) يعكس درجـة الاهتمـام والتوجـه

---

(١) عمر عبدالفتاح، اللغة والهوية الثقافية لأفريقيا، آفاق أفريقية، (القاهرة:وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العـدد ١١،خريـف ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ .

المصرى نحو الخارج. وبشكل عام، احتلت الهوية الأفريقية مرتبة تالية بعد الهوية العربية، ولم يتم تفعيل هذه الهوية أو محاولة تقديمها لتتوازى مع الهويات الأخرى إلا فى لحظات بعينها مثل فترة القطيعة العربية لمصر فى أعقاب توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، حيث كان الميل والاتجاه إلى الدائرة الأفريقية خاصة دول حوض النيل، كما تم تنشيط الهوية الوطنية.

وعلى الرغم من الميراث التاريخى والثقافى الذى تستند إليه مصر فى القارة الأفريقية، فإن هناك من يدفع بوجود نوع من الحساسية التاريخية من دول القارة تجاه مصر، خاصة لدى السودان فيما أطلقوا عليه "الاستعمار المصرى أو الإمبريالية المصرية" فى إشارة لفتوحات محمد على فى السودان فى العصر الحديث ورفعت فى هذا الصدد شعارات لمواجهة ما أسموه "الوصاية المصرية" على السودان أو التبعية، رغبة فى تأكيد التكافؤ والندْية، لدرجة أن هناك من يدفع بهذا الاتجاه إلى القول بأن مصر لا تستطيع التعامل مع نظم حكم ديمقراطية فى السودان، على الرغم من أن تعامل مصر مع حكم الجبهة الإسلامية فى التسعينيات من القرن الماضي يثبت عكس ذلك.[1] ويلاحظ أنه كلما نمت وتعززت العلاقات بين البلدين ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني وسعت لتدمير هذه العلاقات وتعالت صيحاتها مرة بمخاطر الاستعمار المصري ـ التركى وثانية بمخاطر الاستعمار المصرى ـ البريطانى وثالثة بمخاطر الاستعمار المصرى ـ الأمريكى فى الثمانينيات من القرن الماضى. فضلاً عن اتجاه البعض للقول بأن مصر تريد الاستيلاء على السودان واستعماره عن طريق توطين عدد كبير من الفلاحين المصريين في أراضيه، وذلك على الرغم من عشرات الألوف من السودانيين الذين يعيشون فى مصر ويمتلكون عقارات ومصانع ومؤسسات عديدة، بل إن لهم صحفهم الخاصة ومقار لأحزابهم فى الوقت الذى لا يوجد فيه بالسودان سوى أعداد قليلة من المصريين.

وعلى الرغم من هذا الاتجاه الذى يتراوح ما بين القوة والضعف ـ حسب حالة العلاقات بين البلدين ـ يمكن القول أن قرار انضمام مصر لتجمع الكوميسا استند إلى الميراث التاريخى والثقافى المصرى فى أفريقيا، إذ يوجد قاسم مشترك بين مصر ودول الكوميسا والدول الأفريقية عامة يتمثّلُ فى التقارب الثقافى والخبرة التاريخية والبعد الديني، فيوجد تقارب بين الثقافتين المصرية والأفريقية من حيث التسامح والتمسك بالأخلاق والقيم العليا، فضلاً عن التشابه بين مصر والدول الأفريقية عامة ودول الكوميسا بشكل خاص حول مشكلات التنمية والإصلاح الاقتصادى وخبرة التحرر من الاستعمار؛ مما يحمل تأكيدًا على انتماء مصر ووجودها فى أفريقيا، وامتداد جذورها الحضارية والثقافية داخل القارة منذ فجر التاريخ، وهو الأمر الذى ظهر فى الترحيب والإجماع الأفريقى على عضوية مصر بتجمع الكوميسا.

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين، « العلاقات المصرية السودانية الموروث التاريخي:مدركات وسلوك»، في: د. مصطفى علوى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩٣-٥٩٥ .

يمكن استخلاص أن المحدد الثقافي يظل من المحددات الأكثر تأثيرًا والأكثر قدرةً على دعم السياسة المصرية؛ حيث لا يشكل عائقًا أو قيدًا ــ كما هو الحال بالنسبة لمحددات أخرى، لكنه يعاني ــ في الوقت نفسه ــ انحسار توظيفه ضمن آليات التحرك المصرى الخارجي، التي لا تعطيه وزنه المطلوب، إذ من شأن الاهتمام بالجانب الثقافي وبلورة رؤية للتواصل مع الواقع الثقافي والحضاري الأفريقي أن يعضد السياسة الخارجية المصرية، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار تفعيل أساليب وآليات تأكيد الهوية الأفريقية كخط ثابتٍ وليس كخط متغير ــ يتم توظيفه في بعض الأوقات ــ للسياسة المصرية.

المبحث الثانى
المحدد الاقتصادى والديمغرافي

يتناول هذا المبحث المحدد الاقتصادي والديمغرافي للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا ومن ثم ينقسم الى مطلبين : يتناول الأول المحدد الاقتصادي والمطلب الثاني يتناول المحدد الديمغرافي على النحو التالي:

المطلب الأول
المحدد الاقتصادى

إن أية سياسة خارجية إذا لم تعتمد على أساس اقتصادى سليم فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها؛ حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية، فلكي تنجح الدولة فى تحقيق أهدافها الخارجية لابدَّ من اعتمادها على هيكل اقتصادى سليم يتضمن استقلالية وعدمَ تبعيةٍ وتنويعًا لقاعدتها الإنتاجية، وعدم الاعتماد على قاعدة آحادية الإنتاج وكذلك تحرر الدولة من كونها منتجة للمواد الخام أو كونها سوقًا لتصريف المنتجات الأجنبية.

إن النمو المطرد لتجارة مصر مع دول الكوميسا إنما يتوقف ـ بصفة رئيسية ـ على قدرة الاقتصاد المصرى على التصدير، وما يتطلبه ذلك من وجود فائض متزايد من السلع المحلية القابلة للتصدير ووجود صناعات تصديرية تتسم بالكفاءة وتوافر مقدرة تنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية.. والواقع أن هذا الجانب ـ القدرة على التصدير ـ يعتبر أضعف جوانب الاقتصاد المصرى فى الحقبة الراهنة، حيث يعانى الاقتصاد المصرى مجموعة من الاختلالات الهيكلية سواء بين الإنتاج والاستهلاك أو بين الواردات والصادرات أو بين الادخار والاستثمار أو بين إيرادات الدولة ونفقاتها، وتعود الأزمة الاقتصادية المصرية إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، حيث عجزت مصر عن استكمال خططها التنموية المستقلة لأسباب تتعلق بقلة كفاءة القطاع العام وزيادة البيروقراطية المصرية وظروف المناخ الدولى والإقليمى غير المواتى لاكتمال المشروع الحضارى التنموى المصرى المطروح فى ذلك الوقت، بل إن قوىً إقليمية ودولية عديدة تكاتفت للحيلولة دون إتمامه، فأغلقت أبواب الاستثمار الأجنبى فانخفض تدفق الموارد الأجنبية، فى المقابل زاد الانفاق على التسليح ومتطلبات استعادة الأرض المحتلة بعد هزيمة ١٩٦٧ مما زاد العبء على ميزان المدفوعات.

وقد برز دور الدولة حتى النصف الأول من الستينيات من القرن الماضي فى السيطرة على موارد جديدة مكنتها من تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وبناء قواتها المسلحة والقيام بدور نشط فى مجال السياسة الخارجية، فضلاً عن استراتيجية

التصنيع التي كانت تتبعها مصر والتي توافقت مع اتجاهات الاستقلالية التي كانت تلقى تأييدًا شعبيًا. (١)

ثم جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ مزيجًا بين تشوهات البناء الاقتصادي الداخلي وضغوط النظام الدولي؛ مما أكسبها قوة دفع أفرزت نتائج كان لها أبلغ الأثر في إضعاف البنية الاقتصادية المصرية؛ حيث سجل معدل الاستيراد في تلك السنوات زيادة غير معهودة وتزايدت التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، حيث زادت الواردات على المعروض المحلي وتزايد العجز في الميزان التجاري.

ويعتمد الاقتصاد المصري على موارد خارجية قابلة للتقلبات السريعة لعدم ارتباطها بعمل منتج في الداخل وهي إيرادات النفط وقناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج.. الأمر الذي يدل على مدى الاعتماد على الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من كونها ميزة دعم لميزان المدفوعات؛ فزيادة دخل مصر من هذه المصادر لا تعكس أية كفاءة إنتاجية خاصة بالاقتصاد لأنه عائد ريعي يستفيد من جغرافية وتاريخ مصر وتتحدد قيمته بالعوامل الخارجية، فضلاً عن مكانة المساعدات الخارجية في الدخل القومي المصري فهي تالية للمصادر الأربعة السابقة، ومن ثم تكمن المشكلة في عدم السيطرة على حجم هذه العوائد أو التحكم في مسارها باعتبارها متغيرًا خارجيًا في الأساس. (٢)

وفي نفس الوقت تطبق مصر برنامجًا للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١؛ من أجل العمل على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلية، وكبح جماح التضخم، وخفض عجز الميزانية، وتخفيف أعباء المديونية الخارجية، وبناءً عليه كان التحول من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد السوق في التسعينيات من القرن الماضي، ومن اقتصاد حمائي إلى اقتصاد تنافسي والاتجاه إلى التخصيصية كإحدى الآليات التي استقرت عليها عملية المراجعة العامة لسياسات الدولة إلا أنها كانت محاطة بالكثير من القيود العاكسة لمركزية الدولة من ناحية والمقللة من إمكانيات تعبئة القدرات الوطنية من ناحية أخرى، فضلاً عن أن الحكومة المصرية — وهي لا تمثل حالة فريدة في هذا — تنظر إلى التكلفة السياسية والاجتماعية لعملية التخصيصية بمعنى أن هناك تشتتًا في النظرة للاتجاه العالمي نحو الليبرالية الاقتصادية، مع الرغبة في استمرار خضوع النشاط الاقتصادي لسيطرة الدولة إن لم يكن لملكيتها وتوجيهها.
وتتضح صعوبة الإصلاح الاقتصادي نتيجة أزمة المديونية خاصة مع تعثر عملية سداد خدمة الدين، وما زاد مشكلة المديونية الخارجية اعتماد أعباء خدمة الديون على

---

(١) د. أحمد النجار. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية:حالة مصر، المغرب، اليمن،(القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد ٣، مايو ١٩٩٦)ص ص ٢٠-٢٥ .

(٢) د. عبدالمنعم المشاط،« القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي» ، في: د.عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٨٧ .

المتحصّلات التجارية من العملات الأجنبية، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، كما أن الديون قد لا تكفى تمويل الواردات الأساسية للاقتصاد المصرى، الأمر الذى يدفع نحو مزيدٍ من الاقتراض، كما زادت الديون العسكرية من تعقيدات مشكلة المديونية الخارجية.

ويبلغ رصيد الدين الخارجي فى عام ٢٠٠٤ حوالى ٣١,١٥٥ مليار دولار وهو ما يمثل ٤١ % من الناتج المحلى الإجمالى الذي بلغ خلال نفس العام ٧٥,١ مليار دولار . وسجل إجمالى خدمة الدين الخارجي خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٢٥٢٦,١ مليون دولار مقابل ٢٢٥٧,٨ مليون دولار فى العام السابق ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وتمثل الفوائد المدفوعة حوالى ٦١٨,٢ مليون دولار وتمثل الأقساط المسددة حوالى ١٩٠٧,٩ مليون دولار.[١] وتعد مشكلة الدين سواء المحلى أو الخارجي من التحديات الكبرى التى تواجه مصر، حيث بلغ إجمالى الدين الخارجي والمحلى فى نهاية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نسبة ١٢٩,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، مما يعنى أنه يجب تخصيص الناتج المحلى بأكمله لمدة تزيد عن سنة وثلاثة أشهر لسداد إجمالى الدين الخارجي والمحلى. الأمر الذى دفع الدكتور رودريجو راتو رئيس صندوق النقد الدولى خلال لقائه بالرئيس مبارك إلى التصريح بأنه أبلغ الرئيس مبارك بأن التحدى الرئيسى الذى تواجهه مصر يكمن فى سداد ديونها الخارجية. [٢]

وحول إسهامات القطاعات المختلفة فى الاقتصاد، نجد أنه لا تزال القطاعات السلعية تحتل المرتبة الأولى من حيث الهيكل النسبى للقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلى الإجمالى وإن كان وزنها النسبى قد انخفض إلى ٥٠,٤ % فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث بلغت ٥٠,٩% ومـا يـزال لقطاع التعدين والصناعات التحويلية والبترول ومنتجاته النصيب الأكبر؛ حيث ساهمت بنسبة ٢٧,٤ % من الناتج المحلى الإجمالى، يليه قطاع الزراعة والرى والصيد الذى ساهم بنسبة ١٦,٦% من الناتج المحلى الإجمالى، أما مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية فى الناتج المحلى الإجمالى فقد زادت لتصل إلى ٣٢,٥% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقابل ٣١,٩ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣؛ وذلك نتيجة ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعات النقل والاتصالات وقناة السويس والمطاعم والفنادق، بينما تراجع إسهام قطاعات الخدمات الاجتماعية فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٧,١% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.[٣]

---

(١) البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية،(القاهرة:البنك المركزي المصري، العدد ٩٣، ديسمبر ٢٠٠٤)،ص٣.

(٢)صحيفة الأهرام، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤،خلال مباحثاته مع رئيس صندوق النقد الدولي :الرئيس يؤكد ان مصر ستتخذ اجراءات جديدة لتنشيط الاقتصاد، ص١

(٣) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤–٢٠٠٥، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٥٠٠.

ويبلغ متوسط دخل الفرد فى مصر ١٢٥٠ دولارًا فى السنة ويبلغ العجز الصافى للموازنة العامة للدولة فى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٧,٥ % من الناتج المحلى الإجمالى[1]. وارتفع معدل التضخم ليصل فى نهاية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ١١,١ % مقارنة بـ ٤,١% فى نهاية العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ويبلغ متوسط نمو إجمالى الناتج المحلى ٤,٣%. [2]

فضلا عن الاتجاه نحو الخصخصة ومزيدٍ من إتاحة الفرص للقطاع الخاص؛ للإسهام فى توليد الناتج المحلى الإجمالى، ومن ثم أصبح القطاع الخاص يلعب دورًا محوريًّا فى توليد الناتج المحلى الإجمالى، حيث ساهم بنسبة ٥٦,٦ % فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بينما القطاع العام ساهم بنسبة ٣٨,٤%، وبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى للقطاع العام خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢,٩%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى للقطاع الخاص حوالي٥%. ويركز القطاع الخاص على قطاعات التعدين والصناعات التحويلية ثم النقل والمواصلات ثم الأنشطة العقارية، بينما يركز القطاع العام على أنشطة الحكومة العامة ثم قطاع التعدين والصناعات التحويلية، والبترول ومنتجاته، ثم الوساطة المالية، ثم قناة السويس. [3]

ومع ذلك هناك تحسن طفيف فى الميزان التجارى؛ حيث تراجع عجزه خلال عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٨١١ مليون دولار مقارنة بعجز قدره ١٠٩٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ ويرجع ذلك لارتفاع قيمة جملة الصادرات المصرية لتصل إلى ١٨١٩ مليون دولار بنسبة ١٣% مقارنة بـ١٦٠٣ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٣، كما انخفضت جملة الواردات المصرية فى عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٦٣٠ مليون دولار بنسبة ٢% مقارنة بـ ٢٦٩٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ . [4]

وقد أحدث برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى لم يكتمل حتى الآن آثارًا شديدة السلبية على معدل نمو الاقتصاد المصرى وعلى معدل البطالة ومستوى المعيشة، فحدث تباطؤ وركود فى الاقتصاد، بالإضافة لتزايد التفاوت الكبير فى توزيع الدخل بين شريحتين بحيث يتوقع تزايد الفقر لدى الطبقات الدنيا من المجتمع جنبًا إلى جنب مع تزايد ثراء الطبقات العليا، فضلاً عن تزايد الميل إلى استهلاك السلع الكمالية.

ونتيجة لأوضاع الاقتصاد المصرى، رفعت الدبلوماسية المصرية فى الثمانينيات شعار «دبلوماسية التنمية» بهدف استثمار أدوات السياسة الخارجية لخدمة أغراض

---

(١) وزارة المالية، البيان المالى لوزير المالية عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥،(القاهرة:وزارة المالية،٢٠٠٥)،ص٣ .

(٢) البنك المركزى المصرى، تقرير البنك المركزى عن السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤،(القاهرة: البنك المركزي المصري،يونيو٢٠٠٤)،ص ١٦

(٣)مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥،مرجع سبق ذكره، ص ٥٠١.

(٤) البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية،(القاهرة: البنك المركزي المصري، العدد ٩٤،يناير ٢٠٠٥)،ص٤.

التنمية الداخلية وجذب المساعدات الأجنبية، والمساعدة فى خفض المديونية الخارجية ودعم برنامج الإصلاح، وإعادة هيكلة الاقتصاد. وفى التسعينيات، تم استخدام الدبلوماسية المصرية؛ من أجل المساهمة بجدية وفعالية فى دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى، والترويج له بشكل محترف فى السوق العالمى، وأصبح من مهام الدبلوماسية المصرية: الترويج للصادرات المصرية وفتح أسواق لها وإقامة علاقات اقتصادية والدخول فى تنظيمات وتجمعات اقتصادية، علاوة على القيام بالاتصال بالبنوك والشركات والبورصات والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، والترويج لمصر باعتبارها المركز المالى والاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط. (١)

ملامح الاقتصاد المصرى طرحت العديد من التأثيرات على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا أبرزها أن العوائد النفطية وعوائد قناة السويس والسياحة شكلت دعمًا ماليًا للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الكوميسا؛ حيث أمكن لمصر من خلال هذه العوائد أن تمارس دورًا على مستوى القارة الأفريقية ككل، عن طريق تقديمها للمساعدات أو القروض أو الهبات، فضلاً عن المعونة الفنية التى تقدمها للدول الأفريقية ومنها دول الكوميسا.

الأمر الذي أعطي قوة للاقتصاد المصرى بالمقارنة باقتصادات دول الكوميسا وشكل عاملَ دعمٍ للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الكوميسا التى تعتمد معظمها على المعونات الخارجية لمكافحة الفقر والأمراض؛ حيث إن مصر قد قطعت شوطًا كبيرًا فى عملية الإصلاح الاقتصادى التى بدأت خطواتها الجادة منذ أوائل التسعينيات وارتبطت بإلغاء نصف الدين العام الخارجى، وسمحت بعلاج اختلالات مالية ونقدية مزمنة وتكوين احتياطى نقدى غير مسبوق من النقد الأجنبى، وحققت معدلات نمو مشجعة واستقرارًا فى مؤشرات الاقتصاد الكلية، واعترف صندوق النقد الدولى وكبريات شركات التقييم الدولية باستقرار الاقتصاد المصرى ودخوله مرحلة جديدةً، وتصنيفه ضمن الاقتصادات الواعدة مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وذلك بعدما أقرت مصر الفلسفة الاقتصادية الجديدة التى تهدف إلى التحول من سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج إلى اتباع مبدأ السوق الحر وتحرير التجارة وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص؛ ليقوم بالدور الرئيسى فى عملية النمو والتنمية. (٢)حتى فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد استطاعت مصر إعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة وإسقاط جزء منها بعد حرب الخليج الثانية، وأصبحت مثالاً تسعى الدول النامية والفقيرة إلى محاكاته،

---

(١) د. ماجدة شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٣-١٢٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تقييم المؤسسات الدولية للاقتصاد المصرى انظر تقارير المنظمات الآتية:

Business Monitor International, The Egyptian Business Forecast Report Q3, 2004 , www.businessmonitor.com

Economist Intelligence Unit, Egypt: country commerce 2004, www.db.eiu.com

Organization for Economic Cooperation and Development, African Economic Outlook 2003/2004, "www.oecd.org/document/47/0,2340,en_2649_201185_32282223_1_1_1_1,00html

مما أتاح الفرصة لمصر لتوجيه قدر أكبر من مواردها وجهودهــا لإنجــاح عمليــة الإصلاح الاقتصادى.

ومن الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى تزايد الميل إلـــى اســـتهلاك الـــسلع الكمالية وانعكاساتها الخاصة بزيادة التعامل التجارى والاقتصادى لمصر مع الـــدول الصناعية المنتجة لهذه السلع مقابل مزيدٍ من الابتعاد المصرى عن التعامل مع منتجي دول العالم النامى وخاصة الأفارقة. فبنظرة سريعة على رصــيد مــصر التجــارى والاقتصادى مع دول القارة الأفريقية، نجد أن صادرات مصر لأفريقيا بلغــت ١٥٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ من إجمالى الصادرات المصرية للعالم الخارجي الــذى بلغ ١٨١٩ مليون دولار خلال نفس العام[١]، وتبلغ نسبة صادرات مصر إلى أفريقيــا ككل ٧% وهى نسبة لا تتجاوز الـــ ٢,٥ % من إجمالى الصادرات المصرية للعــالم الخارجي وتبلغ واردات مصر من أفريقيا ٦% فقط فى عــام ٢٠٠٤. [٢] ولا تعكــس هذه الأرقام مطلقا أهمية قارة أفريقيا لمصر ولا أهمية مصر بالنسبة لأفريقيا.

ويشير وضع الاقتصاد المصرى إلى أن مصر ـــ ولفترة قادمة ـــ ستظل سياستها الخارجية هادفة فى مضمونها إلى علاج المشكلة الاقتصادية بجميع نواحيهــا، ســواء كان ذلك متمثلاً فى عجز ميزانها التجارى أو عــدم كفايــة الاســتثمارات المحليــة والأجنبية أو الأبعاد المتزايدة للديون الخارجية وفوائدها. وطبيعيٌ أن استمرار المشكلة الاقتصادية ـــ ولو بدرجات متفاوتة ـــ سوف يفرض قيودًا على إمكانيات مصر للقيام بدور أساسى وفعّال سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، ولكن يمكن البحث عــن حلول لهذه المشكلات عن طريق الكوميسا وغيرها من التنظيمات الإقليمية والدوليــة التى تتمتع مصر بعضويتها عن طريق الجهود المشتركة التى تباشرها هذه المنظمات، وقد لا يكون ذلك دورًا أصيلا بل مكملا ولكنه أفضل فى كل الأحوال من السكون.

ونجد أنه حتى فى ظل رفع شعار دبلوماسية التنمية لم تستطع مصر طوال التسعينيات أن تقترب من السوق الأفريقى أو المنتجين الأفارقة أو تطور علاقات أفريقية لــصالح التنمية المصرية، وإنما كان هذا الشعار ينظر فى تطبيقه نحو بــلاد الــشمال الغنــى المتقدم.

ونظرًا لمواكبة التطورات الإقليمية والدولية والتطــورات الحديثــة فــى الاقتــصاد المصرى سواء فى إطار التعامل مع القطاع الخاص أو الانفتاح على العالم الخارجى والاتجاه للبحث عن أسواق لترويج الصادرات المصرية التى تعــانى صــعوبة عنــد

---

(١) وزارة التجارة الخارجية والصناعة، تقرير التجارة الخارجية المجمع، (القاهرة:وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مجلد ٤، العــدد ١١، يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٣

(٢) Ministry of Foreign Trade & Industry, Egypt, **Monthly Economic Digest**,(Cairo: Ministry of Foreign Trade & Industry ,February 2005), p18

دخولها لأسواق الدول المتقدمة، سعت مصر للانضمام لتجمع الكوميسا كإطار تنظيمى اقتصادى إقليمى يمثل سوقا هائلة تتيح فرصًا واسعة أمام القطاع الخاص المصرى للتجارة والاستثمار.

كما يأتى انضمام مصر لتجمع الكوميسا وما تستهدفه من تعزيز وزيادة التبادل التجارى والاقتصادى بين الدول الأعضاء كخطوة نحو تفعيل الوجود الاقتصادى المصرى فى منطقة الكوميسا ـ منطقة المصالح المصرية.

كذلك يشكل الانضمام للكوميسا خطوةً نحو مواصلة تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، خاصة فى ظل اقتناع القيادة السياسية بأن القارة الأفريقية هى العمق الاستراتيجى الأساسى لمصر، ومن ثمَّ التعاون مع أفريقيا عامة يشكل أحد عناصر الأمن القومى، الأمر الذى ظهر فى تشجيع الحكومة للقطاع الخاص ودفع الاستثمارات المصرية نحو أفريقيا حيث توجد فرص للاستثمار فى دول الكوميسا.

وبانضمام مصر للكوميسا تكون قد نجحت فى ربط سوقها بشبكة عربية وأفريقية وأوروبية واسعة يتجاوز تعدادها المليار نسمة، هذه السوق المتسعة المتوقعة إحدى أهم عوامل جذب الاستثمارات المصرية المهاجرة والعربية والأجنبية؛ ويعنى ذلك توفير المناخ الملائم لقيام قاعدة إنتاجية كبرى فى مصر مما يؤهلها كى تصبح مركزًا للأنشطة الاقتصادية والتجارية والمصرفية والخدمية.

المطلب الثاني
المحدد الديمغرافي

مما لاشك فيه أن عدد سكان أية دولة يؤثر على سياستها الخارجية؛ حيث إن خصائص السكان من حيث الحجم والتوزيع توفر للدولة أساسًا بشريًا للنمو الاقتصادى ولزيادة القوة العاملة، وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مصحوبًا بتوافر الموارد الطبيعية، وتوافر المقدرة التكنولوجية على الاستفادة من حجم السكان. وحجم السكان لا يعنى الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة ما لم يكن مرتبطًا بعوامل أخرى، لذا يقول علماء السكان عن الحجم الأمثل للسكان: إنه ذلك الحجم الذى يتحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة؛ لذا فإن الحجم الصغير للغاية أو الكبير للغاية يعتبر عبئًا على الدولة. ذلك أن زيادة عدد السكان إلى حد الانفجار السكانى تشكل عبئًا كبيرًا على الدولة؛ إذ تعطل مسيرة التنمية وتضطر الدولة إلى الاعتماد على التمويل الخارجى، ومن ثم الدخول فى ارتباطات دولية تؤثر على سياستها الخارجية. (١)

بلغ عدد السكان فى مصر فى ١ يناير ٢٠٠٤ نحو ٦٨,٨ مليون نسمة، (٢)وهذا العدد يضع مصر أمام مجموعة تحديات على الرغم مما يضيفه من عناصر القوة للمكانة المصرية الدولية؛ إذ يتعين عليها استعادة التوازن الاقتصادى وزيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى، وحماية الفئات ذات الدخل المحدود، بالإضافة إلى الاهتمام بالكيف السكانى المستند للكفاءة والإنتاجية العالية؛ وذلك للحيلولة دون تحويل الكثافة السكانية إلى عنصر سلبى ضاغط على مسار السياسة الخارجية وقيد معرقل لحركتها.

وتشير الدراسات إلى أن جوهر المشكلة السكانية فى مصر يكمن فى سوء تخصيص الموارد وليس فى ندرتها، مما يقودنا إلى مسئولية نمط التنمية الذى عمل على التركز الشديد للسكان فى مناطق معينة؛ حيث نجد أن معظم السكان يعيشون فى مساحة ٤% فقط من المساحة الكلية لمصر وهى مليون كيلو متر مربع (٣)، مما يزيد الكثافة السكانية ويؤدى إلى التشوه فى التوزيع السكانى الجغرافى، ويؤدى إلى الزيادة أو المغالاة فى الحضر من ناحية ثانية؛ إذ تبلغ نسبة الحضر إلى الريف حوالى ٤٧% ويمكن أن تزيد بنهاية القرن إلى ٥٤%. (٤)ومن هنا كان التفكير والاتجاه نحو مشروع تنمية جنوب الوادى كأحد المشاريع العملاقة فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث الذى يهدف للتوسع الزراعى والصناعى الأفقى، ونقل جانب من الكتلة

---

(١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥-٢٠٠٣، (القاهرة:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ٢٠٠٤)، ص٢٢

(٣) د.عبد المنعم المشاط،مرجع سبق ذكره،ص ٧٢

(٤) المرجع السابق، ص ٣٣

السكانية من الوادى والدلتا القديمة إلى توشكى لإقامة امتداد حضارى حقيقى لمصر فى عمق صحرائها الغربية.

وتشير البيانات إلى معدل بطالة مرتفع؛ حيث ارتفعت قوة العمل إلى ٢١,٢ مليون فى عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٠,٢ مليون فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمعدل نمو ٢,٣% بينما ارتفع عدد المشتغلين إلى ١٨,٩ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٤ مقابل ١٨,٢ مليون ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وأسفر نمو قوة العمل بمعدل أكبر من معدل النمو فى عدد المشتغلين خلال عام ٢٠٠٤ عن ارتفاع معدل البطالة ١٠,٥٧% مقابل ٩,٩% خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ومقارنة بمعدل البطالة المستهدف فى العام الأول من الخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وهو ٨,٧ %. (١)والجدير بالذكر أن هذا المعدل هو أعلى معدل للبطالة منذ عام ١٩٩٦/١٩٩٥. (٢)

ويشير واقع التعليم فى مصر إلى شيوع الأمية فى قطاعات عريضة من الشعب المصرى، فضلاً عن تراجع عدد العاملين فى مجال البحث والتطوير التجريبي من حملة المؤهلات العلمية والتقنية والهندسية، وقد ارتفع معدل الأمية داخل قوة العمل إلى ٢٣% عام ٢٠٠٢. (٣)

وإضافة للتشوه فى التوزيع السكانى الجغرافى، نجد تشوهًا فى التوزيع العمرى للسكان؛ مما يزيد من عوامل ضعف القدرة، خاصة فى ظل معدل بطالة مرتفع على الرغم من أن النسبة الغالبة هى الشباب، الأمر الذى يعد ميزة ديمغرافية لمصر وعاملاً إيجابيًا حيث تجسده القوة البشرية المتعلمة المدربة؛ فالهيكل العمرى للسكان يتميز بارتفاع نسبة الشباب حيث تتراوح أعمار ثلثيه مابين ١٢-٢٩ سنة، مما يوفر أساسًا جديًا لسياسة تدريبية فعالة. (٤)

ومن الملاحظ؛ ضعف اهتمام الدولة باستراتيجية ناجحة للتصنيع، فى نفس الوقت الذى التزمت فيه بتعيين الخريجين مما انعكس ليس فقط فى تكدس فائض مشتغلين ـــ بطالة مقنّعة ـــ فى شركات القطاع العام لكن أيضًا فى زيادة أعداد المشتغلين فى قطاع الخدمات خاصة قطاع الإدارة الحكومية؛ لذلك يجب تعديل نمط التنمية بالاهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضى وتعمير الصحراء والتنمية المتكاملة بالريف، وتغيير التوليفة التكنولوجية والاعتماد على فنون إنتاجية أكثر ملاءمة لتوظيف الزيادة السكانية، لا شك أنه يحد منها كمشكلة تعترض التنمية، ويتجاوز ما عكسته الزيادة السكانية من مقدمات للتوتر الاجتماعى الذى دفع إلى مظاهر عديدة من

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام ، (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أبريل ٢٠٠٥)،ص ٣٤.

(٢)مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠١.

(٣)معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣)، ص ١٣٤.

(٤) المرجع السابق،ص١٣٥.

العنف الداخلى والضغط على السلطة بصورة قد تؤدى لإضعافها مستقبلاً، وليس أدل على ذلك من تورط الحكومة لمدة تزيد على عامين (١٩٩٣-١٩٩٥) فى مواجهات صدامية مع جماعات العنف السياسى مما أضر بالقدرات الاقتصادية والرمزية بل والسياسية للدولة المصرية. (١)

وحول توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية.. يعكس المجتمع المصرى سمة التجانس السكانى أو الوحدة الوطنية باعتبارها لب القدرة الداخلية المصرية، وقد استندت إليها السياسة الخارجية المصرية فى كثير من الأحيان، حيث ساعدت درجة التجانس الثقافى والاجتماعى فى تفعيل حركة القيادة السياسية فى كثير من الأحيان، فالمصريون يشكلون وحدة وطنية أو تجمعًا سكانيًّا واحدًا وينطقون لغة واحدة كما يدين ما يقرب من ٩٠% منهم بالإسلام أما بالنسبة للأقباط أو النوبيين فيصعب تناولهم كأقلية؛ نظرًا لتداخلهم مع باقى أفراد المجتمع. (٢)

بالنسبة للأنشطة الرئيسية للسكان، فهى الزراعة والصناعة وهما النشاطان الرئيسيان، ويعتبران أساسًا للاقتصاد المصرى؛ حيث كانت الزراعة ـ وستظل لفترة طويلة قادمة ـ هى عصب الاقتصاد القومى فهى؛ تمثل ١٦% من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٩٦/١٩٩٧، وتمثل قيمة الصادرات من قطاع الزراعة نحو ثلث حجم الصادرات بما يزيد على خمسة مليارات جنيه مصرى، وتمثل العمالة الزراعية حوالى ٣٧,٦ % من حجم العمالة المصرية. لكن يمكن وصف الهيكل الزراعى بأنه متخلف إلى حدٍّ ما؛ لعدم تحقيق زيادة ملموسة فى مساحة الأراضى الزراعية بالنسبة لعدد السكان؛ فمساحة مصر الإجمالية مليون كيلو متر مربع أو نحو ٢٣٨ مليون فدان، يزرع منها نحو ٦,٣ مليون فدان فقط، تبلغ مساحتها المحصولية ١١,٣٣٣,١٧٢ فدانًا وقدرت الاحتياجات الفعلية لهذه المساحة بنحو ٥١,٤ مليار متر مكعب من المياه، فى حين تقدر الموارد المائية المتوافرة سنويًّا بنحو ٦١,٣٩ مليار متر مكعب، بمعنى أن هناك نحو ٩,٩٨٢ مليار متر مكعب من المياه تُفقد سنويًّا.. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن هذا الارتفاع فى فاقد مياه الرى يصل إلى ١٢,٢ مليار متر مكعب سنويًّا. (٣)

وتشير الدراسات إلى أن هذه الكمية من المياه بالإضافة إلى ما يمكن تدبيره من مصادر المياه الجوفية وتبلغ ٤ مليارات متر مكعب إضافية تكفى لمواجهة الاحتياجات المائية بنحو ٢,٥ مليون فدان. ويمكن القول بأن كمية الموارد المائية الإضافية التى يمكن أن تتوافر لمصر تتراوح مابين ٦,٧ـ ١٥,٧ مليار متر مكعب

---

(١) د.على الدين هلال، « السياسة الخارجية المصرية وأولويات الاعتبارات الاقتصادية»،في د.بهجت قرنى ود.على الدين هلال (محرران)، السياسة الخارجية للدول العربية، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)ص ص ٢٤٦-٢٤٩.

(٢) عمران الشافعي،مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

(٣) معهد التخطيط القومى، التنمية الزراعية فى مصر:نظرة مستقبلية، الموارد والإنتاج، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٢١، الجزء الأول ،سبتمبر ١٩٨٢)، ص ص ٢٧-٢٨.

تتيح زراعة مساحة تتراوح مابين مليون و٢,٤ مليون فدان إضافية؛ مما يتيح إمكانية إنتاج المواد الغذائية لسد احتياجات الكثافة السكانية وتقليل استيراد الحاجات الغذائية من الخارج[١]. فضلاً عما يمكن إنتاجه من مشروع توشكى، حيث إن المساحة الزراعية المستهدفة تبلغ ٣,٤ مليون فدان لكن تظل قضية توفير المياه الضرورية للزراعة والصناعة فى توشكى هى القضية الرئيسية؛ إذ تحتاج لأكثر من ٢٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا للزراعة وحدها على أساس حاجة الفدان فى المنطقة الحارة من المياه لا تقل عن ٧,٥ ألف متر مكعب، وهذه الكمية يستحيل توفيرها بالكامل فى ظل أنماط الرى الراهنة فى مصر. [٢]

فضلاً عن الزيادة السكانية التى تعانيها مصر والتى تحتاج ٧٠ مليار متر مكعب من المياه فى حين أن الموارد المائية المتاحة لا تتجاوز ٦٢ مليار متار مكعب بما فيها المياه الجوفية والأمطار، وبافتراض زيادة سكان مصر عام ٢٠٢٥ إلى ١٠٠ مليون نسمة سيتوقع زيادة العجز فى توفير الموارد المائية إلى أكثر من ٣٠ مليار متر مكعب. [٣]

كما تعانى الزراعة المصرية تقسيمَ الأراضى إلى مزارع غير اقتصادية السعة، وما يترتب على ذلك من مشكلات عديدة والعلاج الناجح لذلك هو ضرورة توافر العناصر الأساسية لتحقيق التقدم الحقيقى وهى التنمية البشرية ودعم القيادات الإدارية، وتوفير عناصر البنية الأساسية مع تعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك.

وتتجلى الكثافة السكانية وإمكانية الاستفادة منها واعتبارها عنصرًا من عناصر القوة الرئيسية لمصر في كونها سوقًا كبيرة تنظر إليها العديد من الأطراف الإقليمية والدولية للنفاذ إليها والتصدير لها مما يشجع على جذب الاستثمارات إلى مصر. من ناحية ثانية، شكلت قوة العمل النازحة للخارج عاملاً إضافيا للقدرات السكانية المصرية ـ فى كثير من الأحيان ـ حيث مثلت هذه العمالة الخارجية إحدى مصادر الدخل المصرية على الصعيد الاقتصادى، فضلاً عن مردودها السياسى المتمثل فى استمرار الدور الإقليمى المصرى حتى فى زمن المقاطعة العربية؛ فقد شكل الوجود المصرى فى الخارج مكونًا رئيسيًّا فى السياسة المصرية تجاه العالم الخارجى، وما وجود الخبرات المصرية فى معظم الدول الأفريقية حاليا إلا إحدى الأدوات الدبلوماسية الفعالة التى لجأت إليها مصر للمحافظة على دورها فى القارة. وكذا برنامج المعونة الفنية المصرية للدول الأفريقية ـ سيرد تفصيل ذلك لاحقًا ـ أحد تلك

---

(١) د. منى البرادعى، « الاقتصاد المصرى وتحدى التنمية فى التسعينيات»، فى: د. على الدين هلال ود. عبد المنعم سعيد(محرران)، مصر وتحديات التسعينيات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٥٥.

(٢) الموقع الإلكترونى لوزارة الموارد المائية والرى المصرية: www.mwri.gov.eg.

(٣) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٤)،ص ١٨.

الأشكال التي تضمنها التحرك المصرى تجاه القارة الأفريقية الذى أظهر ــ بدوره ــ مدى الحاجة لتوظيف هذا العامل من أجل تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية، رغم الصعوبات التي تواجهه، وفى مقدمتها مسألة التمويل.

ولكى تكون الزيادة السكانية إحدى نقاط القوة المتوافرة لمصر داخليًا يجب التركيز عليها واعتبارها طاقة قابلة للتأهيل والعمل وطاقة قادرة على توليد عائد اقتصادى، لذلك تظهر الحاجة لتأهيل الموارد البشرية المتاحة، أى يجب تأهيل قوة العمل المتاحة على مستوى مرتفع للمنافسة في سوق العمل المحلية والخارجية، لأن المستثمر الأجنبى يهتم كثيرًا بكفاءة الموارد البشرية من عمال ومهندسين وأساتذة جامعات وأطباء وفنيين وغير ذلك، ومن ثم يجب النظر إلى قوة العمل المصرية بالكيف وليس بالكمِّ، خاصة فى ظل التطور التكنولوجى الهائل فى جميع المجالات؛ حيث أصبحت القدرة التنافسية لأية دولة من دول العالم تعتمد أساسا على قدرة عناصرها البشرية فى إنتاج المعرفة، ومن ثم تصبح المشكلة التى تواجه مصر هى كيفية توفير وتطوير الخدمة التعليمية المناسبة وبالجودة المطلوبة لهذه الأعداد الكبيرة من السكان.

وقد طرحت خصائص البنية السكانية لمصر عددًا من الآثار على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا على الوجه التالي:

ان التشوه فى التوزيع الجغرافى للسكان وتركزهم فى مساحة ٤% (فى الدلتا) فقط من المساحة الإجمالية لمصر سهَّل وجود روابط قوية مع الدول العربية ودول شمال أفريقيا والدول الغربية، وفى المقابل أضعف الروابط مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، كما ساعد على تركز مؤسسات الدولة فى دلتا النهر، الأمر الذى أتاح قيام الدولة بتنمية هذه المناطق حضاريًا، وفى المقابل ضعفت عمليات التنمية فى المناطق الجنوبية ــ صعيد مصر ــ مما صعب وجود خطوط التقاء مع الدول الأفريقية عامة ومنها دول الكوميسا.

كما ان العدد الكبير للسكان فى مصر لا يسمح بوجود تقارب فى الحجم السكانى بينها وبين دول الكوميسا.

ويشكل عنصر التجانس السكانى أو الوحدة الوطنية عنصر قوةٍ للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الكوميسا والتى تتسم معظمها بعدم تجانس التركيبة السكانية.

لكن الحجم الكبير للسكان أدى للضغط على الموارد المتاحة وعدم الاكتفاء الذاتى مما دفع إلى استيراد المواد الغذائية خاصة القمح من الخارج؛ مما أثر على السياسة الخارجية المصرية عامة باعتبار أن من لا يملك قوته لا يملك قراره، وبالتالى الانضمام للكوميسا يتيح إمكانية استغلال الأراضى الزراعية الهائلة فى دول الكوميسا خاصة فى دول حوض النيل لاستزراعها من أجل توفير الحاجات الأساسية للكثافة

السكانية المتزايدة وتقليل استيراد الحاجات الغذائية من الخارج، كما شكلت الكثافة السكانية والاحتياجات المتوقعة المتزايدة من المياه ضغوطا على صانع القرار المصري رغم التباين في تأثيره من حيث الدور والطبيعة ومن يمكن التعاون مع دول الكوميسا، خاصة دول حوض النيل الأعضاء بها لتنفيذ مشروعات مائية تقلل فاقد المياه وتوفر كميات المياه التى يحتاجها العدد المتزايد من السكان فى مصر.

ويتمثل أحد مصادر قوة الدولة المصرية فى عنصرها البشرى وما يتصف به من مزايا نسبية كانت دائمًا تفوق العناصر البشرية فى الدول الأخرى خاصة العربية والأفريقية، وتكمن عناصر التميز فى مستوى تعليمى يفوق الآخرين والقدرة على العمل الدءوب والقدرة على التحمل والعمل فى الظروف الصعبة، والقدرة على الإبداع والابتكار والرغبة المستمرة فى تحسين وتجويد الأداء.

ويشير التوزيع العمرى للسكان إلى أن النسبة الغالبة للسكان هى الشباب مما يعد عاملاً إيجابيًّا تجسده القوة البشرية القادرة على العمل حيث ينظر إليها بالكيف وليس بالكم ويمكن تأهيلها على مستوى مرتفع فى ظل التطور التكنولوجى الهائل فى جميع المجالات؛ مما يعطيها القدرة على توليد عائد اقتصادى، وفى هذا الصدد تطرح فكرة تصدير عمالة مصرية مدربة لدول الكوميسا لتكون نواة فى المجالات التى ستعمل بها .حيث يمكن أن يقوم هذا النوع من العمالة على تدريب كوادر بشرية فى دول الكوميسا ــ وفقا لبند فى اتفاقية الكوميسا ينصُ على الانسياب الحر التدريجي للعمالة دون تأشيرات حتى عام ٢٠٠٠، وبعد عام ٢٠٠٠ تنصُ الاتفاقية على تعزيز انتقال العمالة الماهرة، ثم الانتقال نحو كفالة حق الإقامة تدريجيًّا حتى عام ٢٠١٤ أى بعد مرور عشرين عامًا على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتزداد أهمية هذه النقطة فى ظل ما تتسم به القوى العاملة فى دول الكوميسا كغيرها من القوى العاملة فى الدول الأفريقية بشكل عام من سمات كالتالي:

١-الافتقار إلى وجود الكوادر المؤهلة الكافية لقيادة عملية التحول الصناعي.
٢-فقدان المناطق الزراعية لخبرة أبنائها وعدم وجود العمالة الكافية؛ نتيجة انخراط الشباب فى مرحلة سابقة فى الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والتى ستظل لسنوات قادمة غير قادرة على تخطى هذه الأزمة.
٣-عدم توافر الكودار المؤهلة لتطوير النظم والدراسات التعليمية.
٤-انخفاض مستوى العناصر المدربة مهنيًّا وفنيًّا.

ووفقا لاتفاقية الكوميسا، فإن أمام العمالة المصرية فرص عمل فى مجالات استزراع الأراضى والمصايد السمكية والمصانع والمؤسسات التعليمية والطبية وشبكات الكهرباء، كما أن الاتفاقية تضمنت العديد من الأنشطة التى يمكن اعتبارها

بمثابة صادرات خدمية، مثل مشروعات تطوير قطاعات النقل والمواصلات وغيرها من مشروعات البنية التحتية فى الدول الأعضاء، وتنمية المشروعات المتعلقة بمكافحة الأمراض البيئية والمتوطنة، مما يشكل مجالاً واسعًا أمام الخبرات المصرية للوجـود فى دول الكوميسا. فضلاً عمًّا تتيحه الاتفاقية للاستثمارات المصرية من إنشاء مشروعات زراعية لإنتاج المحاصيل التى تحتاجها مصر، خاصة الحبوب، وإمكانية توظيف العمالة المصرية فيها، ومن ثم تتوافر الظروف المواتية لتصدير العمالة المصرية لدول الكوميسا.

فضلا عن تمتع مصر بخبرات وطاقات كبيرة فى المجالات البحثية المختلفة ووجود مراكز أبحاث وتدريب وتصميم يمكنها أن تمد دول الكوميسا بالخبراء والفنيين مما يعود بالفائدة المزدوجة على مصر وأعضاء الكوميسا خاصة وأن منظمة الهجرة الدولية كشفت أن قارة أفريقيا تدفع نحو ٤ مليارات دولار من حجم مساعدات التنمية الرسمية التى تحصل عليها مقابل الاستعانة بالخبرات الأجنبية فى الأنشطة التنموية.[١] ولم تستفد مصر من وفرة خبراتها البشرية فى التعامل مع أفريقيا على نحو أمثل، ولعل أقوى أسباب ذلك يتمثل فى بعض القيود الواردة على قدراتها الاقتصادية.

ورغم كل ما يقال عن الموارد البشرية الهائلة المتوافرة لمصر على أنها نقاط ضعف فإنها رصيد موجب بكل المقاييس إذا أحسن استغلالها.. فعلى الصعيد البشرى، فإن الكم والكيف يؤهلان مصر للقيام بدورها الإقليمى الرائد، فمصر بهذا الحجم البشرى موجودة خارج حدودها، خاصة فى المنطقة العربية، ومن ثم ينبغى الحفاظ على هذا الوجود وإنمائه، لكن القارة الأفريقية مازالت تحتاج إلى المزيد من الخبرات والموارد البشرية المصرية، وبالتالى يقع العبء على وزارة الخارجية فى التعرف على الاحتياجات الأفريقية الملحة ومحاولة تلبيتها بالتنسيق مع الوزارات المعنية المختلفة، كما يبرز دور التجمعات الإقليمية التى انضمت إليها مصر فى أفريقيا، وأهمها تجمع الكوميسا حيث من خلال انضمامها سوف تتعرف على المزيد من الاحتياجات الأفريقية للعناصر والكفاءات البشرية المصرية.

---

(١) World Migration Report 2005; International Migration in Africa, www.iom.int/queryidp?cirestriction=Africa

المبحث الثالث
المحدد السياسى

يتناول هذا المبحث أحد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وهو المحدد السياسي وذلك من خلال عرض للمبادئ والقيم التي توجه السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بشكل عام ومدى الاستمرار والتغير فيها ، وكذلك طبيعة النظام السياسي المصري وأثره على تلك السياسة.

ومن ثم ينقسم هذا المبحث الى مطلبين : الأول يتناول إدراك القيادة السياسية لدور مصر الأفريقي، والمطلب الثاني يتناول طبيعة النظام السياسي المصري.

المطلب الأول
إدراك القيادة السياسية لدور مصر الأفريقي

تتعدد مصادر القيم والمبادئ التي توجه سياسة مصر الخارجية، وتنبع هذه المصادر من البيئة الداخلية للدولة مثل عقيدة النظام السياسية؛ فلسفة القيادة وتوجهاتها؛ الخبرة التاريخية والبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والعامل الدينى والثقافة السياسية وغيرها، كما أن الظروف الإقليمية والدولية تساهم فى تشكيل قيم السياسة الخارجية المصرية.

وبطبيعة الحال فإن القيم والمبادئ العامة التـى توجـه السياسـة الخارجيـة المصرية فى كل دوائرها تؤثر ولا شك على تحرك مصر تجاه الكوميسـا خاصـة وتجاه أفريقيا بشكل عام. ومنذ ١٩٥٢ هناك مجموعة من المبادئ والقيم العامة التـى توجه السياسة الخارجية المصرية بشكل عام، وعلى رأسها حمايـة الأمـن القـومى المصرى، ومناهضة الاستعمار والتحرر الوطنى وعدم الانحياز، والالتزام بمبـادئ ميثاق الأمم المتحدة والإمبريالية، إلا أن هذه المبادئ تعرضت للاهتزاز منذ النصـف الثانى من السبعينيات من القرن الماضي.

أما على المستوى الأفريقى بشكل عام، فقد حظيت مبادئ مناهضة الاستعمار والعنصرية والتحرر الوطنى وقدسية الحدود الأفريقية، واحترام مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ــ بأهمية ومكانة كبيرتان فى سياسة مصر الخارجية تجاه أفريقيا. وقد قادت مصر الدعوة إلى التغيير لإقرار نظام عالمى جديد أكثر عدلاً. وفى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، سادت قوى التغيير فى القارة الأفريقية من أجل التحرر الوطنى التى شجعتها مصر بكل الوسائل. وفى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أخذت مصر تتحدث عن قيم التنمية والعدل والاستقرار والشرعية الدولية والأفريقية؛ مما يوحى بدفاع مصر عن الاستمرار بدلاً من التغيير.

ويمكن محاولة فهم الاستمرار والتغير في قيم السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا على ضوء مصادر تلك القيم المتمثلة أولاً في عقيدة النظام السياسية، وهنا نجد أن نظام الرئيس عبد الناصر بدا دون برنامج عقيدى متكامل مكتفيًا بمجموعة مبادئ عامة عرفت بمبادئ الثورة الستة(١).وقد أخذت الأزمة العقيدية للنظام في الانفراج بعد ١٩٥٦ ثم انتقل النظام إلى مرحلة أكمل فيها صياغة عقيدته السياسية الناصرية التى تقوم داخليًا على التنمية المستقلة وفقا لتوجه استراتيجي وطني، وخارجيًا على الارتكاز على الوطن العربى كقاعدة انطلاق فى كل العالم الثالث لبناء عقيدة للتحرر، إلا أن النظام دخل فى أزمة عقيدية بعد هزيمة ١٩٦٧، وارتكزت السياسة الخارجية المصرية فى القارة على نموذج أخذ باعتباره أن مصر معقلاً للثورة ومحررًا من الاستعمار وقائدًا إقليميًا فى القارة .

وقبل قيام ثورة ١٩٥٢ لم تكن مصر تملك أى منظور شامل للقارة الأفريقية كقارة متكاملة وانحصرت صورة أفريقيا فى المنظور المصرى على وحدة وادى النيل أو على الأكثر بعض أجزاء حوض النيل والقرن الأفريقي (مصر ـ السودان ـ أوغندا ـ إثيوبيا ـ إريتريا ـ الصومال)، بحكم الاهتمام المصرى التاريخى بهذه المناطق ولكونها تقع فى حوض النيل والبحر الأحمر. (٢)

وبعد ثورة ١٩٥٢، أخذت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا تتغير حيث أخذت طابعًا مختلفًا نتيجة تولى الحكم نخبة وطنية (أعضاء مجلس قيادة الثورة) عكست الامتداد الطبيعي والبشرى فى أفريقيا، كما أن شخصية عبد الناصر "الكارزمية" من بين العوامل التى ساعدت على تبلور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا عامة، خاصة فى ظل دور الرئيس المهيمن على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وارتباط الجماهير به واستعدادها لتأييده فى كل القرارات.

وواكبت ثورة ١٩٥٢ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشأة الأمم المتحدة التى دعا ميثاقها إلى احترام مبدأ تساوى الشعوب وحقها فى تقرير المصير؛ مما أدى إلى بزوغ عصر التحرر الوطنى من نير الاستعمار.

وكانت رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا تستند إلى مسئولية مصر فى أفريقيا باعتبارها رائدة للحرية وقائدة لها، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إنه اعتبر أن مسئولية مصر لا تقتصر على مجرد قيادة أفريقيا نحو الحرية، بل حماية وحدة المسيرة الأفريقية وإن ذلك فى رأيه هو "قدر مصر ومصيرها" وقد تمسك عبد الناصر بهذا التصور وكان يرى بشكل واضح أن مصر تلعب دورًا قياديًا فى القارة، ففى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مايو ١٩٦٣ قال الرئيس جمال عبد الناصر:«إن الجمهورية العربية المتحدة تأتى إلى هنا

(١) لمزيد من التفاصيل انظر، جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة. (القاهرة: المطبعة العالمية، بدون تاريخ)،ص١٤.

(٢) د.مصطفى علوى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦-٣٧.

بقلب وعقل مفتوحين وبتقدير كامل لمسئوليتها، وإنها مستعدة لتحمل أعباء مسئولياتها التاريخية تجاه القارة». [1]

هذا التصور لمسئولية مصر القيادية فى أفريقيا يستند ــ بطبيعة الحال ــ على عدة عوامل مؤهلة تجعل مصر جديرة بحمل لواء القيادة، ومن أهمها: السبق فى الثورة على الاستعمار؛ حيث قدمت مصر النموذج فى الثورة على الاستعمار من جهة، وفى البنية الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاعتبار فى نفس الوقت من جهة أخرى، كما تعتبر القيادة المصرية المتمثلة فى شخص الرئيس عبد الناصر هى أيضًا إحدى العوامل المؤهلة للعب دور قيادى، إضافة إلى الثقل الاستراتيجى السياسى لمصر بطبيعة الحال. [2]

ومع انتهاء عصر الثورة تغيرت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا؛ نتيجة التغير فى فلسفة الزعامة، فبينما ارتكزت فلسفة عبد الناصر على مبادئ التحرر الوطنى ومعاداة الاستعمار والتعاون مع الأنظمة الوطنية التحررية والاشتراكية التوجه فى العالم أو فى أفريقيا، فإن الفلسفة التى تبناها الرئيس السادات ارتكزت على مفهوم مغاير يخرج على معنى التحرر الذى تبلور فى الستينيات من القرن الماضي، خاصة وأن تولى السادات للحكم جاء فى عصر خَبَتْ فيه ثورة التحرر فى العالم الثالث، وقد اتجه السادات اجتماعيًا إلى الانفتاح الاستهلاكى ــ بعد النظام الاشتراكى فى عهد عبد الناصر ــ مما أدى لإحلال قيم الاستهلاك المادية محل قيم الكفاح والنضال الوطنى والقومى والعالمى، وتراجعت أفريقيا فى مدركات القائد وكان هناك اكتفاء بـ "المصرية" و"الوطنية" بل إن الرئيس السادات لم يكن يرى غضاضة فى خوض حرب فى أفريقيا دفاعًا عن المصالح المصرية[3] مما أدى ــ بالإضافة المتغيرات الإقليمية والدولية ــ إلى انحسار الدور المصرى الإقليمى الرائد فى القارة خاصة وأن المشكلة الاقتصادية منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضى أصبحت تحتل مكان الصدارة فى اهتمامات القيادة السياسية المصرية، وتكثف هذا الاتجاه مع أوائل الثمانينيات من القرن الماضي خاصة فى ظل حكم الرئيس مبارك، وفى هذا السياق تم تطبيق خطتين للتنمية خلال الأعوام من ١٩٨٢/١٩٨٣ حتى ١٩٩٢/١٩٩٣، استهدفتا إصلاح المظاهر الاقتصادية الحادة والاختلالات الكبيرة فى ظل ظروف صعبة تتمثل فى انهيار عائدات البترول وانخفاض عائدات المصريين فى

---

(١) كولين ليجوم، ترجمة أحمد محمود سليمان، الجامعة الأفريقية:دليل سياسى موجز، (القاهرة: الرابطة المصرية للتأليف والترجمة يونيو١٩٦٦)، ص ٤٩.

(٢) T. Y. Ismael, **The UAR in Africa: Egypt's Policy Under Nasser**,(Illinois: Northwestern University Press,1971),pp123-138

(٣) **Ibid.**,pp193-196

الخارج ودخل قناة السويس، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية فى ظل نمو سكانى متزايد. [1]

وبالتالى لم تتوافر لمصر أية إمكانيات ذاتية يمكن أن تُسخَّر لخدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا، ناهيك عن تحمل مسئوليات وأعباء إضافية لتعزيز الوجود المصرى الإقليمى بشكل عام؛ لذا تم رفع شعار دبلوماسية التنمية بغرض استثمار أدوات السياسة الخارجية لخدمة أغراض التنمية فى الداخل. ومن ثم فقد واجه الدور المصرى الإقليمى تحديات كبيرة فرضت عليه ضغوطًا عظيمة أثنت السياسة الخارجية المصرية على أن تتمسك بعناصر الحد الأدنى من الالتزامات بالقضايا والموضوعات ذات الصلة بالخط القديم لثورة يوليو ١٩٥٢ والتى تتفق مع هموم الجماعة الأفريقية، أو تلك التى تتصل ــ بشكل وثيق ــ بالمصالح المصرية فى القارة.

وقد استمرت مصر فى مساندة الدول الأفريقية فى مناهضة التمييز العنصرى فى جنوب القارة، لكن فيما عدا ذلك بدأ كل شيء يتغير؛ فقد تغير وجه السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بدرجة كبيرة سواء فى أولوياتها أو القوى المساندة لها، وذلك فى محاولة من مصر للبحث عن دور جديد يسمح لها بحماية المصالح الحيوية المصرية فى القارة خاصة النيل والبحر الأحمر، كما يسمح بمقاومة الاتجاهات الرامية لعزل مصر عن أفريقيا. إلا أنه ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي واجه الدور المصرى الإقليمى فى القارة أزمة حقيقية تمثلت عناصرها فى تراجع أولوية الدائرة الأفريقية فى اهتمامات السياسة الخارجية المصرية، وعدم ملاءمة قضايا وموضوعات الاهتمام الأفريقى للسياسة الخارجية المصرية التى انشغلت بدوائر الحركة الإقليمية الجديدة التى طرأت مواكبة للمشروعات الإقليمية التى طرحت نفسها للمستقبل، ودار حولها جدل ونقاش واسع، ولم تطرح الدائرة الأفريقية كمجال للحركة المصرية فى هذا النقاش الدائر فى التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من الإدراك السياسى لأهمية الوجود المصرى فى القارة الأفريقية وأهمية تنويع قضايا وموضوعات العلاقات المصرية الأفريقية إلا أنه حتى بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي كانت الدائرة الأفريقية غير محددة الموقع فى أولويات السياسة الخارجية المصرية. [2]

وأخذت السياسة المصرية فى أفريقيا تتراجع وتتجمد قدرتها على الحركة الفاعلة داخل دائرتها الأفريقية فى الوقت الذى أخذت فيه قوى أخرى تكتسب وضعًا مميزًا داخل القارة، كما أن المساعى المصرية لتأسيس تنظيم إقليمى مستقر ومؤسسى لدول حوض النيل لم تنجح بعد تجمد 'الأندوجو ١٩٩١، ولم تستطع مصر الانضمام

---

(١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣)ص ص ٦٤-٦٥ .

(٢) د. محمود أبوالعينين، الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة ١٩٥٢ بين الاستمرارية والتغير، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

لأى تجمع أو تنظيم من التنظيمات القائمة التى تكفل تفاعلاً اقتصاديًا وتجاريًا مع شرق أفريقيا وجنوبها ــ منطقة المصالح المصرية. ومن ثم، وجدت مصر نفسها بعد سنوات قليلة من التسعينيات من القرن الماضي فى منطقة إقليمية فرعية يلفها أكبر قدر من عدم الاستقرار، فضلاً عن تنامى موجات عدم الترحيب أو التعاون مع مصر داخل ميدان الدائرة النيلية.

لكن منذ ١٩٩٨، بدأت مصر تنشط مرة أخرى فى أفريقيا وتبلور سياسة خارجية مختلفة تجاهها فى شكل أو نموذج جديد ومضمون جديد تمثّل فى دور الدولة المعاون للنظام الأفريقى الإقليمى؛ بما يعكس رؤية صانع القرار بأهمية التزام مصر التزامًا بعيدَ المدى بالجهود التعاونية مع الدول الأفريقية الأخرى لبناء جماعات ومجتمعات أوسع وأسواق أكبر، ونظم فرعية أوسع وأكثر أهمية، كما تمثلت السياسة الخارجية المصرية الجديدة تجاه أفريقيا فى تحول مصر لتكون حلقة وصل وجسرًا دوليًا بين الأقاليم والنظم الفرعية، وكذلك بين الثقافات والحضارات، وأصبح هذا التوجه واضحًا تمامًا فى لغة الخطاب السياسى الرسمى وشبه الرسمى وفى السلوك السياسى المصرى الذى يعبر عن التصرف كحامل رسالة التعايش بين الشعوب والأديان المختلفة فى أفريقيا وفيما بين أفريقيا والعالم.

ومن ثم، فإن قيم السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا تغيرت بفعل الظروف والمتغيرات المحيطة بها، فبينما شهدت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا عصرها الذهبى مع ثورة يوليو ١٩٥٢، وتحلت بقيم ومبادئ الثورة، فإن الوجود المصرى فى القارة الأفريقية مازال قائمًا وإن كان قد تأثر لفترة طويلة بعد نهاية عصر الاستعمار، ومع التسليم بأن الدور المصرى القيادى المطلق كان مجرد مرحلة تاريخية لها ظروفها، فإن طبيعة المرحلة الحالية التى تمر بها أفريقيا والعالم الآن لا تسمح بقيام دولة عظمى إقليمية، لكن الدور المصرى مازال أكثر أهمية فى زمن العولمة وما تشمله من تقدم فى مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات وتيسير حركة رءوس الأموال والأفراد، وهذا مازال مطلوبًا بشدة فى القارة الأفريقية لمساعدتها فى مواجهة التحديات التى تفرضها طبيعة المرحلة والاستفادة مما تتيحه من فرص للقضاء على ما تعانيه القارة من مشكلات. (١)

وتتركز الجهود الأفريقية حاليًا على مواجهة تحديات التنمية لتحقيق تطلعات القارة الأفريقية فى مستقبل زاهر، من هذا المنطلق فإن مصر تدعم الجهود الأفريقية الرامية لتنفيذ مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا «النيباد» باعتبارها المظلة الجديدة للعمل الأفريقى والدولى؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية، بل إنها من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٢

كما أن السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا المتمثلة فى ضبط عملية التوازن بين دول القارة الأفريقية وأقاليمها الفرعية وبين القوى المختلفة فى العالم تعد من المسائل الهامة خاصة وأن المرحلة الراهنة ستقبل القارة فيها على الاندماج فى النظام العالمى. (1) كما تمارس السياسة المصرية مهام التنسيق للدول الأفريقية فى العديد من المحافل الدولية، ومنها منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « انكتاد»، كما تمارس دورها كحلقة وصل بين أفريقيا وحضارات العالم المختلفة، فتحرص على دفع مسيرة التعاون العربى الأفريقى، وتعزيز الحوار الأفريقى الأوروبى. (٢)

كما تسعى السياسة الخارجية المصرية إلى تأكيد استمرار التمسك بوحدة الصف؛ لأنه الضمان الوحيد لتحقيق طموحات القارة المشروعة، وأن أية محاولة لكسر هذا الإجماع والتضامن الأفريقى لابدَّ أن تواجهه بحسم. ويظل إدراك القيادة السياسية وصانع القرار المصرى للمصالح الحيوية المصرية فى القارة الأفريقية ثابتًا لا يتغير يلزم مصر دائمًا بتوجيه سياسة خارجية يغلب عليها الطابع التعاونى، ويهدف التحرك الاقتصادى للسياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا إلى تعميق التعاون مع دول الكوميسا، بجانب تحرير التجارة فى السلع. ومن ثم انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا يتيح لها زيادة التفاعل والتبادل التجارى مع أعضائه، وتوطيد العلاقات الاقتصادية فيما بينهم؛ مما يعطى دفعة للعلاقات السياسية والثقافية وغيرها بالشكل الذى يعزز الدور والوجود المصرى الإقليمى فى القارة الأفريقية ككل.

(١) صحيفة الأهرام، ٢٢ أبريل ٢٠٠٥، السفير محمد حجازى مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الأفريقية، ص٤

(٢) كلمة السيد أحمد ابو الغيط وزير الخارجية المصرى فى افتتاح المؤتمر الخامس عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ في بيانات وزير الخارجية على الموقع الالكترونى لوزارة الخارجية المصرية: http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/MFA_News/Conferences+and+Speeches/A550.htm

المطلب الثانى
طبيعة النظام السياسى المصرى

إن طبيعة النظام السياسى ومدى ديمقراطيته يحددان آليات صنع القرار السياسى، كما يكشفان عن التوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة ومدى غلبة الطابع الشخصى على الطابع المؤسسى فى عملية صنع السياسة الخارجية المصرية.

تتحدد أنماط التأثير التى يمارسها النظام السياسى على السياسة الخارجية فى مجموعة الموارد السياسية المتاحة وتلك القيود المفروضة على النظام إلى جانب طبيعة النظام وتأثير جماعات المصالح والرأى العام، ونقصد بالنظام السياسى الإطار الواسع للكلمة والذى يشمل الثقافة والمشاركة السياسية وغيرهما. (١)

على هذا النحو، يبدو النظام السياسى المصرى وقد حمل العديد من السمات الدائمة، منها حمله لسمات من النظام الرئاسى بما يعينه من نفوذ لرئيس الدولة فى مقابل السلطات الأخرى، إلى جانب القسمات البرلمانية؛ مركزية الدولة وتداخل السلطات لاسيما التشريعية والتنفيذية، والطابع الشخصى كأحد المسلّمات فى دراسة عملية صنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث حيث لم يتبلور ـ بعد ـ الدور الفعال للمؤسسات.

ومن ثم، فإن شخص الرئيس يلعب الدور الحاسم فى السياسة الخارجية وصنع قراراتها، فطبقًا للدستور المصرى فإن مؤسسة الرئاسة ـ شخص رئيس الدولة ـ هى المسئولة عن تحديد وصياغة السياسة الخارجية، ويشترك وزير الخارجية ـ بطبيعة وضعه كعضو فى المستوى السياسى ـ فى هذا التحديد والصياغة، ويصبح وزير الخارجية هو المسئول الرئيسى عن تنفيذ السياسة الخارجية وصياغة الدبلوماسية اللازمة لتنفيذها.

ونتيجة لما سبق، نجد أن للسمات الشخصية للرئيس ورؤيته لعملية صنع القرار وتأثير الوظيفة العسكرية والمدنية، باعتباره كان نائبًا لرئيس الجمهورية ـ آثارها على الطابع السائد فى السياسة الخارجية المصرية، وهو الطابع العقلانى الذى يفترض ضرورة استيعاب معطيات الواقع المحيط بهدف تحقيق أقصى درجة من المصلحة القومية للدولة، واتضح دومًا أن هناك توافقًا بين البيئة العملية الداخلية والخارجية لاتخاذ قرار ما والبيئة النفسية للرئيس مبارك المتمثلة فى إدراكه لهذه البيئة، ويرجع ذلك إلى شخصية الرئيس مبارك التى تتسم بالبساطة والوضوح والانضباط والصبر والطبيعة العسكرية والوظيفة المدنية كنائب لرئيس الجمهورية. (٢)

---

(١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(٢) د.جمال زهران، «النمط العقلانى لتحليل صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك»، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ص ٥٧-٦١.

يقوم النظام السياسى المصرى على التداخل بين السلطات مما يزيد من سلطة الرئيس؛ فهو الذى يعيّن رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويقيلهم ويتمتع بسلطات تشريعية واسعة؛ بما فى ذلك إعلان حالة الطوارئ، وفوق كل ذلك، فإن اختيار الرئيس يتم من قبل مجلس الشعب على أن يعرض على الاستفتاء العام، فإذا أخذنا فى الاعتبار تولى الرئيس رئاسة حزب الأغلبية داخل المجلس فسنصبح أمام واقع يزيد من تركز السلطة السياسية.

وعلى الصعيد السياسى، كانت مصر قد بدأت عملية الإصلاح الداخلى على المستوى السياسى منذ انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، واكتسبت قوة دفع كبيرة بعد المؤتمر العام الثامن للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى سبتمبر ٢٠٠٢ الذى أتاح الحوار مع المعارضة مع التسليم بأهمية استمرار هذا الحوار؛ تحقيقًا للديمقراطية؛ وضمانًا للتعددية، وقد خطت مصر خطوات هامة على طريق تدعيم مسيرة الديمقراطية من خلال تشجيع المشاركة السياسية بجميع صورها التى جاء على رأسها تعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية، وتحقيق الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، وإنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان وإلغاء محاكم أمن الدولة وعقوبة الأشغال الشاقة، وهو ما ينطلق من إيمان راسخ بقيم الديمقراطية والحريات العامة فى إطار مناخ سياسى وثقافى يُعلى من قيمة المشاركة والتطوع ويُعلِى من ثقافة الديمقراطية واللامركزية والتعددية، ويدعو للتسامح والحوار والقبول للآخر، كما يشجع المواطن على ممارسة حقوقه المدنية والسياسية والمشاركة الشعبية فى تنمية مجتمعه.

ولا ينطبق مبدأ الفصل بين السلطات على مصر مثلما لا ينطبق على غيرها إلا بدرجة نسبية؛ إذ تظل للسلطة التنفيذية اليد الطولى فى إدارة شئون المجتمع السياسى، وتلعب رئاسة الجمهورية دورًا مركزيًا فى ذلك، فالتداخل كبير بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أما السلطة القضائية فتبقى على استقلالها النسبى، وإن ظلت تشكو من أوجه عديدة للتدخل فى شئونها ليس أقلها وجود محاكم استثنائية. (١)

بالنسبة للأداء الحكومى، من الملاحظ أن سمة الاستقرار السياسى التى حملتها حقبة الرئيس مبارك استنادًا إلى طول مدة الوزارة، قد تخللتها درجات من الجمود السياسى تتوازى مع هذا الاستقرار، فإذا كان البعض ينظر إلى القدرات السياسية من زاوية توافر درجة عالية من الاستقرار السياسى مستندين إلى عدة مؤشرات منها مدة الوزارة، فإن هذا المؤشر متوافر فى مصر إلى درجة أنه صار من الصعب توظيفه فى قياس الاستقرار السياسى؛ حيث شهدت مصر فى السنوات الأخيرة استقرارًا وزاريًا صار يمثل درجة من الجمود الوزارى مما يشكل عبئًا على القدرات السياسية،

---

(١)مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٣١٧

فالتغيير يجدد دماء السلطة التنفيذية، وهذا ــ بدوره ــ يدفع نحو مزيد من قوة الدفع والإبداع.

فالتغيير، لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين يشغلون مواقع تنفيذية كبرى، قد تم ربطه بأمرين بأن تكون هناك ضرورة لحدوثه كألا يقوم المسئول المعنيُّ بالأدوار المكلف بها على نحو مُرضٍ، أو أن هذا التغيير قد يؤثر على الاستقرار استنادًا إلى أن الاستقرار ــ حسب رؤية الرئيس مبارك ــ هو الذى يهيئ الأجواء الصالحة للتغيير المنشود الذى نسعى لإحداثه بالدراسة المتأنية والتخطيط العلمى المدروس، كما يرى عدم إحداث تغييرات هيكلية فجائية لمجرد إيجاد مُناخ ظاهرى للتغيير. وفى هذا الإطار، يتم السير قُدمًا نحو الإصلاح السياسى لخلق مجتمع مفتوح يتمتع بالديمقراطية وحرية الرأى. فالحاجة لعملية الإصلاح السياسى تستدعى الوقوف عند نوعين من الأسباب أولهما أسباب تتعلق بالداخل وأخرى بالخارج أو الضغوط الخارجية التى تمارسها أمريكا علنًا على دول المنطقة العربية قاطبة، منذ أحداث ١١ سبتمبر من أجل إجراء تغييرات رئيسية فى بنيتها السياسية الداخلية.

وهناك وسيلتان أساسيتان للإصلاح السياسى ومتكاملتان أيضًا، أولاهما الإصلاح القانونى وهو أسهل الطرق لتحقيق الإصلاح، كما يرمى إلى تغيير النصوص، ويتوقف على إرادة المشرع القانونى وحده فى تحقيق الإصلاح بعد دراسة الهدف منه، أما الوسيلة الثانية فهى الإصلاح الثقافى الذى يعنى تغيير جملة المفاهيم والمبادئ والقيم المستقرة فى ذهن المواطن والراسخة لديه عبر زمن طويل حول عملية الإصلاح، وهو ما يطرح أدوات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كعنصر لابد منه فى إحداث الإصلاح السياسى، ويبرز هنا دور الإعلام والتعليم بمراحله المختلفة.

إلا أن طول مدة الخدمة فى السلطة التنفيذية يمكن أن يخلق شبكة مصالح وعلاقات بيروقراطية تحمى النظام السياسى فى المدى القصير، لكنها تتحول إلى شللية تشوبها احتمالات إساءة استخدام السلطة؛ مما ينشئ ظواهر مرضية؛ كالفساد السياسى والإدارى، وهى قضايا حتى وإن لم تكن صحيحة إلا أنها تهز ثقة المحكومين بالحكام وفى هذه الحالة يصير الاستقرار الوزارى عبئًا على القدرات السياسية لا إضافة لها، فضلاً عن أن ضيق دائرة الاختيار السياسى وامتداد العمل التنفيذى من شأنه أن يخلق صراعَ أجيالٍ غيرَ محكوم العواقب؛ حيث إن مطالب الأجيال بالمشاركة يمكن أن تتحول إلى حنق وإحباط وميول بعدم الولاء قد يتصاعد إلى حد اللجوء إلى المقاومة والعنف؛ مما يسقط فرضية الاستقرار المبنى على عدم التغيير. فإذا ارتبط ذلك كله بأداء اقتصادى متواضع سواء تعلّق بمستوى المعيشة أو نوعية الحياة أو نوع النشاط الاقتصادى، فإنه لا يضيف إلى القدرات المصرية بل العكس يحدُّ من فعاليتها. (١)

(١) د. عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦-٨١.

وعلى الرغم من العديد من الخطوات الجادة على صعيد تحقيق انفراجة في الحياة السياسية المصرية، فإن هناك تخوفًا من ضعف الممارسة الديمقراطية، وتقييد حركة الأحزاب السياسية، وعدم تداول السلطة واحتكارها من قوة واحدة، الأمر الذى يؤدى إلى إمكانية التغلغل الخارجي من خلال النخبة الحاكمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ حيث إن افتقاد الحراك السياسى داخل المجتمع؛ يفقد المجتمع ونظامه السياسى القدرة على المناورة مع القوى الخارجية؛ وعلى توزيع الأدوار حفاظًا على المصالح الحيوية والقومية للدولة، ومن ثم تصبح السياسة الخارجية وكأنها احتكار لقمة النظام.

التجربة الحزبية المصرية تعد من الناحية السياسية غير مكتملة؛ لأن خريطة الشرعية السياسية فى مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان القوى السياسية الموجودة فى الواقع؛ إذ مازال الحظر القانونى قائما على بعض القوى السياسية، وفى مقدمتها الإسلامية التى تمثل مشكلة حقيقية للنظام خاصة أن البعض من هذه القوى يؤمن بالعنف المسلح لتغيير النظام السياسى. وبالنسبة للأحزاب السياسية، فقد تم تعديل الدستور المصرى الدائم لعام ١٩٧١ فى عام ١٩٨٠ ليبنى نظامًا سياسيًا أكثر انفتاحًا وإن كان لم يقيد السلطة المركزية؛ حيث تنص المادة الخامسة منه على أن «يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور». [1] أما بقية النظام القانونى للدولة فإنه يلائم مجتمعًا سياسيًا أحاديًا وليس فيه من مظاهر التعددية سوى قانون الأحزاب الذى يطبق بشكل يسهم في تعطيل نشأة الأحزاب فى ظله؛ فمع وجود لجنة الأحزاب أنشئ ١٧ حزبًا سياسيًا فى مصر، بيد أن أحدَ عشرَ منها أنشئت بحكم قضائى؛ نظرًا لعدم موافقة اللجنة على إنشائها، ووصل عدد الأحزاب فى مصر عام ٢٠٠٤ إلى ١٩ حزبًا سياسيًا [2]، لكن لا تعنى الزيادة فى عدد الأحزاب أن نسبة المشاركة قد تزايدت؛ حيث اتسمت تلك الأحزاب بغياب الكوادر؛ وضيق القاعدة الشعبية؛ إضافة إلى ضعف الإمكانيات، ومن ثم فقدت القدرة على الاتصال الجماهيرى.

تعكس النقاط السابقة فى مجملها عددًا من مصادر الضعف فى بنية النظام السياسى؛ ويمكن استخلاص ما يلى بشأن النظام السياسى المصرى ومدى تأثيره على السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الأفريقية عامة والكوميسا على وجه الخصوص ،فمن ناحية تبدو الأحزاب السياسية مفتقرة للقدرة — فى الوقت الراهن —

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات ،دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١،(القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢)، ص ٤.

(٢) تجدر الإشارة أنه في عام ٢٠٠٦ وصل عدد الأحزاب في مصر إلى ٢٢ حزب سياسي ، لمزيد من التفاصيل انظر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦،(القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠٦)،ص ٤١٩

على التقدم بالتجربة الديمقراطية أو الدفاع عنها ضد خطر النكوص. ومن ناحية ثانية ظهرت السيطرة المركزية لجهاز الدولة على هذه الأحزاب لتظل دائمًا حزب الأغلبية والحكومة.
ويمكن ملاحظة هيمنة الرئيس على عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية المصرية بشكل عام. كما يمكن فهم التحولات التى حدثت فى السياسة الخارجية المصرية بشكل عام وتجاه الكوميسا بشكل خاص من خلال تغير رؤى ومفاهيم ومدركات الرئيس للبيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة ولدور دولته والمساحات التى يمكن أن يكون فيها هذا الدور.

ونتيجة «شخصنة» عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، هناك ضعف عام فى اهتمام باقى مؤسسات النظام بالكوميسا أو حتى معرفة أسماء الدول الأعضاء فيه معرفة صحيحة.

كما يلاحظ ضعف أو انعدام اهتمام الأحزاب السياسية بالكوميسا كتجمع أو بدوله. هذا إذا ما توافرت أصلاً معلومات صحيحة عن هذا التجمع؛ حيث تنقسم الأحزاب السياسية إلى الحزب الحاكم الذى يقوم بالتأييد الكامل لسياسة الحكومة، وأحزاب المعارضة وهى أحزاب فى مجملها ضعيفة، علاوة على أن اهتمام الأحزاب السياسية عامة بقضايا السياسة الخارجية والقضايا الأفريقية خاصة يكاد يكون غير محسوس، إلا فيما يخص السودان. ويقود هذا الاهتمام حزبان هما: حزب الوفد وحزب العمل، وكلاهما له اتجاه مناقض للآخر؛ فحزب الوفد يناصر الديمقراطية والحكم المدنى وبالتالى فهو يؤيد المعارضة السودانية فى الداخل والخارج؛ أما حزب العمل فهو يؤيد حكم الشريعة الإسلامية وانفراد السلطة الدينية بالحكم، وبالتالى فهو يؤيد حكومة الإنقاذ. وقد يكون هذا التناقض فى الرؤى سببًا يضعف تأثيرها على صانع القرار.

ويكون الوضع مثيرًا للجدل حول ما إذا كان ذلك يشكل إضافة للقدرات السياسية أم انتقاصًا منها، خاصة على ضوء الاتجاه العالمى نحو تأكيد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفى هذا الإطار فإنه بمقارنة النظام السياسى المصرى بالنظم السياسية الأخرى فى دول الكوميسا، نجد أنه يتمتع ببعض المزايا النسبية، على الرغم من نجاح نموذج التحول الديمقراطى فى بعض من الدول الأعضاء بالكوميسا.

ويشمل النظام السياسى جماعات الضغط فى المجتمع متمثلة فى المؤسسات والهيئات ذات الطابع الأهلى وتتدرج فيها المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات المهنية والاتحادات الرياضية وجمعيات النفع العام، وتشكل قنوات فعلية للمشاركة فى العمل العام[1] إلا أنها مرتبطة بجهاز الدولة بدرجة أو بأخرى، ولا تقف

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : أحمد فارس، جماعات المصالح والسلطة السياسية فى مصر، دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ١٩٥٢–١٩٨١، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ص ٣-١٠.

بالضرورة كقوة مستقلة تمامًا عن تأثيراته، كما أنها تتركز في الطبقة الوسطى، والبعض من هذه الجماعات تمثله الصفوة النشطة التي تقودها دون تعبئة كاملة لعضويتها القاعدية، والتي كثيرًا ما تكون خاملة. والبعض من هذه الجماعات يعكس فعليًا مصالح قوى بعينها، مثل نوادي هيئة التدريس، كذلك تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها بصورة انتفاضية تلقائية بعيدًا عن منظماتها الرسمية، مثل الطلبة وعمال المصانع، وإن كان ذلك يمثل اتساقا مع نظام الحكم المركزي غير القائم على التعددية السياسية والتنافس المفتوح.

وتلك بالتحديد هي حالة النظام السياسي المصري الذي يعرف اختلالاً آخر يتمثل في تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى، بينما هي في الحقيقة مرتبطة بجهاز الدولة ــ كما هو الحال بالنسبة لاتحاد العمال. وعلى ذلك، يكون النظام الديمقراطي قائمًا على نوع ما من الاختلال الاجتماعي الذي يهدد هذه الصيغة السياسية نفسها وهو ما يتضح حين تتدفع الانتفاضات الاجتماعية للفئات الدنيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسميًّا. (١)

وسوف تتعرض الدراسة لجمعية رجال الأعمال المصريين باعتبارها إحدى جماعات الضغط ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث، خاصة وأن التغيرات العالمية المعاصرة التي يلعب فيها الجانب الاقتصادي دورا فعالا في تشكيل القوى العالمية وتدور من خلاله الصراعات العالمية لاقتسام الأسواق العالمية للدول وموارداها ، فأصبح للسياسة الخارجية بعد اقتصادي مهم في دعم الاقتصاد القومي للبلاد واستمرارا لعملية الاصلاح والتنمية الاقتصادية بما يسمح لمصر بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق المكاسب الاقتصادية.

<u>جمعية رجال الأعمال المصريين(*):</u>

تعكس جمعيات رجال الأعمال أنشطة جديدة أو مجالاً جديدًا لمؤسسات مدنية ارتبطت بالسياسة الاقتصادية المعروفة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة منذ عام

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب،السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره، ص٤١ .

(*)أنشئت جمعية رجال الأعمال المصريين عام ١٩٧٥ باجتماع جمعيتها التأسيسية ومارست نشاطها فعليا في الثمانينيات، وهي منظمة غير حكومية تسعى إلى توحيد جهود القطاع الخاص المصري للمساهمة في زيادة فاعلية وكفاءة الاقتصاد المصري والتنمية الاجتماعية بالشكل الذي يخدم مصالحه ويعظم منتجاته ويعزز إنتاجيته في مناخ اقتصادي حر، ومثل هذا النوع من الجمعيات له أهمية نسبية في مجال السياسة الاقتصادية في وقت ترتبط فيه السياسة بالاقتصاد، والسياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، وترتفع مكانة القضية الاقتصادية لتصبح قلب العملية السياسية داخل مصر ومحورًا أساسيًّا لاهتمام السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة. وتتميز جمعيات رجال الأعمال بتوافر الثروة والنفوذ والاستقلال الذي حرمت منه العديد من جماعات المصالح الأخرى.لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني للجمعية:
www.eba.org.eg

١٩٧٠. ويسعى كل نظام سياسى إلى استغلال موارده الداخلية المتاحة ــ الاقتصادية والسياسية والعسكرية ــ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإذا كانت التنمية أو تعبئة الموارد المالية هى إحدى أهداف السياسة الخارجية المصرية، فإنه من الطبيعى أن تبرز جماعات رجال الأعمال كإحدى الأدوات لتحقيق هذه الأهداف، فهذه الجماعات بما تمتلكه من ثروة ونفوذ سياسى واقتصادى؛ تعد واجهة للرأسمالية المصرية، حيث إن الدور الأساسي لرجال الأعمال في إطار العلاقات السياسية الخارجية يكمن في استخدام قوتهم المالية ونفوذهم السياسي في دعم توجهات القيادة السياسية في مجال السياسة الخارجية. ويتضح ما سبق فى استقبال رئيس الجمهورية لممثلى رجال الأعمال لمناقشة السياسة الخارجية وأهدافها معهم، وتضمين الوفد الرسمى المرافق للرئيس عددًا من أعضاء هذه الجماعات فى زياراته للبلاد الأجنبية، وكذلك اصطحاب وزير الخارجية لممثلى رجال الأعمال فى جولاته العالمية، فضلاً عن رحلة رجال الأعمال السنوية لواشنطن والمعروفة باسم Door Knock Visit للقيام باتصالات غير رسمية على أعلى مستوى بخصوص حجم المعونة الأمريكية ودور القطاع الخاص وغيره، وهذا من مظاهر طبيعة العلاقة بين هذه الجماعات والسياسة الخارجية المصرية وهى تعكس من هذا المنظور كونهم أدواتٍ لتحقيق أهداف هذه السياسة.

وفى هذا الإطار، صاحب توجه السياسة الخارجية المصرية نحو أفريقيا فى السنوات الأخيرة اهتمام بدور رجال الأعمال ودفع الاستثمارات المصرية نحو القارة الأفريقية لتعميق التوجه المصرى نحو القارة، وكذلك عقدت وزارة الخارجية المصرية ندوة حول الترويج للتجارة والاستثمار مع أفريقيا على مدار أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٤ حيث دعت إليها عددًا كبيرًا من رجال الأعمال والشركات والقيادات البنكية والغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال، وأكدت هذه الندوة حرص وزارة الخارجية ــ على أعلى المستويات ــ على دعم وتعزيز التجارة والاستثمار مع أفريقيا[(١)]. كما بدأ تضمين الوفود الرسمية لممثلى جماعات رجال الأعمال، فضلاً عن تشجيع وزارة الخارجية المصرية لتنظيم جمعيات رجال الأعمال لزيارة عدد من وزراء الخارجية والتجارة والصناعة والاقتصاد الأفارقة لمقر جمعية رجال الأعمال المصريين، إضافة إلى اهتمام رجال الأعمال المصريين بالدول الأفريقية من زاوية حاجتها إلى الخبرات المصرية.[(٢)]

واتصالاً بذلك نجد أن سعى الدبلوماسية المصرية للانضمام لتجمع الكوميسا جاء فى ظل التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية إلى أفريقيا بشكل عام لفتح مجالات واسعة للاقتصاد المصرى؛ لتحقيق التنمية؛ ولكى يستفيد من تجمع اقتصادى كبير

---

(١) السفير محمد حجازى مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الأفريقية على الموقع الإلكترون لوزارة الخارجية المصرية: www.mfa.gov.eg/conf.htm

(٢)جمعية رجال الأعمال المصريين،تقرير نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين، (القاهرة: جمعية رجال الأعمال المصريين، يناير ١٩٩٨)،ص ٢.

يعظم الميزات التنافسية التى تتمتع بها مصر فى المجالات المختلفة مقارنة بدول التجمع.

فقد قدمت الدبلوماسية المصرية لرجال الأعمال سوقا كبيرة تضم مستهلكين بأذواق متنوعة، كما قدمت منتجين لموادٍّ أولية ومصنعة، إضافة للموارد الطبيعية الهائلة التى تزخر بها دول الكوميسا من الألماس، الغاز، الفوسفات، الغاز الطبيعى.. الأمر الذى يتيح فرصًا لرجال الأعمال المصريين نحو استغلال هذه الإمكانيات.

وفي هذا الاطار أقامت جمعية رجال الأعمال المصريين مجلس أعمال مصرى شرق أفريقى ومجلس أعمال الكوميسا،فضلا عن وجود مجالس أعمال ثنائية بين مصر ودول الكوميسا كل على حده ومنها جيبوتي وكينيا وإثيوبيا الأمر الذى يتيح مزيدًا من الاتصالات والمشاورات والتفاعلات التجارية بين رجال الأعمال من مصر ومن دول الكوميسا، من خلال تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات واستضافة مسئولين ووزراء للتجارة والصناعة من دول الكوميسا؛ لمناقشة تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وهذه الدول، وبحث سبل تذليل العقبات التى تعترض طرق التجارة. وفى إطار مجلس أعمال الكوميسا، قامت وفود رجال الأعمال المصريين بزيارة بعض دول الكوميسا من خلال بعثات ترويجية؛ لزيادة الصادرات المصرية لهذه الدول؛ ولتعريف دول الكوميسا بالمنتجات المصرية والتعرُّف على طبيعة أسواقها، فضلاً عن المعارض التى أقيمت فى دول الكوميسا وشارك فيها الشركات المصرية ورجال الأعمال المصريون حيث تعتبر فرصة حقيقية لعقد الصفقات التجارية بين الطرفين.

كما قام القطاع الخاص المصرى بإنشاء اتحاد للشركات المصرية؛ للتعامل مع دول منظمة الكوميسا؛ بهدف فتح منافذ تسويقية جديدة للمنتجات المصرية وزيادة وجودها فى هذه الدول، فضلاً عن توفير التمويل اللازم لمشروعات رجال الأعمال المصريين فى تلك الدول، بالتعاون مع البنك الإسلامى وبنك التنمية الأفريقى وبنك تمويل الصادرات والبنوك التجارية المصرية، وتوفير فرص لأعضاء الاتحاد لإنشاء شركات لزراعة مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى تلك الدول وإنشاء شركات لأعمال التعدين والبترول وإنشاء مصانع وإجراء دراسات وتصميمات للمشروعات التى تحتاجها دول الكوميسا والقيام بأنشطة الخدمات الهندسية والمالية وأنشطة التأمين والسياحة والنقل البحرى والبرى والجوى. (١)

---

(١) يحيى عبيد وكيل مؤسسى اتحاد الشركات المصرية، فى حديث لمجلة الأهرام الاقتصادى، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٤٧، ٢١يوليو ٢٠٠٠)،ص٦.

الفصل الثـــاني

المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية المصرية

تجـــاه الكوميســا

الفصل الثانى

المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

المحددات الخارجية للسياسة الخارجية المصرية تجـاه الكوميـسا هـي تلـك المحددات النابعة من خارج البيئة الداخلية المصرية ومن ثم تكون نابعة مـن البيئـة الإقليمية والدولية لمصر. وبالنسبة للمحددات الاقليمية للسياسة الخارجيـة المـصرية تجاه الكوميسا فهي تتمثل في البيئة العربية والبيئة الأفريقية .

ويتناول هذا الفصل المحددات الإقليمية للسياسة الخارجيـة المـصرية تجـاه الكوميسا وينقسم الى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول:البيئة العربية.

المبحث الثاني: البيئة الأفريقية.

الفصل الثانى

المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

يعرف النظام الإقليمى بأنه نمط مكثف ومنتظم نسبيًا من التفاعلات ينظر إليها داخليًا وخارجيًا على أنها ساحة متميزة، ويتم خلقها والحفاظ على استمرارها بوجود فاعلين على الأقل.(١) لكن يظل تحديد الأطراف التى تدخل أو لا تدخل فى البيئة أو النظام الإقليمى، والمعايير التى يتم على أساسها هذا التحديد مرتبكًا؛ حيث لا توجد معايير دقيقة حتى الآن.

من الطبيعى أن تأمل كل دولة تعزيز دورها الخارجي فى مقابل القوى الخارجية الأخرى سواء فى المحيط الإقليمى أو الدولى. وفى حالة دولة مثل مصر، يكتسب هذا الهدف أهمية خاصة؛ نظرًا لتأثيره المباشر فى تعزيز مكانة الدولة وفى النظام الداخلى لها. فمصر دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية أو التقدم الصناعى الذى يسمح لها بأن تكون ذات حضور قوى على الساحة الدولية أو أن تحقق الاستقلال الاقتصادى الذى يضمن للدولة المصرية تلبية مطالب شعبها، ومن ثم ازدياد حاجة مصر لتعزيز دورها الخارجي واتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة قد يرجع الى **العوامل الاقتصادية** نظرًا لانتقال الصراع والتنافس الدولى من المجال العسكرى بعد نهاية الحرب الباردة إلى المجال الاقتصادى، إذ أصبحت القوة الاقتصادية هى المعيار الأساسى لقوة الدول.. وفى ظل التكتلات الاقتصادية التى تتشكل حاليًا والتنافس بين الدول على جذب رءوس الأموال، تسعى مصر إلى جذب الاستثمارات الخارجية والحفاظ على المعونات الخارجية التى تحصل عليها؛ من أجل مساعدتها فى تطبيق سياستها الاقتصادية وتقليص معدل البطالة الذى تعانيه.. ومع تباطؤ سياسة الخصخصة بسبب آثارها الاجتماعية السلبية على المجتمع المصرى، يبقى للحكومة المصرية أن تستغل مكانتها السياسية؛ من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادى ممكن، ولعل ما حدث فى حرب الخليج الثانية يعد خيرَ مثالٍ على هذه السياسة؛ إذ أدى موقف مصر السياسى ومشاركتها فى حرب تحرير الكويت إلى إعفائها من جزء كبير من مديونيتها للولايات المتحدة بلغ ٧٠%(٢)؛ مما ساعد فى منع وقوع كارثة اقتصادية نتيجة عجز الحكومة عن سداد هذه الديون.. ومن ثم، يعد العامل الاقتصادى فى هذه الحالة سلاحًا ذا حدين؛ لأنه من ناحية يشجع النظام المصرى على تعزيز توجهه الإقليمى من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية، ومن ناحية أخرى قد تعوق المصاعب الاقتصادية التى تعانيها البلاد وكذلك الاعتماد على المعونات الخارجية قيام الحكومة

---

(١) Sheila Page, **Regionalism and Developing Countries**,(London:London Overseas Development Institute , 2000), pp. 3-7

(٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٣،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،١٩٩٤)، ص ٤١٢.

المصرية بدور إقليمى أوسع، خاصة إذا ما دخلت فى منافسة مـــع القـــوى الإقليميـــة الأخرى التى تتميز بمستوى اقتصادى أفضل.

مصر دائمًا جزءًا من بيئتها الإقليمية ارتبطت بها وتفاعلت معها، ويتوقف الدور المصرى فى البيئة الإقليمية على قدرات السياسة الخارجية المصرية والقيود التى تعمل فى ظلها، والمقصود بالقدرات هى أية مساهمة إيجابية حقيقية أو مدركة فى اتجاه الناتج الكلى لأهداف السياسة الخارجية، والمقصود بالمعوقات: تلك القيود التى تقف دون مساعى السياسة الخارجية.. هذه القدرات وهذه القيود؛ تحدد مدى الحرية المتاحة لصانعى القرار فى مجال المناورة لتنفيذ البديل المختار[١]، وتشمل هذه البيئة: البيئة العربية والبيئة الأفريقية والبيئة المتوسطية.

ويتناول هذا الفصل أهم المحددات الإقليمية على النحو التالى:

المبحث الأول : البيئة العربية.

المبحث الثانى : البيئة الأفريقية.

(١) د. وحيد عبدالمجيد، «مصر والنظام الإقليمى العربى فى التسعينيات»، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠)، ص ١٣١.

المبحث الأول
البيئة العربية

تكمن أهمية مصر فى محيطها العربى فى موقعها الاستراتيجى فى قلب العالم العربى، وفى ثقلها السياسى والثقافى اللذان سمحا لها أن تلعب دورًا رياديًّا فى هذه المنطقة الحيوية من العالم، فهى دائمًا تساهم مساهمة فعالة فى تحديد وتحقيق الأهداف العربية.

ويلاحظ على النظام الإقليمى العربى منذ مطلع التسعينيات أنه يعانى من الانقسام؛ نتيجة حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من آثار وتداعيات معروفة قد أظهرت مدى حالة العجز التى بلغها النظام العربى، كما وجهت فى الوقت نفسه ضربة قاصمة لهذا النظام؛ باعتبارها حدثًا لم يسبق له مثيل فى تاريخه أى منذ إنشاء الجامعة العربية التى هى بمثابة إطار مؤسسى له فى عام ١٩٤٥؛ حيث لم يسبق لدولة عربية أن احتلت التراب الوطنى لدولة أخرى وحاولت شطبها من الخارطة؛ لذلك أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث انقسام حاد فى الصف العربى، ترتب عليه تعميق حالة الشك المتبادل وعدم الثقة فى العلاقات العربية ــ العربية خاصة فيما يتعلق بزيادة الهواجس الأمنية لدى الدول العربية الصغيرة؛ مما ساهم فى عدم الالتقاء حول مفهوم واحد للأمن القومى العربى، وسبل تحقيقه وحمايته؛ لذلك كان من أبرز إفرازات حرب الخليج الثانية تزايد الوجود العسكرى الأجنبى، خاصة الوجود الأمريكى فى المنطقة.

ونظرًا لاستمرار حالة الفشل والانقسام فى النظام الإقليمى العربى، تم طرح العديد من الأفكار والمبادرات والمشروعات لتصفية الأجواء العربية وتحقيق مُصالحة عربية شاملة وتعزيز العمل العربى المشترك إلا أن شيئًا جوهريًّا لم يتحقق على صعيد الواقع، خاصة فيما اصطلح على تسميته الحالة العراقية الكويتية التى شكلت معضلة كبرى للنظام، تضاف إلى بقية المعضلات الناتجة عن الإخفاق فى التعامل مع التحدى الكبير الذى مثلته ــ وتمثله ــ السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين حيث تواصل حلقات حربها العدوانية ضد الفلسطينيين؛ وكذلك التحدى الذى فرضه الاحتلال الأمريكى للعراق؛ وفشل النظام الإقليمى العربى فى بناء حد أدنى من التوافق العربى على إجراءات عملية للتعامل مع الاحتلال الأمريكى للعراق، خاصة فيما يتعلق بمستقبل النظام السياسى والدولة فى العراق بعد الحرب.وقد كشفت الحرب على العراق الأزمة البنائية التى يعانيها النظام الإقليمى العربى التى تمثل أبرز جوانبها فى ضعف وهشاشة دور الجامعة العربية التى تمثل الإطار المؤسسى الرئيسى لهذا النظام.

مصر جزء من هذا النظام الإقليمى العربى، تتأثر به وتؤثر فيه وتتفاعل مع قضاياه. وقد تميزت الرؤية المصرية للسياسة الخارجية المصرية العربية بالحرص على الاستقرار الإقليمى كشرط ضرورى لنمو وازدهار المنطقة العربية ومنطقة

الشرق الأوسط وهكذا فإن تسوية الصراعات فى هاتين المنطقتين تعد هدفًا لا يمكن التفريط فيه.

وعلى سبيل المثال بالنسبة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، خاصة فى ظل إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة فيما يسمى الشرق الأوسط الكبير(١)، ترى مصر أن أهميتها تكمن فى دورها المؤثر فى عملية السلام العربية الإسرائيلية، ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩ تنطلق السياسة المصرية من أن مصر هى الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تقنع العرب بجدوى السلام مع إسرائيل، مثلما كانت هى الدولة الوحيدة التى بيدها قرار الحرب ضد إسرائيل، وقد نجحت فى أن تثبت لكل الأطراف سواء العرب أو الأمريكيين أو الإسرائيليين أنها طرف لا يمكن الاستغناء عنه فى العملية السلمية؛ بسبب الجهود المتواصلة التى تبذلها من أجل تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط. وقد أتاح لها ثقلها العربى وارتباطاتها بعلاقات خاصة مع الدول العربية وإسرائيل، فضلاً عن الإيمان والاقتناع وتكريس الجهد وتخصيص الموارد من جانب القيادة السياسية والجهاز الدبلوماسى كقاعدة أساسية لدور مصر فى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى والمصالح العربية عامة فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى أتاح أن تقوم بدور حقق نجاحًا نسبيًا. من هذا المنطلق، كان تأكيد مصر دومًا ضرورة تخفيف معاناة الشعب الفلسطينى، ووقف العمليات الإسرائيلية ضده، وضرورة إزالة الحواجز، وتدفق المساعدات الدولية لإعادة إعمار البنية التحتية الفلسطينية، وإقامة مشروعات تنموية حقيقية، وتأكيد ضرورة الالتزام بتنفيذ خريطة الطريق والعودة إلى مفاوضات السلام.(٢)

وقد حرصت مصر على تنسيق تحركاتها مع مختلف الأطراف العربية، ولم تبادر بأى تحرك إلا بعد الاستماع لرؤية الطرف العربى المعنى والتنسيق معه، فضلاً عن محاولة مصر دائمًا للعمل على توحيد الجبهة الفلسطينية واستئناف الحوار الوطنى بين الفصائل الفلسطينية للالتفاف حول مبادئ العمل الفلسطينى خلال المرحلة القادمة.. وفى هذا الإطار تأتى أهمية الزيارات التى يقوم بها مسئولون مصريون إلى كلٍّ من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فضلاً عن استقبال وفود من الطرفين؛ لتأكيد التمسك بخيار السلام، واستغلال الفرصة السانحة لاستئناف مفاوضات التسوية السياسية على المسار الفلسطينى، ومحاولة دفع إسرائيل للتجاوب مع المطالب الفلسطينية الخاصة بوقف العدوان والالتزام بخطة خارطة الطريق.

---

(١) مبادرة دولية ـــ أمريكية بالأساس ـــ أعلنت فى قمة الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى يونيو ٢٠٠٤ تحت اسم "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع دول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا" تضمنت خطة عمل نحو تحقيق تقدم فى دول المنطقة المعنية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية انظر : wwww.whitehouse.gov/news/releases/2004/06

(٢) د.حسن أبوطالب، «مصر والقضية الفلسطينية:بين الانتفاضة وتقويض إسرائيل لعملية السلام»، فى: د.نادية مصطفى، ود.زينب عبد العظيم (محرران)، الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٣١٨

أما بخصوص الأزمة العراقية، فقد تجلى الموقف المصرى قبل الغزو فى رفض الحرب كأسلوب لحل مشكلة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل ودعت إلى أن يتم التعامل مع هذه المسألة من جانب الأمم المتحدة، كما أكدت مصر رفضها تغيير النظام العراقى بالقوة من الخارج؛ باعتبار أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويشكل انتهاكًا لسيادة الدول وتدخلاً فى شئونها الداخلية، ودعت مصر النظام العراقى إلى الالتزام بالتطبيق السريع والحرفي لقرارات الشرعية الدولية؛ حتى لا يقدم الذريعة للولايات المتحدة لشن الحرب ضده. (١)

وبعد الغزو الأمريكى ـــ البريطانى للعراق، تمثل الموقف المصرى فى تأكيد أن مصر قامت بجهود كبيرة لمنع وقوع الحرب ولم يكن فى مقدرتها أو غيرها أن تمنع اندلاع الحرب، كما حمّلت النظام العراقى مسئولية ما حدث؛ باعتبار أن مغامرته لاحتلال الكويت ١٩٩٠ قد خلقت كل هذه التداعيات، فضلاً عن دعوتها لوقف الحرب بأسرع وقت، والاحتكام للحلول السياسية والدبلوماسية، وضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وتمكين العراقيين من حكم أنفسهم وإدارة دولتهم والتحذير من نشوب حرب أهلية فى العراق. (٢)

وقد كشف الوضع الراهن للنظام الإقليمى العربى عن حدود الدور العربى الذى يمكن لمصر أن تقوم به، وحقيقة وزنها وتأثيرها فى العلاقات العربية-العربية عامة من ناحية، ودورها فى قضايا عربية عديدة من ناحية أخرى، وجهودها فى إحياء النظام العربى وتفعيل دوره فى المرحلة الحالية، وكشف أيضًا عن محدودية القدرات المصرية التقليدية على النفاذية والتأثير فى محيطها العربى ومحدودية قدرتها على الإشباع الثقافى والفكرى والإعلامى فى الدائرة العربية؛ لتواضع محتوى سياستها الثقافية وسياستها الإعلامية؛ مما يجعلهما لا يترجمان حقيقة الوزن الثقافى والإعلامى الذى تمثله مصر، خاصة بعد تمدد الوجود الأمريكى فى الخليج وتراجع إمكانيات تعزيز الدور المصرى فى هذه المنطقة الحيوية، وكذلك نتيجة تعثر قدرتها على تقديم نموذج تحتذى به الدول العربية الأخرى خاصة فى مجالات: الديمقراطية، الحرية، احترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية.

وحدث نوع من التزامن بين التواضع فى دور مصر فى النظام العربى من جانب، وبين تزايد حالة عجز النظام العربى وعدم فعاليته من جانب آخر، وهذا لا يعنى أن أزمة النظام العربى ترجع إلى غياب الدور المصرى الفاعل والمؤثر، بل إن هناك عوامل عديدة لذلك، منها ضيق الفجوة بين مصر وأغلب الدول العربية فى

---

(١) أحمد إبراهيم، «سياسة مصر تجاه العدوان الأمريكى على العراق وإمكانية توسيع الحرب ضد دول عربية أخرى»، فى: د. نادية مصطفى، د. زينب عبد العظيم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٥.

(٢) د.حسن أبوطالب، «مصر والمسألة العراقية»، فى: د.السيد أمين شلبى، (محرر)، موقع مصر فى السياسة العالمية، (القاهرة: المجلس المصرى للشئون الخارجية، سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٣٧-٣٨.

مجالات القوة الاقتصادية والتعليمية والتكنولوجية ومجالات التنظيم الاجتماعى والسياسى، كما أصبح للعديد من الدول العربية من مصادر وإمكانيات وأسباب القوة ما تحتاج إليه مصر خاصة فى مجالات الاستثمار والموارد الاقتصادية. لكن يبقى أن ضعف أو تواضع الدور المصرى من العوامل الأساسية بهذا الخصوص وهو ما تزامن مع تنامى المشكلات الاقتصادية الداخلية المصرية.

وقد أدرك صانع القرار المصرى محدودية قدرته على التأثير فى مواقف الدول العربية فى ظل حالة التفسخ والإنقسام فى النظام العربى، الأمر الذى ضاعف القيود على السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة العربية مقارنة بوضعها السابق فى فترة تبوؤها مكانة متميزةً تجاه العالم العربى(1)؛ حيث قامت مصر بدور الدولة القائد فى النظام العربى خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، لكن هزيمة ١٩٦٧ أدت إلى تراجع دور مصر، ورغم أن نصر أكتوبر ١٩٧٣ كان بمثابة نقطة انطلاق نحو إعادة دور مصر القيادى فى العالم العربى(2)، فإن تطورات ما بعد الحرب خاصة زيارة السادات للقدس وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى قطع الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وتعليق عضويتها فى جامعة الدول العربية.. وطوال الثمانينيات، كان هناك تنافس بين دول عربية عديدة على مركز القيادة فى العالم العربى، مثل السعودية والعراق والجزائر وسوريا، لكنها لم تمتلك المقومات التى تؤهلها لممارسة هذا الدور.

وبعد عودة مصر للصف العربى، كانت الظروف قد تغيرت خاصة بعد الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠ الذى وجه ضربة قوية للنظام العربى، وعلى الرغم من محاولات مصر التنسيق مع سوريا والسعودية؛ لتحريك النظام العربى، وتفعيل دوره بشأن بعض القضايا فى التسعينيات من القرن الماضي إلا أن هذا لم يكن تنسيقًا دائمًا أو استراتيجيًا. وما زاد هذا الوضع؛ الاحتلال الأمريكى للعراق الذى زاد ـ بدوره ـ من حالة الانكشاف الإستراتيجى للنظام العربى تجاه العالم الخارجى؛ حيث إن دور أمريكا كقوة عظمى وحيدة، وتعاظم نفوذها السياسى والعسكرى فى المنطقة ـ فى ظل غياب قيادة فاعلة ـ جعلها تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية من خلال مشروعها الخاص بإعادة هيكلة المنطقة العربية سياسيًا واقتصاديًا بما يضمن استمرار الوضع الأمريكى الخاص والمميز فيها لأطول مدى زمنى، والذى عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذى شمل نظم التعليم وبرامج الإعلام والثقافة، ومرورًا بالاقتصاد والإصلاح السياسى وقضايا الخلافات السياسية والأقليات وقضايا المرأة، هذا إضافة لتدخل الولايات المتحدة للتأثير على العلاقات العربية ـ العربية ومتابعتها

---

(١) د.منير بدوى،« الدور الإقليمى لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولا»،في: د. نادية مصطفى، د. زينب عبد العظيم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣ .

(٢) A. I. Dawisha, Egypt in the Arab World, The Elments of Foreign Policy,(London: The Macmillan Press Ltd,1976)pp50-57

بحذر وترقب؛ للتدخل فى الوقت المناسب لإضعاف فاعلية هذه التفاعلات مستغلة الثغرات القائمة فى نطاق العلاقات العربية.

ترتب على ذلك صعوبة بناء موقف عربى فاعل للتعامل مع أمريكا، خاصة وأنها تعمل على إضعاف ومحاصرة القوى الرئيسية فى النظام العربى؛ مما يقلص من فعالية تلك القوى من أجل إحياء النظام العربى.

يضاف الى ما سبق حالة التفكك التي يعانيها النظام الإقليمى العربى الحالى نتيجة مجموعة من المعضلات التى يعانيها والتي أدت إلى تراجع ما عُرف بالتضامن العربى، منها: التأثيرات السلبية للخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية على مجمل العلاقات بين هذه الدول، بعبارة أخرى إخضاع العلاقات غير السياسية، التى يفترض أنها تقوم على أسس وظيفية أساسها تبادل المنافع واتسامها بقدر من الثبات والاستمرارية، للعلاقات والتفاعلات السياسية والتى تتسم بطبيعتها الأكثر تقلبًا، وقد أصبح من المتعارف عليه أن أى خلاف سياسى بين دولتين غالبا ما يمتد ليشمل مختلف أشكال العلاقات بينهما مثل العلاقات التجارية والثقافية والاستثمارات والعمالة وغيرها، الأمر الذى أسهم فى تكريس عدم الثقة فى العلاقات العربية ـ العربية.

ومعضلة عدم أو ضعف التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات والاتفاقيات العربية، فهذه المعضلة من أبرز عوامل إضعاف النظام العربى وعرقلة العمل العربى المشترك؛ حيث هناك العديد من الاتفاقيات والقرارات العربية بما فى ذلك قرارات صادرة عن قمم عربية بموافقة إجماعية تعتبر فى حكم المعطلة أو المجمدة؛ بسبب عدم التزام الدول العربية بتنفيذها وتنصلها منها رغم موافقتها عليها؛ مما يشير إلى أن هذه الدول توافق عليها من باب المسايرة فقط؛ حتى لا تظهر وكأنها ضد الإجماع العربى، ولكنها تكون عاقدة النية على عدم الالتزام بالتنفيذ، وتزداد وطأة هذا الوضع فى غيبة أسس وآليات للمساءلة والمتابعة على صعيد مؤسسات العمل العربى؛ مما يجعل الدول تتحلل من التزاماتها بمنتهى البساطة.[1]

ومعضلة انعدام فاعلية النظام العربى أو تواضعه فى أفضل الأحوال، وهذه المعضلة وثيقة الصلة بمعضلة عدم الالتزام؛ باعتبارها تعنى غياب القدرة على الفعل العربى الجماعى المؤثر، وقد أصبح الأمر أكثر خطورة فى ظل ترسخ قناعة لدى قوى إقليمية ودولية عديدة، مفادها أن القرارات والبيانات الرسمية العربية لا قيمة لها. ومن ثم لم يعد التحسب لأى عمل أو رد فعل جماعى عربى يشكل قيدًا على سياسات ومخططات كثير من القوى الإقليمية والدولية تجاه الوطن العربى، وتنعدم فاعلية النظام العربى فى العديد من النواحى، منها ما يتعلق بالأمن القومى العربى وتعطل

---

(١) د .أحمد الرشيدى،«تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لبناء مشروع قومى عربى جديد»، فى:د. نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٠٠

معاهدة الدفاع العربى المشترك منذ توقيعها نظرًا لعدم التزام الدول العربية بتطبيقها، مما ترتب عليه تمييع مفهوم الأمن القومى العربى وغياب حد أدنى من الاتفاق العربى حول ماهية الأمن من حيث مصادر التهديد ومتطلبات حمايته، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، ثم العدوان الأمريكى البريطانى على العراق الذى انطلق فى جانب منه من قواعد ومعسكرات وتسهيلات موجودة فى دول عربية، وكذلك تظهر عدم فعالية النظام الإقليمى العربى فى عدم قدرته على إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ووجود الولايات المتحدة؛ لكى تقوم بدور أكثر فاعلية فى عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ومعضلة التشكك وعدم الثقة؛ حيث إن أحد العناصر اللازمة لبناء علاقات بين الدول هى بناء الثقة وإضعاف عناصر الشك بين أطراف هذه العلاقات، إلا أن هذا العنصر غائب فى نطاق العلاقات العربية–العربية، وهى ظاهرة ترجع إلى الموروثات التاريخية القديمة، أو إلى موروث الحقبة الاستعمارية أو إلى التفاوت فى مستوى الثروة، وقد اشتدت هذه الظاهرة بعد الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات لإعادة الثقة فإنها لم تحقق النجاح المنشود حتى الآن.

ومعضلة النزاعات الحدودية والإقليمية بين العديد من الدول العربية، مثل النزاع الحدودى بين قطر والبحرين، السعودية والإمارات، اليمن والسعودية، المغرب والجزائر، العراق والكويت، وعدم تنفيذ وتطبيق الآلية العربية لفض المنازعات العربية – العربية، وعلى الرغم من نص ميثاق جامعة الدول العربية وإقرارها من قبل القمة العربية فى القاهرة عام ١٩٩٦، فإنه لم تتبلور أية آلية فعالة لفض المنازعات؛ مما أدى إلى اللجوء فى بعض الحالات إلى مؤسسات دولية، مثل محكمة العدل الدولية.. الأمر الذى يؤدى لتدخل أطراف إقليمية ودولية فى بعض هذه النزاعات أو استخدامها كأداة من أدوات الضغط على الدول العربية عندما تحين الفرصة. (١)

إن المتغيرات والمستجدات القائمة والمحتملة التى شهدتها أو يمكن أن تشهدها الساحة العربية فى مرحلة ما بعد الغزو الأمريكى للعراق تنطوى على كثير من القيود والمعوقات التى تؤثر سلبًا على إمكانية بروز دور فاعل لمصر على الساحة العربية، فعلى الرغم من أن مصر راحت تحدد ملامح دورها العربى فى عدة مجالات؛ منها المساهمة فى تحقيق التضامن العربى من خلال الجهود المتواصلة لحل الخلافات العربية – العربية، والعمل من أجل تسوية الصراع العربى الإسرائيلى الذى تشكل القضية الفلسطينية جوهره، والعمل على تحقيق وفاق وطنى بين أبناء العراق والانفتاح على جميع التيارات السياسية العراقية، وتقديم نموذج للدول العربية فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، إلا أنه منذ مطلع التسعينيات من القرن

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد الرشيدى، «تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لبناء مشروع قومى عربى جديد»، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠–١٠٣.

الماضي هناك إدراك واقعى من القيادة السياسية لحدود الدور العربى والإمكانيات والقدرات المتاحة لهذا الدور؛ فقامت ببعض الوساطات من أجل حل مشكلات وصراعات داخلية مثل الأزمة الصومالية، الحرب الأهلية فى اليمن ١٩٩٤، جنوب السودان، غرب دارفور، كما قامت بجهود ووساطات لحل صراعات بين الدول العربية أو بين دول عربية وأخرى غير عربية، فضلاً عن جهودها فى تسوية القضية الفلسطينية ومحاولتها جمع الصف الفلسطيني من خلال تنظيم حوارات بين الفصائل الفلسطينية فى القاهرة، وكذلك جهودها لحل أزمة لوكيربى(١)، إلا أن هذه الجهود ظلت دون مستوى خلق قوة دفع حقيقية تعمل فى اتجاه تفعيل وإحياء النظام العربى الذى غلب على أدائه انخفاض مستوى المؤسسية فى العمل الجماعى وتطوير صيغة للأمن الجماعى العربى.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الدور المصرى على الصعيد العربى فى أزمة؛ نتيجة القيود التى تفرضها البيئة العربية فى الوقت الراهن، فضلاً عن التحديات الخارجية التى يواجهها النظام العربى التى تسعى إلى إحداث تغييرات نوعية فى الأبنية الأساسية وتغيير جوهرى فى الهوية الثقافية لهذا النظام، ومن المرجح أن تواجه السياسة الخارجية المصرية على الصعيد العربى بتحديات أكبر فى المستقبل.

من ناحية أخرى، هناك حالة عامة من الإخفاق والفشل تسيطر على مشروعات التكامل الاقتصادى الإقليمى العربى ترجع لإخضاعها للخلافات السياسية، فضلاً عن موجات التوتر وعدم الاستقرار الإقليمى فى الساحة العربية التى بلغت ذروتها بعد العدوان الأمريكى على العراق. وعلى الرغم من كثرة الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط التى اتفقت عليها الدول العربية بشأن التكامل الاقتصادى العربى خاصة فى ظل المتغيرات والمستجدات الدولية الضاغطة التى تحتم ذلك، تحديدًا ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، فإن الحصيلة حتى الآن تعتبر متواضعة جدًا حيث لا تزال التجارة العربية البينية أقل من ١٠% من حجم التجارة الخارجية العربية فى حين أنها تبلغ ٤٠% بين الدول الأسيوية وأكثر من ٢٠% فى دول أمريكا اللاتينية، فضلاً عن السوق الأوروبية التى تزيد فيها التجارة البينية أكثر من ٦٠%. (٢)

وهكذا يعتبر العالم العربى من أقل مناطق العالم من حيث التجارة البينية، هذا على الرغم من أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أقر فى فبراير ١٩٩٧ ــ

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. جمال زهران، «تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمى المصرى »، وأيضا د. نازلى معوض،« الدور المصرى فى السياسات العربية: النزاعات والتسويات»،في :د. عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٧-٢٠٠

(٢) لمزيد من التفاصيل: د. حازم الببلاوى، «مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية»، ورقة قدمت فى ندوة بعنوان مستقبل النظام الإقليمى العربي التي نظمها كل من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠١)،ص١ في:
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=135

استنادًا إلى قرارات قمة القاهرة ١٩٩٦ــ برنامجًا تنفيذيًّا لإقامة منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات، تبدأ من يناير ١٩٩٨ وتنتهى عام ٢٠٠٧؛ مما يمثّل خطوةً على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة.

ومن المفترض أن تدخل منطقة تجارة حرة عربية حيز التنفيذ، إلا أن هناك شكوكًا حول إمكانية استكمال تنفيذ البرنامج بسبب ما تؤكده بعض الدراسات من وجود مراوغات من قِبل بعض الدول العربية بشأن التنفيذ والمبالغة فى طلب الاستثناءات، فضلاً عمَّا أحيطت به معظم التجارب العربية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة على المستوى الثنائى أو المتعدد الأطراف بقيود من القوائم السلبية وغيرها من معوقات التجارة كتراخيص الاستيراد والرقابة على الصرف التى ألغت نتائجها العملية وأفرغتها من مضمونها، ومع أن ذلك محدد بفترات زمنية مؤقتة إلا أن غيبة عنصر الإلزام فى العمل العربى يؤثر سلبًا على مصداقية هذا العمل. [1]بل أكثر من ذلك أنه حتى إذا تم إنشاء هذه المنطقة، فإنه من غير المتوقع ــ حسب كل هذه الدراسات ــ أن تحدث نقلة كبيرة على صعيد التكامل الاقتصادى العربى نظرًا لتشابه الاقتصادات العربية، وضعف التنسيق بشأن الخطط الاقتصادية والتنموية بين الدول العربية، إضافة إلى غيرها من معوقات التكامل العربى، خاصة غياب الإرادة السياسية؛ مما يجعلها تتوجس من أى تكامل حقيقى؛ باعتباره ينطوى على بعض القيود لسلطاتها.

وبالتالى فإن الإخفاقات التى تعانيها البيئة العربية سواء من الناحية السياسية نظرًا للأوضاع الراهنة فى العالم العربى وما يعانيه من معضلات وحالة التفسخ والانقسام والوجود الأجنبى فى الأراضى العربية، الأمر الذى يحول دون وجود قوة عربية إقليمية قادرة على رأب الصدع. ومن الناحية الاقتصادية نظرًا لتعثر خطوات التكامل الاقتصادى العربى والقيود التى لا تزال تحيط بمحاولات إنشاء مناطق للتجارة الحرة العربية سواء على الصعيد الثنائى أو المتعدد الأطراف؛ مما ساهم فى إدراك القيادة السياسية المصرية لحدود دورها على الصعيد العربى، وساهم فى اتجاه القيادة السياسية نحو تأكيد ضرورة إعادة تنشيط الدائرة الأفريقية وإعادة التفكير ومزيد من الإدراك للأهمية السياسية لأفريقيا بشكل عام، بالشكل الذى يمكن أن نستدل عليه من التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية نحو أفريقيا عامة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي للبحث عن مجال يمكنها فيه استعاضة مكانتها الإقليمية، وكانت الكوميسا فى هذا الصدد فرصة لإعادة تأكيد دور مصر باعتبارها قوة إقليمية فى القارة الأفريقية.

كما أن هذا الاهتمام بالدائرة الأفريقية بشكل عام بما يمكن أن يوفره ويضيفه من موارد جديدة للسياسة الخارجية المصرية قد تساعد فى إعادة تنشيط الدائرة العربية وإعادة إدخال مصر لبيئتها العربية بشكل أكبر؛ حيث إنه من الخطأ الاعتقاد

---

(١) جمال بيومى، « اختيارات مصر والمنطقة العربية من مشروعات التكامل الإقليمى والارتباط بالاقتصاد العالمى»،فى: د. أحمد النجار (محرر)، الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير ٢٠٠١)، ص ٥٤.

بأن العمل على الدائرة الأفريقية معناه الانفصال والانعزال عن الدائرة العربية؛ إذ إن العمل على كل دوائر السياسة الخارجية المصرية: العربية والأفريقية والأوروبية والعالم الإسلامى تكمل بعضها بعضًا، وتوفركل منها موارد جديدة تضيف للدوائر والأبعاد الأخرى أكثر مما تنتقص منها، وهنا تظهر أهمية الموازنة بين الإمكانيات والموارد المالية المتاحة لمصر عن تلك المطلوب تعبئتها تحقيقًا لأهداف التنمية الوطنية والريادة الإقليمية والوفاء بأعباء الدور الإقليمى المصرى. (١)

كما جاء الانضمام للكوميسا فى إطار اتجاه الدبلوماسية المصرية للبحث عن أسواق بديلة للمنتجات المصرية، خاصة أنها مدخلٌ لأسواق جميع الدول الأعضاء فيها، إضافة إلى الميزة التى يتمتع بها تجمع الكوميسا؛ باعتبار أنه لا يقتصر على تجارة السلع فقط، فهو تجمع اقتصادى إقليمى يتضمن التجارة فى السلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات وتشجيع حركة العمالة ورءوس الأموال وغيرها، وبالتالى يعتبر نطاق الكوميسا أكثر اتساعًا من نطاق منطقة التجارة الحرة العربية التى تقتصر على تحرير التجارة فى السلع فقط.

(١) د.منير بدوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣ .

المبحث الثانى
البيئة الأفريقية

شكلت البيئة الأفريقية محددًا إقليميا أثر بشكل كبير على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا من خلال ما يلي:

١-التكامل الإقليمى والاتحاد الأفريقي.
٢-الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الكوميسا.
٣-الصراعات الأفريقية وخاصة فى منطقة الكوميسا.
٤-بروز أدوار إقليمية فى منطقة الكوميسا.

ويمكن تفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

١-التكامل الإقليمى والاتحاد الأفريقى:

تعتبر الإقليمية إحدى الحقائق الملموسة فى إطار السياسات الدولية الأفريقية منذ الاستقلال فى الستينيات من القرن الماضي وقد عرفت بالموجة الأولى للإقليمية، ولم تتوقف المبادرات الإقليمية الأفريقية بل ظلت فى النمو فى ظل ظروف دولية متغيرة وكأنها اتجاه تصاعدى أو متزايد، فكان عدد المنظمات الإقليمية (الحكومية) فى أفريقيا عام ١٩٧٧ نحو ١٢٠ منظمة، تعمل فى مجالات الاقتصاد والتنمية ــ أغلبها يعمل فى قطاعات محدودة ــ وارتفع هذا الرقم ليصبح ٢٠٠ منظمة عام ١٩٨٩. وإذا وضعنا فى الحسبان أهمية الهيئات والمنظمات التى تعمل فى المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والبيئية وغيرها، فإن الرقم يتضاعف اليوم عدة مرات(١)، وذلك بعد ظهور الإقليمية الجديدة أو الموجة الثانية للإقليمية ــ كما يطلق عليها ــ وتنطوى على عدة ملامح منها: إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة وغير الفاعلة؛ إنشاء تجمعات إقليمية جديدة؛ الاتجاه نحو توسيع مجالات نشاط التجمعات الإقليمية من خلال إضافة مؤسسات سياسية وأمنية للمنظمات أو التجمعات القائمة التى نشأت كتجمعات اقتصادية فى الأساس ــ الأمر الذى ميزها عن الموجة الأولى للإقليمية التى حيدت الأبعاد السياسية والأيديولوجية ــ وأخيرًا إحياء حركة الوحدة الأفريقية فى شكل وصور جديدة من أبرزها قيام الاتحاد الأفريقى ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية. مما يضع أفريقيا على رأس الأقاليم والقارات فيما يتعلق بنمو وتنوع تعبيرات الظاهرة الإقليمية. (٢)

---

(١) Victor Adetula , A.O. "Regional Integration in Africa: Prospect for Closer Cooperation between West, East and Southern Africa", A paper presented at the meeting of IDASA/Fredskorpset Research Exchange Programme Governance and Diplomacy (Johannesburg, May 2-4 2004) p.2

(٢) د.محمود أبوالعينين، «مستقبل الإقليمية فى أفريقيا فى ظل العولمة»، فى : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، العولمة وآثارها على أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٧ مارس ١٩٩٩)، ص ص ١٨٣-٢٠٩.

وقد تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى، وأعلنت الدول الأفريقية فى القمة الأفريقية السابعة والثلاثين التى عقدت فى زامبيا فى ٩-١١ يوليو ٢٠٠١ إقامة الاتحاد الأفريقى ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع الأهداف النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. (١)

ويعد الاتحاد الأفريقى إطارا جامعًا لدول القارة الأفريقية بالمعنى الجغرافى الذى يشمل دول القارة والجزر المحيطة بها، وظهر الاتحاد الأفريقى باعتباره التنظيم القارى الرئيسى عوضًا عن منظمة الوحدة الأفريقية التى استمرت فى خدمة قضايا القارة نحو تسعة وثلاثين عامًا، وهو ما شكل محاولة لإحياء حركة الوحدة الأفريقية مجددًا، لكن بصورة جديدة تتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية لكى يصبح للقارة الأفريقية دور مؤثر فى الاقتصاد العالمى الذى أصبح لا يعترف إلا بالتكتلات الكبيرة.

وقد تمثل الإخفاق الرئيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى الميدان الاقتصادى، فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية الهامة التى اتخذتها المنظمة متمثلة فى الإعلان الأفريقى حول التعاون الاقتصادى والتنمية والاستقلال عام ١٩٧٣، وبرنامج التعاون الفنى بين الدول الأفريقية عام ١٩٧٥ وخطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية عام ١٩٩١ ـــ على الرغم من كل هذا فإن إنجازات المنظمة فى الميدان الاقتصادى ظلت دون الحد الأدنى من طموحات الشعوب الأفريقية. وقد أعطى القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى أهمية خاصة للجوانب الاقتصادية فقد جاءت فى أهدافه ضرورة تهيئة الظروف اللازمة التى تسرّع من عملية التكامل الإقليمى فى القارة الأفريقية لكى تتمكن من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجى لأهداف الاتحاد. (٢)

كما أكد القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى على أهمية التكتلات الإقليمية الأفريقية خاصة فى مادتيه الثالثة والرابعة؛ حيث أكد على أهمية التعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادى الأفريقى باعتباره الاستراتيجية المُثلى لتعزيز جهود القارة فى مجال التنمية الاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق هذه التنمية خاصة فى ظل الضغوط والمخاطر التى تفرضها الظروف الدولية على جهود الإصلاح والتنمية فى أفريقيا(٣)، فقد أنشئ الاتحاد الأفريقى على مبدأ التكامل الاقتصادى وأدواته. (٤)

---

(١) سامية بيبرس، « قمة سرت الإستثنائية وإعلان الاتحاد الأفريقي»،السياسة الدولية،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد١٤٤،أبريل٢٠٠١)،ص٢٠٨.

(٢) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في www.africa-union.org/root/au/AboutAu/Constitutive_Act_en.htm

(٣) رانيا حسين خفاجة، «الاتحاد الأفريقى خطوة جديدة فى مسيرة القارة»،السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٠، أكتوبر٢٠٠٢)، ص ١٤٧.

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية قد وافقت عام ١٩٧٦ على تقسيم القارة إلى أقاليم فرعية للتكامل الاقتصادى وللتنظيم الفرعى كخطوة تمهيدية تساعد فى استمرار التكامل الاقتصادى العام وإنشاء السوق الأفريقية المشتركة؛ هذه الأقاليم هى الشمال والوسط والجنوب والشرق والغرب، وتوالت بعد ذلك نشأة المنظمات الإقليمية الفرعية، ومن أمثلة التجمعات الإقليمية الأفريقية[1]:

السادك Southern African Development Community (SADC): أنشئت عام ١٩٩٤ ويعد امتدادًا لمؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقى SADCC الذى تأسس عام ١٩٧٩ ويشمل: جنوب أفريقيا ـ ليسوتو ـ مالاوي ـ موريشيوس ـ موزمبيق ـ زامبيا ـ بتسوانا ـ سوازيلاند ـ تنزانيا ـ الكونغو الديمقراطية ـ ناميبيا ـ سيشل ـ أنجولا ـ زيمبابوى. وكان يهدف لمقاومة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وهيمنتها الفعلية على اقتصادات المنطقة.

تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA): أنشئ عام ١٩٩٣ ويعد امتدادًا لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا التى أنشئت عام ١٩٨١.

الإيجاد Intergovernmental Authority on Development (IGAD) فى شرق أفريقيا والمعروفة بالهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، أنشئت فى عام ١٩٨٦، ثم أصبحت الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذ ١٩٩٥ وتضم دولاً هى: جيبوتي ـ إريتريا ـ إثيوبيا ـ رواندا ـ كينيا ـ أوغندا ـ السودان ـ الصومال وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائى للمنطقة وتحقيق التعاون الإقليمى والتكامل الاقتصادى وتنمية اقتصادات أعضائها فى جميع المجالات.

تجمع دول شرق أفريقيا East African Community (EAC): ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٩٦٧، وكان تحت اسم اللجنة الثلاثية الدائمة لتعاون شرق أفريقى، إلا أنه أعيد إحياؤه فى عام ١٩٩٩، وافتتح فى عام ٢٠٠١ تحت اسم تجمع شرق أفريقيا ويضم دولاً هى: تنزانيا ـ وأوغندا ـ وكينيا، ويهدف إلى إقامة اتحاد جمركى وسوق مشتركة واتحاد نقدى بين أعضائه.

اتحاد المغرب العربي The Arab Maghreb Union (AMU) فى الشمال الأفريقي: أنشئ عام ١٩٨٩ ويضم دولاً هى: ليبيا ـ المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ موريتانيا.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: B. R. Kotschwar, South-South Economic Co-operation ; Regional Trade Agreements among Developing Countries' Cooperation South ,(UN Development Programme,1995),p.3

فى http://tcdc1.undp.org/CoopSouth/1995_may/kotschwar.asp

ولكن أنشطته تجمدت منذ ١٩٩٤/١٩٩٥ منذ أزمة لـوكيربى وخلافـات أعـضائه وقضايا أخرى.

الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكـواس) Economic Community of West African States (ECOWAS):أنشئت فى ١٩٧٥ وتضم: بنين ــ غانا ــ بوركينافاسو ــ مـالى ــ سيراليون ــ ساحل العاج ــ غينيا بيساو ــ جامبيا ــ النيجر ــ غينيـا ــ توجـو ــ ليبريا ــ موريتانيا ــ السنغال ــ نيجيريا ــ الرأس الأخضر، ويهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بين أعضائه.

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكـاس) Economic Community of Central African States (ECCAS):أنشئت فى عام ١٩٨٣ وتضم: الجابون ــ تشاد ــ الكاميرون ــ أفريقيا الوسطى ــ الكونغو الديمقراطية ــ روانـدا ــ بورونـدي ــ سـاوتومى وبرنسيب ــ غينيا الاستوائية ــ أنجولا. وتضم هذه الجماعة جماعات كانت قائمة من قبل كالجماعة الاقتصادية لـدول البحيـرات العظمـى ودول الاتحـاد الاقتـصادى والجمركى لوسط أفريقيا.

تجمع الساحل والصحراء Community of Sahel-Sahran States (CEN-SAD) وأنشئ فـى ١٩٩٨ ويضم: ليبيا ــ تونس ــ المغرب ــ نيجيريا ــ السودان ــ بوركينافاسـو ــ أفريقيـا الوسطي ــ تشاد ــ جيبوتي ــ إريتريا ــ جامبيا ــ مالي ــ النيجـر ــ الـسنغال ــ الصومال ــ ويهدف إلى التنسيق السياسى والاقتصادى بين أعضائه.

الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى Southern African Customs Union (SACU): يضم:بتـسوانا ــ ليسوتو ــ سوازيلاند ــ ناميبيا ــ جنوب أفريقيا، ويعود تاريخه لزمن بعيد، غيـر أن معاهدة توقيعه بوضعه الراهن تعود إلى ١٩٦٩.

وكانت الدول الأفريقية قد وقعت على خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ بهدف إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التى ينبغى أن تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التى لها قدرة أكبر على التكامـل، مثـل النقـل والمواصـلات والصناعة والزراعة والطاقة وغيرها، بمعنى أن يتوافر لدى الدول الأفريقيـة البنيـة الأساسية للإنتاج لفتح الطريق أمام المبادلات فى السلع والخدمات، كما هدفت خطـة عمل لاجوس إلى إنشاء وحدة اقتصادية أفريقية فى غضون ثلاثين عامًا بحيث تصبح هذه الوحدة حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٠ وعلى هذا الأسـاس، بـدأت التجمعـات الإقليمية الأفريقية فى التبلور شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا وفى وسط القـارة، وكـان الهدف منها خلق وتفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية فـى إقلـيم بعينـه كخطوة أولى تمهد لاندماج جميع التجمعات فى تجمع وحدة اقتصادية أفريقية واحـد، وهو الأمر الذى حدا بالدول الأفريقية إلى توقيع اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقيـة

في «أبوجا» في ٢ يونيو ١٩٩١ وهي المعاهدة التي خلقت الإطار القانوني والعملي اللازم لتحقيق هدف خطة عمل لاجوس وهو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي ظل هذا الاتجاه نحو الإقليمية في القارة الأفريقية بشكل عام وفي منطقة جنوب وشرق القارة الأفريقية ـ حوض النيل والقرن الأفريقي ـ على وجه الخصوص التي تعد أهم دائرة إقليمية مجاورة لمصر سواء بمعنى المصالح المصيرية والحيوية الدائمة للدولة المصرية أو بمفهوم الأمن الوطني والقومي أو حتى بمعنى المنطقة الحيوية؛ إذ أن هذه المنطقة تضم دول حوض النيل التي تشكل حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري، كما تقع ثلاث من دولها في قلب دائرة البحر الأحمر بأهميتها الاستراتيجية عند مدخله الجنوبي وعلى ساحله الغربي وبه ثلاث دول تدخل ضمن الدائرة العربية، كما تحتل دول المنطقة في مجملها أهمية في إطار الدائرة الأفريقية بثقلها السكاني ومساحتها وبموقعها الجغرافي الذي يجعلها بمثابة مفتاح الدخول إلى قلب القارة الأفريقية التي تقع مصر في شمالها الشرقي وتسعى لتوثيق الروابط معها كظهير سياسي واقتصادي ـ تمثل الموقف المصري العام من عمليات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية في التأييد لهذا التوجه.

فعلى سبيل المثال فقد عبر السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري في الفترة (١٩٩١ ـ ٢٠٠١) عن هذا التوجه بقوله: «إن العولمة هي سمة هذا القرن وهي ليست اقتراحًا يمكن لنا تجنبه، ونحن على دراية كافية بالفرص الهائلة التي تنشأ عن هذه الظاهرة، كما أن مخاطرها ظهرت أوضح ما يكون خلال السنوات القليلة الماضية، ويجب علينا تركيز جهودنا على كيفية تعظيم منافعها ومواجهة التحديات التي تفرضها واحتواء الجوانب السلبية المرتبطة بها، بل إن أحد السبل الرئيسية لتمكين دولنا من التغلب على سلبياتها هو الانضمام إلى نسيج إقليمي دولي من التحالفات والتكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية». [(١)]

كما عبر السيد عمرو موسى عن الاتجاه نحو التكامل الإقليمي بقوله: «إننا نعيش عصرًا متطورًا سريعًا في العلاقات الدولية، أملته التطورات الجذرية والتغييرات الجوهرية التي اجتاحت العالم خلال السنوات القريبة والتي أصبحت تحتم تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنمية المصالح المشتركة بين دول القارة وتفعيل

(١) د.ماجدة شاهين،مرجع سبق ذكره،ص١٢٠.

الارتباط العضوى بين مصر والدول الأفريقية فى أفريقيا، انطلاقا من سياسة التنمية والسلام التى تنتهجها مصر» . (١)

وأكد كذلك وزير التجارة الخارجية والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد أهمية الاتجاه نحو الإقليمية حيث ذكر «أن البيئة الاقتصادية العالمية التى نعيشها اليوم تقوم على الاعتماد المتبادل الناتج عن العولمة، فمن الضرورة العمل على التكامل الاقتصادى الإقليمى؛ لأنه الطريق الأمثل لتقوية التعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وصولا لأعلى معدلات الأداء الاقتصادى» . (٢)

وقد أبرز هذا السياق الاقتصادى للتحرك الدبلوماسى المصرى الحالى فى أفريقيا الحاجة إلى وجود إطار تنظيمى ومؤسسى للعلاقات المصرية الأفريقية. وفى ظل وجود هذه التكتلات الإقليمية فى منطقة هامة بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تمثل العائق الأساسى أمام تلك السياسة فى افتقار علاقات مصر مع هذه المنطقة إلى الأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسية المشتركة التى تعمل على تسهيل العلاقات بين الطرفين، خاصة على المستوى الاقتصادى لتسهيل عملية التبادل التجارى وانتظام المعاملات وتشجيع حركة رءوس الأموال.. وعلى الرغم من ارتباط مصر مع دول المنطقة باتفاقيات للتجارة والتعاون الاقتصادى والفنى وإنشاء لجان مشتركة فإن هذه الاتفاقيات لم تسهم مساهمة فعالة فى تنمية التبادل التجارى أو تنشيط التعاون الاقتصادى بين الطرفين، حيث إن بعض هذه الاتفاقيات قد تخطَّاه الزمن ويحتاج إلى تجديد وتعديل على ضوء المستجدات، والبعض الآخر لم يوضع موضع التنفيذ بل كان توقيعه يعد هدفا فى حد ذاته، ولم يتم توفير الآليات اللازمة لتنفيذه والاستفادة منه. (٣) كما أن تجمع الأندوجو الذى قامت السياسة الخارجية المصرية بمبادرة إنشائه عام ١٩٨٣ بهدف أن يتحول إلى تنظيم إقليمى للتعاون الاقتصادى والفنى والمائى بين دول حوض النيل قد انتهى إلى التجمد بعد عشر سنوات من إنشائه وذلك بعد فترة من التصدع والتوتر فى العلاقات السياسية بين أعضائه.

لم تتمتع مصر بعضوية أىٍّ من هذه التنظيمات الإقليمية فى المنطقة والتى كان يمكن أن تتيح لها نطاقا أرحب من الحركة على المستويين السياسى والاقتصادى،

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، كلمة الوزير عمرو موسى وزير الخارجية المصرى أمام ندوة مصر والكوميسا: آفاق جديدة للتجارة والاستثمار، فى سياسة مصر الخارجية من واقع خطب وبيانات الوزير عمرو موسى، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية ١٩٩٨)، ص ص ١١٨-١١٩.

(٢) وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية، كلمة الوزير رشيد محمد رشيد فى افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة لوزراء تجارة دول الكوميسا فى الفترة من ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤ فى: www.mfti.gov.eg/rightnav/archive/22-11-2004/press.htm

(٣) د. عراقى الشربينى، «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي» ، فى: د.نازلى معوض (محرر)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، (القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٨)، ص ١٥٥ .

والحصول على مزايا نسبية جديدة وتجنب محاولات فصل شمال القارة الأفريقية عن جنوبها أو تهميش دورها السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة الهامة. ومن ثم مثلت الكوميسا الإطار المنطقي لدور مصري فاعل على المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري في إطار إرادة سياسية جماعية من جميع أعضائه، واعية بأهمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها عن طريق التعاون والتكامل بين اقتصاداتها. وذلك انطلاقا من أن الاهتمام بالجانب الاقتصادي في العلاقات المصرية الخارجية عامة والأفريقية بشكل خاص من شأنه أن يدعم دور مصر الثابت في الدفاع عن قضايا أفريقيا السياسية ويحقق السلام والاستقرار والتنمية في القارة وهي من أولويات السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية[1] وفي نفس الوقت هي الأهداف التي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تحقيقها.

٢-الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية

منذ التسعينيات أصبح هناك ترابط بين ما أصبح يطلق عليه المشروطية السياسية والمشروطية الاقتصادية حيث إن الظروف التي صاحبت التغيرات والتطورات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ربما أقنعت المؤسسات الدولية بضرورة الربط في عملية الإصلاح في الدول الأفريقية بين برامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي؛ حيث كان ارتباط كلا النوعين من الإصلاحات في أوروبا الشرقية وروسيا عاملا مشجعًا ـ باستثناء الصين ـ على الاقتناع بصلاحية التجربة في أفريقيا. إضافة إلى استهتار النظم الشمولية وعدم مسئولية الأنظمة المتسلطة في بعض الدول الأفريقية، أيًا كانت علاقتها مع الغرب، قد جعل من مسألة الاستمرار في المساعدات الاقتصادية في ظل الفساد المستشري مسألة مثيرة للسخرية، ثم إن حركات حقوق الإنسان في العديد من الدول الأفريقية نادت وكافحت من أجل إدخال مسألة حقوق الإنسان ضمن برامج المساعدات سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، إضافة إلى اقتناع بعض الدول الغربية المانحة بأن النظم التي طالما ساندوها بدأت تتصدع وتهتز فكان عليهم الإمساك بزمام المبادرة السياسية والربط بين الإصلاح السياسي والاقتصادي.[2]

من الناحية السياسية، فقد قطعت الدول الأفريقية شوطًا كبيرًا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة في مجال تطبيق الإصلاحات السياسية وأبرز مجالات الإصلاح تمثلت في الأخذ بالديمقراطية في مفاهيمها وتطبيقاتها الليبرالية وما تضمنته من عملية إجراء الانتخابات بمستوياتها المختلفة (برلمانية ـ رئاسية ـ محلية) وتداول السلطة. واتجهت أغلب الدول الأفريقية منذ بداية القرن الواحد والعشرين إلى الأخذ بنظام ديمقراطي قائم على انتخابات تنافسية في إطار تعددية سياسية، وهذا ما

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، كلمة الوزير عمرو موسى وزير الخارجية المصرى أمام ندوة مصر والكوميسا،مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٢) Bruce W. Jentleson, **American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century**, (New York: W.W. Norton & Company 2000), p269.

عكسته وثيقة «النيباد» التى عززت التوجه الأفريقى العام نحو الديمقراطية وترجمته إلى التزامات محددة وقواعد واضحة للتنفيذ والتقييم والمراجعة، وكذلك القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى الذى أكد فى ــ مبادئه وأهدافه ــ احترام الديمقراطية وتعزيز مشاركة الشعب فى أنشطة الاتحاد، وغيرها من الوثائق والاتفاقيات الأفريقية؛ حيث أصبحت الديمقراطية مطلبًا شعبيًا لا يمكن تجاهله فى البيئة السياسية الأفريقية الراهنة متوافقة بذلك مع أجندة أولويات النظام الدولى تجاه القارة الأفريقية.

وتكشف بيئة التحول الديمقراطى فى أفريقيا عن أبعاد هامة أصبحت تحكم الحياة السياسية فى القارة الأفريقية، أبرزها تلاشى الحواجز بين الداخل والخارج، فالعملية الانتخابية وصناديق الاقتراع هى الفيصل فى صعود أى نظام للسلطة تحت مراقبة أفريقية ودولية، وثانيها: أن معيار الحكومة الجيدة أو الإدارة السياسية الجيدة هو الشعب ومدى رضائه عن تلك الحكومة، ثالثها: أن البعد المؤسسى فى إدارة العملية السياسية والديمقراطية بات أمرًا واضحًا للعيان خاصة على مستوى القارة الأفريقية والعمل الجماعى الأفريقى.

وتمثلت أهم ملامح البيئة السياسية الداخلية للدول الأفريقية فيما يسمى «اليقظة الديمقراطية» فى مجال تطبيق الإصلاحات السياسية، وكانت أبرز مجالات الإصلاح تتمثل فى الأخذ بالديمقراطية فى مفاهيمها وتطبيقاتها الليبرالية المعروفة. وكان يوجد فى عام ١٩٨٨ أقلية فى حدود ٩ دول أفريقية فقط على مستوى القارة يمكن القول بأنها ديمقراطية بمفهوم الحد الأدنى ــ بمعنى تعدد حزبى، إجراء انتخابات دورية، دستور يضمن الحقوق السياسة والمدنية للمواطنين..وغيرها. وتمثلت هذه الدول فى كل من: مصر ــ بتسوانا ــ ليبيريا ــ موريشيوس ــ السنغال ــ السودان ــ تونس ــ زيمبابوى وجامبيا. إلا أن أغلبية الدول الأفريقية فى فترة وجيزة تحولت إلى الأخذ بالديمقراطية، بل إنه خلال خمس سنوات من انتهاء الحرب الباردة (١٩٩٠ـ ١٩٩٥) تحولت ٣٨ دولة أفريقية من ضمن ٤٧ دولة جنوب الصحراء؛ للأخذ بالتعددية السياسية. (١)

وبعد أن كان الرأى الأمريكى الرسمى فى منتصف التسعينيات يرى أن التحول الأفريقى نحو الديمقراطية يمثل تقدمًا بطيئًا لكنه ينبض بالحركة، إلا أن العالم أدرك أن أفريقيا قد اختارت الطريق الديمقراطى والتزمت بتطبيق المعايير العالمية للديمقراطية مع بداية القرن الواحد والعشرين. (٢)

---

(١) Richard Joseph, "The Reconfiguration of Power in Late Twentieth-Century Africa" ,in: Richard Joseph (ed.) , **State, Conflict and Democracy in Africa** ,(London: Lynne Rienner Publishers,1999) pp 57-59

(٢) د. محمود أبو العينين،«أفريقيا والتحولات الرائدة فى النظام الدولى» ، فى: د.عبد العظيم رمضان (محرر)، مصر وأفريقيا:الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ٩٥ ،١٩٩٦)،ص ٢٨٥.

ولم تعد الديمقراطية مجرد خيار بل صارت التزامًا بمقتضى الوثائق التى صدرت فى أفريقيا فى إطار العمل الأفريقى سواء الإعلان الأفريقى حول الموقف السياسي والاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا والقضايا الجوهرية التى تحدث فى العالم، أو القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى أو فى إطار مبادرة النيباد «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا» التى عززت هذا التوجه الأفريقى الجماعى العام نحو الديمقراطية وترجمته فى التزامات محددة منها التعهد من جانب الدول الأفريقية باحترام المعايير العالمية للديمقراطية؛ بمعنى التعددية السياسية، وتنظيم انتخابات دورية حرة وديمقراطية؛ لتمكين الجماهير من اختيار قادتها-بطريقة حرة.. حيث أدت الممارسات الدكتاتورية التى اتسمت بها أنظمة الحكم فى الدول الأفريقية إلى سلبيات ومساوئ تركت آثارها التدميرية على واقع الدولة والمجتمع الأفريقى إلى تنامى المطالبات بضرورة تغيير تلك النظم الاستبدادية وإحلالها بنظم أكثر ملاءمة، ووجدت فى النظم والتطبيقات الديمقراطية محاولة وبداية يمكن الأخذ بها فى إطار التعامل مع هذا الواقع، الأمر الذى تواكب مع تغير الظروف الدولية وانهيار الكتلة الشرقية وما تبعها من انهيار مبررات وجود أنظمة الحكم الواحد، فى الوقت الذى بدأ يظهر فى الأفق البديل الديمقراطى والليبرالية الاقتصادية والأسواق المفتوحة والمنافسة، وغيرها من السياسات التى ارتبطت بالنظم الرأسمالية.. فى الوقت نفسه، تزامن ذلك مع ضغوط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية من أجل تبنى قيم الديمقراطية والليبرالية.(١)

ومن الناحية الاقتصادية، بدأت معظم الدول الأفريقية تواجه أزمات اقتصادية متفاوتة منذ منتصف السبعينيات وذلك بعد الأزمة البترولية الأولى وما أحدثته من آثار سلبية على الدول غير المنتجة للبترول خاصة التى عانت انخفاض الصادرات الأولية؛ نتيجة الكساد فى الدول المستوردة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع تكاليف الواردات الصناعية، واعتمد الكثير من الدول على الاقتراض الخارجى فى الوقت الذى عانت فيه الدول داخليًا من الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، وبحلول الثمانينيات أخذت الأزمات تتفاقم وتراجعت معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملحوظ إلى أدنى مستوى لها منذ الاستقلال، وانخفضت معدلات الاستثمار المحلى وتزايدت أعباء خدمة الدين الخارجى حتى عجزت معظم الدول عن السداد، وتدهورت قيمة العملات الوطنية بمعدلات كبيرة، وازدادت معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة؛ مما أدى إلى الفقر والفجوة الغذائية. الأمر الذى أدى إلى تأخر عملية التنمية فى أفريقيا وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ونصيب الفرد منه، وازدياد حدة الفقر.(٢)

---

(١) Ibid.,p.95

(٢) Wang Yingying, On Africa's current Situation and Its International Status,:International Studies,2000، ترجمة سحر الأبحر فى قراءات استراتيجية، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الرابع، أبريل(٢٠٠١)، ص ص ٧-٨.

وتعد الدول الأفريقية من أفقر دول العالم، وأعلاها من حيث الاعتماد على الديون الخارجية، والتي قدرت عام ١٩٩٩ بحوالي ٣٥٠ مليار دولار،وهو ما يوازي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج القومي للقارة،وما يقرب من أربعة أضعاف صادراتها السنوية. (١)

ونلاحظ ان حجم الدين قد نما في بعض الدول الي اكثر من ٧٠% مما يؤكد تزايد اعتماد هذه الدول علي الديون الخارجية، كما نلاحظ ان حجم الدين منسوبا الي الدخل القومي يتراوح بين ٢٣% الى ٢٠٤% كما في حالة دولتي إريتريا وزامبيا علي التوالي وذلك في عام ١٩٩٨. اما حجم الدين منسوبا للصادرات قد فاق في بعض الدول مثل السودان، ٢٧٠٠% من جملة الصادرات أي ٢٧مرة ضعف صادرات السودان في عام ١٩٩٨. اما فوائد الدين منسوبة للصادرات قد وصل في بعض بلدان المنطقة الي ٥٠% من الصادرات . (٢)

و تتميز القارة الأفريقية بأعلى معدلات الفقر بين الدول النامية، وأقل معدلات للنمو الاقتصادي، وأعلى معدلات للديون الخارجية؛ فوفقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٠ تصل معدلات الفقر في بعض الدول (نيجيريا ــ بوركينا فاسو) إلى حوالي٧٠%، ويصل متوسط الدين الخارجي فى دول أخرى إلى حوالي ٨٢% من الناتج المحلي الإجمالي (أنجولا ــ الكونغو برازافيل)، ويبلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٩ حسب تقديرات البنك الدولي لدولة مثل أنجولا ٨,٠% ،وكينيا٢,٢%، ومدغشقر ١,٧%. (٣)

وتفاقمت مشكلة المديونية، الأمر الذى دفع الكثير من المنظمات الدولية إلى تكثيف الجهود كمحاولة للحد من تفاقم الأزمة والتدخل بصورة مباشرة فى إدارة مديونية الدول النامية. وبدأ تدخل البنك الدولى فى حل مشكلة الديون الأفريقية منذ الاستقلال بينما بدأ تدخل صندوق النقد الدولى منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت هذه المؤسسات فى فرض بعض السياسات الاقتصادية على الدول الأفريقية المدينة كشرط لتلقى المساعدات فى إطار برنامج التكيف الهيكلى Structural Adjustment Programme من قبيل تعويم العملة والحد من الإنفاق الحكومى وتحرير التجارة فيما عرف "بالمشروطية الاقتصادية"، لكن منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أصبحت المساعدات مشروطة بالوصول للحكم

(١)راوية توفيق، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي فى أفريقيا (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، ،سلسلة دراسات مصرية أفريقية، رقم ٦، مارس ٢٠٠٢)، ص ٣ .

(٢)د.يوسف خميس أبو فارس، الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا (إطار عام)،ورقة مقدمة لورشة الاستثمار الأفريقي في السودان ،(الخرطوم:مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا،٢٠٠٤)في:
http://www.mascenter.com/ESTESSMAR%20IN%20SUDAN%20CONFRANCE/D.%20yosef%20khmeass%20abo%20fars.doc

(٣) World Development Report 2000/2001attacking Poverty ,(NewYork: Oxford Uinversity Press,2001),pp294-295

الجيد الذى يشير ــ وفقا لتعريف البنك الدولى ــ إلى المحاسبة فيما يخص الإنفاق العام والشفافية عند اتخاذ القرارات وحكم القانون وإقامة نظام ديمقراطى مدنى يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب واحترام حقوق الإنسان وفقا للمعايير الغربية فيما عرف بالمشروطية السياسية أو ما كان يطلق عليه التكيف الهيكلى السياسى Structural Adjustment Political. حيث قامت الدول والهيئات المانحة بإعادة توزيع مساعداتها الاقتصادية من خلال إعطاء الأولوية للدول التى تطبق برامج الإصلاح الاقتصادى وتأخذ بالنظام الديمقراطى.

وكان التدهور الاقتصادى فى أفريقيا قد وفر مجالاً أمام القوى الغربية للضغط من أجل التحول الديمقراطى على أساس أن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى اعتبرت أن الديمقراطية كقيمة أداة ضرورية لتوفير مناخ سياسى ملائم؛ لتحسين الأداء الاقتصادى ودفع التنمية الاقتصادية فى الدول الأفريقية[١] بناءً على اعتقادٍ مؤداه أن النظم التسلطية كانت إحدى الأسباب الجذرية للتدهور الاقتصادى فى الدول الأفريقية، ومن هنا جاء الربط بين تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والتحول الديمقراطى فى هذه الدول.[٢]

وإذا كان التدهور الاقتصادى قد وفر مجالاً للقوى الغربية من أجل الضغط للتحول الديمقراطى فى الدول الأفريقية، فإنه فى نفس الوقت كان أيضًا أحد عوامل السخط الشعبى الداخلى ضد النظم التسلطية فى أنحاء عديدة من القارة، حيث رفع زعماء هذه النظم شعارات التنمية منذ الستينيات من القرن الماضي كذريعة لتعزيز سلطانهم على أساس أولوية قضايا التنمية والتخلص من الفقر والجهل والمرض قبل أية اعتبارات أخرى تتعلق بالجدل السياسى والمنافسة السياسية، لكنه مع الوقت لم تتحقق التنمية بل على العكس ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءًا، وفقدت بالتالى معظم النظم السياسية القائمة فى الدول الأفريقية شرعيتها، حيث انعكس التدهور الاقتصادى على القدرات التوزيعية لهذه النظم بدرجة تبعث على اليأس؛ مما أدى لتعدد الفئات الاجتماعية التى شاركت فى العمل المباشر من أجل التحول الديمقراطى، حيث انضمت إلى المظاهرات الشعبية تشكيلة عريضة من المشاركين من فئات اجتماعية مختلفة.

وفى عام ١٩٩٨ طبقت أغلبية الدول الأفريقية برامج الإصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى مع الاقتراض من صندوق النقد الدولى؛ لمساندتها فى تنفيذ هذه البرامج التى تشمل تصحيح سعر العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية وتعديل عملية تسعير السلع الزراعية والصادرات، وخفض الرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى. وبشكل عام أصبحت الدول الأفريقية تأخذ بالرأسمالية الاقتصادية والليبرالية السياسية.[٣]

---

(١) Robert, H. Bates , The Economic Bases of Democratization, in Richard Joseph(ed.), op.cit., p 95

(٢) راوية توليق، مرجع سبق ذكره، ص ٥ .

(٣) د.محمود أبوالعينين،«أفريقيا والتحولات الرائدة فى النظام الدولى» ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤ وما بعدها.

وقد عملت الدول الأفريقية على تحقيق التوازى بين التعددية السياسية والتنمية الاقتصادية؛ بهدف تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى، فالتوفيق والتزامن ما بين تحرير السياسات الاقتصادية مع الانفتاح السياسى يعد مؤشرًا نحو بدء تحول الدول الأفريقية نحو التنمية المستدامة طويلة المدى.(1)

وبذلك أصبحت مسألة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادى من أهم الأولويـــات فى أجندة النظام الدولى السياسى والاقتصادى تجاه الدول الأفريقية؛ حيث مارس عليها ضغوطًا سواء من قِبل الدول المانحة أو من قِبل المؤسسات التمويلية الدوليــة لتنفيــذ برامج الإصلاح على المستويين السياسى والاقتصادى.

أعلنت مصر تأييدها لهذا الاتجاه نحو الإصلاح السياسى والاقتصادى فى القارة، وقد أكد وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط على التزام القارة الأفريقية بتحقيق هذه الإصلاحات فى خطابه أمام المؤتمر الخامس عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية حيث ذكر: «لا يكفى بالنسبة لنا أن تفتح الأسواق أمام صادراتنا بل يتعين علينا ضمان أن تكون لدينا ــ كدول أفريقية ــ القدرة على الاستفادة من تلك الأسواق الأكثر انفتاحًا، ومن جهة أفريقيا فهناك تعهد قوى وحازم بالالتزام بالحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون» . (2)

كما أكد وزير التجارة الخارجية والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد فى خطابه أمام مؤتمر المائدة المستديرة لوزراء التجارة بدول الكوميسا أهمية برامج الإصلاح الاقتصادى التى تطبقها دول الكوميسا حيث ذكر: «إن الدول الأعضاء قامت بتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادى الداخلى التى نأمل الاستمرار فى تطبيقها؛ فمثل هذه البرامج تقوى من اتجاهنا للتكامل الإقليمى، ومن ثم القدرة على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمى ». (3)

وفى إطار الدور المصرى الساعى لتدعيم الديمقراطية فى الدول الأفريقية ومساعدتها على بناء هياكلها السياسية ومؤسساتها التشريعية، شاركت مصر فى مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى عدد من الدول الأفريقية وخاصة فى دول الكوميسا، مثل إثيوبيا وبوروندى وجزر القمر ومالاوى وأوغندا وجيبوتى وزيمبابوى. (4)

---

(1) Robert H. Bates, op.cit.,,p 83

(2) كلمة أحمد ابو الغيط وزير الخارجية المصرى أمام المؤتمر الخامس عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، مرجع سبق ذكره..

(3) وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية، كلمة الوزير رشيد محمد رشيد فى افتتاح المائدة المستديرة لوزراء تجارة الكوميسا، مرجع سبق ذكره.

(4) عمرو موسى، مصر وأفريقيا، آفاق أفريقية، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات،العدد الأول، ربيع ٢٠٠٠) ، ص ١٣ .

كما توافق هذا الاتجاه نحو الإصلاح السياسى والاقتصادى فى الدول الأفريقية مع خطوات الإصلاح التى اتخذتها مصر سواء على المستوى السياسى؛ حيث خطت خطوات هامة فى طريق تدعيم مسيرة الديمقراطية من خلال تشجيع المشاركة السياسية بجميع صورها، أو على المستوى الاقتصادى؛ حيث قطعت مصر شوطًا كبيرًا فى عملية الإصلاح الاقتصادى التى بدأت خطواتها الجادة منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، الأمر الذى حدا باعتراف صندوق النقد الدولى وكبريات شركات التقييم الدولية باستقرار الاقتصاد المصرى ودخوله مرحلة جديدة.. وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك فى خطابه أمام هيئة تدريس وشباب الجامعات بالإسكندرية حيث ذكر: «تواكب مع إصلاحنا السياسى والديمقراطى خطوات جريئة اتخذناها على طريق الإصلاح الاقتصادى، فتزايدت جهودنا فى سبيل الاندماج فى الاقتصاد العالمى والتفاعل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى التى تفتح آفاقا جديدة للاقتصاد المصرى». (١)

وعلى الرغم من الفارق الكبير بين تجربة الإصلاح المصرية ونظيرتها فى الدول الأفريقية إلا أن عملية الإصلاح المتبعة فى القارة الأفريقية بجانبيها السياسى والاقتصادى تعد خطوة مشجعة نحو تعزيز الديمقراطية وعملية التنمية المستدامة فى القارة الأفريقية.

٣-ظاهرة الصراعات الأفريقية وخاصة فى منطقة الكوميسا:

شهدت القارة الأفريقية منذ رحيل الاستعمار فى بداية ستينيات القرن العشرين العديد من الصراعات إلى درجة دفعت الباحثين إلى اعتبارها بحق ظـاهرة؛ كونهـا عصفت بالعديد من الدول الأفريقية على اختلاف خبراتها الاستعمارية، وعلى اختلاف موقعها الجغرافى، وعلى اختلاف المذاهب والأيديولوجيات التى اتبعتها(٢).. وبوجـه عام، سجلت الدراسات المتخصصة نحو ١٩ صراعًا مسلحًا فى القارة الأفريقية فـى الفترة من ١٩٩٠ـ ٢٠٠٢، وعلى الرغم من أن عدد الصراعات قد شهد انخفاضًـا ملحوظًا فى النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي فإن تفجر الأحداث فـى منطقة البحيرات العظمى فى النصف الثانى من التسعينيات من القرن الماضـي أدى إلى زيادة عدد الصراعات من ثلاثة صراعات فقط عـام ١٩٩٦ إلـى ١١ صـراعًا عامى ١٩٩٨و١٩٩٩ وهو نفس العدد الذى سجل فى بداية التسعينيات(٣)مـن القـرن الماضي وقد امتدت هذه الصراعات لتشمل جميع الأقاليم الأفريقية تقريبًا، ففى إقلـيم غرب ووسط أفريقيا انفجرت صراعات فى تشاد وليبيريا وغينيا بيـساو وسـيراليون

---

(١) وزارة الإعلام، خطاب الرئيس مبارك أمام هيئة تدريس وشباب الجامعات بالإسكندرية فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٣، (القاهرة: الهيئة العامـة للاستعلامات، ٢٠٠٣).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. إبراهيم نصر الدين، «الحروب الأهلية فى أفريقيا»، فى :د.وحيد عبدالمجيد (محرر)، موسوعة أحداث القرن العشرين:النـزاعات المسلحة، (القاهرة:دار المستقبل العربى، الجزء الرابع، ٢٠٠٠)، ص٣٤٢ .

(٣) SIPRI Year Book 2003:Armaments,Disarmament and International Security, (Oxford:Oxford University Press, 2004),p.111

وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى. أما منطقة البحيرات العظمى فقد شهدت استمرار الصراع فى الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى. أما شرق أفريقيا فقد شهد صراعًا فى كل من السودان والصومال وإثيوبيا وإريتريا.

وقد تميزت هذه الصراعات الأفريقية ــ بشكل عام ــ بعدة سمات أهمها: تعدد الفاعلين الإقليميين المتورطين فيها، ففى شرق أفريقيا ــ على سبيل المثال ــ شهدت كل من السودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا صراعات داخلية خطيرة إلا أن الأخطر أن كل دولة من هذه الدول تورطت بشكل أو بأخر فى صراعات الدول الأخرى، ثانيها: عنف ووحشية الاستراتيجيات التى تتبناها الأطراف المتحاربة؛ من استخدام الإرهاب ضد المدنيين؛ ومن ممارسة جميع أشكال الانتهاكات من إبادة جماعية واغتصاب منظم ومذابح وتجويع وانتهاكات لحقوق الإنسان. أما السمة الأخيرة فهى تعثر الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى تسوية الصراعات، مثل الحال فى الصومال ورواندا وفشل عمليات مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ECOMOG (الإيكوموج) فى سيراليون وليبيريا. (١)

تقع معظم دول الكوميسا فى منطقة القرن الأفريقى ومنطقة البحيرات العظمى، وهاتان المنطقتان قد شهدتا العديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة بين الدول المتجاورة مما أسفر عن عدم استقرار واضطرابات، وأسفر هذا الوضع بجانب انتهاكات حقوق الإنسان والعوامل البيئية والاقتصادية عن وجود ملايين اللاجئين، حتى أنه أصبحت إحدى السمات الرئيسية للأزمة السياسية التى استحوذت على منطقة البحيرات العظمى هى عمليات نزوح السكان قسرًا.

فشهدت دول رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية وكينيا والسودان وأوغندا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي حالة من عدم الاستقرار الداخلى الناتج عن التفاعلات الإثنية العدائية بين كل من التوتسى والهوتو فى رواندا وبوروندى وتأثير ذلك على دول الجوار المحيطة، لاسيما الكونغو الديمقراطية وأوغندا. (٢)

كما شهدت الكونغو الديمقراطية صراعًا مسلحًا بين القوات المعارضة والحكومة. ويشهد السودان حربًا أهلية ومحاولات من الجنوبيين نحو الانفصال، كما يعانى السودان اضطرابات وقتالاً بين الحكومة السودانية وحركات المعارضة منذ يناير ٢٠٠٣ فى إقليم غرب السودان ــ دارفور ــ تحولت إلى أزمة حادة تهدد باندلاع حرب أهلية فى غرب السودان. فضلاً عن التمرد المسلح فى شرق السودان.

---

(١) رانيا حسين خفاجة، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ص ٦٠-٦١.

(٢) د. حمدى عبدالرحمن،«التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن المائى المصرى»،السياسة الدولية، (القاهرة:موسسة الأهرام، العدد ١٣٥، أكتوبر ١٩٩٩)ص ٢٤ .

وتشهد أنجولا حربًا أهلية مستمرة منذ سبعة وعشرين عامًا بين الحكومة وحركة يونيتا المعارضة، كما تعانى زيمبابوى صراعًا داخليًّا بسبب استمرار مصادرة أراضى المزارعين ذوى الأصل الأوربى وتدهور الحياة الاقتصادية فى البلاد[1]، كما تشهد بعض دول الكوميسا: إثيوبيا، إريتريا، كينيا، أوغندا موجات تفشى صراع مسلح أو كفاح مدنى، وتعانى دول: جزر القمر وموريشيوس وزامبيا وجيبوتى ومدغشقر ومالاوى من وجود أزمات سياسية مزمنة واضطرابات.

وتوجد نزاعات حدودية بين بعض دول المنطقة كالنزاع الإثيوبى الإريترى الذى امتد منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من توقيع الطرفين على قرار ترسيم الحدود بينهما فى ١٣ أبريل ٢٠٠٣ فلاتزال تشهد العلاقات بين الجانبين توترًا ملحوظًا[2]. كما تعانى المنطقة نزاعات متنوعة منها النزاع السودانى الأوغندى بسبب تطلع أوغندا ــ باعتبارها دولة حبيسة ــ للوصول للبحر الأحمر من خلال التدخل فى الشئون الداخلية لدول الجوار وأهمها السودان. [3]والنزاع الحدودى بين تشاد والسودان، وكذلك النزاع بين إريتريا والسودان وتستخدم فيه قوى المعارضة داخل كل منهما كورقة ضغط من جانب كل طرف ضد الآخر[4]، كما تسعى كل منهما إلى تكوين تحالفات إقليمية فى مواجهة الآخر.كذلك النزاع السودانى الكينى حول مثلث إقليم (إيلمي) فى جنوب السودان وشمال كينيا الذى يخضع للإدارة الكينية التى تتهمها السودان بتمكين قوات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان من السيطرة عليه. [5]

تشكل هذه البيئة المعقدة المليئة بالصراعات والاضطرابات وعدم الاستقرار التى تسيطر على القارة الأفريقية بشكل عام وعلى منطقة الكوميسا بشكل خاص تهديدًا للأمن القومى المصرى وتأثيرًا على مصالح مصر الاستراتيجية وعلى دورها الفاعل فى القارة الأفريقية الذى يمتد عبر التاريخ المشترك والطويل لعلاقات مصر الأفريقية، كما تشكل هذه الصراعات عائقا أمام صانع السياسة الخارجية المصرية نحو إقامة علاقات وثيقة مع هذه الدول على الرغم من أهميتها الحيوية

---

(١) د.السيد فليفل(محرر)،التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤)،ص ص ١٩٧-٢٠٨.

(٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٦.

(٣) بدر حسن شافعى، «دور أوغندا وكينيا فى أزمة السودان»،السياسة الدولية،(القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣)، ص ١٩.

(٤) محمد أبوالفضل، «الخلاف بين أريتريا والسودان فى ميزان العلاقات الإقليمية»،السياسة الدولية،(القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣)، ص٢٤٥ .

(٥) أشرف كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٧٨ .

والاستراتيجية، وربما تكون حالة عدم الاستقرار فى هذه الدول وتعقد عملية الوصول إلى السلام بين الأطراف المتنازعة هى التى دفعت صانع السياسة الخارجية المصرية إلى الاهتمام بقضايا وموضوعات أخرى بعيدة عن الدائرة الأفريقية، مثل الاهتمام بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدائرة الأوروبية فضلاً عن تحقيق السلام للصراع العربى الإسرائيلى. هذا الانصراف فى اهتمام السياسة الخارجية المصرية بدوائر وقضايا أخرى باعد بين تلك السياسة ودائرة هامة من دوائر حركتها الخارجية وهى الدائرة الأفريقية بكل أهميتها الاستراتيجية؛ مما يكون قد ساعد على ترك انطباع لدى الدول الأفريقية عامة ودول الكوميسا خاصة بعدم اهتمام مصر بالقارة الأفريقية وبدولها وقضاياها، الأمر الذى أدى إلى تحفظ بعض هذه الدول على عضوية مصر فى الكوميسا فى البداية.

٤-تصاعد دور قوى إقليمية منافسة:

تصاعدت على الساحة الأفريقية عدة دول تلعب أدوارًا ليس فى إقليمها الجغرافى فحسب، بل على الساحة الأفريقية ككل؛ مما يشكل منافسة لدور ومكانة مصر فى القارة الأفريقية، الأمر الذى يشير إلى أن هناك تغيرًا فى الأوزان النسبية للدول بشكل يتجاوز المعطيات الجغرافية والموروثات التاريخية لقياس أدوار الدول وتأثيرها. ومن هذه الدول إثيوبيا وكينيا وأوغندا وذلك على النحو التفصيلى التالى:

<u>الدور الإقليمى الإثيوبى:</u>

تعد إثيوبيا دولة رئيسية فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا. وينطلق التوجه العام لسياستها تجاه منطقة القرن الأفريقى من نقطتين أساسيتين: الأولى؛ تتعلق باستمرار دورها الحيوى لتحقيق الاستقرار فى المنطقة وفقا لرؤيتها، الثانية؛ عدم ترك زمام المبادرة لأى دور عربى أو إسلامى تجاه قضايا المنطقة مع الحرص على عدم امتداد الدور المصرى والسودانى إلى ما تعتبره مناطق نفوذ خاصة بها.

وتسعى إثيوبيا نحو احتواء دور إريتريا بعد استقلالها عام ١٩٩٣.. ومن هذا المنطلق، اتجهت نحو تكوين تكتل إقليمي مُوالٍ لها ضد إريتريا وهو ما عرف باسم «تحالف صنعاء» أو«محور صنعاء»الذى يضم إثيوبيا والسودان واليمن، وتسعى إثيوبيا لضم كل من جيبوتى والصومال وكينيا إليه. حيث تهدف من خلال هذا التجمع إلى استعادة الدور الإثيوبى الإقليمى الذى أخذ فى التضاؤل مع اندلاع الصراع الإثيوبي الإريتري عام ١٩٩٨ من خلال محاولة الحصول على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن أحد أهداف محور صنعاء هو مواجهة الأنشطة الإرهابية فى المنطقة. كما تسعى لتقويض الدور الإريترى الذى يسعى للحصول على رضاء القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة. (١)

---

(١) أيمن السيد شبانة،« الدولة القائد ودورها فى التكامل الإقليمى على ضوء تجربتى السادك والايجاد»،فى: د.محمد عاشور(محرر)، التكامل الإقليمى والتنمية فى أفريقيا:الواقع والتحديات، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مايو ٢٠٠٥)، ص ٨٨ .

وذكرت إحدى الدراسات الإثيوبية ضرورة الاهتمام بالدور المصرى المعادى لإثيوبيا، وأنه على إثيوبيا تعظيم دورها ونفوذها بين الدول الأفريقية خاصة دول حوض النيل والقرن الأفريقى؛ لأن لها مصالح مشتركة مع هذه الدول، وهذه المصالح تختلف عن المصالح المصرية، إن إثيوبيا هى الحصن الحصين للمنطقة فى موضوعات السيادة والقانون الدولى وحماية الأمن والسلم، وضمان الاستقرار، وهى شريك استراتيجى مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية[١]، كما تحدثت نفس الدراسة عن تعاون وتوافق إريترى مصرى لتهديد إثيوبيا وطلبت من إثيوبيا عدم إعطاء مصر أية فرصة لموطئ قدم فى القرن الأفريقى؛ لأن هذا يعنى استمرار التهديد لأمن واستقرار إثيوبيا، وتشير الدراسة إلى أن إثيوبيا حاليًا تصعد إلى مراكز السيطرة والغلبة فى المنطقة، وأن هذه الحقيقة سوف تدعو مصر إلى المشاركة فى أية سياسة أو محاولة لزعزعة أمن واستقرار إثيوبيا.

وتسعى إثيوبيا لتأكيد دورها الإقليمى من خلال المساهمة فى تسوية الصراعات الأفريقية، سواء بشكل منفرد أو فى إطار التكتلات الإقليمية والدولية.. وفى هذا السياق ساهمت إثيوبيا فى تشكيل العديد من قوات حفظ السلام فى الدول الأفريقية محل الصراعات سواء تحت المظلة الأفريقية أو الدولية، وقد حرصت على تأكيد أهمية المصالحة فى الصومال ودفع جهود السلام فى السودان والتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب، وذلك لكى تضطلع بدور فاعل على مستوى القارة. وتتركز منافسة إثيوبيا للدور المصرى فى أفريقيا فى المنافسة فى تسوية الصراعات فى الدوائر الجغرافية القريبة خاصة فى الصومال والقرن الأفريقى.

بالنسبة للمسألة الصومالية[٢]

لم تنشئ المشكلة الصومالية التوتر بين مصر وإثيوبيا، فهناك من الأسباب التاريخية ما سبَّب الفتور الغالب على هذه العلاقات؛ حيث ترغب كلتا الدولتين فى تسوية الأزمة الصومالية بالشكل الذى تراه مناسبا لمصالحها ودورها، فبينما تعطى مصر الأولوية إلى انهاء الصراع بين الفرق المتنازعة على الحكم[٣]، تدفع إثيوبيا المفاوضات نحو تسوية تأخذ فى الاعتبار ما أفرزته الحرب من تفتيت للدولة

---

(١) د.عبدالملك عودة،«الدور الإثيوبى القادم فى حوض النيل»، صحيفة الأهرام، ٢ يوليو ٢٠٠٠،ص ١٠.

(٢) تعانى الصومال حربًا أهلية منذ عام ١٩٩٣ أدت إلى انهيار كامل للحكومة والقانون والنظام، وانقسمت البلاد فيها بانفصال "جمهورية أرض الصومال" التى أعلنت استقلالها عام ١٩٩١ ولم يعترف بها أحد، ثم "بونت لاند " التى استقلت ذاتيًا عام ١٩٩٨ ولم يعترف بها أحد أيضًا، وقد أسفرت جهود المصالحة فى السنوات الأخيرة عن تشكيل حكومة انتقالية وطنية برئاسة عبدالقاسم الصلاد عام ٢٠٠٠؛ تمهيدا لإجراء انتخابات عامة فى ظل دستور للبلاد. وتم التوقيع على اتفاق السلام فى الصومال بين القوى المعارضة فى ٢٧ يناير ٢٠٠٤.مزيد من التفاصيل انظر: د. صلاح حليمة،«عهد جديد فى الصومال»،السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٩،يناير ٢٠٠٥)،ص٢١٢.

(٣) د.نجوى الفوال،« الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال»، السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٢ ،أبريل ١٩٩٨)، ص ١٧٥.

الصومالية إلى دويلات مستقلة. (١) وبإلقاء نظرة على خلفية تسوية الأزمة الصومالية يظهر الاختلاف بين مصر وإثيوبيا. (٢)

فبالنسبة لمصر، تبقى مسألة وحدة الصومال كعامل استقرار وتوازن فى منطقة شرق أفريقيا محددًا رئيسيًّا لتعاملها مع المسألة الصومالية بكل أبعادها. فالصومال أحد المحاور الرئيسية التى تنطلق منها العلاقات والسياسة الخارجية المصرية، سواء فى توجهها نحو منطقة القرن الأفريقى أو نحو تأمين العمق الجنوبى لمصر ككل. نظرا لوجود مصالح استراتيجية هامة لمصر فى هذه المنطقة تتمثل فى أمن البحر الأحمر وما يرتبط به من تأمين طرق الملاحة الدولية المتجه إلى قناة السويس، بالإضافة إلى تأمين مياه النيل من منابعه الرئيسية فى تلك المنطقة التى هددتها الأزمة الصومالية باحتمالات سريان عدوى انهيار الدولة إلى باقى دولها، كل هذه العوامل فرضت على مصر التدخل بقوة من أجل استقرار الصومال وعدم انفراد أى دولة بعملية المصالحة. (٣)

أما إثيوبيا فقد انطلقت من مبادئ مختلفة تمامًا؛ حيث إن الصومال كان يقوى تاريخيًّا على حساب إثيوبيا والعكس صحيح، فإذا استرد الصومال عافيته ومضى فى تحقيق ميلاد الصومال الكبير، تصبح منطقة الأوجادين فى إثيوبيا مهددةً بالانفصال والعودة إلى دولتها الصومال الأم، الأمر الذى يثير كثيرًا من المخاوف فى دولة متعددة القوميات مثل إثيوبيا. من هنا، ربما تفضل إثيوبيا أن يكون الصومال مجزءًا

---

(١) د.محمود أبوالعينين،« السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى»، مجلة الدراسات الأفريقية، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد العشرون، ١٩٩٨)، ص ١٤٢ .

(٢)وقد ظهرت هذه الرؤى فى المبادرات التى شاركت إثيوبيا فى بعضها مع أطراف أخرى مثل مؤتمر جيبوتى للوساطة فى يوليو١٩٩٣ الذى أخفق فى جمع الفصائل المتناحرة، أو المبادرات التى انفردت بها وكانت أولاها مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٩٣ والتى حضرته كل الفصائل الصومالية واستطاعات إثيوبيا أن تنفرد بعملية الوساطة بين الأطراف الصومالية، وكانت إثيوبيا قد حصلت على تفويض من منظمة الوحدة الأفريقية فى قمتها ٢٩ بالقاهرة عام ١٩٩٣ بمتابعة تطورات الأزمة الصومالية والإشراف على المصالحة، كما قامت الإيجاد بدورها بتكليف إثيوبيا بتولى الإشراف على المصالحة، وهو ما يمكن إرجاعه لدور إثيوبيا فى الإيجاد وتلاقى الأهداف الإريترية والكينية مع الأهداف الإثيوبية حول استبعاد الدور المصرى والعربى من عملية المصالحة. ومن ثم، عقد مؤتمر المصالحة فى أديس أبابا عام ١٩٩٣ وحضرته كل الفصائل الصومالية ونجحت إثيوبيا فى استبعاد الدور المصرى من عملية المصالحة، والتقت ١٢ فصيلة لكن زيناوى فشل فى الجمع والتوفيق بينها بسبب عدم رغبة بعض الفصائل فى الوساطة الإثيوبية وحرصها على مناصرة فصيلة موالية لها على حساب الأخرى. وقد عقدت مصر مشاورات للمصالحة الصومالية عام ١٩٩٤ انطلاقًا من رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية، لكن إثيوبيا قاطعت هذه المشاورات انطلاقًا من أنها تمت دون التنسيق المسبق معها باعتبارها الدولة ذات التكليف بالمصالحة الصومالية من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والإيجاد مما يمنع أى طرف من التدخل فى المصالحة.وقامت مصر مرة أخرى عام ١٩٩٧ بمبادرة أخرى لمحاولة إيجاد حل سياسى للمشكلة الصومالية تحت رعاية جامعة الدول العربية فيما سمى إعلان القاهرة، لكن فشلت هذه المبادرة لرفض بعض القوى والزعماء الصوماليين التوقيع عليها وعدم حضور إبراهيم عقال المدعوم من إثيوبيا، وقد تحفظت الإيجاد فى اجتماعها فى جيبوتى على هذا الإعلان وأكدت تفويضها لإثيوبيا بملف الصومال، ورفضت كل من إثيوبيا وإريتريا إعلان القاهرة بدعوى أنه لم يأخذ فى اعتباره جميع الفصائل المتناحرة. انظر مزيد من التفاصيل فى أيمن السيد عبد الوهاب ، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١ ،مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٣-١٢٥.

(٣) د.نجوى الفوال، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

أو على الأقل أن يكون لإثيوبيا اليد الطولى فى تحديد ملامح شكل الصومال الموحد وأن أية مصالحة أو مبادرة يجب أن تخرج وفقا للمنظور الإثيوبى وأن تكون إثيوبيا هى العضو الفاعل فى تلك المصالحة.

ويمكن فهم التنافس المصرى الأثيوبى لاستقطاب القوى والفصائل الصومالية فى إطار التنافس التاريخى للبلدين فى القرن الأفريقى وهو تنافس ينبع من اعتبارات الأمن القومى لكلا البلدين.

وقد سعت إثيوبيا ــ بكل الوسائل ــ للانخراط فى المشكلة الصومالية والانفراد بها، خاصة على ضوء التفويض الممنوح لها من جانب الإيجاد، وذلك لإبعاد أى دور مصرى أو سودانى عن المشكلة، لكن نتيجة حداثة عهد النظام فى إثيوبيا (ميليس زيناوي) وعدم استقرار أوضاع إثيوبيا، علاوة على عدم ترحيب بعض الفصائل الصومالية بالوساطة الإثيوبية فى حل المشكلة الصومالية نظرًا للعداوة والصراع التاريخى بين البلدين أن أخفقت كل محاولات إثيوبيا لحل المشكلة وكان أشهرها مؤتمر سودرى عام ١٩٩٦. (١)

ويمكن إرجاع هذا التباين فى منطلقات جهود التسوية بالنسبة لكل من مصر وإثيوبيا إلى ما تمثله الصومال تاريخيًا من تأثير فى استراتيجية كل دولة تجاه المنطقة.

وتترك هذه المنافسة بعض الانعكاسات الموسمية بين الحين والآخر على مسألة مياه النيل؛ حيث أثارت إثيوبيا أكثر من مرة مسألة المياه من أجل الضغط على مصر وكان من ذلك رفضها بشكل مستمر لأية فكرة مصرية لإقامة تجمع يضم دول حوض النيل على أساس أن مثل هذه التجمعات المقترحة تخدم المصالح المصرية.. ومن هذا المنطلق كان موقفها السلبى من تجمع «الأندوجو».(٢)

ومن المرجح أن استخدام إثيوبيا لورقة المياه يأتى من قبيل الضغط على صانع السياسة الخارجية المصرية عندما تكون هناك توترات فى علاقات البلدين، لكن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً جذريًا فى الموقف الإثيوبى من المسألة المائية، وذلك من التنافس إلى التعاون مع دول حوض النيل ككل وخاصة مع مصر؛ نتيجة سعى إثيوبيا إلى تحسين علاقاتها مع أغلبية دول حوض النيل ومنها مصر خاصة على صعيد التعاون المائى والحرص الإثيوبى كذلك على تحسين العلاقات مع دول الجوار عامة، خاصة على ضوء اشتداد التوتر مع إريتريا، ومن مظاهر ذلك قبولها المشاركة كمراقب فى مشروع التكونونيل (١٩٩٣ــ ١٩٩٨) وتوقيعها على اتفاقية «مبادرة حوض النيل»بعدما كانت تؤكد رفضها ومعارضتها لها. (٣)

---

(١) د.محمود أبوالعينين، «السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب،السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره،ص١٢٥.

(٣)د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

الدور الإقليمي الكيني:

شهدت الآونة الأخيرة بروزًا قويا لكينيا كقوة إقليمية على الساحة الأفريقية بشكل عام وفى منطقة القرن الأفريقي بشكل خاص، انطلاقا من سعى القيادة السياسية الكينية إلى جذب المزيد من المساعدات الخارجية عامة والأمريكية بشكل خاص، الأمر الذى يساعد الحكومة الكينية على تحسين الأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وذلك فى ظل اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة شرق أفريقيا، خاصة السودان والصومال بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على كينيا لاستقرار الأوضاع الداخلية فيها إلى حد ما أكثر من إثيوبيا وإريتريا.

ويرجع الاهتمام الأمريكي بكينيا إلى أيام الحرب الباردة حيث كانت الإدارة الأمريكية تنظر لكينيا باعتبارها احدى الدول الاساسية فى مواجهة النفوذ السوفيتى فى المنطقة خاصة فى الصومال وإثيوبيا، وازداد الاهتمام الأمريكى بكينيا بعد ظهور النظام الإسلامى فى السودان ممثلاً فى حكومة الإنقاذ أواخر الثمانينيات، وقد أعلن أنتونى ليك مستشار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لشئون الأمن القومى بعد زيارة قام بها لعدد من دول الجوار الأفريقي المحاذية للسودان عام ١٩٩٥ أن بلاده سوف تضغط على النظام السياسى فى الخرطوم؛ لاحتوائه عن طريق جيرانه، ومن هنا يمكن فهم أسباب قيام الولايات المتحدة بالدعم المستمر لكينيا، كما يمكن فهم أسباب تركيزها على ميناء ممباسا الاستراتيجى على المحيط الهندى وتحمل تكاليف تعميق الغاطس التابع للميناء حتى يتمكن من استضافة السفن الحربية الأمريكية العملاقة؛ حيث إن ذلك يمكنها من مراقبة تطورات الأوضاع ليس فقط فى شرق أفريقيا بل فى الجانب الآخر؛ حيث الجناح العربى الآسيوى[1]، فضلاً عن سعى الولايات المتحدة لإرسال وحدات عسكرية دائمة فى المنطقة؛ لمراقبة عناصر تنظيم القاعدة، خاصة بعد تكرار الاعتداءات على المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى القرن الأفريقي بشكل عام وفى كينيا بصفة خاصة.[2] وتعد كينيا إحدى الدول المرشحة لاستضافة تلك القوات، وبالتالى تعد كينيا إحدى القواعد الهامة لحماية المصالح الأمريكية فى القرن الأفريقي. لذلك يمكن فهم أسباب تقديم الدعم الأمريكي لكينيا، الأمر الذى انعكس على الدور الإقليمى الكينى فى أفريقيا؛ حيث أخذ يزداد قوة وبروزًا، وخير مثال على دورها فى مفاوضات السلام المتعلقة بجنوب السودان، وكذلك المصالحة الصومالية، ومشاركتها فى مفاوضات السلام البوروندية، الأمر الذى أبرز دورها المتصاعد فى شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقى؛ مما أظهرها فى صورة صانع السلام الإقليمى.[3]

---

(١) بدر حسن شافعى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

(٣) أيمن السيد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

وبذلك ينعكس صعود الدور الإقليمى الكينى كمنافس للدور المصرى التاريخى فى القارة من حيث تسوية النـزاعات الأفريقية، فضلاً عن المسألة المائية؛ حيث إن كينيا كانت من بين دول حوض النيل التى طرحت مسألة إعادة توزيع مياه نهر النيل بين دول الحوض، بل إن المسئولين الكينيين أعلنوا عزم كينيا الانسحاب من معاهدة ١٩٢٩ بدعوى أنها تفيد مصر دون غيرها من دول حوض النيل، وفى هذا السياق مرر البرلمان الكينى فى ديسمبر ٢٠٠٣ بيانًا يطالب فيه الحكومة بإعادة التفاوض حول معاهدة حوض النيل لعام ١٩٢٩، بل إن وزير الشئون الخارجية الكينى ذكر: «أن بلاده لم تستشر قبل توقيع المعاهدة». (١)

الدور الإقليمى الأوغندي:

تسعى أوغندا للعب دور إقليمى فاعل فى القارة الأفريقية منذ بداية التسعينيات خاصة فى ظل قيادة موسيفينى الذى يتجه طموحه لأن يكون قائدًا ذا مكانة مرموقة على المستويين الإقليمى والدولى فى ظل حالة الاستقرار الأمنى والسياسى النسبى التى تعيشها أوغندا، وبعد اتجاهه تدريجيًّا نحو الفكر الليبرالى وقيام نظام حكم ديمقراطى غير حزبى واتباع اقتصاد السوق وفتح المجال للاستثمارات الغربية؛ مما مكنه من إقامة علاقات وتحالفات قوية مع الكثير من الدول والأطراف الإقليمية والدولية. ونتيجة تطور فكره، استطاع أن يقنع الولايات المتحدة فى عهد كلينتون بإدراجه ضمن مجموعة القادة الجدد فى شرق ووسط أفريقيا الذين وقع اختيار الولايات المتحدة عليهم؛ للعمل كشركاء لها فى هذه المنطقة.

وتسعى أوغندا للعب دور هام فى تسوية الصراعات الأفريقية، ومنها دورها فى تسوية الصراع الصومالى من خلال رئاستها لتجمع دول «الإيجاد» واستضافتها للقمة العاشرة لدول «الإيجاد» التى ناقشت عملية المصالحة الصومالية والتى كانت قد وصلت لحافة الفشل، لكنها استؤنفت بعد انقطاع شهرين؛ بفضل الجهد الذى بذله موسيفينى رئيس أوغندا والذى نجح فى إقناع ٢٤ فصيل بالمشاركة فى القمة، فضلا عن حرصه على إدارة المفاوضات شخصيًّا. كما لعبت أوغندا دورًا فى تقريب وجهات النظر فى مفاوضات ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان خاصة فى يوليو ٢٠٠٢. (٢)

وتعمل أوغندا على تدعيم وضعها السياسى والاقتصادى فى إقليم شرق أفريقيا لأهميته؛ حيث يشمل إقليم القرن الأفريقى وتجمعى الكوميسا والإيجاد، وذلك من خلال سعيها لإحياء جماعة شرق أفريقيا عام ١٩٩٩ التى تضم أوغندا وكينيا وتنزانيا لزيادة فرص التبادل التجارى بينهم، كما أعلنت عن اتحاد جمركى بينها وبين كينيا فى نوفمبر ٢٠٠٣، وتعمل كذلك على تقديم نفسها للولايات المتحدة باعتبارها واحدة من أهم دول القارة الأفريقية المناهضة للإرهاب فى شرق أفريقيا وأنه يمكن من خلال الدور الأوغندى تتبع العناصر الإرهابية فى الإقليم، والقضاء عليها؛ لذا تحصل

---

(١) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٩-٨٠ .

أوغندا على مساعدات مالية من الولايات المتحدة لتعزيز إجراءاتها الأمنية فـي هـذا الصدد. (١)

وكذلك تسعى أوغندا التى تنتمى إلى إقليم البحيرات العظمى إلـى لعـب دور إقليمى فاعل وتوسيع دائرة النفوذ الأوغندى فى الإقليم الذى يمثل بؤرة عدم استقرار؛ بفضل انتشار الصراعات الداخلية فيه من خلال حرصها على وجود أنظمة صديقة أو على الأقل غير معادية لها فى دول البحيرات العظمى. (٢)

يضاف إلى ذلك طلب أوغندا فى اغسطس ٢٠٠٣ لزيادة نصيبها من مياه نهر النيل وذلك فى إطار جماعة شرق أفريقيا التى تضم أوغندا وكينيا وتنزانيـا، حيـث ناقشوا فى اجتماع الجمعية التشريعية لدول الجماعة نصوص اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا بشأن مياه النيل، وطالبوا بمراجعة الاتفاقية حتى تستطيع الدول الثلاث بيـع مياه النيل إلى مصر والسودان حيث كانت الحجة الأساسية هى أنه إذا كانت مـصر والسودان تنتفعان من ثرواتهما الطبيعية والنفط الموجود فى أراضيهما، فلماذا لا تنتفع الدول الثلاث من مواردها المائية بالإتجار والبيع؟.(٣)

الملاحظ أن الإمكانيات الفعلية لهذه الدول الأفريقية التى تمكنها من لعـب دور إقليمي فاعل متواضعة، وأنها لا تمارس هذا الدور بشكل منفرد وإنمـا تعتمـد فـى الأساس على الدعم الأمريكى والغربى لها، كما أن دولة مثل إثيوبيا تنشغل بصراعها مع إريتريا ومراقبة الأوضاع الصومالية والتنسيق الأمنى مع السودان والـيمن فـى إطار تجمع صنعاء، بينما كينيا غلب على دورها الانخراط فى تـسوية الـصراعات الأفريقية ورغم الاقتناع بالدور الأمريكى فى هذا الشأن فإنه يُحسب لكينيا قدرتها على طرح ذاتها كدولة قادرة على التعاون الفعال فى تسوية الصراعات فى إطار منظمـة الإيجاد. بينما تركز أوغندا على لعب دور مؤثر فى إقليم البحيرات العظمى وشـرق أفريقيا وعدم وجود أية قوة معادية فى هذه المنطقة.

وتدرك السياسة الخارجية المصرية أن الأمن الوطني المصرى لن يتحقق دون التفاعل مع المتغيرات المحيطة به، وذلك من خلال اشتراكه وارتباطه بالأمن الوطني مع دول أخرى أو قوى إقليمية أخرى محيطة فى إطار الأمن القومى لمنطقة الكوميسا – جنوب وشرق أفريقيا – باعتبار أن التوازنات داخل هذا الإقليم ذات صلة بـالأمن القومي لوحداته الداخلية، ويتوقف تحديد هذه الدرجة على طبيعة وماهيـة التوازنـات السائدة بين قوى الإقليم، وبالتالى صعود وبروز أدوار إقليميـة لـدول، مثـل كينيـا

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٥-٨٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٣)د. عبدالملك عودة، قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام،سلسلة كتاب الأهرام الاقتـصادى، العـدد ١٩٦ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٦١ .

وأوغندا وإثيوبيا وغيرها فى المنطقة يؤثر على توازن القوى السائدة فيها، مما يعرض الأمن الوطني المصرى والدور الإقليمى لمصر لتحديات جديدة، الأمر الذى يتطلب تحقيق حد أدنى من التعاون المشترك وإدارة العلاقات مع هذه القوى الإقليمية الأعضاء بالكوميسا؛ بمعنى العمل على إزالة جميع التوترات بين هذه القوى الإقليمية والعمل من أجل دفع المخاطر الخارجية التى قد يتعرض لها الإقليم أو أى من الدول المكونة له على النحو الذى يخدم المصالح المصرية، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات مشتركة فى إطار الكوميسا على جميع الأصعدة، وخاصة فى مجالات التعاون المائى والزراعة والصناعات الصغيرة، وذلك على أساس مبدأ المشاركة والندية.

يضاف إلى ما سبق من محددات إقليمية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا:

البيئة المتوسطية

حيث يمثل حوض البحر المتوسط نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث ونقطة التقاء محيطين ــ الأطلسى والهندى ــ وملتقى محورين ــ الشرق والغرب / الشمال والجنوب ــ وهو كما يقول بردويل: «مجموعة من البحار يتزاحم فيها الجزر ويتقاطع على سطحها شبه الجزر وتحيط بها شواطئ شاسعة، حياتها مرتبطة بحياة الأرض المحيطة بها؛ فلا يمكن الفصل بين تاريخ البحر وتاريخها». [1]ويقول د. جمال حمدان: «إن البحر المتوسط ينتهى به المطاف فى مصر وهو بمثابة نافذة لمصر على الشمال». [2]

وبذلك يلعب البحر لمتوسط دورًا محوريًا فى تاريخ مصر البشرى والاقتصادى والسياسى والحضارى، وتعد المتوسطية إحدى دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية ،وهى تضم دول البحر المتوسط وتتسع لتشمل بقية دول أوروبا شمال المتوسط، أخذًا فى الاعتبار الثقل الكبير الذى يتمتع به الاتحاد الأوروبى فى السياسة الدولية والاقتصاد العالمى والعلم والتكنولوجيا والحضارة العصرية بصفة عامة.

فالبحر المتوسط يربط مصر اليوم بأوروبا الغربية أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ. وأدركت السياسة الخارجية المصرية الفوائد التى يمكن أن تجنيها من توثيق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى، وجاء التعبير الرسمى لهذه الرؤية فى الخطاب الذى ألقاه الرئيس مبارك فى البرلمان الأوروبى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ حين دعا لإنشاء منتدى لدول البحر المتوسط؛ من أجل وضع أسس التعاون بين بلدان المنطقة وصياغة مستقبل مشترك يساهم فى توسيع نطاق التفاهم ويستفيد من إحراز التقدم فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط. [3]

وقد جاء إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ ليضع أسس التفاعلات المتوسطية الأوروبية عامة، حيث حددها فى المشاركة الأوروبية المتوسطية، وأوضح أنها تهدف إلى تنمية التعاون السياسى والاقتصادى والمالى، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وهى أهداف فى مجملها تسعى فى نهاية المطاف إلى إحداث

(١) محمد سالمان، الدائرة المتوسطية فى السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص١٥.

(٢) د. جمال حمدان، نحن وأبعادنا الأربعة، (القاهرة:مكتبة مدبولى، ١٩٩٣)، ص ٢٠ .

(٣) د.سمعان بطرس فرج الله، «سياسة مصر الخارجية والدائرة المتوسطية »،فى د.مصطفى علوى (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢٣

تغييرات عميقة في هياكل المجتمعات البشرية، خاصة في دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

وفي ٥ يونيو ٢٠٠١ تم التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في لوكسمبورج، وصدّق عليها البرلمان الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠١ وصدّق عليها مجلس الشعب المصري في مارس ٢٠٠٣، وتستهدف هذه المشاركة إلى استبدال الشكل القديم للتعاون الذي بدأ عام ١٩٧٧ والذي أخذ شكل دول مانحة ودولة متلقية للمعونة إلى شركاء حقيقيين في التنمية وتحقيق منافع متبادلة، كما تشمل الاتفاقية التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بشكل يكفل معاملة مصر كشريك جديد في الاقتصاد والتجارة العالمية، وأن يكون لها دور فاعل وأصيل يتماشى مع دورها السياسي. (١)

وفي مايو ٢٠٠٤ انضمت عشر دول جديدة للاتحاد الأوروبي الذي تحول إلى عملاق اقتصادي كبير يعزز مكانته في أية مفاوضات، خاصة وأنه أصبح ثالث أكبر تجمع سكاني في العالم بعد الصين والهند؛ إذ يبلغ عدد سكانه ٤٥ مليون نسمة ومساحته ٣,٧ مليون كم٢، كما يعطيه هذا التوسع مزيدًا من التوازن مع العملاق الاقتصادي الأكبر الولايات المتحدة، الأمر الذي أصبحت معه أوروبا قوة أكثر قدرةً على جذب الاستثمارات. (٢)

هذا على الرغم من الشعور السائد لدى الأعضاء القدامى في الاتحاد الأوروبي بقلق على المستوى الشعبي والرسمي بسبب اعتقادهم بأنه لا فائدة فورية تعود عليهم من التوسع بل إنهم سيحصدون سلبياته دون إيجابياته وأهمها هجرة العمالة الرخيصة من الدول المنضمة حديثًا إلى دول وسط وغرب أوروبا، الأمر الذي يزيد من مشكلة البطالة التي تعانيها هذه الدول أصلاً، خاصة فرنسا التي تتميز بامتلاكها سوقًا استهلاكيًا كبيرًا حيث إنها أكبر اقتصاد في دول الاتحاد الأوروبي وكذلك بريطانيا، إضافة إلى احتمال انتشار ظواهر، مثل الفساد المالي والغش التجاري القادمة من دول شرق أوروبا.

وقد ظهرت وجهتا نظر بشأن توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على المشاركة المصرية الأوروبية:

تقول وجهة **النظر الأولى** بالآثار السلبية لهذا التوسع على المشاركة المصرية الأوروبية وذلك لأن مصر لا تحظى بشروط تفضيلية للتصدير سواء على القطاع

---

(١) Gamal Bayoumi ,EU-Egyptian Association Agreement, (Cairo: Egyptian Council for Foreign Affairs, Occasional Paper no.6, 2003) p 4

(٢) د.عمرو الحمزاوي، «توسيع الاتحاد الأوروبي:التحديات والفرص»،السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤) ص ص ٨٧-٨٩.

الزراعي أو الصناعي، كالتى تحصل عليها إسرائيل مثلا، كما أن الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى تتميز بكثافة سكانية عالية وارتفاع إنتاجها الزراعى؛ حيث تعد دولا زراعية فى المقام الأول؛ مما يعرض المنتجات المصرية لمنافسة شديدة قد لا تكون فى صالحها. وفى هذا الشأن، ذكر أن بولندا والتشيك ستكونان أكبر المنافسين لبعض دول جنوب المتوسط، خاصة مصر وتونس والمغرب والأردن فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، خاصة مع حصول المصانع البولندية على تسهيلات إضافية بعد انضمامها للاتحاد الأوروبى، كما أن الصادرات البولندية من السلع الزراعية، خاصة الخضراوات والفاكهة الطازجة، إضافة إلى الصادرات القبرصية من البطاطس يمكن أن تكون منافسا للصادرات الزراعية من سوريا ولبنان ومصر والمغرب. (١)

كما إن دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى بما يتميز به بعضها من انخفاض معدلات الضرائب على الشركات ورخص أجور الأيدى العاملة، واتجاه هذه الدول إلى تعديل أسعار الفائدة لتقارب مثيلاتها فى دول الاتحاد الأوروبى وحاجتها لتحسين البنية الأساسية، ستكون منافسة لمصر ودول جنوب المتوسط فى مجال جذب الاستثمارات.. وفى هذا الإطار، يلاحظ تخوف دول جنوب المتوسط ومنها مصر من هروب رءوس الأموال الأوروبية إلى الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى.

ويمكن أن تسجل دول أوربا الشرقية المنضمّة حديثا للاتحاد نقاطا على مستوى السياحة قد تغير من وضعها السياحى الحالى غير المنافس لمصر وللدول المتوسطية عامة. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة فى الدول الأوروبية المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى، وفى ظل حاجة الدول الأوروبية للعمالة الرخيصة على ضوء ارتفاع أجور العمالة الأوروبية فمن المتوقع تدفق العمالة من دول شرق ووسط أوروبا المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى إلى باقى دول الاتحاد، وإذا كانت قواعد الانضمام قد حددت فترة انتقالية تتراوح مابين ٢ ــ ٧ سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة وباقى دول الاتحاد، فإن تحرير وفتح الحدود أمام حركة انتقال العمالة سيؤثر بلا شك على معدلات الهجرة والعمالة القادمة من دول الشمال الأفريقى وإغلاق منافذ الهجرة أمام مواطنى هذه الدول أخذا فى الاعتبار أن العمالة القادمة من الدول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبى أقرب إلى النمط الثقافى الأوروبى مما يسهل عملية اندماجها واستيعابها فى هذه المجتمعات، مقارنة مع العمالة والهجرات القادمة من دول جنوب المتوسط. (٢)

---

(١) ناصر حامد، «الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبى»، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٤.

كما تقول وجهة النظر هذه إن المفوضية الأوروبية قد تلجأ إلى اعتماد صيغة ما تسمى «المشروطية السياسية » سيتم التعامل بها مع كل بلد عربى على حدة وبشكل مختلف؛ حيث تعتبر التقدم على صعيد الديمقراطية والتعددية الثقافية والتحرير الكامل للاقتصاد مقياسًا لفتح أسواقها أمام منتجات هذه الدول، وقد يكون ذلك تبريرًا لإعطاء حصة من حساب المعونات المالية المخصصة للدول المتوسطية العربية إلى دول شرق أوروبا ووسطها لتخفيف الأعباء الجديدة على الدول الخمس عشرة الأساسية، وقد تنسحب هذه الرؤية كذلك على بنك الاستثمار الأوروبى الذى يمكن أن يتراجع عن خطواته لزيادة القروض التى سيقدمها لمصر والدول المتوسطية العربية ما بين عامى ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٥. (١)

وجهة النظر الثانية تقول إن انضمام عشر دول جديدة للاتحاد الأوروبى يعلن ميلاد حقبة جديدة من علاقات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبى الذى يقدر الدور المصرى لريادته فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ودورها المحورى فى مجال الإصلاح السياسى والاقتصادى بالمنطقة، كما أن الاتحاد الأوروبى أكبر شريك تجارى لمصر وثانى أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومصدر للتدفق السياحى، من هذا المنطلق ستستفيد مصر من عملية التوسع، وأن عملية التوسع لن تؤثر على المساعدات المقدرة لمصر والدول العربية المتوسطية لأن الأعضاء الجدد فى الاتحاد سيحصلون على مساعدات من خطوط ميزانية مختلفة عن تلك التى تحصل عليها مصر وبقية الدول العربية المتوسطية، فضلاً عن تأكيدات الاتحاد الأوربى بأن البرنامج الوطنى التأشيرى للمساعدات الأوروبية قد حدد سلفًا المساعدات المقدمة إلى دول جنوب المتوسط ومنها مصر لعامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وبشكل مستقل عن تأثير التوسع. (٢)

كما أن مصر ستستفيد من دخول منتجاتها وصادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبى الجديدة طبقًا لبنود اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية؛ حيث إن صادراتها الزراعية أصبح يمكنها الدخول بحصص أكبر وتعريفة أقل.

وبالنسبة لحركة العمالة، فإنه يشار فى هذا الصدد إلى أن المفوضية الأوروبية تتوقع أن تزداد معدلات تشغيل العمالة فى عامى ٢٠٠٤و٢٠٠٥ فى الدول المنضمة حديثًا للاتحاد الأوروبى خاصة مع زيادة النشاط الاقتصادى وفتح مجالات عمل عديدة؛ حيث تتوقع تقديرات المفوضية أن تنخفض معدلات البطالة فى هذه الدول لتصل إلى ١٣,٨% فى المتوسط عام ٢٠٠٥. (٣)

---

(١) د. عمرو الشوبكى،«استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية»، السياسة الدولية، (القاهرة:موسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤)، ص ٩٠.

(٢) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤ .

(٣) حديث للسفير إيان بوج رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبى فى القاهرة، صحيفة الأهرام، ١٠ يونيو ٢٠٠٤ .

ويتضح تأثير البيئة المتوسطية على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا فى أنه فى ظل هذا الوضع وعلى الرغم من أن الدخول فى اتفاقية المشاركة مع أوربا يتيح لمصر فرصة النفاذ للأسواق الأوروبية وهى سوق ضخمة إلا أن التباطؤ الشديد فى عملية التفاوض التى استغرقت أكثر من أربع سنوات من ينـاير ١٩٩٥ وحتـى يوليو ١٩٩٩، ثم التوقيع النهائى فى يونية ٢٠٠١، دفع الدبلوماسية المصرية وصانع القرار المصرى إلى البحث عن بدائل أخرى لفتح أسـواقًا جديـدة أمـام المنتجـات المصرية، خاصة بعد ما واجهته بعض المنتجـات - مثـل صـادرات البطـاطس المصرية - من صعوبات عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبى نتيجة المعوقات التى يفرضها على الصادرات المصرية سواء عن طريق نظـام الحـصص المتبـع فـى المنتجات الزراعية أو القيود البيئية والمواصفات القياسية وقواعد المنـشأ الـصارمة وغيرها من القيود التى تعوق حصول مصر على مركز متميز فـى تجارتهـا مـع الاتحاد الأوروبى وشركائه التجاريين. وقد توافق ذلك مع التوجه المـصرى الجديـد نحو إنعاش الوجود المصرى فى أفريقيا.(١)

وقد يدعم توسع الاتحاد الأوروبى وضمه دولاً جديدة اتجاهه إلـى الانـشغال بمشكلاته الداخلية مع الدول المنضمة حديثًا واتجـاه أعـضاء الاتحـاد الأوروبـى الأساسيين إلى الدول المنضمة حديثًا؛ من أجل استيفاء احتياجاتها مما يؤثر سلبًا على علاقات الاتحاد الأوروبى بدول خارج الاتحاد خاصة دول جنوب المتوسط، وتجـدر الإشارة إلى أن بعض دول شرق ووسط أوروبا تـرتبط تقليـديًّا بعلاقـات تجاريـة واقتصادية مع دول كبرى فى الاتحاد الأوروبى مثل ألمانيا وهو الأمر الذى قد يـدفع ألمانيا لتركيز اهتمامها على هذا المحور، بخلاف اهتمام فرنسا والبرتغـال وإسـبانيا التقليدى بدول جنوب البحر المتوسط، وهو الأمر الذى يجعل البعض يـرى إمكانيـة حدوث تنافس فرنسى - ألمانى فيما يتعلق بالعلاقات مع الـدول الحديثـة الانـضمام خاصة مع إمكانية انتقال مركز الثقل فى القارة الأوروبية إلى منطقة الوسـط بقيـادة ألمانيا، وهنا تبرز أهمية الاندماج الإقليمى لدول جنوب البحر المتوسط ومنها مـصر لتقوية مركزها التفاوضى تجاه الاتحاد الأوروبى وتنسيق سياساتها الخارجية وتنويـع خياراتها الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية، وذلك من خلال الارتباط مـع تكـتلات إقليمية اقتصادية أخرى؛ للحفاظ على التوازن فى علاقاتها الدولية، ومن ثم كان تفكير السياسة الخارجية المصرية فى ضرورة الانضمام لتجمع إقليمى أفريقى تستطيع مـن خلاله تحقيق ذلك.

وبشكل عام، فإن عدم وضوح آثار عملية التوسع على المـشاركة المـصرية الأوروبية والمتوسطية فى ظل اختلاف وجهات النظر يجعل هناك صعوبة فى التنبـؤ أو حصر مزايا أو عيوب اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية بعد دخولها حيز التنفيذ

---

(١) د.ماجدة شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

فى يونيو ٢٠٠٤؛ إذ مازال الوقت مبكرًا للحكم عليها، مما دفع الحكومة المصرية إلى تشكيل مجموعة وزارية معنية بالإعداد لدخول اتفاقية المشاركة حيز التنفيذ وعقد اجتماعات مع الجانب الأوروبى لبحث كيفية مواءمة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مع عملية توسيع الاتحاد الأوروبى. (١)

(١) تشكيل لجنة لبحث آثار توسيع الاتحاد الأوروبي ،صحيفة الأهرام، ٧ يونيو ٢٠٠٤.

الفصل الثــــالث

المحددات الدولية للسياسة الخارجية المصرية تجــــــاه الكوميســـــا

الفصل الثالث
المحددات الدولية
سياسات الدول الكبرى تجاه منطقة الكوميسا

يلعب النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد السياسات الخارجية للدول ، فطبيعة التوازنات الدولية وما تتيحه من فرص ،أو تفرضه من ضغوط على الدولة ، يمكن أن تخلق فرص أمام صانعي السياسة الخارجية ، أو العكس مما يجعل مراعاة طبيعة النظام الدولي ومصالح الدول الكبرى من الأمور الأساسية المسهلة او المعرقلة عند وضع السياسة الخارجية للدولة.

وخلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استندت السياسة الخارجية للقوى الكبرى وبالتحديد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا إلى غلبة اعتبارات الحرب الباردة، شأنها شأن المناطق الأخرى من العالم التى شهدت حالة الاستقطاب الدولى؛ حيث تغلبت المصالح الأمنية والعسكرية على المصالح الاقتصادية والسياسية. أما عن القوى الأوروبية فقد انحسر دورها خلال تلك الحقبة واقتصر بشكل كبير على الجانب الاقتصادى مع استثناء فرنسا التى ظلت تحتفظ بمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى القارة، وهو ما ينطبق أيضًا على بعض القوى الأسيوية كاليابان والصين حيث ظل دورها محدودًا للغاية فى أفريقيا لاعتبارات داخلية، فضلاً عن موقعها من جملة التفاعلات الدولية داخل القارة.

وعند رسم السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا يجب الأخذ في الاعتبار النظام الدولي القائم حاليا والذي يحد من فرص وضع سياسة مستقلة عن قمة النظام ،فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حدثت تغييرات واسعة على النظام الدولى بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية وانهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو(١)، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة عالمية على قمة النظام العالمى الجديد؛ بما تمتلكه من قوة عسكرية وتكنولوجية واقتصادية تنفرد بها دون سواها من القوى الكبرى، فضلاً عن امتلاكها لتصور استراتيجى متكامل لمستقبل النظام الدولى وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل. (٢)

كما برزت ظواهر وقضايا جديدة منها ،ظاهرة العولمة وما تضمنته من ثورة في مجال التكنولوجيا والاتصالات مما ادى الى تقليل المسافات والغاء الحواجز والوقت والحدود . كما ازداد اتجاه القوى الكبرى الى السيطرة على الموارد الاستراتيجية العالمية، وبالذات النفط، و استخدامها للعديد من الوسائل الجديدة في الصراع الدولي،

---

(١) Richard Crockatt, The end of the Cold War, in:John Baylis & Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, (Oxford: Oxford University Press, 1997) p p 90-103

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Lea Brilmayer, **American Hegemony: Political Morality in a one –Superpower World**, (New Haven & London :Yale University Press, , 1994)

مثل قضايا حقوق الإنسان، الإصلاح الديمقراطي والمجتمع المدني، ومحاربة الإرهاب... وغير ذلك. فضلا عن فرض النظام الاقتصادي الرأسمالي، القائم على مبدأ السوق الحر وتحرير التجارة وسيطرة الشركات دولية النشاط ، كأسلوب ومنهاج للإصلاح والتغيير الاقتصادي- الاجتماعي و تزايد نزعة التدخل في شؤون الدول الأخرى بما يؤدي إلى تقلص وتآكل سيادتها.

انعكست التغيرات فى النظام الدولى على سياسات الدول الكبرى تجاه القارة الأفريقية؛ حيث انحسر دور روسيا وريث الاتحاد السوفيتى وانسحبت كليًا من أفريقيا، أما القوى الأوروبية فقد ازداد دورها بشكل ملحوظ داخل القارة الأفريقية ولم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادى بل تعداه إلى الجانب السياسى والثقافى وأصبح منافسًا ــ إلى حد ما ــ للنفوذ الأمريكي ولا سيما فرنسا ذات النفوذ الأقوى بين الدول الأوروبية.(1) أما الولايات المتحدة فقد أخذت فى السعى نحو إعادة ترتيب القارة الأفريقية من الداخل بداية من تسوية النزاعات الناتجة عن تفاعلات الحرب الباردة خاصة فى منطقة القرن الأفريقى، ثم بعد ذلك اتجهت إلى زيادة وجودها العسكرى والاقتصادى والسياسى من خلال مساندة الدول التى تتجه نحو الديمقراطية ودعمها ماديًا واقتصاديًا. أما القوى الأسيوية كاليابان والصين فقد عملت على زيادة وتنوع علاقاتهما مع دول القارة سياسيًا واقتصاديًا واللتين وجدتا فى القارة بداية الانطلاق نحو دور دولى فاعل.

كما سعت الدول الكبرى بشكل عام الى اقامة شراكة اقتصادية مع الدول الأفريقية، ومنها بالطبع دول الكوميسا ، من أجل تنشيط التجارة والتعاون الاقتصادي والاستفادة من العولمة في فتح اسواق تلك الدول لتصريف منتجاتها والاستفادة من الحجم الكبير لأسواقها ، فضلا عن الحصول على المواد الأولية وخاصة البترول في ظل الاكتشافات النفطية التي أعادت طرح القارة الأفريقية ضمن مناطق الاهتمام العالمي. اضافة الى الاستفادة من امتلاك القارة الأفريقية لمعابر تجارية وموانئ هامة على المحيطين الهندي والأطلسي.

وقد بدأ السباق بين أوروبا والولايات المتحدة والقوى الآسيوية على القارة الأفريقية في مطلع أعوام التسعينات واتخذ اشكالا وأساليب في النصف الأول تختلف عما حدث في النصف الثاني ، حيث بدأ بزيارات رجال الأعمال والوزراء في اطار التنافس الأمريكي الفرنسي ثم ارتفعت معدلات التنافس الى مستوى الرؤساء الأمريكي والفرنسي والبريطاني وغيرهم،ثم أدى التنافس الفرنسي الأمريكي الى ادخال قطاع الترتيبات الأمنية والعسكرية والاعلامية الى ساحة التنافس الاقتصادي والمشروعات المشتركة . وأدى التنافس أيضا الى صعود قيمة المنظمات الاقليمية الفرعية للتكامل

(1) لمزيد من التفاصيل حول سياسة فرنسا الخارجية تجاه أفريقيا، انظر: رانيا حسين خفاجة، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادي في أفريقيا ، ثم تصاعدت وتيرة السباق الى عقد مؤتمرات جامعة وحشد الدول والحكومات في اجتماعات فرنسية-أفريقية وأمريكية-أفريقية وصينية-أفريقية ، ويابانية-أفريقية وأوروبية-أفريقية ، وفي هذا الاطار تم توقيع اتفاقية كوتونو عام ٢٠٠٠ ، واقرار قانون النمو والفرص الأفريقي واقتراح انشاء سوق مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة قامت رؤية الولايات المتحدة لأفريقيا على مفهوم أن أفريقيا ليست منطقة واحدة وانما هي منطقتان:الأولى أفريقيا جنوب الصحراء والثانية شمال أفريقيا والشرق الأوسط. والجذور الفكرية لهذا المفهوم الأمريكي هو الابتعاد عن مقتضيات المنظور الجغرافي الذي ساد وانتشر في مرحلة تصفية الاستعمار وثورة الاستقلال الوطني وحركة عدم الانحياز ، وكذلك للأخذ بمتطلبات الاقتصاد السياسي في مرحلة العولمة والتنافس الأمريكي الأوروبي في القارة الأفريقية التي تعيش عصر النهضة القائم على التجارة والاستثمار والانتاج بالنسبة لكل دولة ولكل اقليم فرعي على حده .

وهذا المنظور الأمريكي قد أخذت به تباعا ومارسته المؤسسات العالمية المالية والنقدية ثم الاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية كما تؤيده دول عديدة في أفريقيا، وترتب عليه آثارا في مجمل العلاقات المتبادلة مع الدول الأفريقية بشكل عام على النحو التالي [1]:

اولا-مبدأ فك الارتباط والتفاعل بين قضايا أفريقيا جنوب الصحراء وقضايا شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالمعنى السياسي وفي برامج التنمية وتنظيمات التكامل الاقتصادي ، وهذا يفسر الدعم الأمريكي والأورووربي والياباني لدور المنظمات الاقليمية الفرعية على حساب دور منظمة الوحدة الأفريقية -ثم الاتحاد الأفريقي- ، وليس الدعم في ميادين التكامل الاقتصادي وانما في ميادين حفظ الأمن والسلام وانشاء آليات اقليمية لحفظ السلام في مناطق اقليمية فرعية -مثل منطقة السادك ومنطقة الايكواس- على حساب الآلية الجامعة لحفظ السلام في منظمة الوحدة الأفريقية .

ثانيا- مبدأ اختيار دولة في كل إقليم فرعي أفريقي لتقوم بوظيفة دولة الارتكاز او الدولة المحورية بالمعني الاقتصادي والسياسي . والأفكار الأمريكية متداولة عن دولة جنوب أفريقيا في الجنوب وكينيا في الشرق الأفريقي ، ونيجريا في الغرب. وعلى الرغم من وجود خلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تسمية أو اختيار الدولة المحورية في الغرب الأفريقي الا انه لا خلاف على التقسيم وعلى مبدأ دولة الارتكاز.

---

(١)د.عبد الملك عودة، الباب الياباني للدخول في أفريقيا، صحيفة الأهرام،٢٩يناير٢٠٠١،ص ١٢.

ثالثا–مبدأ قبول وتشجيع للتوسع الجغرافي لنشاط المنظمات الإقليمية الفرعية الى مناطق من الجوار طبقا للظروف والامكانيات ومن الأمثلة توسيع عضوية منظمة السادك من الجنوب الى الشرق والوسط الأفريقي والمحيط الهندي ، اذ تضم حاليا الكونغو الديمقراطية وموريشيوس ، ويترتب على هذا تداخل وتنافس في اطار نشاط منطقة الكوميسا.

رابعا–مبدأ تحطيم أسوار المناطق الثقافية واللغوية في القارة الأفريقية وهو مبدأ تؤيده الأنجلوفون وتعارضه الفرانكفون ، والسبب ان الاطار الثقافي واللغوي الموروث عن الاستعمار تتم بداخله حماية ودعم مصالح اقتصادية ونفوذ سياسي وتعاون عسكري ، وهذا المبدأ ينطبق على حماية اللوزوفون أيضا.

وقد عاد الاهتمام الدولى بشئون أفريقيا فى إطار الأجندة الأمنية وتحت شعار مكافحة الإرهاب، حيث كانت تطورات النظام العالمى الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة قد أدت إلى ضعف الاهتمام بأفريقيا وقضاياها فى أغلب سنوات التسعينيات الأولى نظرًا لظروف عدم الاستقرار التى تعانى منها معظم دول القارة بشكل عام، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة ــ السنوات الأولى من التسعينيات ــ كان الاهتمام الدولى محدودًا بالقارة الأفريقية وخاصة بمنطقة القرن الأفريقى وتمثل فى دعم محدود للإيجاد IGAD Intergovernmental Authority on Development[1]، وتأسيس منتدى أصدقاء الإيجاد، وكذلك فى مبادرة القرن الأفريقى الكبير The Greater Horn of Africa Initiative الدوليين. [2]

لكن قُدر لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن تقلل نسبيًا الموقف التهميشى لأفريقيا فى الاهتمامات الأمنية الدولية عمومًا؛ حيث أكدت الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية وخاصة منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا [3] الأمر الذي ظهر جليا من خلال توسيع التمركز العسكري الدولي في تلك المنطقة باعتبار أنها قد تكون ملاذا آمنا لاختباء وتمويل التنظيمات الارهابية، ولعل انفجار سفارتا الولايات المتحدة فى

---

(١) الإيجاد Intergovernmental Authority on Development (IGAD) فى شرق أفريقيا والمعروفة بالهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، أنشئت فى عام ١٩٨٦، ثم أصبحت الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذ ١٩٩٥ وتضم دول: جيبوتى ــ إريتريا ــ إثيوبيا ــ رواندا ــ كينيا ــ أوغندا ــ السودان ــ الصومال وتهدف لتنمية اقتصادات هذه الدول.

(٢) The Greater Horn of Africa Initiative هي مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة فى عهد الرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٤ والتى تضم ١٠ دول هي(إريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال وجنوب السودان وجيبوتى ورواند وبوروندى والكونغو بشطريها) وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء تكتل اقتصادى سياسى وكسر دائرة الصراعات وعدم الاستقرار والمجاعات فى منطقة القرن الإفريقى من خلال تعزيز الأمن الغذائى وتحقيق العدالة والأمن وإنشاء نظام لمنع والوقاية من النزاعات والاستجابة لها إذا حدثت فى المنطقة عن طريق التعاون والتنسيق بين دول المنطقة بعضها ببعض، والمنظمات الإقليمية والحكومات والشبكات الفنية ومنظمات المجتمع المدنى، فضلاً عن الشركاء الدوليين. فى www.usaid.gov/regions/afr/ghai/

(٣) Dr. J. Stephen Morrison, Director of Africa Programme, Africa and the War on Global Terrorism, www.csis.org/media/csis/congress/ts011115morrison.pdf

نيروبى ودار السلام عام ١٩٩٨ قد أشار إلى وجود تنظيم القاعدة في عدة دول أفريقية، فضلاً عن تشابكه مع تنظيمات إسلامية متطرفة فى القرن الأفريقى.

ويوضح الجزء التالي سياسات الدول الكبرى تجاه منطقة الكوميسا على نحو تفصيلى وتأثيراتها على السياسة الخارجية المصرية تجاه تلك المنطقة الهامة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة تدخل إلى الساحة الأفريقية كمنافس للقوى الأوروبية الاستعمارية القديمة، وكذا القوى الأسيوية خاصة منذ النصف الثانى من التسعينيات من القرن الماضي سواء فى المجال الأمنى أو الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى، غير أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر تركز ميدان الفعل الأمريكى فى القارة الأفريقية على مجالين رئيسيين هما: **المجال الأمنى** من خلال تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى أفريقيا عامة وفى منطقة شرق الأفريقيا والقرن الأفريقى خاصة. والمجال الثانى هو **المجال الاقتصادى**؛ نظرًا لامتلاك القارة الأفريقية ممرات حيوية للتجارة الدولية ومنافذ وموانئ بحرية هامة على المحيطين الأطلسى والهندى مما يجعلها منطقة هامة، فضلاً عمًا تزخر به من إمكانيات نفطية وموارد طبيعية واعتبارها سوقًا استهلاكية كبيرة للمنتجات الأمريكية.

وتمثلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية فى ثلاث نقاط رئيسية هى: دعم عمليات التنمية المستدامة، ودعم التحول نحو الديمقراطية وأخيرًا تحقيق السلم والأمن. ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى ركيزتين أساسيتين قامت عليهما الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه القارة الأفريقية، **الركيزة الاولى** تنطلق من تعزيز أمن واستقرار القارة على اعتبار أن أمن واستقرار أفريقيا ينعكس إيجابيًا على أمن واستقرار المصالح الأمريكية فيها. **أما الركيزة الثانية** فتستند إلى مساعدة الدول الأفريقية فى مساعيها الخاصة بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطى لدول القارة، واحترام حقوق الإنسان. (١)

بالنسبة **للركيزة الأولى** الخاصة بتعزيز أمن واستقرار القارة على اعتبار أن أمن واستقرار أفريقيا ينعكس إيجابيًا على أمن واستقرار المصالح الأمريكية فيها، فقد حددت الولايات المتحدة أوجه الخطر التى تواجهها وتهدد مصالحها فى القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة فى الجماعات الإسلامية الأصولية، والقادة الراديكاليين الذين يمثلون تهديدًا على مصالحها فى المنطقة خاصة ليبيا (قبل التحسن الراهن فى علاقات البلدين). وأصبح احتواء الجماعات الأصولية الإسلامية أحد أهم الأهداف الأمنية التى تسعى إليها الولايات المتحدة فى القارة الأفريقية عامة وفى شرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقى التى تحتل موقعًا هامًا فى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية حيث تأتى المنطقة ضمن أربع مناطق تدخل فى

---

(١) د.محمود أبوالعينين، أفريقيا والتحولات الرائدة فى النظام الدولى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠ -٣١.

اهتمام القيادة المركزية الأمريكية المسئولة عن الأمن فى المنطقة الواقعة من كازاخستان شمالاً وكينيا جنوبًا ومن مصر غربًا وحتى باكستان شرقًا(*)، وتضم أيضًا البحر الأحمر والخليج العربى الأجزاء الغربية من المحيط الهندى.

وتكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة نظرًا لأن دوله تطل على المحيط الهندى وتتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر؛ حيث مضيق باب المندب وبالتالى تتحكّم فى طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج إلى أوروبا وأمريكا، فضلاً عن كونه ممرًا هامًا لأية تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو أمريكا إلى منطقة الخليج العربى(١)، هذا إضافة للبترول الذى بدأ يظهر حديثًا فى السودان؛ مما دفع واشنطن لمحاولة إيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك ظهوره فى الصومال. ولعل أحد تفسيرات تدخل الولايات المتحدة فى الأزمة الصومالية بعد عام ونصف من نشوبها عام ١٩٩٠ هو شعور الولايات المتحدة بانها أصبحت قوة منفردة على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ،فضلا بداية ظهور البترول فى الأراضى الصومالية.

وفى ظل الاهتمام الأمريكى بأفريقيا بشكل عام وبمنطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقى بشكل خاص، كان هناك استبعاد من جانب الولايات المتحدة لمصر من بيئتها الأفريقية ، حيث استبعدتها من مبادرة القرن الأفريقى الكبير التى أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من أنه ليس هناك ما يشير صراحة أو ضمنا ــ على ضوء المعلومات المتاحة ــ إلى أن هذا المشروع يحمل من بين أهدافه تهديد موارد مصر المائية ــ فإن الخطر يبدو جديًا؛ لأن ديناميات التفاعل بين المصالح المحلية والإقليمية والاهتمامات الأمريكية قد تؤدى إلى ظهور مثل هذه التهديدات، خاصة فى حالة دولة مثل أوغندا التى تسعى إلى منفذ على البحر الأحمر لا سيما أن هناك وحدة فى الأصل العرقى والتراث الثقافى بين قبائل جنوب السودان وقبائل شمال أوغندا، وربما يجد هذا تفسيره فى الاهتمام الأمريكى بكلٍّ من أوغندا والسودان على وجه التحديد.(٢)

(*) تشكل المنطقة التى تتطلع القيادة المركزية الأمريكية بالمسئولية عنها أربع مناطق فى العالم موزعة كالآتي:

- شبه الجزيرة العربية و لعراق وتضم البحرين، الكويت، عمان، قطر، الإمارات، السعودية، اليمن، العراق.
- شمال البحر الأحمر تضم مصر والأردن.
- القرن الأفريقى ويضم جيبوتى، أريتريا، إثيوبيا، كينيا، السودان، سيشل، الصومال.
- جنوب ووسط أسيا ويضم أفغانستان، كازاخستان، قرغيستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمنستان، إيران وباكستان.

(١) Bruce W. Jentlesor, op.cit., pp366-269.

(٢) أشوك سواين، آل جي فيتر، تعليق عبدالعظيم حماد، المياه فى الشرق الأوسط: المشكلة الأزلية، (القاهرة:المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد ٢٠، ١٩٩٩)، ص ٥٣ .

وقد يرجع استبعاد مصر من ذلك المشروع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أفريقيا رسميًا ،كما سبق ذكره ، باعتبارهـا منطقتين ،أفريقيا جنوب الصحراء Africa South of Sahara، وشمال أفريقياوالشرق الأوسط، وقد ترسَّخ هذا المفهوم خاصة بعد ما طرح مفهوم الشرق أوسطية الذى تواكَب مع انطلاق المحادثات متعددة الأطراف فى إطار الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٢ حيث صار الشرق الأوسط يشمل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كنظام إقليمى للتعاون الاقتصادى والأمنى. وتعزز هذا الاتجاه مع مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذى طرحته الإدارة الأمريكية فى عام ٢٠٠٤، وأقنعت به زعماء الدول الكبرى فى قمة الدول الثماني الصناعية فى يونيو ٢٠٠٤ والذى عُرف باسم«شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» والذى استهدف إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية فى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن بينها مصر باعتبارها جزءًا من هذه المنطقة [١]؛ مما يؤثر على علاقات مصر الأفريقية ومستقبل دورها فى القارة.

تنظر الولايات المتحدة إلى مصر باعتبارها دولة شرق أوسطية ليس لهـا أن تتدخل فيما يجرى من أحداث فى أفريقيا. وترى الولايات المتحدة مصر على أنها دولة رئيسية فى الوطن العربى والشرق الأوسط، وهى دولة صديق للولايات المتحدة وحليف محورى فى هذه المنطقة، وشريك دبلوماسى وإستراتيجى رئيسى تقدر دورها فى عملية السلام وتهدئة الأوضاع الإقليمية وجهود الوساطة التى تقوم بها بين إسرائيل والدول العربية الأطراف فى الصراع العربى الإسرائيلى. كما تدرك الولايات المتحدة أن مصر كقوة اعتدال لاتزال بوابة الشرق الأوسط وأهم دولة فيه وأنها تمتلك ــ أكثر من أية دولة أخرى بالمنطقة ــ أن تضع جدول أعمال المنطقة الإقليمى وأن تحدد النغمة السائدة أو الأكثر شيوعا بين شعوبها. [٢]وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ازداد الإدراك الأمريكى لأهمية موقع مصر المركزى فى منطقة الشرق الأوسط كحليف فى الحرب على الإرهاب. [٣] استتبع ذلك نظرة الدول الكبرى، ومنها الدول الأوروبية متمثلة فى الاتحاد الأوروبى لمصر باعتبارها دولة رئيسية فى منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تأتى معظم تصريحات المسئولين فى الاتحاد الأوروبى حول مصر؛ للتعبير عن التقدير لدورها الإقليمى فى الشرق الأوسط وجهودها فى عملية السلام للصراع العربى الإسرائيلى.

---

(١) انظر نص الوثيقة التى صدرت عن القمة فى wwww.whitehouse.gov/news/releases/2004/06

(٢) John B. Alterman, The United States and Egypt: Building the Partnership , a conference report, www.csis.org/mideast.pdf

(٣) د.محمد كمال،«رؤية الولايات المتحدة للدور المصرى فى الاستراتيجية الأمريكية»، فى: د. نادية مصطفى ود.زينب عبدالعظيم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٤-٢٨٢.

وظهر الاستبعاد الأمريكي لمصر من بيئتها الأفريقية في دعم الولايات المتحدة لقوى إقليمية أفريقية لكي تقوم بدور متنام في منطقتها بشكل خاص، وعلى الساحة الأفريقية بشكل عام، مثل كينيا وإثيوبيا وأوغندا بل الاعتماد عليها في تسوية النزاعات في مناطقها، على نحو ما سبق توضيحه في الأدوار المتنامية لهذه الدول على الساحة الإقليمية الأفريقية، وهو الأمر الذي ظهر جليًا في سياق الجهد الدولي لتسوية المسألة السودانية والصومالية؛ حيث كان هناك استبعاد لمصر من هذه الجهود، كذلك عندما أنشئت الايجاد لم تكن مصر من أعضائها المؤسسين، وبعد فترة لم تحصل إلا على وضع مراقب في منتدى أصدقاء الايجاد بالذات فيما يتعلق بالمسألة السودانية والصومالية شأنها في ذلك شأن اليونان وروسيا.

وبالنسبة للمسألة السودانية (*) ؛ تم التوصل إلى اتفاق مشاكوس الإطاري في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢(*)، بعد عدة اجتماعات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ضاحية مشاكوس قرب العاصمة الكينية برعاية الرئيس الكيني السابق دانييل اراب موي وبدور امريكي بارز في ظل غياب أي وجود مصري أو عربي، حتى أنه كان أحد الشروط التي وضعتها مبادرة «الإيجاد» (*) استبعاد مصر

(*) إن تاريخ الحالة السودانية بعد الاستقلال اتسم بعدم الاستقرار السياسي واضطراب الحياة الحزبية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية وتدهور الحياة الحضرية والمدنية وأنظمة التعليم والصحة، وأدى إلى تفاقم أشكال وسياسات الاستبعاد والتهميش لقوى اجتماعية ودينية ومذهبية عديدة ـــ تشكل تركيبة جنوب السودان، الأمر الذي أدى إلى إنتاج النظام السياسي السوداني والنخبة الحاكمة ـــ في كل مراحل تطوره التاريخي بعد الاستقلال إلى حرب أهلية ممتدة منذ ١٨ سنة خلفت وراءها أكثر من مليوني قتيل وأربعة ملايين ونصف المليون شخص بين لاجئ ومشرد منذ اندلاعها. مزيد من التفاصيل انظر : نبيل عبد الفتاح، «إطار مشاكوس:المرجعية والبنية والدوافع»، السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢)،ص٢٢٦

(*) حدد اتفاق مشاكوس الإطاري مبادئ تم الاتفاق عليها: أولاً: ضرورة رفع المظالم عن مواطني جنوب السودان وضرورة اعتماد الحكم على الديمقراطية ومبادئ المساواة، ثانيًا: حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم عن طريق الاستفتاء، ثالثًا: إقامة نظام ديمقراطي يعطي الاعتبار للتنوع الثقافي والعرقي والديني وتعدد اللغات ومساواة الجنسين لكل شعب السودان، رابعًا: حق الجنوبيين في حكم وتقرير شئون إقليمهم-–مع مشاركتهم العادلة في الحكومة القومية. وتضمن الاتفاق في جولاتها التالية استكمال بحث بعض القضايا الحيوية كاقتسام السلطة وتوزيع الثروة حتى يتم توقيع الاتفاق النهائي. مزيد من التفاصيل انظر : نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨

(*) يذهب إعلان دول «الإيجاد» إلى: أولاً؛ يتطلب أي حل شامل للنزاع السوداني أن تقبل جميع أطراف النزاع وتلتزم بلا تحفظ بما يلي: ١.أن تاريخ النزاع السوداني يؤكد أن الحل العسكري لن يأتي بسلام واستقرار دائمين للبلاد. ٢. أن الحل السلمي العادل يجب أن يكون الهدف المشترك لأطراف النزاع. ثانيًا؛ لابد من تأكيد حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان لتحديد وضعهم في المستقبل عبر الاستفتاء. ثالثًا؛ على جميع الأطراف إعطاء الأولوية للمحافظة على وحدة السودان بشرط إدخال المبادئ الآتية في صلب التركيبة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد: ١.أن السودان قطر متعدد الأعراق والديانات والثقافات ولابد من تأكيد الاعتراف بهذا التعدد والعمل على التوفيق بين مظاهره المختلفة. ٢. يجب ضمان المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين المواطنين قانونًا. ٣. يجب تأكيد حق الإدارة الذاتية على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي أو غيرها لمختلف القوميات السودانية. ٤.يجب إقامة دولة علمانية وديمقراطية في السودان وضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بالكامل لكل المواطنين السودانيين، وكما يجب فصل الدين عن الدولة ويجوز أن تكون مصادر القوانين المتعلقة بالأسرة والدين والأعراف. ٥. تشكل حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا جزءًا لا يتجزأ من هذه الترتيبات وتضمن في دستور السودان. ٦. يضمن مبدأ استقلال القضاء في دستور السودان وقوانينه. رابعًا؛ في حالة عدم التوصل إلى اتفاق على المبادئ أعلاه=

والدول العربية وجامعة الدول العربية من المفاوضات[1]، ونتيجة لذلك استبعدت المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة[*] على الرغم من الوعود والتصريحات الأمريكية بشأن التنسيق بين جميع المبادرات المطروحة[2] وأخذت السودان بمبادئ «الإيجاد» التى ساندتها الولايات المتحدة؛ مما يعنى تهميش الدور المصرى فى المسألة السودانية، بل إنه بعد الإعلان عن اتفاق مشاكوس الإطارى بدا واضحًا عدم إلمام مصر بمجريات التفاوض أو إحاطتها علمًا بها لا من الحكومة السودانية ولا من الوسطاء، ومع ذلك أعلن وزير الخارجية المصرى السابق أحمد ماهر أن مصر تؤيد وحدة السودان. [3]

ألقى هذا التهميش من جانب الولايات المتحدة للمشاركة المصرية فى تسوية الأزمة السودانية بظلاله على السياسة الخارجية المصرية تجاه هذه المنطقة الهامة من خلال: [4] أنه مثل تطويقا وحصارا للدور الإقليمى المصرى فى مناطق حوض النيل ذات الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية لمصر ولشعبها، سواء حول المياه أو العلاقات التاريخية البالغة التميز مع جنوب وداى النيل-شمال وجنوب السودان- وذلك لإضعاف مصادر قوة المكانة الإقليمية المصرية فى العالم العربى وفى نظام حوض النيل بكل انعكاسات ذلك الجيوبوليتيكية والاستراتيجية خاصة أن اتفاق مشاكوس انطوى على استبعاد المبادرة المصرية ـ الليبية ودعم الإيجاد والدور الأفريقى المحض فى تسوية هذه المسألة، الأمر الذى كاد يكرس نوعًا من الفصل بين الإقليم العربى والإقليم الأفريقى ولا يعترف بالتداخل والتفاعل العضوى والموضوعى من جهة، كما يكرس عملية الابتعاد بين مصر والسودان؛ مما يعكس رغبة الولايات

=تكون للقوميات المعنية الخيار فى تقرير مصيرها، بما فى ذلك الاستقلال عبر إجراء استفتاء. خامسًا؛ يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على ترتيبات انتقالية، بما فى ذلك طول هذه الفترة والمهام الواجب إنجازها خلالها. سادسًا؛ تفاوض الأطراف على اتفاق لوقف إطلاق النار يسرى مفعوله كجزء من التسوية الشاملة. مزيد من التفاصيل انظر: هانى رسلان،«جنوب السودان وحق تقرير المصير:المسار والتداعيات»،السياسة الدولية ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد ١٥٠،أكتوبر٢٠٠٢)،ص ٢٣٩

(١) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤ .

(*) تقدمت مصر وليبيا بمبادرة مشتركة عام ١٩٩٨ بشأن الوفاق بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وتضمنت خمس أفكار لحل الأزمة السودانية: أولاً؛ وقف جميع العمليات العسكرية من جانب كل الأطراف ووضع آلية لمراقبة وقف إطلاق النار. ثانيًا؛ وقف الحملات الإعلامية. ثالثًا؛ الشروع فى حوار مباشر مع الحكومة عبر ملتقى عام للحوار الوطنى السودانى يهدف إلى حل شامل. رابعًا؛ تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى برعاية ليبيا تتحدد مهمتها فى تحديد مكان الانعقاد وتاريخه وتحديد المدعوين ووضع جدول أعماله. خامسًا؛ أن تتولى ليبيا الاتصال بدول الجوار للتنسيق معها. وتهدف هذه المبادئ إلى وحدة السودان ورفض مبدأ الانفصال. صحيفة الأهرام، ٣٠يونيو٢٠٠١،التجمع السودانى المعارض يقبل المقترحات المصرية الليبية والحكومة تدرسها،ص٩.

(٢) د.محمد عاشور، «سياسة مصر تجاه السودان: المحددات ورؤية التسوية»،فى :د.نادية مصطفى ود.زينب عبد العظيم (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٠.

(٣) هانى رسلان،«الموقف المصرى من إطار مشاكوس»، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥)، ص١١٢.

(٤) نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤ .

المتحدة فى إبراز الوجه الأفريقى للسودان على حساب البعد العربى والإسلامى لـــه، وذلك من خلال إعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان الممثلة للجنوبيين مزايا أكبر لكى تقوم بدور أساسى فى السودان لوقف أى امتداد للثقافة العربية والإسلامية إلـــى أفريقيا عن طريق السودان. (١)

إضافة الى ما عسكه استبعاد المشاركة المصرية في تسوية الأزمة الســودانية مـــن رغبة الولايات المتحدة فى إحراز نجاح دبلوماسى لها فى منطقة القرن الأفريقى حيث ترى الولايات المتحدة أن الوصول لحلٍّ لمشكلاتها سوف يمثل نموذجًا لحل المشكلات فى مناطق أخرى من العالم، وكذلك تمهيدًا لاستراتيجيتها المقبلة فى هذه المنطقة.

وربما كان هذا الاستبعاد لممارسة الضغط على مصر؛ لتخفيف حدة الـــرفض المصرى لسياسة حكومة شارون فى منـــاطق الأراضـــى المحتلـــة وإزاء الســـلطة الفلسطينية، وللموافقة على الضربة الأمريكية المحتملة على العراق، خاصة في ضوء اعلان بعض دول حوض النيل والكوميسا رسميا وعلنيا –أوغندا وإثيوبيـــا وإريتريـــا ورواندا إضافة الى دول كينيا والكونغو الديمقراطية بشكل غير علني– انضمامها الى التحالف الدولي المؤيد للسياسة الأمريكية في الحرب على العراق ،أي ان دول حوض النيل غير العربية انضمت للتحالف ،فيماعدا بورندي، مما يشكل متغيرا خطيرا فـــي منطقة حوض النيل التي تمثل الجوار الجنوبي للدولة المصرية. (٢)

كما إن القيادة المصرية ـــ على ضوء التأكيدات المعلنة ـــ ترفض التطبيقات الأمريكية المحتملة للاستراتيجية الوقائية التى تعتمد على الضربات الاســـتباقية ضـــد مصادر الخطر فى المنطقة، والربط بين الإسلام والإرهاب لأنها ترمى إلـــى تغييـــر النظم والقادة بالقوة، ولا شك أن اتفاق مشاكوس كان يستهدف إحداث تغيير فى قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية فى العالم العربى من المشرق ومنطقة العـــراق وغرب أسيا إلى إرباكها ضمن مشكلات وادى النيل وفـــى إطـــار مـــن المنـــاورات السودانية الشمالية والجنوبية تتم فى سياسة غير واضحة تختفى فيها قيمـــة احتـــرام الوثائق المكتوبة والاتفاقات والتفاهمات الشفاهية بين أطرافها.

هذا بالإضافة الى وجود رغبة من جانب الحكومة السودانية التى يرأسها عمر البشير فى المناورة مع مصر، وفتح هوامش للحركة إزاء الدور الإقليمى المصرى، وفى هذا الصدد، يرى الأستاذ الدكتور عبدالملك عودة «أن تهميش الدور المصرى فى السودان مرده الأساسى هو أن المشكلات العالقة بين الدولتين لم تحسم إلا على مستوى القمة، وهذا يعنى إمكانية تأخر حسم بعض القضايا، الأمر الذى يفـــرض ضـــرورة إيجـــاد

---

(١) هانى رسلان، «موقف الولايات المتحدة من مشاكوس وقانون سلام السودان»، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العـــدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣)، ص ٢٢٩ .

(٢) د. عبد الملك عودة،«الأمن القومي المصري»،صحيفة الأهرام،٩ أبريل ٢٠٠٣،ص ٦.

مؤسسات وأطر للتعاون بين الجانبين، لها صفة الديمومة، بعيدًا عن لقاءات القمة التى قد لا تنعقد إلا عبر فترات زمنية متباعدة».

إن اتفاق مشاكوس بما ينطوى عليه من مبدأ حق تقرير المصير بعد انقضاء ست سنوات ــ الفترة الانتقالية ــ يشكل خطرًا على الأمن القومى المصرى من ناحية اتفاقية مياه النيل الموقعة عام ١٩٥٩ والحصص المتفق عليها، ويؤدى الاتفاق بعد هذه الفترة إلى نشأة كيان دولى جديد يتمثل فى الدولة الجنوبية التى لم تكن طرفًا فى هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات.

ويمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تستخدم سياسة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير. عند التوصل لاتفاق نهائى للمشكلة السودانية حيث قد تعطى امتيازات أكثر للجنوبيين على حساب الحكومة السودانية في الشمال بعد انفصال الجنوب عن طريق الاستفتاء بعد انتهاء الفترة الانتقالية ــ حسب اتفاقية السلام ــ وقد تسعى الولايات المتحدة إلى الارتباط به استراتيجيًا خاصة أنه سيكون دولة نفطية غنية قد تمدها الولايات المتحدة بالتكنولوجيا والخبراء والأسلحة الحديثة لتصبح بمثابة مفصل استراتيجى فى أفريقيا تتمكن من خلاله الولايات المتحدة من القضاء على فكرة الرباط الاستراتيجى بين الدول العربية وبالأساس مصر فى شمال أفريقيا والدول الأفريقية جنوب الصحراء. حيث ستكون دولة جنوب السودان بمثابة إسرائيل أفريقية تتم زراعتها فى قلب أفريقيا وتلعب دور الحليف الاستراتيجى وهو ذات الدور الذى تلعبه إسرائيل فى الشرق الأوسط، الأمر الذى يرجح استمرار هيمنة الولايات المتحدة على العالم على الأقل فى المستقبل المنظور، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار الاتجاه السائد فى الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة ــ وفق مقتضيات الزعامة الأمريكية ــ هو خلق منظومة من الحلفاء فى كل إقليم تساعده الولايات المتحدة؛ لحفظ الاستقرار فى منطقته؛ بما يحقق انسياب النفط وحماية المصالح الأمريكية دون التورط مباشرة فى حرب تكون هى طرفها، وبالتالى عودة مفهوم الحرب بالوكالة الذى كان سائدًا فى فترة الحرب الباردة، وذلك بعد الخسارة المادية والبشرية التى لحقت بالولايات المتحدة بعد الحرب على العراق، حيث بدأت وزارة الدفاع الأمريكية فى دراسة إمكانية الاستعانة بنظام الحرب بالوكالة حيث يتحمل الحلفاء التكلفة والخسارة. (١)

والملاحظ أنه لولا الرعاية الدولية المتمثلة أساسًا فى الدور الأمريكى الذى سيطر على المفاوضات بموافقة طرفى التفاوض واهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالأوضاع فى السودان ــ على الرغم من عدم مشاركتها بشكل مباشر فى المفاوضات، فقد اكتفت بدعم مساعى وجهود الوساطة التى قامت بها الدول الفاعلة الأخرى فى أفريقيا جنوب الصحراء بعيدًا عن الدول العربية ــ لما أمكن التوصل

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: Joseph S. Nye, US Power and Strategy after Iraq, **Foreign Affairs**, No.4, Vol. 82, 73 July/August 2003, pp 60-73 .

لاتفاق مشاكوس الإطارى عام ٢٠٠٢؛ حيث إن هذا الاتفاق جاء بعد عام واحد من تعيين الرئيس الأمريكى مبعوثًا رئاسيًا فى السودان؛ للمساعدة فى إحلال السلام وهو السيناتور السابق جون دانفورث فى سبتمبر ٢٠٠١ الذى أمكن له التوصل بعد ثلاثة شهور فقط من بدء مهمته فى السودان لاتفاق لوقف إطلاق النار فى جبال النوبة فى يناير ٢٠٠٢، ثم رفع تقريره عن السودان للرئيس الأمريكى فى أبريل ٢٠٠٢. (١)

وبالنسبة للمسألة الصومالية، فقد حظى الدور الكينى فى الصومال بتفويض من الإيجاد وبدعم قوى من الولايات المتحدة التى رأت كينيا هى المكان الأنسب لاستضافة محادثات السلام الصومالية؛ نظرًا للعداء التقليدى بين الصومال وإثيوبيا والاتهامات المتبادلة بين الجانبين. ومن ثم، لم تحظ إثيوبيا بقبول الولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، الأمر الذى أعطى الفرصة لكينيا للعب دور مهم فى مفاوضات الدوريت ،وتم التوصل إلى اتفاق سلام وإجراء عملية انتخاب رئيس للبلاد وتتويجه فى كينيا أيضًا بتفويض من الإيجاد وبدعم من دول منتدى شركاء الإيجاد. (٢)

وربما ترجع أسباب استبعاد مصر من عملية المصالحة الصومالية إلى عدة أسباب منها:عزل الصومال عن هُويته العربية والإسلامية فى ظل الإيجاد التى مارست ضغوطًا من خلال كينيا؛ من أجل أن يصبح دستور الصومال علمانيًا وتستبعد الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، وتوضع اللغة العربية فى المركز الثالث فى اللغات الرسمية للصومال. فضلا عن الاختلاف فى التوجهات بين القيادة المصرية والإدارة الأمريكية الجمهورية حول العديد من القضايا، وتحفظات ورفض مصر عملية ضرب العراق والسياسة الإسرائيلية فى المناطق العربية المحتلة وإعادة احتلال مناطق عديدة ووجود القوات الإسرئيلية فى مناطق كانت قد انسحبت منها على ضوء اتفاقات أوسلو مع السلطة الفلسطينية. وكذلك انطلاقا من الرؤية الأمريكية الثابتة للدور الإقليمى المصرى واقتصاره على منطقة الشرق الأوسط.

واقتصر الدور المصرى فى الأزمة الصومالية على دعمها لجميع الجهود المبذولة الرامية لاستعادة الثقة بين جميع الأطراف ودعم جهود الحكومة الانتقالية فى الصومال؛ للخروج من الأزمة وتأكيد ضرورة التزام جميع الأطراف الصومالية باتفاقيات السلام الموقعة فى كينيا؛ باعتبارها السبيل الوحيد لإرساء الاستقرار والسلام فى الصومال. (٣)هذا فى مقابل دعم أمريكي لكينيا؛ كى تقوم بدور راعى السلام الإقليمى ودور الشرطى فى المنطقة، فى ظل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة السودانية والصومالية بشكل خاص وبمنطقة القرن الأفريقى بشكل عام.

---

(١) هانى رسلان، الموقف المصرى من إطار مشاكوس، مرجع سبق ذكره، ص ١١١ .

(٢) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦ .

(٣) الوزير أحمد أبوالغيط وزير الخارجية المصرى، صحيفة الأهرام ١١ يونيو ٢٠٠٦ .

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد بدأت تطبيق مشروع القرن الأفريقى الكبير من خلال سعيها واهتمامها بتسوية النزاعات فى القرن الأفريقى لاسيما النزاع فى السودان والصومال وأنجولا وزيمبابوى ودول منطقة البحيرات العظمى؛ لأن الولايات المتحدة ترى أن هذا المشروع ـ القرن الأفريقى الكبير ـ لن يتحقق على أرض الواقع إلا بإيقاف كل النزاعات والحروب الأهلية فى مناطق إنتاج الثروات والمعادن والنفط والمياه فى منطقة القرن الأفريقى الكبير ،أى إقليمى البحيرات العظمى والقرن الأفريقى .

ويرى الكثير من المحللين أن مشروع القرن الأفريقى الكبير يقع ضمن مشروع القرن الأمريكى الجديد[1] الذى يعبر عن مصالح وأجندة المحافظين الجدد واليمين اللاهوتى الأصولى ومصالح قوى الضغط فى صناعات واحتكارات النفط والسلاح ومصالح الليكود الإسرائيلى[2]، وأن الولايات المتحدة وضعت النفط الأفريقى أمام أعينها خاصة الاستثمارات التى يمكن أن تفتح أمام شركات النفط الأمريكية[3]، وبالتالى عملت على منع الصراعات فى مناطق إنتاج النفط وتدخلت للتوصل لحلول لنزاعات معقدة ظلت مشتعلة عقودًا طويلة، وذلك مثل التوصل لاتفاق تقاسم السلطة فى الكونغو الديمقراطية فى يونيو ٢٠٠٣ وحل الأزمة الليبيرية فى أغسطس ٢٠٠٣، ودعم مفاوضات السلام فى السودان وتأييدها لاتفاق السلام فى بوروندى فى نوفمبر ٢٠٠٣، وضغطها على حركة يونيتا فى أنجولا لإنهاء الحرب الأهلية فى عام ٢٠٠٢ بعدما استمرت عقودًا طويلة. [4] كما قام الرئيس بوش بجولة أفريقية ضمت خمس دول أفريقية هى السنغال وجنوب أفريقيا وبتسوانا وأوغندا ونيجيريا. [5]

وأما الركيزة الثانية فتستند إلى مساعدة الدول الأفريقية فى مساعيها الخاصة بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم الديمقراطية والتحول الديمقراطى لدول القارة واحترام حقوق الإنسان. وهى تعكس استراتيجية الدول المانحة وليست الولايات المتحدة فقط، وقد اهتمت إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون ببحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الأفريقية والتى خلصت إلى زيادة فرص النمو

---

(١) مشروع القرن الأمريكى الجديد، تأسس عام ١٩٩٧؛ للبحث فى سبل دعم القيادة الأمريكية للعالم ويضم من بين الموقعين على مبادئه الأساسية مجموعة من كبار قيادات المحافظين الجدد وكبار رجال السياسة فى الفترة الراهنة على رأسهم ديك تشينى ودونالد رامسفيلد وفرانسيس فوكوياما وبول ولفويتز، ويركز المشروع على حماية أمن وسلامة دولة إسرائيل عن طريق تدخل أمريكى كبير لإعادة رسم خريطة القوى فى منطقة الشرق الاوسط وقد روج المحافظون الجدد لفكرة غزو العراق لحماية إسرائيل والنفط انظر: www.newamericancentury.org

(٢) د. عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات الأمريكية السودانية بعد اتفاقية السلام، مجلة دراسات المستقبل، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٥)، ص ٦٣ .

(٣) Thomas L. Brewer & Lorne Titelbawn , **American Foreign Policy: A Contemporary Introduction,** Fourth Edition,(New Jersey: Prentice-Hall 1997),pp202-204

(٤) د.عبده مختار موسى،مرجع سبق ذكره،ص ٦٦

(٥) د. السيد فليفل (محرر) التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧.

والاستثمار وتنمية التجارة وغيرها، بالإضافة إلى قيامه بزيارة أفريقيا فى ٢٣مارس ١٩٩٨، واستغرقت مدة ١٢ يومًا زار خلالها ٦ دول هى غانا والسنغال ورواندا وبتسوانا وجنوب أفريقيا وأوغندا وركز خلالها على الجوانب الاقتصادية للعلاقات بين الجانبين. (١)

كما تبنت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ آلية لتنشيط التجارة مع أفريقيا بدلاً من المعونات وهى قانون النمو والفرص الأفريقى African Growth & Opportunity Act (AGOA) الذى يتيح تصدير المنسوجات من الغلال الأفريقية جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة، بشرط احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية؛ حتى يتم تنفيذ القانون الذى يشير إلى«الشراكة » فى العلاقات الأمريكية ـ الأفريقية لأول مرة.. وكذلك مبادرة الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش الابن بإقامة المنتدى الأفريقى ـ الأمريكى للاقتصاد فى أكتوبر ٢٠٠١، وكلها آليات لتنشيط العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والدول الأفريقية.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد وقعت مع سكرتارية الكوميسا اتفاقية فى سبتمبر ١٩٩٨ يتم بموجبها تقديم الولايات المتحدة لمنحة بمبلغ ٥,٢٦ مليون دولار لتمويل برامج الكوميسا المتنوعة، ومنها تنشيط علاقات القطاع الخاص بين الجانبين، ودعم الاتصالات الداخلية، ومشروع التعريفة الجمركية (٢)، كما وقعت الولايات المتحدة مع الكوميسا اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار Trade & Investment Framework Agreement (TIFA) فى أكتوبر ٢٠٠١ وأنشئ بموجبها المجلس الأعلى للتجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والكوميسا عام ٢٠٠٢ الذى يجتمع دوريًا للمراجعة والتشاور حول أية قضايا تتعلق بالتجارة والاستثمار بين الطرفين، خاصة ما يتعلق بزيادة التبادل التجارى بين الطرفين والمعونة الفنية والتشاور حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. (٣)

الاتحاد الأوروبى:

يعد الاتحاد الأوروبى أحد الفاعلين على الساحة الأفريقية، سواء فى المجال الاقتصادى أو الثقافى أو السياسى؛ حيث إن له دورًا فى عملية التحول الديمقراطى التى تشهدها القارة، وفى مجال تخفيف المديونية، فضلاً عن موقفه من قضايا النزاعات الأهلية وحقوق الإنسان(٤). تتركز أهدافه فى القارة الأفريقية على العمل

---

(١)د. حمدي عبد الرحمن،«السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة الى الشراكة»،السياسة الدولية،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد١٤٤،أبريل ٢٠٠١)،ص ١٩٤

(٢) US Government supports COMESA programmes,http://www.comesa.int/bulletin/Usaid.htm

(٣) http://www.comesa.int/investment/COMESABusinessSummit/MS-office-Document,2004

(٤) R. Keohaneetal,(ed), **After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe 1989-1991**,(London: Harvard University Press,1993) ,p34

على فتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الأوروبية وضمان الحصول على المواد الأولية التى تخدم الصناعات الأوروبية، وخاصة المواد الاستراتيجية منها، مثل اليورانيوم المشع والمعادن الهامة، مثل الصلب، وكذلك على نشر المبادئ الداعية لإطلاق الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان للحفاظ على أمن واستقرار القارة.

ومن منطلق اهتمامه بدول الكوميسا، فقد حرص ـــ بالاشتراك مع تجمع الكوميسا ـــ على تنظيم أول معرض للتجارة والاستثمار فى الفترة من ٢٦-٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ فى زامبيا؛ وذلك فى إطار اتفاقية كوتونو[1] التى وقعها الاتحاد الأوروبى مع دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى EU-African, Caribian&Pacific-Countries (EU-ACP) ـــ وهى إطار استفادت منه الدول الأفريقية، سواء فى النظام التجارى المعمول به أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية ـــ وشاركت فيه أكثر من ١٧٠ شركة من دول الكوميسا والدول الأوروبية لعرض منتجاتها وخدماتها، وقد أقيم المعرض على هامش القمة غير العادية للكوميسا التى تم فيها إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة فى أكتوبر ٢٠٠٠ وفاز الجناح المصرى فى المعرض بالجائزة الأولى كأفضل عرض وتنظيم.[2]

وقد وافقت الدول الأوروبية ـــ ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ـــ فى اجتماع قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى فى يوليو ٢٠٠١ على المبادرة الأفريقية الجديدة للتنمية (نيباد) التى تقوم على اعتماد الأفارقة على ذاتهم خلال فترة انتقالية، وتعهدت الدول الصناعية الثمانى بتقديم الدعم فى شكل منح ومساعدات لا ترد، كما قرر الاتحاد الأوروبى تخصيص صندوق بمبلغ ٢,٢ مليار يورو من أجل تقديم تسهيلات للاستثمار فى دول مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى فى إطار اتفاقية «كوتونو » ٢٠٠٣.[3]

---

(١) يرجع تاريخ الروابط بين القارة الأوروبية والدول الأفريقية إلى فترة ما قبل استقلال الدول الأفريقية عن الاستعمار الأوروبى فيما عرف باتفاقيات الارتباط، وبعد الاستقلال تم توقيع اتفاقيات ياوندى الأولى والثانية، ثم منذ عام ١٩٧٥ انضمت للدول الأفريقية دول الكاريبى و المحيط الهادى ووقعت أربع اتفاقيات عرفت باتفاقيات لومى الأربع تتضمن عددًا من التسهيلات الممنوحة لدول ACP، منها منح هذه الدول تفضيلات تجارية غير متبادلة وإدراجها فى برنامج المساعدات الاقتصادية وكذا برنامج للمساعدات الفنية والصناعية وغيرها من التسهيلات، وفى منتصف التسعينيات أدخلت تعديلات على اتفاقية لومى فى أثناء المراجعة النصفية لها وعقدت مفاوضات بشأن لومى الخامسة عرف ما صدر عنها باتفاقية "كوتونو" التى تم توقيعها عام ٢٠٠٠ بين الاتحاد الأوروبى ودول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهندى ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٣، وقد حلت محل اتفاقيات- لومى التى غطت الفترة من ١٩٧٥-٢٠٠٠ وقد أضيف إليها بنود غير مالية تتعلق بالمشروطيات مثل الحق فى تعليق أو وقف التعاون مع الدول المتلقية فى حالة تفشى مستويات الفساد فيها.. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Karin Arts, and Jessica Byron, "The Mid-Term Review of the Lome IV Convention:Heralding The Future?",**Third World Quaterly** , (Oxford:Carfax Publishing Company, Vol.18,No.1,1997),pp.73-74

(٢) http://www.ace-events.com/COMESA.htm

(٣) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣.

كذلك يدخل الاتحاد الأوروبى فى مفاوضات مع دول الكوميسا؛ من أجل التوصل لاتفاقية شراكة اقتصادية بين الطرفين، تتم بموجبها دخول صادرات دول الكوميسا إلى الأسواق الأوروبية دون حواجز جمركية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، ومن المقرر أن تدخل هذه الشراكة حيز التنفيذ فى يناير ٢٠٠٨، إلى جانب مساعدة الاتحاد الأوربى لدول الكوميسا فيما يتعلق بالتنمية. (١)

الشراكة الاستراتيجية الأوروبية الأفريقية التى كانت أولى مراحلها انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية – الأوروبية الأول بالقاهرة فى ٣ أبريل ٢٠٠٠، بحضور جميع دول الاتحاد الأوروبى وجميع الدول الأفريقية حيث انتهى بتبنى الطرفين خطة عمل القاهرة وصدور البيان الختامى المعروف بإعلان القاهرة الذى تضمن العديد من القضايا والمحاور على رأسها القضايا الاقتصادية وتحديدًا التعاون الاقتصادى والتكامل الإفريقى وإدماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى، وتضمنت الخطة بنودًا حول التجارة وتنمية دور القطاع الخاص والاستثمارات، فضلاً عن تخصيص الإعلان لجزء تناول قضايا بناء السلم ومنع وإدارة وتسوية المنازعات. (٢)

ويعد الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأكبر لدول الكوميسا؛ إذ لا تقل تجارته معها بأية حال من الأحوال عن ٤٠%، كما أن الاتحاد الأوروبى يوجه معونات للدول الأفريقية تمثل نصف ما تحصل عليه من معونات حيث إن الاتحاد الأوروبى يعمل على تخصيص برامج ثنائية للمعونات فى أفريقيا إضافة إلى أن المفوضية الأوروبية لها برامجها الخاصة بالمساعدات. (٣)

ويتعدد الفاعلون الأوروبيون على الساحة الأفريقية، وتتعدد كذلك ميادين العلاقات الأوروبية الأفريقية، لكن سيقتصر العرض على أهم الفاعلين الأوروبيين وهما فرنسا وبريطانيا، وذلك على النحو التالى:

<u>فرنسا:</u>

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وارتباطاتها بمستعمراتها السابقة، ومن ثم قدرتها على الحركة والفعل فى الساحة الأفريقية، وتعد الساحة الأفريقية أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية. وبشكل عام، فقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التى استقلت عنها منذ عام ١٩٦٠ من خلال سلسلة من الارتباطات العسكرية والدفاعية والقواعد العسكرية التى أقامتها فرنسا فى تلك الدول، إضافة إلى ما ترسله فرنسا من قوات بشكل منفرد فى الأزمات، وغيرها

---

(١) http://www.comesa.int/news_archive/New_.item.2005-08-29.2927

(٢) د.محمود أبوالعينين،« العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠)، ص ص ٣٢-٣٣ .

(٣) راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ٩ .

من القوات الفرنسية التى تساهم بها فى عمليات حفظ السلام فى القارة التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن قوات التدخل السريع التى تستخدم فى المناطق الأفريقية وقت الحاجة. وفى هذا الإطار، قدمت فرنسا مبادرة خاصة لبناء قدرات أفريقية لحفظ السلام سميت Recamp، تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية، تقوم على مساعدة الدول الأفريقية من خلال دعم مؤسساتها الإقليمية، وتقوم فرنسا بتدريب القوات الأفريقية على مهام حفظ السلم ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب عن طريق التعاون مع منظمات المجتمع المدنى. وإلى جانب المجال الأمنى، تهدف فرنسا إلى المحافظة على مصالحها الاقتصادية فى القارة وضمان حصولها على المواد الخام خاصة النفط، فضلاً عن كونها متمسكة بقطاعات مربحة اقتصاديًا؛ كالتعدين والأعمال الزراعية وأعمال البناء والاتصالات والمصارف والكهرباء، وتقوية مركزها فى القارة وموازنة النفوذ الأمريكى بها. (١)

وتعد منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا منطقة استراتيجية هامة لفرنسا؛ نتيجة ما تمتلكه من موارد معدنية تخدم الصناعات الفرنسية الثقيلة والنووية، وتعد جيبوتى أهم دولة فى المنطقة؛ لاستقرارها النسبى وموقعها القريب من طريق التجارة العالمية ومضيق باب المندب الأمر الذى حدا بفرنسا إقامة أكبر قواعد فرنسا العسكرية فى أفريقيا قاعدة لومير، هذا فضلاً عن عضوية فرنسا فى منتدى شركاء الإيجاد IGAD Partners Forum الذى يعمل على مساعدة دول القرن الأفريقى.

وتكتسب كذلك منطقة البحيرات العظمى أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا للثروات الطبيعية الهائلة الموجودة بها، خاصة الألماس والذهب والنحاس والمواد المعدنية التى تستخدم فى الصناعات الثقيلة، والنووية مثل اليورانيوم والكوبالت، كذلك الثروة المائية الهائلة التى تتمتع بها المنطقة فى ظل الحديث عن أزمة المياه خلال القرن الحادى والعشرين.

من هذا المنطلق، حرصت فرنسا على تدعيم صلاتها بالدول الأفريقية والتى تشمل دول الكوميسا من خلال إقامة المنظمة الفرانكفونية عام ١٩٧٠ التى تضم الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وتعمل على تعزيز الروابط بين الطرفين، إضافة إلى آلية القمة الأفريقية الفرنسية عام ١٩٧٦ التى تحولت رسميًا عام ١٩٨١ إلى اسم «مؤتمر رؤساء فرنسا وأفريقيا» وتم الاتفاق فى عام ١٩٨٩ على عقدها كل عامين بالتناوب بين فرنسا والدول الأفريقية، وتشارك فيها جميع الدول الأفريقية باستثناء جزر القمر. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي تركز مؤتمرات القمم على مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالأمن خاصة (٢)، وتعد هذه الآلية بمثابة منتدى للحوار بين الطرفين حول الجوانب السياسية والاقتصادية.

---

(١) د.محمود أبوالعينين، «العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١-٣٢.

(٢) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢-٢٨٧.

بريطانيا:

تعد الدولة الأوروبية التى كانت صاحبة أقوى نفوذ فى أفريقيا إبان العهد الاستعماري، خاصة فى دول حوض النيل، وتحتفظ حاليًا بروابط قوية مع عدد من دول القارة فى إطار منظمة الكومنولث التى تضم ١٩ دولة أفريقية متحدثة باللغة الانجليزية، وهى منظمة ذات أغراض سياسية واقتصادية وثقافية وتشكل أداة من أدوات السياسة البريطانية للضغط السياسى والاقتصادى من أجل إحداث تغيير مطلوب فيما يتعلق مثلا بالتحول الديمقراطى والالتزام بحقوق الإنسان. وتشترك بريطانيا كذلك فى منتدى شركاء الإيجاد IGAD Partners Forum الذى يضم معظم الدول والمؤسسات المانحة لتنمية القرن الأفريقى، وتهدف بريطانيا من وجودها بالقارة الأفريقية إلى حماية مصالحها الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة والسوق الضخمة التى تتيحها الدول الأفريقية.

وتعزز بريطانيا وجودها فى القارة من خلال مساهمتها فى حل الصراعات الأفريقية وفى عمليات حفظ السلام فى القارة.. وفى هذا الإطار قدمت مبادرتها لحفظ السلام فى القارة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك من خلال جهودها فى المبادرة المشتركة الفرنسية الأمريكية البريطانية لحفظ السلام، وكذلك من خلال التزاماتها مع دول الثمانى الصناعية الكبرى فى إطار مبادرة النيباد.

وفى إطار الحرص البريطانى على تعزيز علاقاتها بالقارة الأفريقية أعلن رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير تشكيل ما عرف بـ« لجنة أفريقيا » فى فبراير ٢٠٠٤ برئاسته وعضوية ١٦ شخصية دولية اختيرت على أساس الكفاءة الشخصية وتمثيل أوسع لقارات العالم، حيث تضم عضويين من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة فى أفريقيا وممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا وكندا وأفريقيا (٧ أعضاء هم جنوب أفريقيا وتنزانيا وإثيوبيا ونيجيريا وأوغندا وبوتسوانا وساحل العاج) ، والملاحظ أنه لا يوجد تمثيل لدول الشمال الأفريقى وأن أغلبية الدول الأفريقية الأعضاء من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية.. وتهدف اللجنة إلى بحث كيف يمكن للمجتمع الدولى أن يساعد القارة الأفريقية على الخروج من دائرة الفقر والصراعات والأمراض إلى جانب السعي لفتح أسواق الدول الكبرى أمام المنتجات الأفريقية التى توجد أمامها عوائق كثيرة حاليًا. (١)

وقد وعد بلير فى إطار هذه اللجنة استخدام نفوذ بريطانيا داخل أوروبا لزيادة المساعدات الأوروبية لأفريقيا بالتعاون مع الدول الأفريقية ذاتها التى عليها أن تقوم بعدة إصلاحات؛ لتحقيق الشفافية وزيادة قدراتها وتحملها المسئولية وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية. وتهدف بريطانيا من هذه اللجنة استقطاب الرأى العام

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني للجنة أفريقيا : www.commissionforafrica.org

الأفريقى خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء؛ مما يخدم تنمية المصالح البريطانية والنفوذ والوجود البريطانى فى القارة الأفريقية.

الدول الآسيوية:

الصين:

تشكل قوة كبيرة صاعدة فى النظام الدولى الجديد. وللصين مصالح تقليدية فى أفريقيا منذ التنافس الدولى أبان الحرب الباردة، إلا أن مصالحها فى الوقت الحالى تتمثل أساسًا فى المصالح الاقتصادية المتمثلة فى فتح الأسواق للمنتجات الصينية التى تعتبر ذات قدرات تنافسية عالية لأسعارها المناسبة وجودتها المتواضعة الأمر الذى يناسب مستوى الدخل فى الدول الأفريقية، وذلك من خلال زيادة التبادل التجارى بينهما، فضلاً عن ضمان تأمين تدفق المواد الخام وإيجاد فرص عمل وهجرة للعمالة الصينية فى القارة ويتجسد الاهتمام الصينى بأفريقيا فى تزايد استثماراتها فى القارة حتى وصلت الاستثمارات الصينية فى القارة لأكثر من ٥٨% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية بالقارة.(١)

وقد أقامت الصين عام ٢٠٠٠ آلية لتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية فى إطار ما عرف بـ «المنتدى الصينى الأفريقى» والذى أسهم فى تنشيط الاستثمارات الصينية فى أفريقيا وتعزيز التجارة، كما تسهم حاليا الصين فى مجال البحث عن البترول والمواد الخام فى أفريقيا. كما بادرت الصين بتخفيض ديونها بمقدارا ١,٥ مليار دولار على الدول الأفريقية الأكثر فقرًا، وذلك خلال القمة الثانية للمنتدى الصينى الأفريقى والتى عقدت فى الخرطوم فى ٢٠٠٤.(٢)

اليابان:

من الأطراف الدولية التى تعمل حاليًا بنشاط على الساحة الأفريقية، وقد طورت علاقاتها بالدول الأفريقية خاصة فى المجال الاقتصادى. وأقامت آليات جديدة؛ لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية أهمها «مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية فى أفريقيا» Tokyo International Conference for African Development (TICAD) والذى عُقد لأول مرة عام ١٩٩٣ ، ويهدف إلى المساعدة فى تحقيق التنمية فى أفريقيا بمشاركة المجتمع الدولى والقطاع الخاص فى هذه العملية.

وقد لعبت اليابان دورًا كبيرًا فى مجال المساعدات للدول الأفريقية منذ الثمانينيات من القرن الماضي حتى أصبحت من أكبر الدول المانحة، خاصة فى مجال المساعدات لأربع دول أفريقية هى كينيا وزامبيا ومالاوى ونيجيريا. وبعد انتهاء

---

(١) د.محمود أبوالعينين (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى٢٠٠٤-٢٠٠٥، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يناير٢٠٠٦)، ص ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٢) انظر الموقع الالكترونى لمجلة الصين اليوم www.chinatoday.com/cn/news

الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، أصبحت اليابان أكبر مانح للمعونات في العالم، وتركز اليابان على الاستثمارات المباشرة فى القارة الأفريقية؛ لأنها ترى أنها تتجاوز تقديم المعونات الاقتصادية وأنها أكثر فعالية فى تحقيق التنمية في الدول الأفريقية[1] وقد بلغت الاستثمارات اليابانية فى القارة الأفريقية عام ١٩٩٨ نحو ٢١٠ مليار ين يابانى، كما بلغ حجم التجارة اليابانية مع أفريقيا (٣٥ دولة فقط) عام ١٩٩٨ نحو ٢٢٠ مليار ين يابانى أى ما يعادل مليارى دولار.[2]

من العرض السابق لسياسات الدول الكبرى تجاه القارة الأفريقية، نجد أن هناك دولاً اختفى تأثيرها ونشاطها مثل روسيا، وهناك دول زاد نشاطها ودورها في القارة مثل الصين واليابان. إلى جانب ظهور بعض التوجهات السياسية والاقتصادية التى فرضتها التغيرات الدولية والتى يأتى فى مقدمتها تفعيل دور المنظمات الإقليمية فى القارة من أجل تسوية النزاعات الإقليمية وإدارة قضاياها المختلفة. هذا بجانب ظهور بعض الميل من جانب الدول الأوروبية خاصة فرنسا لمنافسة الولايات المتحدة حول كسب النفوذ فى أفريقيا، بالإضافة إلى وجود الصين على الساحة الأفريقية ومنطقة الكوميسا خاصة فى دول حوض النيل، عبر مجموعة من المشروعات التجارية والمقاولات، إذ تعاقدت الصين على إنشاء سد كجبار عند دنقلة، وتعاقدت لإنشاء سد مروى فى شمال السودان.[3]

كما يبدو من العرض السابق أن سياسات الدول الكبرى تجاه الدول الأفريقية تنطلق من واقع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى القارة، فعلى الرغم من إعلان هذه الدول ضرورة العمل على تخفيف عبء الديون الأفريقية ومحاربة الفقر والأمراض ومساعدة الدول الأفريقية على النهوض والتنمية — وهى نفس الأهداف التى أعلنتها الأمم المتحدة فى قمة الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ — فإنه واقعيًا لا تفى هذه الدول بنسبة الـ ٠,٧% من دخلها لمساعدة الدول النامية وهى النسبة التى وضعت منذ عقود ولكن لم تحترمها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، مما دفع الأمم المتحدة إلى القول أنه إذا استمرت المساعدات الدولية على مستواها الحالى لأفريقيا فإن دخل الفرد فيها لن يتضاعف إلا بعد مائة وخمسين عامًا وهو فى الأصل ضعيف جدًا؛ حيث يبلغ دخل الفرد فى أغلبية دولها أقل من دولار واحد فى اليوم.[4]

---

(١) أيمن السيد عبدالوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣ .

(٢) د.السيد فليفل، (محرر)، التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١-٢٠٠٢، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٤.

(٣) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره، ص١٧٥.

(٤) د.محمود أبوالعينين، مصر وأفريقيا:الطريق إلى مجلس الأمن، ورقة غير منشورة قدمت للحلقة النقاشية بعنوان مصر وأفريقيا: الطريق إلى مجلس الأمن التى نظمها كل من المجلس المصرى للشئون الخارجية ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ٢٠٠٥، ص ٣٥ .

ويمكن فهم التدخل الدولي في حل الصراعات في القارة الأفريقية — خاصة في مناطق الثروات سواء المعدنية أو النفطية — من أجل تأمين مصالح شركات النفط والتعدين الدولية، كما تعمل الدول الكبرى على تدعيم الشراكة الدولية مع الدول الأفريقية، من خلال إقامة منتديات وتنظيمات لتعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية مع دول القارة بشكل عام.

والأهم من ذلك، أن إقامة مثل هذه المنتديات والتنظيمات الدولية من شأنه أن ينشئ مواجهات مع التنظيمات الإقليمية في القارة ذاتها وعلى رأسها التنظيم الأفريقي القاري (الاتحاد الأفريقي) الذي أنشئ أساسًا على مبدأ التكامل الاقتصادي وأدواته، وعلى مبدأ التكامل السياسي والتكامل الدفاعي طبقًا للوارد في أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي. فتواجه التنظيمات الإقليمية الأفريقية التي تسعى جادة نحو تفعيل وبناء ذاتها خطرًا إذا ما تمسكت بمبدأ الاستقلال والابتعاد عن ساحة التنافس الدولي ونجحت في ممارسة هذا الاستقلال وصيانة مؤسساتها.

على الرغم مما سيعود على الدول الأفريقية بشكل عام ودول الكوميسا بشكل خاص من ارتباطها بالدول الكبرى اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا إلا أن هذا قد يدفع هذه الدول الأفريقية إلى تفضيل عضويتها في المنتديات والتنظيمات التي تجمعها مع الدول الكبرى وتوثيق علاقاتها معها بشكل أكبر من اهتمامها بعضويتها في التنظيمات الإقليمية الأفريقية، الأمر الذي يؤثر بالسلب على علاقات هذه الدول الأعضاء داخل التجمع الواحد من ناحية وعلاقاتها بباقي الدول الأفريقية من ناحية أخرى، خاصة وأن الدول الكبرى تسعى لتوسيع قاعدة نفوذها الاقتصادي وإقامة مناطق للتجارة الحرة واستقطاب الدول الأفريقية ثقافيًا وسياسيًا وإعلاميًا لخدمة الأغراض الاقتصادية.

وتشير الدراسات إلى أنه على الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية، فإن الأمر لا يخلو من قيود؛ حيث إن أطر حوار الشمال — الجنوب — التي تعتبر اتفاقيات لومي نموذجًا لها — وعلى الرغم من أنها تهدف إلى تقديم تسهيلات للدول النامية فإن مثل هذه الأطر ربما تكون ذات أثر سلبي على التكتلات الإقليمية الأفريقية لكونها تنافس على ولاء الدول الأفريقية من جهة، وكونها تسهم في تقويض التجارة الأفريقية البينية لصالح التجارة مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى، وكونها قد تقوض أهداف وتماسك التكتلات الإقليمية الأفريقية من جهة ثالثة. (١)

---

(١) Olufemi A, Babariande,"Regionalism and African Foreign Policies", in Stephen Wright (ed.), African Foreign Policies (Boulder: Westview Press,1999), p.218 . وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة اتجاهًا يرى أن الارتباطات مع الشمال مثل لومي على سبيل المثال من شأنها تقويض آليات التكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي الأفريقي، وهو نفس التوجه الذي عبر عنه كوامي نكروما عندما وصف اتفاقيات الارتباط بين السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية بأنها تسعى لجذب الدول الأفريقية إلى الإمبريالية الأوروبية، وأنها تسعى إلى منع الدول الأفريقية من أن تتبع سياسة محايدة ومستقلة، وفي هذا السياق فإن الروابط مع الخارج تكرس التبعية وتحول دون نجاح الأطر الإقليمية الأفريقية في العمل باستقلالية، انظر في ذلك : S. K. B. Asante Regionalism and =

كذلك ترى بعض الدراسات أن التعويل على دعم القوى الغربية - التى هى بالأساس قوى استعمارية سابقة - من شأنه ترسيخ المشروطيات التى تفرضها تلك الدول على أفريقيا بل تعميق لتلك المشروطيات فى ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين، كما أن الاعتماد على الخارج يجعل نجاح مساعى التكامل الأفريقية رهنًا بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة وتصرفاتها ومدى استعدادها لمساندة الدول الأفريقية وتحويل مساندتها لها إلى دعم حقيقى وملموس(١). وثمة اتجاه آخر يرى أن المجتمع الدولى على عكس ما يتم ترويجه لا يساعد على إنجاح التكامل الإقليمى فى القارة الأفريقية بسبب ما يصدره من إشارات غير متسقة بل وأحيانًا متعارضة حول التكامل الإقليمى، فعلى سبيل المثال فإن مواقف البنك وصندوق النقد الدوليين قد اتسمت بالغموض فيما يتعلق بموقفهما من التكامل الإقليمى والنمط المفضل لتحقيق التكامل. (٢)

ويشكل ما سبق عامل ضغط دولىّ على الدبلوماسية المصرية تجاه التكتلات الإقليمية بشكل عام، وعلى السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا بشكل خاص، حيث إن الارتباط مع الدول الكبرى يصعب من التوصل إلى آليات مشتركة على المستوى الإقليمى مما يشكل تعارضًا مع ما التزمت به مصر ودول الكوميسا والدول الأفريقية بشكل عام بشأن إنشاء تجمعات إقليمية فى أفريقيا بهدف الوصول للهدف الأكبر وهو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

ويشير ما سبق أن سياسات الدول الكبرى تجاه منطقة الكوميسا وتجاه القارة الأفريقية بشكل عام وما تنطوى عليه من تغيرات تمثلت فى الميل إلى تقسيم القارة إلى أفريقيا جنوب الصحراء والشمال الأفريقى، وتفعيل أدوار بعض القوى الإقليمية التى تتوافق ميولها مع المصالح الأمريكية والغربية بشكل عام، والسعى نحو تقليص الدور العربى فى القارة ومحاولة دمجه فى إطار مشروعات أخرى فيما يسمى الشرق الأوسط الكبير، تلك التغيرات تتعارض مع المصالح المصرية خاصة فيما تشهده منطقة الكوميسا من تغير فى موازين القوى الإقليمية وصعود بعض القوى الإقليمية على حساب قوى أخرى، فضلاً عن عدم توافق المصالح المصرية والأمريكية فى كثير من الأحيان، كما هو الحال بالنسبة للمسألة السودانية وما يطرح فى هذا السياق من الحديث عن مشروع القرن الأفريقى الكبير الذى يضم جنوب السودان، حيث تعد مبادرة الإيجاد التى دعمتها الولايات المتحدة والغرب عمومًا، تكرس آلية انفصال الشمال عن الجنوب من خلال الاستفتاء الشعبى الذى يحدد مستقبل السودان؛ إذ يعد

Africa's Development: Expectations ,Reality and Challenges,(New York: Macmillan= Press,1997),pp.125-127

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. عراقى الشربينى،«النيباد واستراتيجية التنمية الأفريقية:عرض نقدى لبعض القضايا الرئيسية»، آفاق افريقية، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ١٥، السنة الرابعة ،خريف ٢٠٠٣)، ص ص ٣٠-٣١ .

(٢) Percy S. Mistry,"Africa's Record of Regional Co-operation and Integration", African Affairs, (vol.99,No. 397 , October 2000),p.572

انفصال الجنوب عن الشمال إضرارًا بالمصالح الاستراتيجية المصرية، فمن ناحية لن تنتهى حالة الصراع بين الدولة الشمالية العربية والدولة الجنوبية الأفريقية، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى تدهور العلاقات المصرية مع الدول الأفريقية التى يعد السودان مدخلاً لها وخاصة دول حوض النيل، ويقوض أية إمكانيات للتعاون المشترك خاصة فى المجال المائى على ضوء افتراض مساندة الدول العربية، وعلى رأسها مصر للدولة الشمالية العربية ومساندة الدول الأفريقية للدولة الجنوبية الأفريقية.

كما أن تلك التغيرات الدولية وما تلاها من تزايد النفوذ الأمريكى والإسرائيلى بالتبعية، والتدخل الخارجي فى النزاعات الأفريقية وتوجه بعض القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أسلوب إدارة الأزمات بدلاً من إدارة وحل الأزمات، تلك التغيرات أدت إلى تقليص الدور المصرى فى الحفاظ على مصالحها عبر المشاركة فى تسوية النزاعات، وهو ما ظهر بوضوح فى مفاوضات السودان، وبشكل ما فى الأزمة الصومالية.

فضلا عن أن الوجود العسكري الدولي من خلال القواعد العسكرية الدولية في القارة الأفريقية وخاصة منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا يفرض فى النهاية قواعد جديدة فى طبيعة التوازنات ونمط العلاقات الإقليمية، فالولايات المتحدة أصبحت ــ بشكل ما دولة جوار ــ مقيمة لفترة زمنية قادمة فى منطقة الشرق الأفريقى. وهو وجود يفرض سلوكًا سياسيًّا وتعاونيًّا على كل دول هذه المنطقة بدون استثناء، فهذا السلوك التعاونى ليس تجاه الولايات المتحدة فقط، ولكن أيضًا فى إطار العلاقات المتبادلة بين الدول الأفريقية؛ إذ إن أى سلوك صراعى بين هذه الدول الأفريقية سوف يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية ورؤيتها. (١)

ويحد التكالب الدولي على ثروات القارة الأفريقية -كما سبق ذكره- من الفرص المتاحة امام صانع السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بشكل عام ويصبح عليه أن يبدأ التنسيق بالأساس في متابعة هذه السياسة على مستوى القارة الأفريقية ككل مع الولايات المتحدة لكن في نفس الوقت هناك قوى كبرى أخرى ينبغي العمل معها وهي الاتحاد الأوروبي واليابان وكذلك الصين .

كما إن الأصل في مواجهة هذا التكالب الدولي يؤكد أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية بشكل عام والكوميسا بشكل خاص المتمثلة في بناء السلم والأمن وفتح آفاق التنمية وقيادة العمل الجماعي الأفريقي وتوجهه الى الأهداف المنشودة.

---

(١) د. عبدالملك عودة، قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٦ .

هذه التحديات من شأنها أن تضيف المزيد من العبء على صناع السياسة الخارجية المصرية؛ لمواجهة حالة السيولة التى تكتنف الآن الكثير من العلاقات الإقليمية، والتعامل مع مستجدات ومتغيرات لم تأخذ سبيلها بعد نحو الاستقرار، وبالتالى تبقى أهمية قراءة مجريات الأحداث بشكل جيد، وامتلاك زمام المبادرة باعتبارها من ضرورات المحافظة على استمرار النفوذ والمصالح المصرية في منطقة الكوميسا.

الباب الثاني

السياسة الخارجية المصرية تجـــاه الكوميســـا

الباب الثانى

السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

يتناول هذا الباب أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا سواء الأدوات الدبلوماسية أو الاقتصادية والفنية أو الثقافية والإعلامية. فضلاً عن الأداء المصرى بعد الانضمام للكوميسا والعوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا والسياسة الخارجية المصرية تجاهها ، وينقسم إلى فصلين على النحو التالى:

<u>الفصل الأول</u>: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا.

المبحث الأول:الأداة الدبلوماسية.

المبحث الثاني:الأداة الاقتصادية والفنية.

المبحث الثالث:الأداة الثقافية والإعلامية.

<u>الفصل الثانى</u>: الأداء المصرى بعد الانضمام للكوميسا.

المبحث الأول: الأداء المصرى بعد الانضمام .

المبحث الثانى: مصر ومستقبل الكوميسا.

الفصل الأول

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

الفصل الأول

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

رغم الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية المختلفة والظروف الداخلية المصرية المقيدة إلى حد ما من الحركة الخارجية للسياسة المصرية عامة وتجاه القارة الأفريقية على وجه الخصوص، فإن مصر استطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى من العلاقات مع الدول الأفريقية عامة ومع الدول التى تشكل تجمع الكوميسا خاصة، فلم تشهد علاقاتها معها أى انقطاع للعلاقات الدبلوماسية رغم أن عملية قطع العلاقات الدبلوماسية تعد ظاهرة معتادة خاصة فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا إلى حد ما. وتتنوع أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الكوميسا ما بين أدوات دبلوماسية واقتصادية وفنية وثقافية وإعلامية.

وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الأداة الدبلوماسية.

المبحث الثانى: الأداة الاقتصادية والفنية.

المبحث الثالث: الأداة الثقافية والإعلامية.

المبحث الأول
الأداة الدبلوماسية

كانت القارة الأفريقية وستبقى أولوية متقدمة ضمن إدراك واهتمام السياسة الخارجية المصرية وركيزة أساسية للانطلاق فى المحافل الدولية، الأمر الذى يؤكد أن أفريقيا هى الهدف الاستراتيجي والأمنى لمصر، حيث تعد أفريقيا المحور الثانى من محاور التحرك الخارجى المصرى بعد المحور العربى وقبل محور الاتصالات الأوروبية المصرية لتنشيط اتفاقية المشاركة وسياسة الحوار مع الجانب الأوروبى.

فعلى مدى قرن من الزمان ساندت مصر حركات التحرير فى أفريقيا إلى أن تحقق الاستقلال الكامل فى كل دولها، ووقفت وراء سياسة تصفية الاستعمار وساهمت فى تشكيل توجهات وسياسات القارة ومستقبلها فى مواجهة محاولات الضغط والتبعية، إضافة للمساهمة فى التخلص من الأنظمة العنصرية، والعمل على تعزيز التضامن الإفريقى من خلال إنشاء ودعم منظمة الوحدة الأفريقية، ثم المساهمة بجد فى تحولها إلى الاتحاد الإفريقى كإطار جامع للدول الأفريقية ومعبر عنها.

وسوف يتم تناول الأداة الدبلوماسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا من خلال عرض للتمثيل الدبلوماسى المصرى فى دول الكوميسا، والزيارات الرسمية سواء على المستوى الرئاسى أو الوزارى لدول الكوميسا، وكذلك المراسلات الرسمية المصرية لدول الكوميسا، إضافة لدور مصر فى تحقيق الأمن والاستقرار فى دول الكوميسا، ودور الكوميسا فى احتمال حصول مصر على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن الدولى. وذلك على النحو التفصيلى التالى:

١-التمثيل الدبلوماسى المصرى فى دول الكوميسا:

يوجد تمثيل دبلوماسى مصرى مع ١٥ دولة من دول الكوميسا الـ ١٨ على مستوى سفارة، بينما يوجد تمثيل دبلوماسى غير مقيم فى كل من جزر القمر وسيشل وسوازيلاند. فقد حرصت مصر منذ استقلال هذه الدول على أن تقيم معها علاقات دبلوماسية على أعلى مستوى من التمثيل مما يعكس الأهمية التى توليها مصر للدول الأفريقية عامة وهو ما يوضحه الجدول رقم (١).

الجدول رقم(١)
مستوى التمثيل الدبلوماسي المصرى فى دول الكوميسا

الدولة	تاريخ الاستقلال	تاريخ التمثيل	مستوى التمثيل
أنجولا	١٩٧٥	١٩٧٥	سفارة
إثيوبيا	١٩٣٠	١٩٣٠	سفارة
إريتريا	١٩٩٣	١٩٩٣	سفارة
أوغندا	١٩٦٢	١٩٦٣	سفارة
بوروندى	١٩٦٢	١٩٦٢	سفارة
جزر القمر	١٩٧٥	١٩٧٦	غير مقيم (سفير مصر في تنزانيا)
الكونغو الديمقراطية	١٩٦٠	١٩٦٠	سفارة
جيبوتي	١٩٧٧	١٩٧٧	سفارة
كينيا	١٩٦٣	١٩٦٣	سفارة
مدغشقر	١٩٦٨	١٩٦٨	سفارة
مالاوى	١٩٦٤	١٩٦٤	سفارة
موريشيوس	١٩٦٨	١٩٧٠	سفارة
رواندا	١٩٦٢	١٩٧١	سفارة
سيشل	١٩٧٦	١٩٧٦	غير مقيم (سفير مصر فى كينيا)
السودان	١٩٥٦	١٩٥٦	سفارة
سوازيلاند	١٩٦٨	١٩٧٤	غير مقيم (سفير مصر فى موزمبيق)
زامبيا	١٩٦٤	١٩٦٤	سفارة
زيمبابوى	١٩٨٠	١٩٨٠	سفارة

المصدر: وزارة الخارجية المصرية، إدارة شئون المراسم،بيان غير منشور،٢٠٠٤

يلاحظ من الجدول أن شبكة العلاقات الدبلوماسية التى تقيمها مصر مع دول الكوميسا هى علاقات كثيفة جدًا وتكاد تكون شاملة أى أن الوجود المصرى الرسمى على المستوى الدبلوماسى وجود قوى فى دول الكوميسا.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مكتب خاص أو وحدة مختصة بشئون الكوميسا فى السفارات المصرية فى هذه الدول بعد انضمام مصر لهذا التجمع ولكن يوجد موظف مسئول عن ذلك. (١)

وكانت وزارة الخارجية المصرية مع انضمام مصر لهذا التجمع قد أنشأت وحدة أو إدارة خاصة لتجمع الكوميسا تقوم بعمل كل الاتصالات اللازمة لانضمام مصر للتجمع وتتابع تطوراته وفعالياته بالتعاون مع باقي الوزارات المصرية المعنية الأمر الذى عكس اهتمام صانع القرار المصرى بهذا التجمع وأهمية انضمام مصر إليه، إلا أنه بعد انضمام مصر للكوميسا تم ضم هذه الوحدة إلى إدارة المنظمات الأفريقية بالوزارة . (٢)

---

(١) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع السابق .

وبصفة عامة فإن الأداة الدبلوماسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول الكوميسا عامة هدفت إلى إقامة علاقات ظلت تسير على وتيرة واحدة معتادة من التفاعل والتعاون الإقليمى، فهى علاقات متوازنة يحكمها حسن الجوار وخلق مناخ طيب مع جميع دول الكوميسا والتعاون معها من أجل تحقيق أمانى شعوبها، ودعم مجالات التعاون الثنائى والتشاور بشأن تحقيق الأمن والاستقرار فى أفريقيا بوجه عام وتأكيد روح التعاون والمصلحة المتبادلة وتشجيع الحوار ونبذ الصراع والخلاف. وعلى الرغم من ذلك نجد أنه لا يتناسب مستوى التفاعلات السياسية المصرية مع هذه الدول وأهمية المصالح الحيوية بل المصيرية فى معظم دول الكوميسا.

٢-الزيارات الرسمية

سيتم تناول الزيارات الرسمية التى قام بها مسئولون مصريون رسميون -على سبيل المثال لا الحصر- إلى دول الكوميسا على المستوى الرئاسى وعلى المستوى الوزاري على النحو التالى:

على المستوى الرئاسي:

لم يقم الرئيس مبارك بأية زيارات رسمية لدول الكوميسا وآخر زيارة للرئيس مبارك كانت للسودان فى إبريل ٢٠٠٣ وهى الزيارة الأولى التى يقوم بها الرئيس مبارك للخرطوم منذ ١٥ عاما، وقد تناولت المباحثات خلالها سبل تجاوز العديد من السلبيات التى خلفها توتر العلاقات فى ظل نظام حكم البشير — الترابى، فضلاً عن بحث سبل دعم التكامل المصرى — السودانى من خلال توقيع عدة اتفاقيات للتعاون المشترك فى كافة المجالات إلى جانب اطلاع الجانب المصرى على تطورات المفاوضات الخاصة بملف جنوب السودان والحرص على مشاركة مصر فى المرحلة الانتقالية للسودان.

على المستوى الوزاري:

يشير تعدد الزيارات التى قام بها الوزراء المصريون و تعدد مجالات نشاطهم إلى نمط التعاون المصرى مع دول الكوميسا ويمكن تقسيم هذه الزيارات على أساس الغرض منها كما يلي:

أ- زيارات للمشاركة في احتفالات دول الكوميسا :منها زيارة رئيس الوزراء د. عاطف عبيد بزيارة للسودان عام ٢٠٠٤؛ للتهنئة بتوقيع اتفاق السلام. (١) وزيارة وزير التنمية المحلية د.محمد زكي أبو عامر للسودان للمشاركة فى احتفالات ثورة المهدى تعبيرًا عن مشاركة مصر فى احتفالاتها في ذكرى ثورة الإنقاذ الوطني. (٢) وزيارة وزيرالبترول د.حمدي البنبي للسودان فى عام ١٩٩٩؛ للمشاركة فى

(١) صحيفة الأهرام، ٧ يونيو ٢٠٠٤،عبيد للتهنئة بسلام السودان ،ص ١.

(٢) صحيفة الأهرام، ٣٠ يونيو ٢٠٠١، الرئيس يبعث رسالة الى البشير ،ص١.

احتفالات السودان لتصدير أول حصة من البترول الخام خارج البلاد. [1] وزيارة وزير الموارد المائية والرى د. محمود أبوزيد لأوغندا عام ٢٠٠١؛ فى إطار المشاركة المصرية فى احتفالات تنصيب الرئيس الأوغندى بعد فوزه فى الانتخابات الرئاسية، وشهدت الزيارة مباحثات مشتركة حول تطهير بحيرة كيوجا من الحشائش المائية فى إطار المعونة التى تقدمها مصر لأوغندا لتطهير البحيرة. [2]

ب- زيارات لتوقيع اتفاقيات منها زيارة وزير التجارة الخارجية د. يوسف بطرس غالى لكينيا عام ٢٠٠٢برفقة ٤٠ من رجال الأعمال المصريين فى إطار اهتمام وزارة التجارة الخارجية بالقارة الأفريقية؛ باعتبار أن أسواقها من الأسواق الواعدة التى تتاح فيها الفرص التصديرية للسلع المصرية. وذلك لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية وإزالة العوائق الجمركية؛ [3] وقد تم الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة من الجانبين تجتمع فى العاصمة المصرية والكينية بالتناوب، وتأسيس مجلس أعمال مصرى – كينى مشترك. [4] وزيارة وزير التجارة الخارجية د. يوسف بطرس غالى لأريتريا عام ١٩٩٩؛ لتوقيع ثلاث اتفاقيات فى المجال التجارى؛ لزيادة النشاط التجارى بين البلدين. [5] وزيارة وزير الزراعة د. يوسف والى للسودان عام ٢٠٠١؛ لعقد عدة اتفاقيات فى المجالات الزراعية. [6] وزيارة وزير الموارد المائية والري د.محمود أبو زيد لإثيوبيا عام ٢٠٠٤؛ لحضور مراسم توقيع عقد شركة مصرية إثيوبية متخصصة لتصنيع مواسير الرى والمواد العازلة برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار تبلغ حصة الشريك المصرى فيها ٣٠% يملكها القطاع الخاص المصرى يعمل فى مجال التبطين والعزل بمشروع توشكى، ويملك الحصة الإثيوبية شركة أعمال الرى التابعة لوزارة الموارد المائية الإثيوبية. [7] و زيارة السيد احمد ماهر وزير الخارجية لكينيا لحضور توقيع اعلان نيروبي بين النائب الأول للرئيس السوداني وجون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان. [8]

ج- زيارات للإمداد بمساعدات طبية وإنسانية منها زيارة وزير الصحة د. إسماعيل سلام إلى السودان فى عام ١٩٩٩؛ بهدف تقديم المساعدات الطبية والإنسانية لها. [9]

---

(١) صحيفة الأهرام، ١ سبتمبر ١٩٩٩،مباحثات مصرية سودانية للتعاون في مجالات صناعة البترول،ص١٤.

(٢) صحيفة الأهرام، ١٢ مايو ٢٠٠١،رسالة من مبارك لموسيفيني يسلمها أبو زيد خلال زيارته لأوغندا اليوم،ص١.

(٣) صحيفة الأهرام، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢،غالي يبدأ تحركا جديدا لزيادة الصادرات المصرية،ص١٧.

(٤) صحيفة الأهرام، ٢٢ سبتمبر٢٠٠٢،في ختام زيارة الوفد المصري لكينيا،ص١٤.

(٥) صحيفة الأهرام،٥ أغسطس ١٩٩٩،ثلاث اتفاقيات مع إريتريا لزيادة التجارة،ص٩.

(٦) صحيفة الأهرام، ٣ يوليو ٢٠٠١،تعاون مصري سوداني في مجال الزراعة،ص١٢.

(٧)صحيفة الأهرام ،٦ أكتوبر ٢٠٠٤،تأسيس شركة مصرية إثيوبية متخصصة تؤكد عمق علاقات البلدين ،ص ١٥.

(٨) صحيفة الأهرام،٦ يونيو ٢٠٠٤،في حفل توقيع اعلان نيروبي وجولة أفريقية لوزير الخارجية ،ص ٩.

(٩) صحيفة الأهرام، ٢١ سبتمبر ١٩٩٩،إمدادت طبية وإنسانية للسودان،ص١٢.

كذلك حرصت مصر على تقديم المساعدات والعون الطبى لكينيا من خلال بعثة رأسها وزير الصحة د.إسماعيل سلام، ووفد طبى لتقديم المعونات الطبية والإنسانية لضحايا الانفجار الإرهابى فى السفارة الأمريكية بكينيا عام ١٩٩٨. (١)

د- زيارات لبحث قضايا فنية منها زيارتا وزير الموارد المائية والرى د. محمود أبوزيد للسودان فى عامى ١٩٩٩ و٢٠٠١ لمناقشة عدد من القضايا الفنية، مثل الإحماء والترسيب فى الخزانات الكبرى، وتم الاتفاق على عدد من المشروعات المستقبلية وإنشاء وحدة فنية مشتركة لإنجاز أعمال فنية ومتابعة الدراسات الفنية والسعى نحو عقد اتفاق بين دول الحوضين الأبيض والأزرق. (٢) و زيارته لإثيوبيا عام ٢٠٠١؛ لبحث وتطوير تنمية موارد النيل والمشروعات التى يمكن تنفيذها، وعبرت هذه الزيارة عن تحسن ملحوظ فى العلاقات بين البلدين فيما يتعلق بالأمن المائى. (٣)

هـ - زيارات لتوطيد العلاقات في الميادين المختلفة منها زيارة وزير الخارجية السيد أحمد ماهر لإثيوبيا فى عام ٢٠٠٣؛ لبحث العلاقات بين البلدين فى المجالات المختلفة. (٤) وزيارة لوزير الخارجية عمرو موسى لكينيا عام ١٩٩٨ لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وتطور القضايا الأفريقية، خاصة المشكلة السودانية ونتائج مفاوضات السلام فيها وانعكاساتها على الساحة الأفريقية. (٥)كما زار وكيل أول وزارة التجارة الخارجية ورئيس قطاع التمثيل التجارى كينيا عام ٢٠٠٢؛ استكمالاً لنشاط وزارة التجارة الخارجية فى تقوية العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية عامة ومع دول الكوميسا بوجه خاص، ووضع اقتراحات لحل بعض المعوقات والمشكلات التى تعترض تنمية التجارة والاستثمار بين كينيا ومصر. وقام وزير التجارة الخارجية د. يوسف بطرس غالى بزيارة لموريشيوس عام ٢٠٠٢ برفقة وفد من رجال الأعمال المصريين فى إطار اهتمام الوزارة بالقارة الأفريقية باعتبار أن أسواقها من الأسواق الواعدة للمنتجات المصرية. (٦)

و- زيارات لتوصيل رسالة منها زيارة وزير الخارجية السيد أحمد ماهر لإثيوبيا فى عام ٢٠٠٤ حاملاً رسالة من الرئيس مبارك لرئيس إثيوبيا تناولت العلاقات الثنائية، والعديد من القضايا التى تهم القارة الأفريقية والشرق الأوسط. (٧) كما قام وزير

---

(١) صحيفة الأهرام، ١٥أغسطس١٩٩٨، رسالة من مبارك الى موى،ص١.

(٢) صحيفة الأهرام، ١٦ أكتوبر ١٩٩٩ ،الهيئة المشتركة مع السودان تناقش بالخرطوم آثار فيضان النيل ،ص١٢ وصحيفة الأهرام ٢ يناير ٢٠٠١،أبو زيد في السودان لبحث تفعيل التعاون مع دول حوض النيل،ص ١٤

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٧ يناير ٢٠٠١،خلال زيارته لإثيوبيا بحث مشروعات مائية جديدة،ص١٤.

(٤) صحيفة الأهرام ،٣ فبراير ٢٠٠٣، القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي:رسائل من الرئيس مبارك للزعماء الأفارقة يحملها ماهر،ص١.

(٥)صحيفة الأهرام، ١ يوليو ١٩٩٨، رسالة من مبارك لكابيلا،ص١.

(٦) صحيفة الأهرام، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢،غالي يبدأ تحركا جديدا لزيادة الصادرات المصرية،ص١٧.

(٧) صحيفة الأهرام، ٦ يونيو ٢٠٠٤،في حفل توقيع اعلان نيروبي وجولة أفريقية لوزير الخارجية ،ص٩.

الخارجية السيد أحمد أبوالغيط فى عام ٢٠٠٤ بزيارة لإثيوبيا حاملاً رسالة من الرئيس مبارك للرئيس الإثيوبي عبرت عن أهمية وقدم العلاقات بين البلدين وكذلك للتشاور حول عدد من القضايا الحيوية الإقليمية والدولية. [١]قام السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية بزيارة لأوغندا عام ٢٠٠٤ حاملاً رسالة من الرئيس مبارك لرئيس أوغندا، جاء فيها تأكيد حرص مصر على تفعيل مبادرة حوض النيل، وحرصها على علاقاتها بالدول الأفريقية وعلى دعم العلاقات الثنائية مع أوغندا. [٢]

ي – زيارات في اطار جولة أفريقية :منها زيارة وزير الخارجية السيد أحمد أبوالغيط لكل من السودان وكينيا و موريشيوس فى إطار جولة إفريقية له عام ٢٠٠٤ [٣] لبحث العلاقات الثنائية. [٤] وزيارة وزير الموارد المائية والري د.محمود أبو زيد لكل من كينيا وأوغندا وإثيوبيا عام ٢٠٠٤ فى إطار جولة له فى دول منابع النيل. [٥] وكذلك زيارة السيد أحمد ماهر وزير الخارجية لأوغندا عام ٢٠٠٤ فى إطار جولة أفريقية له. [٦] وعلى الرغم مما فرضته أجواء عدم الاستقرار فى رواندا وبوروندي نفسها على التفاعلات المصرية معهما، قام د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى بزيارتهما فى إطار جولة له فى دول منابع النيل عام ٢٠٠٤[٧] تضمنت الاجتماع بالوزراء المعنيين بالمياه، وبحث سبل التعاون الثنائى، ودعم العلاقات المائية، وشرح وجهة نظر مصر بالنسبة لمشروعات مبادرة آلية حوض النيل خاصة فيما يتعلق بأعمال لجنة التفاوض التى تعقد اجتماعها الثالث فى مقر سكرتارية المبادرة فى أوغندا، كما وعد وزراء المياه فى هذه الدول بإيفاد مجموعات من الخبراء فى الرى والموارد المائية لإعداد الدراسات العلمية والعملية المطلوبة فى هذا المجال.

أما بالنسبة للكونغو الديمقراطية فان الملاحظ هو قلة عدد الزيارات التى قام بها مسئولون مصريون إلى الكونغوالديمقراطية، ويرجع ذلك إلى مرحلة عدم الاستقرار التى مرت بها الكونغو التى اعتصرتها الحرب الأهلية، الأمر الذى يوضح ضعف الاتصالات المصرية ورغبتها فى عدم التورط فى هذه الحرب، ولم تشهد إلا زيارة واحدة قام بها السيد عمرو موسى وزير الخارجية؛ لحضور اجتماعات القمة الثالثة للكوميسا فى كينشاسا عام ١٩٩٨. [٨]

(١) صحيفة الأهرام، ٣ ديسمبر ٢٠٠٤،رسائل من مبارك لزعماء تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا تتعلق بتدعيم العلاقات،ص١.

(٢) صحيفة الأهرام ،٣ ديسمبر ٢٠٠٤،رسائل من مبارك لزعماء تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا تتعلق بتدعيم العلاقات،ص١.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤، وزير الخارجية للأهرام:عدم الانحياز بمجال حيوي للتحرك المصري...الخ،ص٢٤.

(٤) صحيفة الأهرام، ٢٣ اغسطس ٢٠٠٤،زيارة أبو الغيط لعدد من الدول الأفريقية ،ص ٩ .

(٥) صحيفة الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠٠٤،رسائل من مبارك الى رؤساء خمس دول أفريقية ينقلها أبو زيد،ص١٤.

(٦) صحيفة الأهرام، ٦ يونيو ٢٠٠٤،في حفل توقيع اعلان نيروبي وجولة أفريقية لوزير الخارجية ،ص ٩.

(٧) صحيفة الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠٠٤، رسائل من مبارك الى رؤساء خمس دول أفريقية ينقلها أبو زيد،ص١٤.

(٨) صحيفة الأهرام ،١ يوليو ١٩٩٨، رسالة من مبارك لكابيلا،ص١.

ولم تحظ باقى دول الكوميسا بأية زيارات رسمية على أى مستوى سواء رئاسيًا أو وزاريًا.

٣-المراسلات الرسمية

تمثل المراسلات الرسمية إحدى آليات التفاعل الدبلوماسى الهامة جنبًا إلى جنب مع باقى أشكال الأداة الدبلوماسية الأخرى، وغالبا تتعلق بمتابعة حل قضية أو أزمة فى هذه الدولة أو متابعة تطورات الأوضاع فى القارة الأفريقية، وقد عكست المراسلات بدورها تباين الاهتمام المصرى فيما يتعلق بالأزمات والقضايا تبعًا للأهمية النسبية لكل قضية ومردودها على المصالح المصرية من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية.

السودان:

بعث الرئيس مبارك ست رسائل إلى السودان استحوذت فيها قضية جنوب السودان والحرص على وحدة أراضيه على النصيب الأكبر من هذه الرسائل، فقد أرسل الرئيس مبارك رسائل للسودان تضمنت حرص مصر على وحدة السودان وتمسكها بمبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية والتراب الوطنى السودانى ورفضها تقسيم السودان وانفصال الجنوب، بالإضافة لبحث سبل دفع المبادرة المصرية الليبية المشتركة، ودعم العلاقات المصرية السودانية لخدمة المصالح المشتركة، كما تناولت الرسائل قضايا الشرق الأوسط ونتائج اجتماعات الوزراء العرب المنعقدة فى القاهرة فى عام ٢٠٠١[١]، كما بعث الرئيس مبارك رسالة للرئيس البشير عام ٢٠٠٤ حملها د. عاطف عبيد رئيس الوزراء؛ للتهنئة بتوقيع اتفاق السلام.[٢]

إثيوبيا:

فى إطار دعم العلاقات السياسية مع إثيوبيا بعث الرئيس مبارك عدة رسائل إلى نظيره الإثيوبى منها رسالة عام ١٩٩٨فى إطار محاولة مصر إقناع إثيوبيا بقبول المبادرات المطروحة لحل الأزمة الإثيوبية الإريترية سلميًا.[٣] ورسالة حملها السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية عام ٢٠٠٤ لدعم العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين.[٤] و رسالتين حملهما السيد أحمد ماهر وزير الخارجية عام ٢٠٠٣[٥] وعام ٢٠٠٤.[٦] كما بعث الرئيس مبارك برسالة لنظيره الإثيوبى حملها د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى عام ٢٠٠٤.[٧]

---

(١) صحيفة الأهرام، أعداد ١٣ أغسطس ٢٠٠٠ ،ص١و١١ سبتمبر ٢٠٠١،ص١ و٣٠ يونيو ٢٠٠١،ص١ و١ فبراير ٢٠٠٢،ص١

(٢) صحيفة الأهرام، ٧ يونيو ٢٠٠٤،عبيد للتهنئة بسلام السودان ،ص ١.

(٣) صحيفة الأهرام، ٣ يونيو١٩٩٨،رسالة من مارك لنظيره الإثيوبي ،ص١.

(٤) صحيفة الأهرام، ٣ ديسمبر ٢٠٠٤،رسائل من مبارك لزعماء تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا تتعلق بتدعيم العلاقات...الخ ،ص١.

(٥) صحيفة الأهرام، ٣ فبراير ٢٠٠٣، القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي:رسائل من الرئيس مبارك للزعماء الأفارقة يحملها ماهر،ص١.

(٦) صحيفة الأهرام، ٦ يونيو ٢٠٠٤،في حفل اعلان نيروبي وجولة أفريقية لوزير الخارجية،ص٩.

(٧) صحيفة الأهرام، ٢٤ مايو ٢٠٠٤، رسائل من مبارك الى رؤساء خمس دول أفريقية ينقلها أبو زيد،ص١٤.

أوغندا:

بعث الرئيس مبارك رسالة لرئيس أوغندا عام ٢٠٠١ تضمنت مناقشة القضايا الأفريقية ذات الاهتمام المشترك وفى مقدمتها ضرورة التنسيق والتعاون التشاور بين الدول الأفريقية من أجل وضع تصورات واضحة حول مستقبل ودور منظمة الوحدة الأفريقية. (١) وبعث رسالة أخرى حملها السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية عام ٢٠٠٤ لتدعيم العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين. (٢) ورسالة لنظيره الأوغندى حملها السيد أحمد ماهر وزير الخارجية عام ٢٠٠٤. (٣) كما بعث رسالة شخصية لنظيره الأوغندى حملها د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى عام ٢٠٠٤تضمنت تمسك مصر مع دول حوض النيل بمبادرة آلية التعاون الجديدة بين دول الحوض التى تسعى لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه، معربًا فيها عن استعداد مصر لتقديم كل الخبرات الفنية التى تهدف لتنفيذ مشروعات مشتركة تعود بالنفع على شعوب هذه الدول، وتسهم فى دعم الاستقرار والسلام الاجتماعى والتنمية الشاملة، كما تضمنت الرسالة حرص مصر على تفعيل جميع الأنشطة بالمبادرة، وكذلك فتح آفاق ومجالات التعاون المختلفة الصناعية والزراعية وغيرها.

كينيا:

بعث الرئيس مبارك برسالة لنظيره الكينى عام ١٩٩٨تطرقت إلى كيفية دعم العلاقات الثنائية وتضمنت دعوة الرئيس الكينى لزيارة مصر. (٤) كما بعث الرئيس مبارك برسالة لنظيره الكينى حملها وزير الموارد المائية والري د. محمود أبوزيد عام ٢٠٠٤. (٥) وبعث الرئيس مبارك برسالة لرئيس كينيا تناولت القضايا الإقليمية والدولية حملها وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط عام ٢٠٠٤. (٦)

رواندا وبوروندى:

بعث الرئيس مبارك ببرقية تهنئة للرئيس بيير بويويا رئيس بورندي بمناسبة العيد القومي لبلاده . (٧)وبعث الرئيس مبارك برسالة لكل منهما عام ٢٠٠٤ حملها د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى تضمنت دعم مؤسسات الاتحاد الأفريقى ومقترحات مصر فى هذا الشأن. (٨)

---

(١) صحيفة الأهرام، ١٢ مايو ٢٠٠١،،رسالة من مبارك لموسيفيني يسلمها أبو زيد خلال زيارته لأوغندا اليوم،ص١ .

(٢) صحيفة الأهرام، ٣ ديسمبر ٢٠٠٤،رسائل من مبارك لزعماء تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا تتعلق بتدعيم العلاقات،ص١.

(٣) صحيفة الأهرام، ٦ يونية ٢٠٠٤،في حفل توقيع اعلان نيروبي وجولة أفريقية لوزير الخارجية،ص ٩.

(٤) صحيفة الأهرام، ١ يوليو ١٩٩٨، رسالة من مبارك لكابيلا،ص١.

(٥) صحيفة الأهرام، ٢٤مايو٢٠٠٤،رسائل من مبارك الى رؤساء خمس دول أفريقية ينقلها أبو زيد،ص١٤.

(٦) صحيفة الأهرام، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤، وزير الخارجية للأهرام:عدم الانحياز مجال حيوي للتحرك المصري،ص٢٤.

(٧)صحيفة الأهرام،١يوليو٢٠٠١،تهنئتان من مبارك لرئيس بورندي وحاكم كندا--،ص١٤

(٨) صحيفة الأهرام، ٢٤مايو ٢٠٠٤، رسائل من مبارك الى رؤساء خمس دول أفريقية ينقلها أبو زيد،ص١٤.

زامبيا:

بعث الرئيس مبارك برسالة لرئيس زامبيا تناولت القضايا الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين. (١)

ويمكن تلخيص ما سبق فى الجدول رقم (٢) الذى يوضح التفاعلات المصرية مع دول الكوميسا بعد انضمام مصر إليها.

الجدول رقم (٢)

التفاعلات الرسمية المصرية مع دول الكوميسا خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٤

الدولة	زيارات على المستوى الرئاسى	زيارات على المستوى الوزراي	المراسلات الرسمية
السودان	١	٧	٦
إثيوبيا	-	٦	٤
إريتريا	-	١	-
الكونغو الديمقراطية	-	١	-
كينيا	-	٦ (+زيارة لوكيل وزارة التجارة)	٣
أوغندا	-	٤	٤
رواندا	-	١	١
بوروندى	-	١	٢
زامبيا	-	١	١
موريشيوس	-	١	-
الإجمالى	١	٢٩	٢١

المصدر:صحيفة الأهرام أعداد مختلفة ١٩٩٨-٢٠٠٤.

ويشير الجدول رقم (٢) إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها:

١- احتلت السودان المرتبة الأولى فى التفاعلات المصرية مع دول الكوميسا على جميع المستويات؛ مما يشير إلى مكانة السودان وأهميتها لدى صانع القرار المصرى وارتباط استقرارها وأمنها بالأمن القومى المصرى. حيث يشير التنوع فى زيارات المسئولين الرسميين إلى السودان إلى تنوع مجالات التعاون المشترك بين مصر والسودان، وكذلك إلى الأهمية التى توليها القيادة المصرية لهذا البلد.

٢- جاءت إثيوبيا وكينيا فى المرتبة التالية للسودان الأمر الذى يعكس أهمية الدولتين لدى صانع القرار المصرى باعتبارهما دولتين من دول حوض النيل تليهما أوغندا باعتبارها دولة من دول منابع النيل، ثم تأتى بعد ذلك بقية دول

(١) صحيفة الأهرام، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤، وزير الخارجية للأهرام:عدم الانحياز مجال حيوي للتحرك المصري،ص٢٤.

حوض النيل رواندا وبوروندى-بفارق بسيط- والكونغو الديمقراطية فى مرتبة متماثلة من حيث كثافة التفاعلات المصرية تجاهها رغم الأهمية التى تمثلها هذه الدول؛ باعتبارها من دول منابع النيل.

٣- يمكن الاستنتاج من الجدول أن التفاعلات المصرية مع دول الكوميسا خلال الفترة من عام ١٩٩٨وحتى عام ٢٠٠٤ ركزت على دول حوض النيل على اعتبار أهميتها الحيوية المائية والاستراتيجية للأمن القومى المصرى، فضلاً عن حرص مصر الشديد على دعم مبادرة حوض النيل التى بدأت باقتراح مصرى عام ١٩٩٨، وحرصها على سرعة الانتهاء من إعداد الإطار المؤسسى والقانونى لهذه المبادرة التى تحظى باهتمام القيادة السياسية ودول حوض النيل العشر خاصة الدول التى بعث الرئيس مبارك لها برسائل شخصية لرؤسائها وحملها د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى، ويأتى هذا الحرص المصرى على تفعيل هذه المبادرة بعد ما تعالت أصوات من برلمانات كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا (دول بحيرة فيكتوريا) تطالب بإعادة توزيع حصص مياه النيل وترفض معاهدة ١٩٢٩ وتطالب بإعادة التفاوض بشأنها، كما نادت هذه الأصوات ببيع مياه بحيرة فيكتوريا لكل من مصر والسودان؛ بحجة أن لديهما موارد طبيعية ونفطًا وأنهما ينتفعان منها، فلماذا لا تنتفع الدول الثلاث من مواردهم المائية بالاتجار فيها. كما غلب البعد الفنى على التفاعلات المصرية مع دول حوض النيل خلال هذه الفترة.

٤-لم يقم الرئيس مبارك بأية زيارة لأىٍّ من دول الكوميسا ـ باستثناء السودان ـ خلال الفترة محل الدراسة.

٥-يأتى فى المرتبة التالية لدول حوض النيل، وبفارق كبير نسبيًا، باقى دول الكوميسا (موريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى وجزر القمر وأنجولا ومالاوى ومدغشقر وجيبوتى)، فلم تستقبل هذه الدول خلال فترة الدراسة أية زيارات من جانب المسئولين المصريين، باستثناء موريشيوس وزامبيا. وقد يجد هذا تفسيره فى محدودية القضايا المشتركة سواء كانت خلافية أو تعاونية بين مصر وهذه الدول، وضعف أطر التعاون المشتركة لذلك ارتكزت السياسة المصرية تجاهها على فتح أسواقها للمنتجات المصرية وتأمين أعمال القطاع الخاص؛ حتى يمكن أن يشارك فى الاستثمار فيها.

٦-يتضح أنه على الرغم من أهمية منطقتى شرق وجنوب أفريقيا ـ حوض النيل والقرن الأفريقي ـ للأمن القومى المصرى فإن حجم التفاعلات البينية لا يتناسب مع الأهمية النسبية للمنطقة على ضوء محورية مسألة المياه فى السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا.

٤-دور مصر فى تحقيق الأمن والاستقرار فى دول الكوميسا:

هدفت السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية بشكل عام وفى مناطق الأزمات بصفة خاصة إلى تعزيز الأمن والاستقرار ودعم علاقات حسن الجوار بين دول القارة تأكيدًا لالتزام مصر بدعم المسيرة الأفريقية نحو تحقيق الاستقرار والتنمية والقضاء على عوامل التوتر والنزاعات فى بعض مناطق القارة التى تشتت الجهود وتبدد الموارد؛ حتى يتسنى للقارة مواجهة التحديات التى يفرضها الاتجاه العالمى نحو العولمة وتحرير التجارة والتقدم السريع فى العلوم والتكنولوجيا. وذلك فى إطار أهمية أفريقيا الاستراتيجية بالنسبة لمصر، وقد ذكر الرئيس مبارك فى خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى عن دور مصر فى عالمها المعاصر والمنطقة عام ١٩٩٤ : «إن الدور لا تقتصر أبعاده على الوطن العربى بل تمتد إلى العالم الاسلامى فتضع أمامه الأولويات الصحيحة وتنشغل بهمومه وقضاياه.. كما تمتد أبعاد هذا الدور إلى أنحاء القارة الأفريقية التى نعتز بانتمائنا إليها وارتباطنا بترابها وتراثها، ونسعى بكل ما أوتينا من قوة وعزم لزيادة قدراتها على مواجهة مشكلاتها فى الاستقرار والتنمية وإعادة البناء » . (١)

ويتعامل الموقف المصرى مع الصراعات الأفريقية من منظورين: أولهما سياسى دبلوماسى، يتمثل فى بذل كل الجهود من أجل احتواء تلك الصراعات والعمل على التوصل لحلول سلمية لها. ثانيهما اقتصادى اجتماعى يتركز على دعم المساعى الأفريقية ــ ثنائيًا وجماعيًا ــ من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقًا من قناعة مصر بالعلاقة التبادلية الوثيقة بين تدعيم الأمن والاستقرار والسلام فى أفريقيا من ناحية وتوفير حياة اقتصادية واجتماعية أفضل لشعوبها من ناحية أخرى(٢)، كما جاء فى خطاب الرئيس مبارك أمام القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية فى تونس عام ١٩٩٤ : «إن توفير الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى ضرورة حتمية لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية أفريقيا». (٣)

فعلى الصعيد السياسى والدبلوماسى، تحرص السياسة الخارجية المصرية على العمل نحو التوصل لتسوية سلمية بشكل يحقق مصالح الشعوب الأفريقية ويؤكد الالتزام الكامل بوحدة أراضى تلك الدول وسلامتها الإقليمية ويتصدى لمحاولات التفتيت والتقسيم. وقد تحركت مصر باتجاه تحقيق الأهداف المشار إليها على مستويين الأول جماعى فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الإفريقى بعد ذلك، والثانى ثنائى.

---

(١) د.محمود أبوالعينين، «الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا ومتغيرات التسعينيات»، د.إبراهيم نصر الدين(محرر)، مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧)، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية إبراهيم علي حسن ،فى د.إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٩) ص ٢٤

(٣) د.محمود أبو العينين،«الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا ومتغيرات التسعينات»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣

-على المستوى الجماعي:

شكل استقرار منطقة جنوب وشرق أفريقيا هدفًا استراتيجيًا للسياسة المصرية، ومن هنا أصبح هدف احتواء النزاعات الأفريقية وتسويتها فى تلك المنطقة وفى جميع أنحاء القارة الأفريقية فى مقدمة أولويات التحرك المصرى إزاء القارة الأفريقية بشكل عام وإزاء الكوميسا بشكل خاص.

وارتبط دور مصر فى تسوية الصراعات فى دول الكوميسا والدول الأفريقية بصفة عامة بطبيعة التوجهات والآليات المعمول بها فى هذا المجال من جانب المنظمات القارية الأفريقية، استنادًا إلى أن عملية تسوية الصراعات تتم أساسًا من خلال هذه المنظمات، ويتضح الدور المصرى فى تسوية النزاعات الأفريقية من المساندة المصرية لإنشاء آلية منع وتسوية النزاعات الأفريقية خلال القمة الأفريقية التى عقدت فى القاهرة فى ١٩٩٣ كأداة للتعامل مع تلك النزاعات من خلال الاعتماد على الدبلوماسية الوقائية، مع ممارستها فى إطار من احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومنذ إنشاء هذه الآلية وتعمل السياسة الخارجية المصرية على توفير الدعم اللازم لأداء مهامها واستكمال هياكلها الرئيسية، فضلاً عن تنمية قدرتها على التحرك السريع بما يمكنها من النهوض بدورها.

وسعت السياسة الخارجية المصرية؛ لتفعيل هذه الآلية من خلال المبادرة التى تقدمت بها مصر فى القمة الأفريقية الثلاثين فى تونس فى يونيو ١٩٩٤ بإنشاء مركز القاهرة للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام فى أفريقيا، وقد أنشئ عام ١٩٩٥ لإتاحة الفرصة لتدريب متطور للكوادر الأفريقية المدنية والعسكرية فى مجالات الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات وحفظ السلام. (١)

كما تشارك مصر كذلك فى عمليات حفظ السلام فى القارة الأفريقية امتدادًا لدورها فى عمليات حفظ السلام فى مناطق أخرى من العالم. ومنذ بداية التسعينات ازداد الاهتمام المصري بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وذلك في إطار اتساع نطاق عمليات حفظ السلام التي تقوم به الأمم المتحدة وذلك بعد أن أصبحت الصراعات الداخلية هي السمة الأغلب والأكثر شيوعا على الساحة الدولية عموما وفي القارة الأفريقية خصوصا. (٢)

وشاركت مصر فى جهود التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى، واتفقت غالبية الدول الأعضاء على إنشاء آلية جديدة لتسوية الصراعات بدلاً من آلية منع وإدارة وحل الصراعات التى كانت قائمة بالفعل، وهو ما تمثل فى

---

(١) عمرو موسى، مصر وأفريقيا،مرجع سبق ذكره،ص ص ١٢-١٣

(٢) د.أحمد ابراهيم محمود،مصر وقضايا السلم والأمن في أفريقيا، في:د. السيد فليفل (محرر)، الدور المصرى فى أفريقيا، (القاهرة: جمعية الملتقى الأفريقى، أبريل ٢٠٠٥)،ص٩٢.

إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي وهو بمثابة جهاز إقليمى لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وحل الصراعات فى القارة الأفريقية ويهدف لتعزيز السلم والأمن فى أفريقيا ومنع الصراعات وصنع السلام وتنسيق الجهود لمنع وحصار الإرهاب الدولى وتطوير سياسة دفاعية مشتركة فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك.

وخصصت السياسة الخارجية المصرية اهتمامًا كبيرًا لمسألة دعم الأمن الأفريقى تأكيدًا لأهمية أفريقيا كعمق استراتيجى لمصر، واستجابت دول القارة الأفريقية لدعوة الرئيس مبارك بعقد مؤتمر دولى تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية شاملة للتصدى للإرهاب، واعتمد رؤساء الدول الأفريقية خلال القمة الأفريقية التى عقدت فى الجزائر عام ١٩٩٩ الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب؛ من أجل تعزيز التضامن وتكثيف التعاون للقضاء على الإرهاب. (*)

وعلى صعيد الكوميسا، قدمت مصر اقتراحًا بعقد اجتماع سنوى على مستوى وزراء الخارجية؛ لبحث المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار وللتعاون مع آلية منظمة الوحدة الأفريقية التى تحولت بعد نشأة الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن الأفريقى وكان هذا الاقتراح المصرى أساسًا لإنشاء لجنة السلم والأمن فى الكوميسا. (١)

-على المستوى الثنائى: دور مصر فى تسوية بعض النزاعات فى منطقة الكوميسا

شهدت منطقة الكوميسا عددًا من النزاعات والحروب الأهلية، ففى التسعينيات من القرن الماضي تفشت موجات من النزاعات والصراعات فى بعض دول الكوميسا منها تفشى صراع مسلح فى كل من إثيوبيا، إريتريا، أنجولا، بوروندى، الكونغو الديمقراطية، كينيا، السودان، أوغندا. ووجود أزمات سياسية مزمنة واضطرابات فى دول مثل جزر القمر، موريشيوس، زامبيا، جيبوتى، مدغشقر، مالاوى، على حين تعيش دول مثل زيمبابوى وسيشل وسوازيلاند أحوالاً سياسية مستقرة إلى حد ما.

وتنطلق رؤية مصر لتسوية النزاعات الأفريقية واحتوائها من أسس ثابتة تتمسك بها فى جهودها لتلك التسوية وأهمها حث أطراف النزاع على نبذ العنف واللجوء للوسائل السلمية والاحتكام لقواعد القانون الدولى، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وأن أصحاب أى بلد أفريقى هم أصحاب الشأن فى اختيار السبيل

(*) تجدر الإشارة الى ان مصر قد لعبت دورًا رئيسيًا فى طرح مسألة إخلاء القارة الأفريقية من السلاح النووى منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي وساهمت بقوة فى الجهود الأفريقية المبذولة فى هذا الاتجاه؛ مما أدى لصدور أول إعلان رسمى عن إنشاء منطقة غير نووية فى أفريقيا فى الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالقاهرة ١٩٦٤، وواصلت دعمها لفكرة إخلاء أفريقيا من السلاح النووى حتى تم الإعلان عن الانتهاء من صياغة معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووى فى أفريقيا (معاهدة بليندابا) وطرحها أمام الدول الأعضاء لتوقيعها وكانت مصر من أولى الدول التى وقعت عليها فى ١١ إبريل ١٩٩٦، لكن أجلت التصديق عليها لحين الانتهاء من الجهود الرامية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.انظر د.أحمد ابراهيم محمود،مرجع سبق ذكره،ص ١٠٢

(١) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف ،مرجع سبق ذكره.

المؤدّى نحو المصالحة الوطنية وأن على منظمة الوحدة الأفريقية ــ الاتحاد الأفريقى حاليا ــ أن يؤدى دور الوسيط فى تلك النزاعات، كما اتبعت مصر أسلوب الوساطة واستقبلت وفودًا من جميع الأطراف، الأمر الذى أكد ما يتمتع به الموقف المصرى من شفافية ومصداقية وثقة لدى جميع الدول، انطلاقا من تلك المبادئ، استطاعت مصر ممارسة دور محدود تجاه بعض النزاعات فى الكوميسا.. وفى هذا الصدد، يمكن عرض الدور المصرى فى تسوية بعض النزاعات في منطقة الكوميسا على النحو التالي:

على صعيد الأوضاع فى السودان: فقد انضمت مصر للجنة منتدى شركاء الإيجاد كمراقب إلى جانب أطراف أخرى، وقدمت عام ١٩٩٨بالاشتراك مع ليبيا مبادرة لحل أزمة جنوب السودان. وقد استهدفت مبادئ تلك المبادرة وحدة السودان ورفض مبدأ الانفصال، وعلى الرغم من ترحيب الحكومة السودانية بها، فإن مبادئ الإيجاد التى ترعاها الولايات المتحدة هى التى أخذت بها السودان؛ مما يعنى تهميش الدور المصرى فى المسألة السودانية. ومع إدراك مصر لأهمية وخطورة تطورات الملف السودانى بعيدًا عن أى دور مصرى وفى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التى رتبها الغزو الأمريكى للعراق، قام الرئيس مبارك بزيارة للسودان فى إبريل ٢٠٠٣ وهى الزيارة الأولى منذ ١٥ عامًا وقد تناولت المباحثات سبل تجاوز العديد من السلبيات التى خلفها توتر العلاقات فى ظل نظام حكم البشير/الترابى، ودعم سبل التكامل المصرى ــ السودانى من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون المشترك فى جميع المجالات إلى جانب اطلاع الجانب المصرى على تطورات المفاوضات الخاصة بملف الجنوب، وتأكيد أهمية مشاركة مصر فى المرحلة الانتقالية، وقد رحبت مصر باتفاق السلام الذى تم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب فى يونيو ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من استبعاد المبادرة المصرية ــ الليبية المشتركة فإن ملف جنوب السودان ظل حاضرًا فى أولويات الاهتمامات المصرية، ويعكس هذا استقبال مصر مرات عديدة لجون جارانج قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان الذى ذكر فى تصريح لصحيفة الأهرام: «طالبنا بأن يكون لمصر دور فى صندوق دعم السودان الذى أنشأته جامعة الدول العربية» وذكر كذلك «إن الرئيس مبارك قرر إسهامًا من شعب مصر فى تنمية جنوب السودان بناء مجمع تعليمى بإحدى مدنه يضم مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية على طراز حديث» .(١)

كذلك مما يعكس اهتمام مصر بقضية جنوب السودان وتوفير كل أشكال الدعم المطلوب لتنمية هذه المنطقة في السودان، تشكيل لجنة قومية فى نوفمبر ٢٠٠٢ عقب

---

(١)صحيفة الأهرام ،٩ أبريل ٢٠٠٣ ، الزعيم السوداني الجنوبي جون جارانج في حوار مع الأهرام أجراه محمود مراد،ص٦.

توقيع اتفاق مشاكوس الإطارى بين الحكومة السودانية وحركة جارانج[1]، تضم ممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات، وتهتم ببحث أوجه الدعم اللازم لجنوب السودان، وقد عقدت عدة اجتماعات ناقشت خلالها إعطاء أولوية للقطاعات الخدمية التى تهم مواطنى الجنوب مثل التعليم والصحة والمشروعات الزراعية.

وبعد توقيع الاتفاق الإطارى فى مشاكوس، حدث نوع من التحول الهادئ فى السياسة الخارجية المصرية بعد ما هدأت الانفعالات الأولى التى صاحبت التحفظ المصرى على مبدأ حق تقرير المصير والناتجة ــ بالأساس ــ عن الإحساس بالإقصاء والمفاجأة للتعامل مع الأمر الواقع باعتبار أن الاتفاق الإطارى تم توقيعه وأن عملية المفاوضات مازالت طويلة ومليئة بالصعوبات وأن الاكتفاء بإعلان التحفظ لن يغير الموقف بل سيزيد من الاستفراد بالحكومة السودانية التى تشعر بالضعف؛ لفقدانها الظهير الإقليمى والدولى معًا، كما لن يساعد فى احتواء النقاط الخلافية فى الأزمة السودانية وهى كثيرة، وبذلك ظلت مصر فى محيط المفاوضات السودانية ترعاها عن بعد لمساندة خيار وحدة أراضى السودان من خلال المشاورات المستمرة مع الحكومة السودانية وأيضًا مع كل ألوان الطيف السودانى بَدءًا من الحركة الشعبية لتحرير السودان مرورًا بحزب الأمة وكذلك التيار الاتحادى، وذلك من أجل التوفيق بين مختلف القوى السودانية المعارضة والتقليل من نقاط الاختلاف والمساعدة على توفير أجواء داخلية وإقليمية أفضل لمسارات آمنة للخروج من الأزمة الحالية وإنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن الذى يكفل استمرارية الحلول.

وتقوم مصر كذلك بدور رئيسى فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى جنوب السودان.

وبالنسبة لأزمة إقليم غرب السودان ــ دارفور ــ فقد دعت مصر لعقد قمة خماسية فى القاهرة؛ لبحث أوضاع الإقليم فى ديسمبر ٢٠٠٤؛ تنفيذًا لمقررات القمة الأفريقية الخماسية التى عقدت فى طرابلس فى أكتوبر ٢٠٠٤ بإنشاء آلية لمتابعة الجهود المبذولة لمعالجة الوضع فى دارفور وفى إطار الاتحاد الأفريقى، عقد الاجتماع الأول لتلك الآلية فى القاهرة بمشاركة دول مصر وتشاد ونيجيريا وليبيا والسودان، وقد أكد الاجتماع الدور القيادى للاتحاد الأفريقى لحل مشكلة دارفور ورفض أى تدخل أجنبى فى هذه المشكلة كما أقرت قمة طرابلس الخماسية.

كما ساندت مصر جهود الاتحاد الأفريقى؛ لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وكذلك الجهود التى قام بها الشركاء والوسطاء الدوليون لإقناع الأطراف المتنازعة بالموافقة على مشروع اتفاق السلام؛ لوضع حد للعنف الدائر فى دارفور،

---

(١) لجنة قومية تناقش الدعم المصري لجنوب السودان، **مجلة الأهرام الاقتصادى** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٨٥، ٢٤ مارس ٢٠٠٣)، ص١٢.

واستعادة الأمن والاستقرار لأهالى الإقليم.. وشدد وزير الخارجية المصرى السيد أحمد أبو الغيط على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولى بمسئوليته إزاء حث الحركات المسلحة على التجاوب مع الحكومة السودانية وقبولها مشروع اتفاق السلام المقدم من الاتحاد الأفريقى وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار فى الإقليم.

كما تشارك مصر فى قوة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقى فى دارفور حرصًا منها على الوجود والمشاركة الفعالة فى إنهاء أزمة خطيرة على استقرار السودان والمنطقة.

وبالنسبة للنزاع الإثيوبى الإريترى: حثت مصر الجانبين على نبذ استخدام القوة فيما بينهما واللجوء إلى الوسائل السلمية والاحتكام إلى قواعد القانون الدولى لحل النزاع، ولعل فى استقبال مصر ـــ منذ بداية النزاع ـــ لوفود كلتا الدولتين ما يؤكد مدى ما يتمتع به الموقف المصرى من شفافية ومصداقية وثقة لدى طرفى النزاع. (١)

وبالنسبة لإقليم البحيرات العظمى: أيدت مصر كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل لحلول سلمية للنزاعات التى شهدتها المنطقة، وقامت مصر بجهود إضافية خلال العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية للوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة فى منطقة البحيرات العظمى(٢)، وشاركت فى المؤتمر الدولى للسلام والأمن والتنمية والديمقراطية فى دول البحيرات العظمى فى ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤، وقد جاءت المشاركة المصرية فى هذا المؤتمر فى إطار الحرص على أمن واستقرار الأوضاع فى منطقة البحيرات العظمى التى تعد امتدادًا طبيعيًّا وحيويًّا للأمن القومى المصرى وبهدف التواصل مع دول المنطقة لصياغة مواقف إقليمية مشتركة وتقديم الخبرات المصرية فى العديد من المجالات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب وإزالة الألغام وتأهيل كوادر الجيش والشرطة فى عمليات حفظ السلام وتأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة. (٣)

من ناحية أخرى شاركت مصر بإرسال بعثة للمراقبين ضمن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى الكونغو الديمقراطية.

المحور الثانى للتعامل المصرى مع الصراعات الأفريقية هو الصعيد الاقتصادى والاجتماعى؛ حيث يأتى الحرص المصرى على وحدة الموقف الأفريقى فى المحافل الدولية حفاظًا على مصالح القارة وأولوياتها، وتأكيد ـــ فى نفس الوقت ـــ

---

(١) عمرو موسى،مصر وأفريقيا،مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤ ،السفير حمدى سند لوزا مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية،ص٧.

ضرورة تضافر جهود المجتمع المدنى للتصدى للمشكلات التى تواجهها الدول الأفريقية وطموحاتها؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها سواء ما يتعلق بتخفيف عبء المديونية أو تحرير التجارة أو انتقال رءوس الأموال أو نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وذلك دعما لقدرات القارة وجهودها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وفى هذا الإطار جاء انضمام مصر للكوميسا التى تهدف إلى دعم وتعميق علاقات التعاون الاقتصادى والتجارى بين أعضائها وصولاً لقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية تنفيذًا لاتفاقية«أبوجا».

ويستخلص الباحث أنه إذا كانت متغيرات الحرب الباردة قد وضعت العراقيل أمام ممارسة دور مصرى فعال تجاه الدول الأفريقية بشكل عام، فإن تراجع دور مصر فى الدائرة الأفريقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي لم يكن قطُّ من تعمد فى هذا الشأن، بل كان نتيجة لتعقد الملف الأفريقى بما يحتويه من نزاعات ممتدة ومتشابكة زاد من تعقدها إفرازات الحرب البادرة ودخول فاعلين جدد فى القارة الأفريقية.

٥- مصر والكوميسا والعضوية الدائمة فى مجلس الأمن:

فى إطار خطط الإصلاح المعلنة للأمم المتحدة(*) وضعت أمام أفريقيا بديلين إما الحصول على مقعدين دائمى العضوية فى مجلس الأمن بالإضافة إلى الحصول على أربعة مقاعد غير دائمة؛ وإما الحصول على مقعدين فئة أربع سنوات قابلة للتجديد، إضافة لأربعة مقاعد فئة السنتين غير قابلة للتجديد، الأمر الذى يمنح القارة الأفريقية فرصًا أكبر من ذى قبل لطرح القضايا الأفريقية أو ذات الصلة بأفريقيا فى مجلس الأمن الدولى، لاسيما تلك المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين وتعظيم دور أفريقيا فى قضاياها. بالإضافة لما ينطوى عليه ذلك من اعتراف المجتمع الدولى بمكانة أفريقيا وجدارتها بالعضوية الدائمة والمشاركة الفعالة فى التعامل مع قضايا أكثر إلحاحًا على الساحة الدولية من خلال مجلس الأمن.

وكانت مصر من أكثر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة نشاطًا فى الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة، كما لعبت دورًا فاعلاً فى الكثير من المداولات التمهيدية التى

(*) شرعت الدول فى الدعوة لعملية إصلاح الأمم المتحدة عمومًا منذ احتماع بمجلس الأمن فى ٣١ يناير ١٩٩٢ حيث تحدث رؤساء الدول فى هذا الاحتماع عن مستقبل جديد للعالم يسود فيه احترام أكبر لميثاق الأمم المتحدة وفاعلية أكبر لأجهزتها وآلياتها، وطالب الرؤساء من الأمين العام للأمم المتحدة بصياغة تقرير حول دعم دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها وصدر التقرير بالفعل مركزًا على تفعيل دور الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وبدأت عملية الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة بعد ذلك وشكل الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان لجنة رفيعة المستوى تضم ست عشرة شخصية من كبار الشخصيات العالمية بهدف دراسة الإصلاح المنشود وتقديم تقرير بذلك. قدمت اللجنة بالفعل التقرير الذى تضمن توصياتها فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٤ كان أهمها ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن حيث تم اقتراح نموذجين يتيحان تمثيلاً أكبر للدول النامية. لمزيد من التفاصيل، انظر نص تقرير لجنة الحكماء فى: A more secure World:Our Shared responsibility,report of the high-Level Panel on Threats,Challenges and Change:www.un.org/English/secureworld/report.html

جرت فى أجهزة الأمم المتحدة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي للتشاور بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة عموما وتوسيع مجلس الأمن خصوصا. وشاركت كذلك فى بلورة موقف جماعي أفريقي من هذه المسألة وهو ا تبلور بالفعل في الاتفاق في القمة الأفريقية في هرارى عام ١٩٩٧ على مبدأ التناوب على شغل المقعدين اللذين سوف يتم تخصيصهما لأفريقيا فى مجلس الأمن؛ لضمان أن تكون مواقف الدولتين اللتين سوف تشغلان هذين المقعدين معبرة عن المصالح الجماعية للقارة الأفريقية وليس عن مصالحهما الوطنية الضيقة. (١)

وقد أعلنت كل من مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا وليبيا والسنغال رغبتها فى شغل مقعد أفريقيا فى مجلس الأمن خاصة منذ سبتمبر ٢٠٠٤ فى أثناء انعقاد الدورة العادية السنوية للجمعية العامة، وأعلنت كينيا رغبتها كذلك فى الترشيح لهذا المقعد فى وقت لاحق.

وتتمتع مصر بالعديد من المزايا النابعة من ريادتها فى دعم حركات التحرر الوطنى فى القارة الأفريقية، وتحملها المسئولية الأولى تجاه القضايا الأفريقية فى الأمم المتحدة وقيامها بتكتيل الرأى العام الدولى وراء هذه القضايا ومقاومتها التمييز العنصرى وسياسة الأبارتهيد فى الجنوب الأفريقى، وإسهامها فى الحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية للدول الأفريقية كافة، ومشاركتها فى حل الصراعات الأفريقية وبناء التضامن الأفريقى العربى والأفريقى الأسيوى والأفريقى الأوروبى ومشاركتها فى جهود حفظ وبناء السلام فى القارة وما تقدمه من منح فنية وتعليمية كبيرة للدول الأفريقية، فضلاً عن تمتعها بمكانة دولية متميزة. (٢)

وعبر وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط عن هذه المزايا فى خطابه أمام الدورة الـ ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله: « أود الإشارة إلى مساهمات مصر الإقليمية والدولية وفى الأطر الأفريقية والعربية والإسلامية وفى الشرق الأوسط وبين الدول النامية الاقتصادات البازغة، فضلاً عن إسهاماتها فى دعم أنشطة وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام؛ باعتبارها دولة مؤسسة للأمم المتحدة بالإضافة لدورها المحورى فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقى وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية، كما أود الإشارة إلى ما تمتلكه مصر من عناصر القوة الإقليمية الشاملة البشرية والعسكرية

---

(١) د. محمود أبو العينين(محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦

(٢) د. أحمد يوسف القرعى، « مصر ومؤهلات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن»، السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥)، ص ١٤٤-١٤٦

والاقتصادية، وما تتمتع به من استقرار سياسى واجتماعى، وما لها من تمثيل دبلوماسى واسع وعلاقات دولية وثيقة بامتداد قارات العالم الخمس» . (١)

كما أعلن وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط عن رغبة مصر فى الترشيح لعضوية مجلس الأمن حيث ذكر « لقد عبرت مصر فى السابق عن تأهلها لتولى مسئوليات دائمة فى إطار أى توسيع لمجلس الأمن وفى الإطار الذى أقرته القمة الأفريقية، ونحن نؤكد أن الاعتبارات المتقدمة توفر لمصر الأهلية وتمنحها القدرة على الوفاء بمتطلبات العضوية فى مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٣ من الميثاق وذلك فى إطار نظام التناوب مع أشقائنا الأفارقة على شغل ما سيخصص للقارة من مقاعد إضافية ووضعية جديدة بالمجلس، وفى إطار التقسيم الجغرافى المعمول به فى الأمم المتحدة». (٢)

وتجدر الإشارة إلى أنه لوكانت مصر قد حصلت على عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقى لكان قد أعطاها ذلك دفعة قوية وميزة نسبية تعضد سعيها لعضوية مجلس الأمن الدولى، لكنها قد تباطأت كثيرا فى الموافقة والتصديق على البروتوكول المؤسس له؛ في حين أن معظم الدول الأفريقية كانت قد وقعت على البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الأفريقي فور الانتهاء من الصياغة النهائية لهذا البروتوكول وعرضه على مؤتمر ديربان فى يوليو ٢٠٠٢ الذى كان بمثابة المؤتمر التأسيسى للاتحاد الأفريقي ، إذ وقعت ٢٨ دولة على البروتوكول وقتذاك وانتهى معظمهم من التصديق على هذا البروتوكول وفقا للقواعد الدستورية المتبعة فى كل دولة فى غضون عام على الأكثر وقاموا بإيداع وثائق التصديق لدى أمانة الاتحاد الأفريقى. (٣)

ولم يكن واضحًا فى الموقف المصرى أسباب هذا التباطؤ، الذى عرف فيما بعد أن وزارة الخارجية المصرية كانت تتحفظ على البند (ص) من المادة السابعة وعلى المادة التاسعة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الأفريقى.والإشكالية أن هاتين المادتين تمنحان رئيس المجلس سلطات واسعة بشأن اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار على إحلال السلم والأمن والاستقرار فى القارة. وقد وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب على البروتوكول بشرط التحفظ على هاتين النقطتين، وبالتالى فإنه لم يكن هناك ما يبرر من الأصل التباطؤ الشديد فى الموافقة على البروتوكول لأنه كان من الممكن تبنى صيغة الموافقة

---

(١) خطاب وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط فى افتتاح الدورة ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر٢٠٠٤، فى بيانات وزير الخارجية على الموقع الالكتروني للوزارة:-http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar EG/MFA_News/Conferences+and+Speeches/News+Unit+92.htm

(٢) المرجع السابق.

(٣) د.محمود أبو العينين،مصر وأفريقيا:الطريق إلى مجلس الأمن،مرجع سبق ذكره،ص٣٤.

المشروطة هذه، أو الموافقة بتحفظ، منذ البداية بدلاً من إضاعة وقت طويل. حيث كان من نتيجة هذا التأخير فى الموافقة المصرية على البروتوكول أن ضاعت فرصة مصر فى الترشح لعضوية مجلس السلم والأمن الأفريقى، إذ جرى انتخاب أعضاء المجلس الخمسة عشر فى مايو ٢٠٠٤ منهم ١٠ أعضاء ينتخبون لمدة عامين و٥ أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، وينتخبون على أساس جغرافى لفترة أطول لضمان قدر أكبر من الاستمرارية فى العمل الجماعى الأفريقى[1]. وكان من الممكن أن تكون مصر واحدة من هذه الدول الخمس فيما لوكانت استكملت إجراءات الموافقة والتصديق على البروتوكول قبل تشكيل المجلس. (*)

وقد أعلن وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط الموقف المصرى من مسألة توسيع مجلس الأمن، حيث ذكر « تلتزم مصر التزامًا صادقًا بما نص عليه إعلان القمة الأفريقية فى هرارى من المطالبة بحق القارة الأفريقية فى الحصول على مقعدين دائمين وثلاثة مقاعد غير دائمة فى مجلس الأمن الموسع، كما نلتزم بما تطالب به وثائق حركة عدم الانحياز من زيادة عدد أعضاء المجلس الموسع ليضم ٢٦ مقعدًا على الأقل مع إمكان الاقتصار على توسيع العضوية غير الدائمة إذا ما تعذر توسيع العضوية فى الفئتين؛ هذا عن عدد الأعضاء، أما عن التشكيل، فإننا ندعو إلى ضمان تمثيل كل الحضارات والثقافات فى مجلس الأمن الموسع فى إطار التقسيم الجغرافى المعمول به فى الأمم المتحدة».

وفى هذا الإطار، فإن مصر قد أجلت المنافسة مع القوى الرئيسية للوقت المناسب وتجنبت الاستقطاب الحاد منذ البداية وهو أمر لو كان حدث لكان فى غير صالح مصر فى ظل حرصها على التضامن الأفريقى ولمّ الصف، حيث تشدد مصر على أهمية الحفاظ على وحدة الموقف الأفريقى، وأن تحرك القارة الأفريقية بشكل جماعى موحد هو الذى يتيح للقارة الحفاظ على مصالحها وقيمتها الحقيقية. كما

---

(١) د. أحمد ابراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٠-١٠١ .

(*) تجدر الإشارة الى أن دول الكوميسا ومعظم الدول الأفريقية قد أعادت تأكيد — فى القمة الأفريقية فى «أبوجا» فى يناير ٢٠٠٥ — إعلان القمة الأفريقية فى هرارى عام ١٩٩٧ الذى أكد مبدأ التناوب بين الدول الكبرى فى أفريقيا على المقعدين الدائمين اللذين ينتظر تخصيصهما لأفريقيا فى مجلس الأمن. وتبنت الدول الأفريقية موقفًا موحدًا عرف بإجماع "ايزولوينى" وبموجب قرار القمة الأفريقية فى "أبوجا" يناير ٢٠٠٥ فى مدينة « ايزولوينى» بسوازيلاند فى فبراير ٢٠٠٥ اجتمعت لجنة الـ١٥ الوزارية التى اختيرت على أساس التمثيل الإقليمى للأقاليم الخمسة فى القارة الأفريقية وبالتشاور مع الآليات والمنظمات الإقليمية، وقد ضمت اللجنة أنجولا — سوازيلاند — أوغندا — زيمبابوى — الكونغو الديمقراطية (خمس دول من دول الكوميسا) — نيجيريا — تنزانيا — السنغال — موزمبيق — الجابون — بتسوانا — ليبيا — الجزائر — غانا — الكاميرون، ودعت اللجنة إلى حسم مسألة التمثيل الأفريقى فى مجلس الأمن داخل الاتحاد الأفريقى والتقدم بمطالب موحدة وواضحة بهذا الخصوص للأمين العام للأمم المتحدة، كما أقرت الدورة العادية الخامسة للاتحاد الأفريقى فى مدينة سرت التى عقدت فى ٤— ٥ يوليو ٢٠٠٥ إعلان «سرت » الذى تضمن التمسك بإجماع « ايزولوينى» وأهمية اتخاذ موقف أفريقى موحد لتحقيق التنمية المستدامة والأمن الجماعى وصون وحدة أفريقيا .مزيدا من التفاصيل انظر:د.محمود أبوالعينين (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٨-١٤٠.

تعمل مصر على تنبيه الدول الأفريقية إلى عدم السماح بكسر الموقف الأفريقي، لأن عواقب ذلك ستكون جسيمة تستفيد منها القوى الخارجية وبدون تأمين حقيقي للمطالب الأفريقية. وقد ذكر السيد أحمد أبو الغيط «أن حصول مصر على أية مواقع في الأمم المتحدة يتم من خلال قواعد معينة ومتفق عليها تتعلق بتوزيع المناصب على الدول الأفريقية وبالتالي المسألة ليس بها أي سبق » . وحول وجهة النظر المصرية في عضوية مجلس الأمن أكد أن « مصر تتحرك من خلال رؤية محددة تنطلق من مرتكزين هما الإطار الأفريقي والمصلحة المصرية المباشرة »(١). وقد أوضح السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية «أن موقف مصر ومنطلقاتها تتمثل في ضرورة التمسك بالشفافية والوحدة الأفريقية وأن يتحقق لأفريقيا مصالحها من خلال الحفاظ على وحدة العمل الأفريقي المشترك حيث لا يجب أن نتيح للمصالح الضيقة لهذا الطرف الأفريقي أو ذاك أن يقضي على الوحدة الأفريقية في سبيل تحقيق مكاسبه ومصالحه الضيقة» (٢) ، وأضاف أن « المشاورات يومية وممتدة مع جميع وزراء الخارجية الأفارقة وغيرهم، فمصر لا تقتصر حركتها على المجال الأفريقي فقط ولكن تتحرك في إطار أفريقي عربي إقليمي ودولي ، وإنه من المبكر الحديث عن نتائج الاتصالات المصرية الأفريقية». وتتمسك مصر بأن يكون لأفريقيا مقعدان دائمان، لهما حق الفيتو إضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة العضوية.

كما ذكر السيد أحمد أبو الغيط أن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن مسألة قد تأخذ وقتا طويلا بقوله « قد يستغرق حسم موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن بعض الوقت ، وقد لا يحسم وبالتالي استمرار مناقشة الموضوع لسنوات أخرى قادمة». (٣)

ويمكن الاستفادة من عضوية مصر في الكوميسا وتكتيل أعضائها الـ ١٨ ،إضافة لباقي الدول الأفريقية، لمساندتها حيث ستعمل كل دولة من الدول المرشحة الى الاستفادة من محيطها الجغرافي والثقافي والاقليمي لتعزيز موقفها ، وهذه هي القاعدة الأساسية لانطلاق مصر سواء كانت المنافسة ستتم داخل الاتحاد الأفريقي أو داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وما يهم قوله أن الفرصة المتاحة لمصر حاليًا والمتمثلة في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي عن القارة الأفريقية – على الاقل على المستوى

---

(١) صحيفة الاهرام،٢٢ أغسطس ٢٠٠٤،أبو الغيط يؤكد التزام مصر بتنشيط اللجان الأفريقية المشتركة ،ص ٤.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٧ يوليو ٢٠٠٥ ، أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في حوار مع الأهرام،ص٦.

(٣) المرجع السابق.

النظري – تمنح مصر مكسبًا سياسيًّا وهيبة دولية ومكانة إقليمية لا يعادلهـا مكـسب آخر، حيث تستطيع أن تعكس من خلاله اهتمامها بالقارة الأفريقية وقضاياها الهامـة وتقديم رؤيتها المستقبلية لمجالات العمل فى أفريقيا تأكيدًا لانتمائها الأفريقى.

المبحث الثانى
الأداة الاقتصادية والفنية

نظرا لتنوع أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا يتناول هذا المبحث كل من الأداة الاقتصادية والفنية وذلك من خلال مطلبين ، يتناول المطلب الأول الأداة الاقتصادية ويتناول المطلب الثاني الأداة الفنية.

المطلب الأول
الأداة الاقتصادية

الأهمية الكبرى التى تحتلها دول الكوميسا أمنيًا وسياسيًا تقتضى ولا شك تدعيم التعاون الاقتصادى معها بما يخدم المصالح المصرية ويحميها، وبقاء العلاقات الاقتصادية المصرية مع هذه الدول على نحو ما هى عليه من الضعف والتراجع يمثل تهديدًا لهذه المصالح وربما للأمن القومى المصرى.

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية بدول الكوميسا والدول الأفريقية عامة اهتمامًا ملحوظًا من قبل القيادة السياسية فى محاولة لتقليص العجز فى الميزان التجارى من ناحية وخلق وإيجاد المصلحة المشتركة والعمل على تحقيق هذه المصالح والتى تعد أقصر الطرق لخدمة الأهداف القومية وأفضل الأساليب لبناء علاقات متينة ومستقبل أفضل مع العالم الخارجي، وقد عبر السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١ عن هذا المعنى بقوله: « إننا نعتقد أن العلاقات المتينة والصُّلبة بين الدول فى عالم اليوم يجب أن تؤسس على المصالح المشتركة ولا سيما فى مجال الاستثمار والتجارة» [١]، هذا فى الوقت الذى تتنافس وتزداد فيه العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا والدول الكبرى.

هذا بالإضافة إلى كون الأسواق الأفريقية وأسواق دول الكوميسا بشكل خاص أسواقًا مفتوحة أمام المنتجات المصرية باعتبارها أسواقا بازغة، وتشكل تعويضًا لنقص الصادرات المصرية للدول الأوروبية بسبب القيود غير الحمائية وقضايا الإغراق التى رفعتها المفوضية الأوروبية ضد عدد من الشركات المصرية عامى ١٩٩٦و١٩٩٧ وتعليقها لصادرات البطاطس المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى ومن ثم كان لابد من إرسال رسالة للاتحاد الأوروبى بقدرة مصر على إيجاد أسواقا لصادراتها، فضلاعما توفره دول الكوميسا من إمكانية الحصول على المواد الخام بأسعار أقل. [٢]

---

(١) د.ماجدة شاهين،مرجع سبق ذكره،ص ١٢٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٠.

المزايا التى ستعود على مصر بعد عضويتها فى تجمع الكوميسا[1]:

- فتح أسواق استهلاكية كبيرة أمام المنتجات المصرية تتمتع فيها بمزايا تفضيلية، فضلاً عن تمتعها بإعفاء من الرسوم الجمركية وغير الجمركية وصلت فى بعض الدول إلى ٩٠%، ودول إلى ١٠٠%، مما ينعكس على نمو حجم التجارة بين مصر ودول التجمع.
- الترويج للسلع والخدمات المصرية فى الأسواق الأفريقية وذلك لاعتماد تلك الأسواق على مواصفات جودة أقل مما تتطلبها الأسواق الأمريكية والأوروبية والعربية.
- إمكانية تغذية الصناعة المصرية بمواد خام بأسعار مخفضة من دول الكوميسا مقارنة بمثيلها الوارد من دول غير أعضاء بالكوميسا مما سيؤدى إلى انخفاض فى التكلفة النهائية للمنتجات الصناعية الأمر الذى سيعطى لها مركزًا تنافسيًا أفضل عن صادرات الدول الأخرى.
- إمكانية الحصول على سلع زراعية وغذائية ذات أهمية للمستهلك المصرى (استيراد) بأسعار رخيصة مثل البن ـ الشاى ـ الذرة... إلخ .
- إمكانية مشاركة شركات الأدوية المصرية فى عضوية جمعية مصنعى الأدوية بالكوميسا من خلال الأنشطة التابعة لها؛ مما سيساعد على زيادة الصادرات المصرية فى هذا المجال.

وتنبع أهمية انضمام مصر لتجمع الكوميسا من حيث كونه التزامًا قانونيًا التزمت به مصر فى اتفاقية «أبوجا»عام ١٩٩١ وهى الاتفاقية المنشأة للجماعة الاقتصادية الأفريقية التى تستهدف تحقيق وحدة اقتصادية وعملة موحدة بين دول القارة خلال فترة زمنية معينة.. ويمكن رصد الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا من خلال ما يلى:

أولاً- التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا.

ثانيًا- الاستثمارات المصرية فى دول الكوميسا.

أولا- التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا

حقق الميزان التجارى بين مصر ودول الكوميسا عجزًا مستمرًا ومتزايدًا لصالح دول الكوميسا ارتفع معه نصيبه من إجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى مع العالم؛ وهو ما يمكن تفسيره بنمو الواردات المصرية من دول الكوميسا بمعدلات فاقت النمو فى جانب الصادرات من تلك الدول.

وبمراجعة التصنيف السلعى للصادرات المصرية إلى الكوميسا يتضح أن أهم السلع المصدرة هى السيراميك والأدوات الصحية والأدوات المنزلية والإكسسوارات

---

(١) السعيد العنان، مرجع سبق ذكره، ص ٩ .

الجلدية والمفروشات المنزلية والسجاد والأدوية والأسمنت والزجاج والحديد والصلب والأجهزة الكهربائية وإطارات السيارات والفواكه والخضراوات المعلبة والطازجة. وتتمثل أهم الواردات المصرية من الكوميسا فى السلع الزراعية والمواد الأولية (الشاى والبن والبقول والتبغ والسمسم وبذور السيزال وعباد الشمس والخردل والجلود ومواد الدباغة من الخلاصات النباتية والإبل الحية واللحوم والمعادن) . (١)

ويمكن من خلال الجدول رقم (٣) ملاحظة تطور حركة الصادرات والواردات بين مصر ودول الكوميسا قبل الانضمام خلال الفترة من عام١٩٩٠وحتى عام ١٩٩٧ ومن الجدول رقم (٤) يمكن ملاحظة تطور حركة الصادرات والواردات بين مصر ودول الكوميسا بعد الانضمام خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤.

(١) السعيد العنانى، مرجع سبق ذكره، ص ١١ .

جدول رقم (٣)

تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية مع الكوميسا قبل الانضمام خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧									القيمة بالمليون دولار							
الدولة	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
السودان	٢٠,٨	٣٤,٥	٢٥,٧	٣.٢	٤٥,٧٧	٢١,٨٧	٣٠,٠٥	١١,١٦	٢٨,٨٥	١,٧٩	١٥,٧١	١,٩٥	٢١,٠١	٢٠,٨٣	٢٥,٥	٢٢,٦٨
كينيا	٠,٠٠٢	٦٢,٠٦	٣,٠١	٣٨,٩٢	١,٧٥	٥٣,٠١	٠,٢٣	٤١,٢٣	١,٠٤	٥٢,٥	٣,١٣	٢٠,٨٣	٠,٨٢	٦٧,١١	٢,٧	٧٣,٨٢
زامبيا	٠,٣٧	٠	٠,٠٦	٠	٠,١٥	٠,٠٦	٠,٠٨	٠	٠,١١	٠,٠٤	٠,١٩	٠	٠,٠٤	٠,٠٦	٢,٠٥	٠,٠٣
زيمبابوي	٠,٠٥	٠	٠	٣٩,١	٠,١٣		٠,١٤	٣,٣١	٠,٢٩	٠,٦٨	٠,١٦	٨,٧٦	٠,٠٨	٨,٣٤	٠,٣٢	٧,٨٦
جيبوتي	٠	١٥,١	٠	٠	٢,٩٨	٠,٤٣	٢,٣	٠	١,١١	٠,٨٧	٠,٤١	٠	٠,٧٩	٠,١	٠,٩٧	٠
مالاوي	٠,٠٠٥	٣,١٣	٠,٠٠٤	٩,٩٤	٠,٩١	٣,٧٧	٠	٦,٤٨	٠,٠١	١١,٦٤	٠	٦,٣٣	٠,٠٢	١١,٤٦	٠,٠١	١٣,٣٨
مدغشقر	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١٩	٠,١١	٠	٠,١٧	٠	٠,٠٧	٠,٢٦	٠,٠٦	٠,١٤	٠,١١
بوروندي	٠,٠٦	٠	٠,٠٠٢	٠	٠	٠	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٣١	٠,١١	٠,١٤	٠,٠١	٠,١	٠	٠,١	٠
رواندا	٠	٠	٠,٠٣	٠	٠	٠	٠,٤٣	٠	٠,٠٧	٠	٠,٠١	٠	٠,١٧	٠	٠,٠٣	٠
اوغندا	٠,١٦	٣,٢٢٣	٠,٠٩	٦,٧٥	٠,٣٧	٢,١٩	٠,٢٥	١,٤١	٠,٦٧	١,٧٩	٠,٢٣	٥,٦٥	٠,٦١	٤,٧٩	٠,٥	٧,٨٦
اريتريا	٠	٠	٠	٠	٠		٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠,٣٧	٠,٠٢	٠.٥١
جزر القمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠	٠,٠١	٠
اثيوبيا	٠,٠٧	٠,٠٢	١,٩٤	٠	٠	٠	٢,١٥	١,٨٣	١,١٢	٣,٨٤	٠,٨٦	١٩,٤٣	٢,٦٦	١٥,٢٧	٣,٤	١٧,٦٦
انجولا	٠,٠٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٦٤	٠	٠,٥٣	٠	٠,٥٦	٠	٠,٨٦	٠	٠,٥٣	٠,٠١
سيشل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٥	٠,٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الكونغو الديمقراطية	٠,٠٦	١٠,٥٧	٠,٠٧	٤,٦٥	٠	٠	٠,٢٧	٢,٥	٠,٠٥	٠	٠,٢٧	٠,٨٩	٠,٣٨	٣,١٩	٠,٧٣	٠,٢٤
سوازيلاند	٠	٠,٩٩	٠,٠٠٢	١,٥٧	٠	٠		٠,٥٦	٠,٠٦	١,٤٣	٠,٠٣	٠,١	٠	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٧٣
موريشيوس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاجمالي	٢١,٥٩	١٢٩,٦	٣٠,٨٨	١٠٤,١	٥٦,٠٧	٩٥,١٧	٦٨,٦٧	١٢٥٣	٣٤,١٧	٨٤,٨٦	٢١,٨	١٠٤,١	٢٧,٨٣	١٣١,٥	٣٦,٤	١٣٧,١٦

المصدر :ادارة العلاقات الخارجية والاتفاقيات الدولية بوزارة التجارة الخارجية ،٢٠٠٤

جدول رقم (٤)

تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية مع الكوميسا بعد الإنضمام خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤ القيمة بالمليون دولار

الدولة	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
السودان	٢١,١٩	١٤,٨٣	٢١.٨	٣٦,٨٦	٨٣,٢٥	٥٨,٦٩	٣٣,٧٢	٦٣,٧٨	٣٥,٣	٥٦,٦	٨٠,٧	٤٨,٤	٩٩	٧٠
كينيا	١,٧٦	٦٣,٨٤	٨,٧١	٧٩,٢٤	٩,٧	٩٧,٧٥	٢٠,٠٦	٩٤,٨٧	١٤,٧	١٣٨,٧	٢٣	٦٠,٤	٣٢	٢
زامبيا	٠,١٥	٠,٠٤	٠,١	٠,٢٣	٠,٣٧	٩,٣٤	٠,٧٢	٤٥,٥٣	٠,٦	٤٢,٥	٣,٩	٣٤,٨	١	٤٨
زيمبابوي	٠,٣٤	٠,٩١	٠,٦٨	٣,٠٢	٢,٦٢	٢,٠٤	٠,٥٣	١,٦٢	٠,٢	٩,٨	٠,٣	٥,١	٠,٧	٣
جيبوتي	٣,٥٤	٠	٣,٢٨	٠	٣,٧	٠	١,٤٦	٠,٥٩	١,٧	٧.٣	٣,٦	٣,٩	٨	١
مالاوي	٠,٠١	٢٢,٤٥	٠,٠٤	٦,٦١	٠,٠٨	١٣,٩٢	٠,٠١	٢٥,١٨	٠,٣	٣٣,٩	٠,٨	٣١,٣	٠,٧	٢١
مدغشقر	٠,١٦	٠,٠٣	٠,٤٢	٠,٠٦	١,٤٣	٠	٠,٤٣	٠	١,١	٠,١	٤,٢	٠,٥	٣	٠,٦
بوروندي	٠,١١	٠,٠٣	٠,٢٧	٠	٠,١٦	٠,٠١	٠,١٤	٠	٠,٢	٠	٠,١	٠	٠,١	٠
رواندا	٠,٠٣	٠,١١	٠,٠٦	٠	٠,٦٢	٠	٠,٠٦	٠	٠,٢	٠,٠٠٢	٠,٦	٠	٠,٦	٠
اوغندا	١,١٥	٠,٢١	٠,٨٨	٠,٠٩	٠,٧١	١,١٤	٠,٨٧	٢,٥٥	١	٠,٨	١	٠,٧	١,٣	١,٣
اريتريا	٠,٦٤	٠	٠	٠,٠١	٠	٠	٠	٠	٠,٨	٠	١,٢	٠	١,١	١,٠٥
جزر القمر	٠	٠	٠,٠٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠	٠	٠,١٦	٠
اثيوبيا	١,٤٧	٢١,٩٩	١,١١	١٣,٧٧	١,٦٨	٥,٥٧	٢,٥٤	٣,٨٩	٤,٣	٨,٧	٤,٢	٣,٣	٧	٦
انجولا	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٢١	٠	٠,٥١	٠,٠٤	٠,٥٥	٠	٣,٢	٠,٠١	٢,٥	٠,٣	٥	١,٣٤
سيشل	٠	٠,٠٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠	٠	٠	٠	٠,٠٧
الكونغو الديمقراطية	٠,٤٥	٠,١٢	١٢,٣	٠,٢٣	٠,٢٣	٠	١,٥١	٠	٠,٣	٠	٠,٣	٠	٠,٢	٠,١٧
سوازيلاند	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠١	٠	٠,٠٢	٠	١,٨	٠	٠	٠,٥٣	٠,٠١
موريشيوس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاجمالي	٣١,٠٨	١٢٤,٦٦	٣٧,٩	١٤٠,١٢	٤٧,٦٧	١٨٦,٧٥	٦٢,٥٦	٢٣٦,٠٣	٦٦,٣	٣٠٠,٢	١٣٠,٢	١٨٨,٦	١٦٠,٣٩	١٥٥,٥٤

المصدر : ادارة العلاقات الخارجية والاتفاقيات الدولية بوزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٤

وفيما يلي بعض الملاحظات من الجدولين السابقين رقم (٣)و(٤):

١-أن قيمة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا شهدت تقلبًا خلال سنوات ما قبل انضمام مصر للكوميسا أى فى الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٧). أمابعد انضمام مصر للكوميسا فى الفترة (١٩٩٨ـ٢٠٠٤) شهدت قيمة الصادرات المصرية زيادة ملحوظة حيث بلغت عام ١٩٩٨ ٣١,٠٨ مليون دولار، وتشير الإحصاءات إلى حدوث تحسُّن ملحوظ فى أداء الصادرات المصرية إلى أسواق الدول الأعضاء بالكوميسا؛ حيث حدثت طفرة في زيادة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا وبلغت ١٣٠,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٦٦,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢، واستمرت فى الزيادة فى عام ٢٠٠٤ وبلغت ١٥٧ مليون دولار.

والملاحظ أن السبب وراء الارتفاع النسبى فى الصادرات المصرية هو انضمام مصر للكوميسا وتمتعها بالاعفاءات الجمركية الممنوحة، فضلاً عن إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول الكوميسا الأعضاء بهذه المنطقة. وترجع الزيادة فى الأساس إلى ارتفاع الصادرات المصرية خاصة من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث بلغت قيمة الصادرات من هذه المنتجات حوالى ٥٥,٢٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ مقابل ١٨,٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢، كما ارتفعت الصادرات الغذائية[1]. وتشهد صادرات مضر من السودان زيادة لتصل إلى ٨٠,٧ مليون دولار، وزادت كذلك صادرات مصر إلى كينيا لتبلغ ٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ وزامبيا ٣,٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣. لكن يلاحظ أن زيادة الصادرات هى زيادة مقصورة على سد الفجوة الناجمة عن استمرار الزيادة فى الواردات المصرية من دول الكوميسا.

٢-بالنسبة لحركة الواردات المصرية من دول الكوميسا فى الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) فنجد أنها تراوحت ما بين الزيادة والانخفاض تحديدًا خلال الأعوام من ١٩٩٠وحتى ١٩٩٤، لكنها بدأت فى الارتفاع منذ عام ١٩٩٥ واستمرت فى الارتفاع بصورة ملحوظة ــ باستثناء انخفاض بسيط فى قيمة الواردات المصرية فى عام ١٩٩٨ ــ حتى حدثت قفزة فى قيمة الوارادات المصرية من دول الكوميسا لتبلغ ٣٠٠,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢، الأمر الذى يرجع إلى

(١) وزارة التجارة الخارجية والصناعة، التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، يناير ــ ديسمبر٢٠٠٣)، ص ٥.

زيادة الواردات المصرية من التبغ من زيمبابوى بنسبة ٤٨٨% حيث بلغت قيمة واردات التبغ ٣٤%، وكذلك زيادة الواردات المصرية من الشاى من كينيا بنسبة ٤٦%[1]. ومنذ عام ٢٠٠٣، بدأت فى الانخفاض بشكل تدريجى حيث بلغت ١٨٨,٦ مليون دولار، ثم انخفضت فى عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٥٥ مليون دولار. ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض واردات مصر من الصناعات الغذائية والسلع الزراعية والحيوانات الحية ومنتجاتها[2]. وقد انخفضت الواردات من كينيا لتصل إلى ٦٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ١٣٨,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢، كما انخفضت واردات مصر من السودان لتبلغ ٤٨,٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٥٦,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

٣-انعكست حركة الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا على الميزان التجارى المصرى مع تلك الدول، حيث حقق عجزًا متواترًا خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣. وفى عام ٢٠٠٤، بدأ الميزان التجارى المصرى مع الكوميسا فى التحسن حيث حقق فائضًا لأول مرة بلغ ٤ مليون دولار لصالح مصر مقارنة بعجز بلغ ٦٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣، حيث زادت الصادرات المصرية إلى الكوميسا عام ٢٠٠٤ بمعدل فاق الزيادة فى الواردات المصرية منها، الأمر الذى عكس استجابة لخطط القيادة المصرية لتنمية الصادرات المصرية إلى أفريقيا عامة والى شرق أفريقيا بصفة خاصة ـ فى إطار خطة الدولة لتشجيع التصدير وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية ـ وذلك من خلال قيام وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية بتنفيذ برنامج موجه ومكثف للدول الأفريقية بشكل عام وعلى الأخص إلى دول الكوميسا.[3]

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) وزارة التجارة الخارجية والصناعة، استراتيجية التحرك التجارى المصرى فى القارة الأفريقية، (القاهرة:وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مارس ٢٠٠٣)، ص ١١.

جدول رقم (٥)

تطور الميزان التجارى المصرى مع دول الكوميسا خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤

القيمة بالمليون دولار

السنة	الميزان التجارى
١٩٩٠	-١٠٨
١٩٩١	-٧٣,٢
١٩٩٢	-٣٩,١
١٩٩٣	-٣٢,٠٢
١٩٩٤	-٥٠,٦
١٩٩٥	-٨٢,٢٧
١٩٩٦	-١٠٣,٦
١٩٩٧	-١٠١,١
١٩٩٨	-٩٣,٥
١٩٩٩	-٩٠,٢
٢٠٠٠	-١٣٩
٢٠٠١	-١٧٣,٤
٢٠٠٢	-٢٣٩
٢٠٠٣	-٦٧,٧
٢٠٠٤	٤

المصدر : محسوب بمعرفة الباحث من واقع بيانات وزارة التجارة الخارجية والصناعة حول التجارة المصرية مع دول الكوميسا خلال الفترة المعنية

٤-من بيانات التجارة الخارجية لمصر مع الكوميسا يمكن استنتاج أن هناك تذبذبًا فى التجارة المصرية مع الكوميسا، وأن مصر تستورد من الكوميسا أكثر مما تصدر، وبالتالى هناك عجزًا دائمًا فى الميزان التجارى المصرى مع تلك الدول، وقد يجد هذا تفسيره فى العوامل التالية [١]:

أ- سوء الحالة الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو وضعف القوة الشرائية فى العديد من الدول الأفريقية بشكل عام ومنها دول الكوميسا مما أدى لضيق حجم أسواقها إضافة لتشابه الهياكل الإنتاجية لدول الكوميسا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة ، ومن ثم تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقد الاجنبي.

ب- تميل معظم الدول الأفريقية عامة ومنها دول الكوميسا إلى تركيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول المستعمرة السابقة مما أدى الى حالة من الاستقرار النفسي لدى المستهلك الأفريقي في شكل تفضيل السلع والمنتجات التي تنتج في هذه الدول التي كانت تستعمر هذه البلاد.

---

(١)وزارة التجارة والصناعة ،العلاقات المصرية الأفريقية :التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية دراسة تحليلة عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا من ٢٠٠١-٢٠٠٥ ،(القاهرة :وزارة التجارة والصناعة،الادارة المركزية للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف،٢٠٠٦)،ص ٨

ج -الارتباطات الاقتصادية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى كمجموعة الفرانكفون والانجلوفون، إضافة للتواجد القوي للشركات متعددة الجنسيات خاصة الشركات الفرنسية والإنجليزية والأوروبية الأخرى،مما يؤدى إلى منافسة كبيرة للسلع المصرية فى الأسواق الأفريقية، حيث تمنح هذه المجموعات ميزات للدول الأفريقية لا توفرها مصر.

د- قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية عبر وسائل الاعلام المختلفة في الأسواق الأفريقية من أهم أسباب تدني التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقة بوجه عام وكذا القصور في الاشتراك فى المعارض الترويجية التى تقام فى هذه الدول.

هـ - المنافسة من جانب دول جنوب شرق أسيا في أسواق الكوميسا والدول الأفريقية بشكل عام للعديد من المنتجات المصرية كالملابس ،حيث تقدم السلع بأسعار منخفضة وهو ما يهم المستهلك الأفريقى فى المقام الأول لانخفاض القوة الشرائية له. (١)

و - عدم توافر نوعيات السلع المناسبة للمستهلك الأفريقى، وعدم وجود فائض في بعض السلع الصالحة للتصدير، فضلا عن عدم وفاء المنتج المصري بمعايير الجودة سواء على المستوى المحلي او المستوى العالمي.

هذا بالإضافة لمجموعة اخرى من المعوقات خاصة بنقص المعلومات أو الدراسات الجادة عن الأسواق الأفريقية أمام المصدر المصري ومشكلات خاصة بالتأمين على السلع المصرية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ، ومشكلات خاصة بخطوط النقل والمواصلات ، وذلك كما سيرد ذكره لاحقا.

٥-ومن الجدولين السابقين رقم (٣)و(٤) يمكن ملاحظة أن أهم الشركاء التجاريين لمصر فى دول الكوميسا هم السودان وكينيا -وترجع الزيادة في قيمة الصادرات المصرية لكل منهما الى الموقع الجغرافي المتقارب وسهولة وسائل النقل بين كل منهما حيث يوجد في كينيا أحد الموانئ الأفريقية الهامة (ميناء ممباسا) الذي يقوم بدور كبير في تسهيل نقل وتداول التجارة بين باقي الدول الأفريقية ، وكذلك تجارة الحدود مع السودان -ثم إثيوبيا، على حين أن المعاملات التجارية مع دول مثل جزر القمر وسيشل وموريشيوس وإريتريا وباقى دول الكوميسا ضعيفة.

يمكن القول بأن المحصلة النهائية لحركة التجارة المصرية مع دول الكوميسا عام ٢٠٠٤ تشهد نشاطًا ملحوظًا؛ حيث شهدت نسبة الصادرات المصرية إلى الكوميسا من إجمالى الصادرات المصرية للعالم ارتفاعًا ملحوظًا حيث بلغت ٨,٦ % من إجمالى الصادرات المصرية لعام ٢٠٠٤، وكانت لا تتعدى الـ١% فى عام ٢٠٠٠،

(١) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢ -٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

كما شهدت نسبة الواردات المصرية من الكوميسا ارتفاعًا؛ حيث بلغت ٥,٨% من إجمالي الواردات المصرية في نفس العام، مقارنة بالواردات المصرية من الكوميسا بنسبة ١,٣٣ % من إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠٠٠ [(١)]، وعلى الرغم من ذلك مازالت حركة التجارة المصرية مع دول الكوميسا ضعيفة نتيجة تراجع قدرة السلع المصرية على المنافسة داخل هذه الأسواق وخاصة في شرق أفريقيا، في الوقت الذي تكتسب فيه دول مثل كينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا مكانة تجارية متميزة داخل القارة الأفريقية.

إن محدودية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول الكوميسا بل محدودية التجارة البينية بين الدول الأعضاء ذاتها تشير إلى احتمالات تواضع المنافع المرتقبة للاقتصاد المصري من هذا التكتل الإقليمي، فلم تنضم لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا التي أعلنت في أكتوبر ٢٠٠٠ إلا ١١ دولة فقط هي زامبيا وزيمبابوي ومالاوي وموريشيوس والسودان وكينيا ومصر ومدغشقر وجيبوتي ورواندا وبوروندي وسوازيلاند بسبب ضعف اقتصاديات باقي الدول وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم رغبة هذه الدول في التفريط في الحصيلة الجمركية؛ لاعتمادها عليها بصورة مباشرة، الأمر الذي انعكس في تأجيل إقامة الاتحاد الجمركي إلى عام ٢٠٠٨.

ويمكن ملاحظة ما يلي على سياسة مصر التجارية تجاه الكوميسا:

١- إنه على الرغم من دخول اتفاقية الكوميسا حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٤ فإنه لم تقبل عضوية مصر إلا في يونيو ١٩٩٨، وحتى بعد دخول مصر للتجمع فقد ظلت خارج هذا التجمع حتى عام ١٩٩٩، وهو الأمر الذي دفع هذه الدول لإقامة علاقات تجارية مع أطراف أخرى أتاحت لها مزايا اقتصادية هامة بالنسبة لها.

٢- ضعف التبادل التجاري بين مصر والكوميسا، ويرجع ذلك إلى قلة المزايا التي تقدمها مصر لتلك الدول أو عدم رغبة هذه الدول في زيادة التبادل التجاري مع مصر. هذا على الرغم من أن هناك عاملَيْن يدفعان صانع القرار المصري إلى حتمية وأهمية تفعيل هذا التبادل، أولهما: تطبيق القواعد الجديدة لـ«الجات»ومنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتيح لمصر فرصًا أكبر للنفاذ إلى هذه الدول، وثانيهما: أن مصر قد قطعت شوطًا كبيرًا في عملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها منذ التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن التزامها بأهداف الانفتاح السياسي وتحرير الاقتصاد؛ مما أدى إلى سيادة اتجاه توسعي في الأعوام الأخيرة انعكس على أداء القطاع الخاص، ومن ثم تعد القارة الأفريقية إحدى المجالات المهمة لنشاط هذا القطاع.[(٢)]

---

(١) محسوب بمعرفة الباحث من بيانات التجارة الخارجية لمصر في وزارة التجارة الخارجية والصناعة، تقرير التجارة الخارجية المجمع، (القاهرة:وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مجلد ٤ ،عدد ١١، يوليو ٢٠٠٥)، ص ٦٩ ص١٥٩.

(٢) د.عراقي الشربيني، «العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي»،مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠ .

ومع ذلك هناك مكاسب محتملة من الكوميسا وآفاق للتعاون بينها وبين مصر على النحو التالى [(١)]:

إنها توفر سوقًا إقليمية واسعة وتوفر المواد الخام بأسعار مناسبة أمام المنتج المصرى. إضافة الى أن أفريقيا تمتلك ٥% من الأراضى الخصبة فى العالم التى يمكن أن تستفيد من الخبرات المصرية فى إدارة هذه الأراضى والتعاون فى إدارة الموارد المائية وبالفعل طلبت ١٤ دولة من دول الكوميسا من مصر التعاون فى المجال الزراعى، وقد قامت تجربة ناجحة بين مصر وزامبيا بإقامة مزرعة نموذجية فى زامبيا بمساعدة وزارة الزراعة المصرية وعن طريق تشجيع رجال الأعمال المصريين والشباب إلى استغلال الأراضى هناك، حيث تمدهم وزارة الزراعة بالخبرات الفنية اللازمة ومستلزمات الإنتاج، وتتولى وزارة الخارجية المصرية توفير الدعم المالى اللازم عن طريق الصندوق الفني للتعاون مع دول أفريقيا، كما يجرى التنسيق بين وزارة الزراعة المصرية ودول أوغندا وزيمبابوى وروانـدا ومالاوى لإقامة مزارع مشتركة[(٢)]. فالتعاون فى مجال الزراعة يتيح لمصر فرصة تصدير التقاوى والبذور والأمصال واللقاحات والمواد البيطرية والاستشارات الزراعية وتوفير لوازم الرى الحديث؛ كالرى بالتنقيط والرش والرى المحورى واستنباط التقاوى وتنمية الثروة السمكية والتصنيع الزراعى والتعاون فى الأبحاث على التربة، والأهم هو استغلال المساحات الزراعية الواسعة من أجل تغيير التركيب المحصولى؛ حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى.

وهناك فرص تجارية تبادلية أكبر فى مجال الزراعة، حيث تستورد مصر الشاى والبن والبقول والتبغ والسمسم والجلود ومواد الدباغة واللحوم الحية والمذبوحة، ويمكنها تصدير البصل والثوم والبطاطس والموالح والمنتجات الزراعية المصنعة والتقاوى والمبيدات والأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والآلات الزراعية والأمصال واللقاحات. كما أن الغابات الأفريقية غنية بالأخشاب اللازمة لصناعة الأثاث المصرية، والتعاون فى مجال المصنوعات الجلدية من المجالات المبشرة بالتعاون.

وكذلك إمكانية تحقيق التعاون فى الرى وإدارة شئون المياه، حيث تمتلك مصر الخبرة فى إقامة القناطر والسدود، وإقامة مشروعات مائية مشتركة مع دول حوض النيل إضافة لمشروعات مشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية.وتسيطر دول الكوميسا على مساحات شاسعة من المسطحات المائية الغنية بالموارد البحرية ويمكن التعاون فى أساطيل الصيد والتبريد والتجميد ورفع سقف إنتاج الأسماك؛ حتى يمكن تحقيق فائض للتصدير.

---

(١) معهد التخطيط القومى، فرص ومجالات التعاون الاقتصادي بين مصر ومجموعة دول الكوميسا، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (القاهرة:معهد التخطيط القومى، وزارة التخطيط، رقم ١٣٣، يونيو ٢٠٠٠) ص ٨٠.

(٢) وزارة الخارجية المصرية، نشرة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٢٤ .

وهناك فرص تصديرية لمصر فى السلع الصناعية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية خاصة الأدوية والعقاقير والصابون والمنظفات والألمونيوم والأدوات المنزلية والسلع المعمرة ومنتجات البلاستيك والأدوات المكتبية والمنتجات الكيماوية والمحركات والتربينات وغيرها.

ويمكن أن يكون التعاون فى مجال المقاولات من القطاعات المبشرة ؛ فدول الكوميسا تحتاج إلى بنية تحتية سواء فى الطرق أو الكبارى أو المنشآت، وتتمتع مصر بخبرة إقليمية ضخمة فيها. كذلك التعاون فى مجال النقل الذى يعد من أهم المجالات الواعدة للتعاون بين دول الكوميسا، فيمكن التعاون فى مجال النقل الجوى بإنشاء اتحاد طيران لدول الكوميسا يمكن أن ينافس الطيران الدولى والشركات الأوروبية العاملة فى أفريقيا التى تكاد تحتكر سوق الطيران الأفريقية.

كما تمتلك مصر المصنع الوحيد فى أفريقيا لإنتاج مواسير نقل الغاز الطبيعى والبترول فى بورسعيد بتمويل مصرى كويتى قدره ٨٥ مليون دولار وطاقة إنتاجية ٢٠٠٠٠٠ طن سنويا(١)، وعليه يمكن أن يحدث تعاون مصرى مع دول الكوميسا المنتجة للبترول بحجم اقتصادى لتوصيل البترول الأفريقى إلى سواحل البحر المتوسط أيضًا.

ثانيا- الاستثمارات المصرية فى دول الكوميسا:

يحكم الاستثمارات المصرية فى دول الكوميسا عددٌ من العوامل يتمثل أهمها فيما يلى:

١-تشابه الهياكل الاقتصادية لتلك الدول، إذ تبلغ مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول ٥٢% كما فى بوروندى، وأوغندا ٤٤%، ورواندا ٤٦%، وإثيوبيا ٤٩%، وإريتريا ١٦% .(٢) وبالتالى لا تزال اقتصاديات هذه الدول فى دور الاقتصاديات البدائية التى لا تستطيع توليد قيمة مضافة فى ظل الاعتماد على القطاع الزراعى الذى يعد قطاعًا أوليًا لا يسمح بزيادة الصادرات أو خلق التجارة بين تلك الدول بعضها ببعض.

٢-تبلغ مساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى تلك الدول نسبًا متواضعة وصلت فى دول مثل كينيا حوالى ١١% وأوغندا ٩% وبوروندى ٩% ورواندا ١٢% وإريتريا ١٤% (٣)، الأمر الذى يشير إلى عدم قدرة اقتصادات هذه الدول على النمو فى الأجل الطويل، وتقليص فرص الاستثمارات الأجنبية والبينية بالتبعية؛ حيث إن دول الكوميسا غير مهيأة لتلقى

(١) صحيفة الأهرام، ٢٠ أبريل ٢٠٠٢،ص١٣ .

(٢) د.فادية عبد السلام، موقف مصر من تجمع الكوميسا ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٣) المرجع السابق،ص ١٢١

الاستثمارات الأجنبية فى الوقت الحالى نظرًا لضعف مستويات الدخول وعدم توافر العمالة المدربة المنظمة، كما تؤدى الاختلالات الهيكلية الاقتصادية لتلك الدول إلى دعم الاتجاه نحو العمل على زيادة الاستثمارات الأجنبية الخارجية. ومن ثم، تعد مصر من أكثر دول الكوميسا قدرة على التطور والمنافسة فى دول الكوميسا مما يعنى قدرتها على استقبال رءوس الأموال الأجنبية أو استقدام التقنيات الحديثة واستخدامها وتصدير العمالة الماهرة ونصف الماهرة لدول الكوميسا.

٣-تعانى معظم دول الكوميسا انتشار الأزمات الحدودية مثل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وانتشار الحركات الانفصالية والحروب الأهلية فى العديد من الدول مثل إثيوبيا والسودان والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى وغيرها، فلا شك أن عدم الاستقرار السياسى والصراعات لايزالان يمثلان تحديات أساسية تواجه أفريقيا عامة.[١]

وتتمتع مصر بقدر أكبر من الاستقرار السياسى والاقتصادى مما يجعلها أكثر أمانًا للمستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى دول الكوميسا كأن تكون الإدارة الرئيسية للشركات فى مصر وفروعها فى دول الكوميسا. وقد صنفت مصر من أكثر الدول الأفريقية جذبًا للاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث حصلت على ٤,١ بليون دولار أمريكى بنسبة ٢٠ % من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول الأفريقية، تليها السودان التى حصلت على ٢,١ بليون دولار أمريكى، وأنجولا التى حصلت أيضًا على أكثر من بليونى دولار، بينما وضعت إثيوبيا والكونغو الديمقراطية فى مصاف الدول التى تحصل على استثمارات ما بين٠,٥ـــ٠,٩بليون دولار أما باقى دول الكوميسا سوازيلاند وسيشل وموريشيوس وزيمبابوى وإريتريا وجيبوتى ورواندا وبوروندى وجزر القمر ومدغشقر وكينيا ومالاوى فقد حصلت على أقل من ٠,١ بليون دولار أمريكى خلال نفس العام ٢٠٠٤[٢]. ويرجع ذلك لتمتعها بتعريفات جمركية منخفضة وعدم وجود استثناءات واتباعها لقوانين مشجعة للاستثمار منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وامتلاكها هيكلاً ضريبيًا راسخًا واتخاذها خطوات ناجحة نحو الخصخصة وإصلاح القطاع المالى ومواكبتها للتطورات العالمية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتمتعها بموقع جغرافى فريد يعد حلقة وصل بين الأسواق الأوروبية وأسواق دول الشرق الأوسط والأسواق الأفريقية؛ مما يمكن من إقامة صناعات تجميعية؛ بهدف إعادة تصديرها إلى الكوميسا.

ومن ثم، تعد مصر أكثر دول الكوميسا قدرة على جذب الاستثمارات خاصة الاستثمارات الأفريقية والأوروبية المشتركة، يساعدها فى هذا أنها الدولة الوحيدة

---

(١) د. محمود أبوالعينين، العلاقات السياسية بين مصر و دول الكوميسا، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) World Investment Report 2005: Transnatioanl Corporations and the Internationlization of R&D, United Nations 2005 in www.unctad.org/en/docs/wir2005chz_en.pdf

الموقعة على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى والتى دخلت حيز التنفيذ فى يونية ٢٠٠٤، والاتحاد الأوروبى هو شريك تجارى أساسى لدول الكوميسا؛ مما يتيح لمصر فرصة لتدفق الاستثمارات عليها؛ لاستغلال الموارد غير المستغلة فى دول الكوميسا، مثل اتساع السوق والمواد الخام، والأهم ما يقدمه الاتحاد الأوروبى من معدات ومستلزمات إنتاج منخفضة التكلفة على أثر تخفيض القيود الجمركية، فضلاً عن المساعدات المالية والفنية والتكنولوجية المقدمة من دول الاتحاد الأوروبى، كما يمكن الاستفادة فى هذا النطاق من عقود الباطن؛ مما يساعد على الحد من ظاهرة المركز والأطراف Hub and Spokes التى قد تنشأ فى غير صالح مصر نتيجة انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية. (١)

وعامة تحظى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بنصيب كبير من جملة الاستثمارات الأجنبية فى دول الكوميسا، بما فيها مصر؛ مما يدل على تبعية اقتصادات تلك الدول للدول الصناعية.

والملاحظ أن استراتيجية التحرك المصرى فى مجال الاستثمارات نحو القارة الأفريقية عامة ونحو دول الكوميسا خاصة، دون المستوى المطلوب؛ حيث تقوم الاستراتيجية المصرية على اختيار عدد من الدول مثل كينيا وأوغندا التى يتوافر بها مواد خام لازمة للعديد من السلع المصرية، على أن تقوم مصر بإنشاء شركات مشتركة فى هذه الدول مستفيدة من مزايا الاستثمار التى تقدمها تلك الدول.

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات المصرية داخل دول الكوميسا فمن الصعب الوصول لتقديرات واضحة حول حجمها أو الدول الموجودة بها، لكن يتضح أنها تعمل وفق نصوص معاهدة الكوميسا فى مادتيها رقم ١٥٨ورقم ١٥٩ والتى أقرت بأنه «فى نطاق التعاون فى مجال تشجيع وحماية الاستثمار، يتعين أن تعمل الدولة على منح المستثمرين معاملة عادلة ومتساوية وتهيئة مناخ يتسم بالأمان والشفافية وإزالة جميع القيود للإسراع بتحرير أجهزة وإجراءات الاستثمار». وفى هذا الإطار، تقدمت مصر بعرض استضافة مقر وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار Regional Investment Agency (RIA) والهدف منها جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الى دول الكوميسا وتشجيع الاستثمارات الداخلية بين الدول الاعضاء. (٢)

وبالتالى فإن العلاقات الاستثمارية بين مصر ودول الكوميسا تحكمها النصوص التى تتضمنها اتفاقية الكوميسا، حيث تتيح اتفاقية الكوميسا للمستثمرين المصريين حرية إقامة مشروعات استثمارية بدول الكوميسا سواء بصورة مستقلة أو بالمشاركة مع رجال أعمال بتلك الدول، والاستفادة من الاعفاءات الممنوحة للاستثمارات فى تلك

---

(١) د.منى الجرف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ .

(٢) وزارة التجارة والصناعة،العلاقات المصرية الأفريقية،مرجع سبق ذكره ، ص ٦

الدول؛ مما يتيح للصناعات والمؤسسات الخدمية المصرية توسيع استثماراتها وزيادة تنافسيتها وانتشارها فى تلك الأسواق وتوسيع تنافسيتها العالمية، ورغم النداء المصرى بإمكانية فتح مجالات الاستثمار وتحسين أجواء التعاون الاقتصادى مع جميع دول الكوميسا والدول الأفريقية عامة، فإن واقع الاستثمارات المصرية لا يزال دون المستويات المطلوبة؛ حيث تركزت فى عدد قليل من الدول وعدد محدود من الأنشطة الاقتصادية معظمها ما زال فى مرحلة الإعداد ويمكن رصدها فيما يلي:

إنشاء منطقة صناعية باستثمارات مشتركة بين مصر وكينيا، وبين مصر وزامبيا.

شراء إحدى المؤسسات المصرية ٨٠% من كبرى شركات تقديم خدمات الاتصالات التليفونية المحمولة فى أفريقيا؛ مما يعنى مدّ استثمارات الشركة إلى ١٣ دولة أفريقية من بينها خمس دول أعضاء فى الكوميسا.

إقامة منطقة صناعية متكاملة فى أوغندا تحتوى على ٤٥ مصنعًا لإنتاج المواد الغذائية والعصائر المعلبة وأدوات التجميل ومصنع للملح ومخازن للسلع المصرية العابرة للسوق الأفريقية ومزرعة للقطن ــ منحة من الحكومة الأوغندية ــ وتقدر الاستثمارات المصرية فى أوغندا بنحو ٣٠ مليون دولار، وتضم بنكًا مصريًّا هو بنك القاهرة الدولى الذى بدأ نشاطه عام ١٩٩٥ والذى يعتزم فتح فروع له فى جميع دول الكوميسا وتضم المنطقة مشروعًا لتجهيز الأخشاب وتصديرها لمصر لإعادة التصنيع وإعادة تصديرها لدول الكوميسا(١). وفى هذا الإطار بحث محافظ دمياط مع السفير الأوغندى بالقاهرة سبل التعاون الاقتصادى وإقامة علاقة توأمة بين مدينة "واكيو" الأوغندية ومدينة دمياط؛ بُغية تنشيط صادرات الأثاث الدمياطى والمنتجات الغذائية بالمحافظة لأوغندا واستيراد بعض المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث من أوغندا. (٢)

تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة فى سوازيلاند فى مجالات السيراميك والأخشاب والنجف.

اتفاق الشركة القابضة للأدوية مع عدد من المستثمرين المصريين والأفارقة والفرنسيين على تأسيس شركة لتسويق الأدوية المصرية.

تم الاتفاق مع مستثمرين من رواندا لإقامة مشروعات مع مستثمرين مصريين. (٣)

تم توقيع عقد شركة مصرية إثيوبية متخصصة لتصنيع مواسير الرى والمواد العازلة برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار، يمثل الشريك المصرى شركة جولدن

---

(١) كلمة السفير إبراهيم موكيبي، سفير أوغندا بالقاهرة، فى: د. السيد فليفل (محرر)، مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٦١٥ .

(٢) صحيفة الأهرام، ٣٠ يناير ٢٠٠٣، تعاون مصري أفريقي في مجال الأثاث، ص١٢

(٣) د. نادية عبدالسلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ .

تريد التى تعمل فى مجال التبطين والعزل بمشروع توشكى، ويمثل الجانب الإثيوبى شركة أعمال الرى التابعة لوزارة الموارد المائية الإثيوبية. (١)

جارى التنسيق بين وزارة الزراعة المصرية والحكومة الزامبية؛ لبدء العمل فى مشروع المزرعة المصرية المشتركة مع زامبيا فى أقرب وقت. (٢)

هذه الأشكال من الاستثمارات تعبر عن مدى الضعف الذى يتصف به هذا التوجه المصرى؛ حيث لم يفلح وجود مجلس أعمال مصرى ـ شرق أفريقى وكذلك وجود مجالس أعمال ثنائية بين مصر وبعض دول الكوميسا كالسودان وكينيا وأوغندا وإثيوبيا فى دفع حركة الاستثمارات المصرية فى هذه الدول.

ومن ثم، يبدو حجم الاستثمارات المصرية وضعف وجودها سمة واضحة فى التعاملات المصرية مع دول الكوميسا مقارنة بالعلاقات المصرية مع باقى المجموعات الأخرى سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى، كما تتركز معظم الاستثمارات المصرية فى مجال واحد هو قطاع الإنشاءات وإقامة السدود وشراء الأراضى مثل نموذج الاستثمار فى السودان.

وعامة فإن الكوميسا تلعب دورًا فى توفير الأمن والاستقرار؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى منطقتها؛ إذ أن هناك ارتباطًا وثيقًا ومتبادلاً بين تشجيع حركة الاستثمار واجتذاب رءوس الأموال من ناحية وبين تحقيق السلام ودعم الأمن والاستقرار فى المنطقة من ناحية أخرى، وهو مفهوم أكدته الاتفاقية المنشأة للكوميسا، كما انتهت إليه قمة الكوميسا الرابعة فى نيروبى عام ١٩٩٩ حين أقرت اقتراحًا مصريًا بالدعوة لعقد اجتماع سنوى على مستوى وزراء الخارجية؛ لإيجاد السبل الكفيلة بحل النزاعات الأفريقية والاتفاق على الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

المطلب الثانى
الأداة الفنية

استجابة لبعض التوجه الدولى المتمثل فى منظمة الأمم المتحدة بإصدار قرار فى دورتها الخامسة والثلاثين بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٠ باعتبار التعاون الفنى بين الدول النامية عنصرًا هامًا فى تحقيق استراتيجية التنمية للحقبة الثالثة التى قررتها الأمم المتحدة للتنمية وعنصرًا هامًا فى الوقت نفسه فى تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد، فقد عملت مصر خلال الحقب السابقة على تقديم ما أمكنها من عون ودعم فنى للدول الأفريقية التى استقلت تباعًا. فقد أدركت السياسة المصرية ـ بعمق الفهم للواقع الأفريقى ـ أن تنمية ودعم الموارد البشرية فى الدول الأفريقية تشكل محور اهتمام واحتياج هذه الدول من أجل التطور والتنمية والتقدم بعد سنوات طويلة

---

(١)أهم الأخبار على الموقع الالكترونى لوزارة الخارجية المصرية: www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/Foreign_Policy/International_Relations/E

(٢)المرجع السابق.

من الاستعمار ساد فيها التخلف وانعدام الاكتراث بالتعليم والتدريب، خاصة فى ظل مرحلة جديدة تعتمد فيها الاقتصادات على الموارد الطبيعية والبشرية.

هذا وعلى الرغم من أن مصر تعد دولة نامية ومتلقية للمساعدات الخارجية فإنها فى علاقاتها مع الدول الأفريقية على وجه خاص كانت إحدى الدول المانحة للمساعدات والمعونات الفنية، وهناك العديد من الأجهزة والمؤسسات المصرية التى تندرج ضمن الأداة الفنية للسياسة الخارجية المصرية، يأتى فى مقدمة تلك المؤسسات مراكز التدريب التى تقدم خبراتها المختلفة للدارسين الوافدين من دول العالم. وبالنسبة لقارة أفريقيا يبرز الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، والمركز المصرى الدولى للزراعة التابع لوزارة الزراعة ومركز بحوث الشرطة التابع لوزارة الداخلية.. وفيما يلى بيانًا بأنشطة تلك المراكز ودورها فى تدعيم العلاقات المصرية مع دول الكوميسا:

١-الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا:

أنشأت وزارة الخارجية المصرية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بموجب القرار الجمهورى رقم ٦٢٠ لعام ١٩٨٠ والمعدل بالقرار الجمهورى رقم ٤٩ فى ٢١ يناير ١٩٨٨؛ وذلك بهدف أن يقوم بدور هام فى تقديم المساعدة الفنية للدول الأفريقية عن طريق إيفاد خبراء مصريين إليها أو تقديم منح تدريبية فى مصر لأبنائها، فضلاً عن المساهمة فى دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كذلك يسهم الصندوق فى تمويل نفقات العديد من المؤتمرات والندوات الأفريقية التى نظمت بمصر فى مجالات التنمية بالقارة الأفريقية، وكذلك فى استضافة زيارات الوفود الرسمية والمسئولين من الدول الأفريقية إلى مصر.[(١)] وانطلاقًا مما سبق يعتبر الصندوق أحد أشكال الأداة الفنية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، وقد وفرت مصر بتقديمها للمعونة الفنية من خلال الصندوق نموذجًا يحتذى به فى تقديم المعونة الفنية غير المشروطة إلى الدول الأفريقية.

وتحرص السياسة المصرية كذلك على تقديم التعاون الفنى اللازم لدول الكوميسا من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وتبادل الخبرات لدعم عملية التنمية الشاملة؛ حيث يوجه الصندوق ٤٥% من موارده لبرامج وأنشطة فى دول الكوميسا[(٢)]. وتم التوقيع على خطاب نوايا بين الصندوق وسكرتارية الكوميسا؛ لدعم التعاون الفنى فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع سكرتارية الكوميسا فى ديسمبر ٢٠٠٤، كما أنه جار التفاوض بين الصندوق وسكرتارية الكوميسا حول توقيع

---

(١) وزارة الخارجية المصرية،الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، (القاهرة:وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، ٢٠٠٣)، ص ص ٧٣-٧٤.

(٢) صحيفة الأهرام، ٧ ديسمبر ٢٠٠٤ ،أحمد أبوالغيط وزير الخارجية المصرى فى حديث للأهرام حول التحرك المصري على الساحة الأفريقية،ص٧.

مذكرة تفاهم تنظم التعاون بين الجانبين فى برامج تأهيل الكوادر فى المجالات الحيوية والهامة لدول التجمع، خاصة البنية الأساسية والصرف الصحى وتنمية المياه الجوفية ونقل التكنولوجيا وغيرها. [١]

ويوضح الجدول رقم (٦) أنشطة وإنجازات الصندوق فى دول الكوميسا منذ نشأة الصندوق عام ١٩٨٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، نشرة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٤ .

الجدول رقم (٦)
أنشطة وإنجازات الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا مع دول الكوميسا منذ نشأة الصندوق عام ١٩٨٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

الدولة	الخبراء		الدورات التدريبية (دبلوماسية/شرطة/طبية/الاستراتيجية الأفريقية/صناعة/رعاية ماشية/التشييد والبناء)	عدد المهام القصيرة	المساعدات الإنسانية
	الإجمالى	الحالى	عدد المتدربين/المنح الخاصة	نوعها	نوعها
أثيوبيا	١٤٧	٩	١٣٤ متدرب (١٦ منحة فى مجالات البحث العلمى/ميكانيكا السيارات/السكان /الموارد المائية)	٣٩ مهمة (مراقبة الانتخابات /مؤتمرات/مهمات زراعية وطبية/مراقبة امتحانات)	أدوية ١٩٩٦/مساعدات طبية ١٩٩٩/كتب طبية وعلمية للمعهد الدبلوماسى الأثيوبى ١٩٩٩ /ثلاثية نجيب محفوظ نوفمبر ٢٠٠٠/المشاركة فى تأسيس المحكمة التشريعية ٢٠٠٢
أنجولا	١١٤	٧	٩١ متدرب	–	معونة أدوية عام ١٩٩٤و١٩٩٥ و١٩٩٧/أغذية وأدوية ١٩٩٩ /٢ كمبيوتر للمعهد الدبلوماسى الأنجولى ٢٠٠١/أدوية ٢٠٠٢
إريتريا	١٣	٥	٦١ متدرب+٦ منح فى الطيران المدنى	١١ محاضرت في القانون/إجراء عمليات جراحية/مهمة علمية للبحث عن البترول	شحن بذور وتقاوى عام ١٩٩٣/مذكرت ومراجع للطيران المدنى ١٩٩٣/أدوية ١٩٩٧/أدوية ٢٠٠٠/أغذية وأدوية ٢٠٠٠
أوغندا	٧٣	٩	٢٢٦ متدرب ٥٢ منحة فى الزراعة/الدفاع/الموارد المالية	١٣ محاضرات فى الدبلوماسية/الزراعة/الشرطة/مؤتمرات	معونة أدوية ١٩٩٢
بورندى	٤١٠	٧	١٠٤ متدرب (١٧ منحة فى مجال الفندقة +٥ منحة في مجال الدفاع	١٤ فى مجالات السياحة/مراقبة الانتخابات/مؤتمرات /ندوات	معونة أدوية عامى ١٩٩٣و١٩٩٤ معونة أدوية وملابس ١٩٩٥ وأدوية ١٩٩٩

تابع الجدول رقم (٦)

الدولة	الخبراء		الدورات التدريبية (دبلوماسية/شرطة/طبية/الاستراتيجية الإفريقية/صناعة/رعاية ماشية/التشييد والبناء)	عدد المهام القصيرة	المساعدات الإنسانية
جزر القمر	٤٨	----	٦١ متدرب +٢١ منحة فى مجالات الدبلوماسية /الشرطة/الطيران المدنى +١٢٠ طالب مصروف جيب	٨ (مراقبة انتخابات/إلقاء محاضرات فى الدبلوماسية/مهمة علاجية	معونة مالية ١٩٩٥/أدوات مدرسية ١٩٩٥/معونة أدوية ومستلزمات طبية وأغذية ١٩٩٨
جيبوتى	٤٣٩	٢٢	١٠٧ متدرب +١٧ منحة فى مجالات الدفاع/الشرطة/الموسيقى العسكرية	٧ (التنقيب عن البترول/الدبلوماسية/الرياضة /مهمة علمية وعلاجية	معونة أدوية وأغذية أعوام ٩٣/٩٤/٩٨ / ٣ كمبيوتر بالطابعات مساهمة فى انتخابات عام ٩٩/زى عسكرى عام ٩٩/أغذية وبطاطين عام ٩٩/أدوية ومستلزمات طبية ٢٠٠٠/فسائل نخيل ٢٠٠١ ومعونة أدوية ٢٠٠١
رواندا	١٧٧	٨	١٠٩ متدرب +منحة موارد مائية	١١ فى الدفاع/الدبلوماسية/التخطيط العمرانى	معونة أدوية أعوام ٩٧و٩٨و٩٦و٩٤و٩٣ /أدوات كتابية ٩٨/شحن أدوية ٩٩/أدوية ٢٠٠١
زامبيا	٨٣٩	٥	٢٠٦ متدرب +١٥ منحة فى مجال الآبار /تربية الأسماك	١٣ فى مجالات إلقاء المحاضرات /تدريب	مساهمة سوق خيرى ٩٩/كمبيوتر وماكينة تصوير مستندات وفاكس ٢٠٠١
زيمبابوى	٣٠٠	٢	٤٠٧ متدرب+١٩٨ منحة خاصة فى مجال الدفاع	٥٢ فى الدبلوماسية/الطب/السياحة	معونة أدوية وأغذية ٩٦/تحمل ٧٥% من تكلفة شحن أمتعة ٩٨/معونة فلاتر غسيل كلوى ٢٠٠١
السودان*	----	----	٨٣ متدرب+٢٨ منحة	٨ فى محاضرات وأطباء لعلاج جفاف عام ٨٥ ومؤتمرات	تقديم ٢ جهز كمبيوتر بالطابعات عام ٢٠٠١
سيشل	١٣	----	٤٦ متدرب	٢ جراحة قلب	------
سوازيلاند	٢٨	----	٤١ متدرب	١٠ المجال الزراعى +جراحة وعلاج عيون	المساهمة فى السوق الخيرى فى ٢٠٠٠

تابع الجدول رقم (٦)

الدولة	الخبراء		الدورات التدريبية (دبلوماسية/شرطة/طبية/الاستراتيجية الإفريقية/صناعة/رعاية ماشية/التشييد والبناء)	عدد المهام القصيرة	المساعدات الإنسانية
الكونغو الديمقراطية	٣٩٥	ــــ	٣٨٦ متدرب+منحة دبلوم الموارد المائية	ــــــ	معونة أدوية ومستلزمات طبية عام ٩٥/ معونات أدوية وخيام وأغطية وملابس ٩٦و٩٧+٣ جهاز كمبيوتر +٣ طابعات+أغذية ٩٨
كينيا	٢٦٦	١٠	١٩٤ متدرب+١٩ منحة فى مجال البيئة والهندسة البحرية+السكان+٣ منحة دبلوم الموارد المائية٩٨و٢٠٠٠و٢٠٠٢	١٦ حضور اجتماعات ومؤتمرات وإلقاء محاضرات	معونة أدوية ٩٨/أدوية وأغذية ٢٠٠٠ +تقديم ماكينات خياطة فى ٢٠٠١
مالاوى	١٥٢	٢٠	٩٧ متدرب	٤ مراقبة انتخابات /إلقاء محاضرات	هدية أدوية من الشركة القابضة عام ٩٩ + معونة أدوية وبطاطين عام ٢٠٠١
مدغشقر	ــــ	ــــ	١٢١ متدرب +٥٠ منح فى النقل البحرى ومنحة فى الكلى الصناعية	١٣ فى مجال الزراعة وإلقاء محاضرات وحضور مؤتمرات	معونة أدوية وأغطية ٩٧/المساهمة فى السوق الخيرى بمنتجات خان الخليلى ٩٥و٩٧و٩٨و٩٩ و٢٠٠١
موريشيوس	٣٨	٤	٧٢ متدرب	٦٦ جراحة القلب والزراعة والمجال الهندسى	معونة أدوية عام ٩٤

المصدر: وزارة الخارجية المصرية، كتاب الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا،(القاهرة:وزارة الخارجية،٢٠٠٣)،ص ص ١٨٠-١٨٣

* غير موقع اتفاق بين الصندوق والسودان (دولة عربية أفريقية)

ويعكس الجدول رقم (٦) النتائج التالية:

١-على الرغم من أن عدد الخبراء الذين تم إيفادهم إلى ٥٠ دولة أفريقية منذ نشأة الصندوق وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ قد بلغ ٦٨٨٥خبيرًا، فإن دول الكوميسا لم تحظ إلا على ٣٣٤٧ خبيرًا خلال تلك الفترة بنسبة ٤٨,٦%.

٢-على الرغم من قيام الصندوق بعقد دورات تدريبية شملت ٤٩٢٠ متدربا من عدد ٥٠ دولة أفريقية، فى مجالات الشرطة والأمن والطب والزراعة واستصلاح الأراضى والثروة المائية وغيرها، فإن عدد المتدربين من دول الكوميسا قد بلغ ٢٤٤٢ متدربًا بنسبة ٤٩%.

٣-على مستوى المنح التى وفرها الصندوق فى المجالات المختلفة كالزراعة والدفاع والموارد المائية وغيرها حظيت الدول الأفريقية بعدد ٨٢٧ منحة نصيب دول الكوميسا منها عدد ٤٣١ منحة.

٤-خلال عشرين عامًا استطاع الصندوق أن يوفر العديد من الخبراء رفيعى المستوى فى المجالات المختلفة فى مهام قصيرة الأجل: وهى الزراعة ومراقبة الانتخابات، والامتحانات، الصناعة وغيرها، وبلغ عدد تلك المهام ٤٧٧ مهمة كان نصيب دول الكوميسا منها ٢٧٩ مهمة.

٥-إلى جانب المساعدات النمطية التقليدية التى يقدمها الصندوق للدول الأفريقية بشكل عام ولدول الكوميسا بشكل خاص، مثل الأمصال والخيام والبطاطين والمواد الغذائية والأدوية، بدأ الصندوق منذ عام ٢٠٠٠ ــ بناء على طلب عدد من الدول الأفريقية ــ تقديم معونة فنية جديدة عبارة عن أجهزة فى تخصصات مختلفة مثل: أجهزة كمبيوتر قدمت لكل من أنجولا والسودان والكونغو الديمقراطية، ومكِنات خياطة قدمت لكينيا، وأجهزة غسيل كُلوى وفلاتر قدمت لزيمبابوى.

٦-بالنسبة للعدد الإجمالى للخبراء الموفدين لدول الكوميسا و عدد الدورات التدريبية التى تلقاها كوادر من هذه الدول فى المجالات المختلفة (دبلوماسية، طبية، صناعية، رى، زراعة، رعاية ماشية، التشييد والبناء) نجد أنها تختلف باختلاف حاجة هذه الدول لهذه المعونة وكذلك الموارد المالية المتاحة للصندوق، ففيما يتعلق بالعدد الإجمالى للخبراء الموفدين لدول الكوميسا، تأتى زامبيا فى المرتبة الأولى بواقع (٨٣٩) خبيرًا ثم بفارق كبير جيبوتى (٤٣٩) خبيرًا، وتأتى فى المرتبة الثالثة بوروندى بعدد (٤١٠) خبراء، ثم بعد ذلك الكونغو الديمقراطية بعدد (٣٩٥) خبيرًا، ثم زيمبابوى بعدد (٣٠٠) خبير، وتأتى كينيا بعدد (٢٦٩) خبيرًا، ثم رواندا بعدد (١٧٧) خبيرًا، ثم مالاوى بعدد (١٥٢) خبيرًا، ثم إثيوبيا بعدد (١٤٧) خبيرًا، وأنجولا بعدد (١١٤) خبيرًا، ثم تأتى بقية دول الكوميسا: أوغندا،جزر القمر،موريشيوس،سوازيلاند،سيشل وإريتريا بعدد خبراء يتراوح ما بين ٧٣ إلى ١٣ خبير. أما فيما يتعلق بعدد الدورات التدريبية التى تلقاها كوادر من دول الكوميسا تأتى زيمبابوى فى المرتبة الأولى

بواقع (٤٠٧) متدرب ثم الكونغو الديمقراطية فى المرتبة الثانية بواقع (٣٨٦) متدربًا ثم المرتبة الثالثة أوغندا (٢٢٦) .

٧-وعلى مستوى المنح الخاصة تأتى زيمبابوى فى المرتبة الأولى بواقع (١٩٨) منحة خاصة فى مجال الدفاع، ثم أوغندا (٥٢) منحة فى الزراعة والدفاع والموارد المائية، ثم في المرتبة الثالثة كينيا (٤٩) منحة فى مجالات البيئة والهندسة البحرية والسكان ثم في المرتبة الرابعة وبفارق كبير نسبيا بوروندى (٢٢) منحة فى مجال الفندقة والدفاع .

٨-ومن الملاحظ أن كلاً من أنجولا، سيشل، سوازيلاند، مالاوى لم تحصل على منح طوال فترة إنشاء الصندوق، ومن الملاحظ كذلك أن كلاً من الكونغو الديمقراطية ورواندا على الرغم من أهميتهما بالنسبة لكونهما من دول حوض النيل فإنهما لم يحصلا إلا على منحة واحدة فقط فى مجال الموارد المائية طوال تلك الفترة ، الأمر الذي قد يرجع الى ضعف موارد الصندوق.

٩-بالنسبة لعدد المهام القصيرة فهي تتوقف على حاجة دول الكوميسا ونوعية المهمة المطلوبة وتأتى موريشيوس على قمة دول الكوميسا المستفيدة فى هذا الصدد بعدد (٦٦) مهمة، تنوعت بين جراحة القلب والزراعة والهندسة ثم زيمبابوى بعدد (٥٢) مهمة، تنوعت بين الدبلوماسية والطب والسياحة، ثم تأتى في المرتبة الثالثة إثيوبيا بعدد (٣٩) مهمة قصيرة تنوعت بين مراقبة انتخابات، مؤتمرات، مهمات زراعية وطبية ومراقبة امتحانات.ومن الملاحظ عدم وجود مهام قصيرة فى كل من أنجولا والكونغو الديمقراطية.

وإذا كان الصندوق لم يقدم لدول الكوميسا ما يعكس أهميتها بالنسبة لمصر، فإن هذا يجد تفسيره فى الآتى:

١-غياب الأولوية وضعف حصيلة الأنشطة الموجهة لهذه الدول من جملة الأنشطة الموجهة إلى دول القارة الأفريقية عامة.

٢-التوسع فى تطبيق نظام التعاون الثلاثى مع الدول والمنظمات المانحة أمر لا يصب ــ فى النهاية ــ فى المصلحة المصرية بشكل كامل، فربما تكون هناك عدم رغبة لبعض دول الكوميسا فى توسيع نشاطها مع مصر، أو عدم قدرتها على تحمل التكاليف سببًا فى هذه الصورة من نشاط الصندوق.

٣-تبقى مسألة زيادة موارد الصندوق وأهمية تطوير نشاطه حتى يتناسب مع الحاجات المتزايدة لدول الكوميسا للمعونات الفنية خاصة مع تعاظم مدخل المعونات الفنية كسبيل لتعزيز فرص التعاون التنموى الجماعى بين الدول النامية عامة، والجدير بالذكر أن ميزانية الصندوق لم تزد منذ عشر سنوات، بل على العكس، نظرًا لأن ميزانية الصندوق بالجنيه المصرى

ومصروفاته بالدولار الأمريكى، فإن ميزانيته تتناقص عامًا بعد الآخر بسبب التغيير فى سعر الصرف لصالح الدولار. (١)

٤-هناك معوقات تحد من نشاط الصندوق خاصة بالتطورات السياسية فى الدول الأفريقية عمومًا، ومنها الحروب والصراعات والنزاعات الأهلية، فضلاً عن الكوارث الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد ومشكلات الاتصال والمواصلات بين دول القارة الأفريقية. (٢)

وعلى الرغم مما سبق، يمكن القول أن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، يظل أحد الأدوات الفنية لسياسة مصر الخارجية تجاه الكوميسا باعتباره يقدم معونات متنوعة من ناحية، وبالنظر إلى تبعيته المباشرة للجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية المصرية (وزارة الخارجية) من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى من شأنه أن يكسبه مرونة فى التعامل مع احتياجات تلك الدول، إلا أن هذا الهدف يبقى مرهونًا بزيادة الميزانية المخصصة للصندوق للقيام بالهدف المنوط به. (٣)

٢-المركز المصرى الدولى للزراعة:

أنشىء المركز المصرى الدولى الزراعى عام ١٩٦٥؛ لتحقيق هدف رئيسى هو زيادة معدل التنمية الزراعية بالدول النامية وذلك من خلال تقديم التدريب التخصصى للفنيين العاملين فى القطاعات الزراعية بالدول العربية وبلدان أفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية ودول الكاريبى. ويقدم المركز برامجه لحوالى ٦٠٠ متدرب فى العام، ويشترك فيها منذ إنشائه حوالى ٢٢٥ دولة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط بغرض تحسين الحياة بالنسبة لسكان الحضر والريف فى تلك الدول، كما يوفر المركز جميع الإمكانيات المتاحة فى كل من مركز البحوث الزراعية ومعاهد البحوث التابعة له ولوزارات الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والتخطيط، وكذلك مراكز البحوث والتخطيط القومى والقطاع الخاص وهى المؤسسات المصرية التى ساهمت فى تحديث الزراعة المصرية خلال الفترة الأخيرة. (٤)

وتتنوع برامج المركز إلى برامج مشتركة تقدم بالتعاون مع المنظمات الدولية وبرامج خاصة تنظم للحكومات والمنظمات الحكومية.

ويترجم المركز المصرى الدولى للزراعة دور وزارة الزراعة فى تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا..كما يتضح من الجدول التالى الذى يوضح أعداد المتدربين من دول الكوميسا بالمركز.

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ .

(٢) وزارة الخارجية المصرية،نشرة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ٦٧ .

(٤) أيمن السيد عبد الوهاب،السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ ١٩٨١،مرجع سبق ذكره،ص ٣٠٧

الجدول رقم (٧)

أعداد المتدربين من دول الكوميسا بالمركز المصرى الدولى للزراعة فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	الاجمالي
السودان	١٤٣	٩٩	٦٠	٥٢	٢٤	٤	٦	١٦	١	٥	٣	٥	٦	٢	٤	٤٣٠
إثيوبيا	٩	٣	٢	١	١	١	٢	٢	٢	٦	٣	٢	١	٣	١	٣٩
أريتريا	-	-	٢	-	-	-	-	-	٢	٢	-	٢	-	١	٢	١١
جيبوتى	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	٢	١	٧
رواندا	١	١	٢	٣	٣	-	٣	٦	٥	٣	٥	١	٢	١	٢	٣٨
بوروندى	٥	٢	-	١	١	٣	-	٦	٣	٤	٧	٤	٩	٤	٧	٥٦
كينيا	٢	٤	٣	٢	٤	٢	١	٤	٤	٥	٢	٤	٤	٣	١	٤٥
الكونغو الديمقراطية	٧	-	٢	٤	٥	٧	-	-	-	٤	٦	٦	٨	٩	٧	٦٥
زامبيا	١٦	١	١	-	-	٢	-	١	١	٧	٩	٣	٥	٢	٥	٥٣
زيمبابوى	٧	٤	١	-	-	—	-	-	-	٣	١	-	١	-	-	١٧
مالاوى	-	-	-	-	٢	١	-	٣	٢	٢	-	٣	٢	١	٣	١٩
مدغشقر	٨	٣	٦	٣	٤	٢	٣	٤	٤	-	٨	٨	٣	٤	٤	٦٤
سيشل	٢	-	-	-	١	١	٤	١	-	١	٢	٢	٢	٢	٥	٢٣
سوازيلاند	٣	-	-	٢	٥	-	٢	-	٣	١	١	٢	١	-	-	٢٠
جزر القمر	١	٤	٤	٣	-	-	٣	٥	-	٢	-	٢	-	٢	-	٢٦
أوغندا	٢٠	١٦	٧	١٩	١٠	٤	٦	-	٥	٥	٦	٧	٧	٨	٦	١٢٦
أنجولا	٦	٥	٢	-	٢	٤	٤	٢	٨	٧	٥	٣	٤	-	٤	٥٦
موريشيوس	٤	-	٢	٣	٢	-	٢	-	٩	٤	٣	-	٢	٣	٢	٣٦

المصدر: وزارة الزراعة، المركز المصرى الدولى للزراعة،٢٠٠٤

يمكن استنتاج ما يلى من الجدول رقم (٧) :

١-بالنسبة لعدد المتدربين من الدول الأفريقية فى المركز خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤، فتشير الإحصائيات الواردة بالجدول إلى مشاركة عدد ٥٣ دولة أفريقية بمجموع ٢٥٠٠ متدرب، مثلت دول الكوميسا عدد ١٨ دولة بمجموع المتدربين ١١٣١ متدربًا بنسبة ٤٥%.

٢-وقبل انضمام مصر للكوميسا فى الفترة ١٩٩٠حتى عام ١٩٩٧، شارك فى دورات المركز من الدول الأفريقية عدد ١٤٥٩ متدربًا، بلغ عدد المشاركين من دول الكوميسا ٧٤٥ متدربًا بنسبة ٥١%، وبعد انضمام مصر للكوميسا أى فى الفترة من ١٩٩٨حتى عام ٢٠٠٤ شارك عدد ١٠٤١ متدربًا من الدول الأفريقية وبلغ المشاركين من دول الكوميسا عدد ٣٨٦ متدربًا بنسبة ٣٧ %.

٣-وتأتى السودان فى مقدمة الدول التى يتلقى كوادرها التدريب فى المركز بعدد ٤٣٠ متدربًا، ثم أوغندا بعدد ١٢٦ متدربًا، تليها الكونغو الديمقراطية بعدد ٦٥ متدربًا، ثم تأتى بعد ذلك بقية دول الكوميسا بأعداد متدربين قليلة بالنسبة لطول الفترة الزمنية محل الدراسة تتراوح ما بين ١١و ٦٤ متدربًا، ولم تحظ جيبوتى إلا بـ ٧ متدربين فقط،كما يتضح من الجدول.

٤-ويلاحظ أنه على الرغم من تشابه النشاط الاقتصادى الرئيسى للسكان فى معظم دول الكوميسا وهو الزراعة، فإن أعداد المتدربين لا تعكس ذلك، كما لا تعكس الاستفادة من القدرات الزراعية الهائلة فى هذه الدول من توافر المياه والأراضى الزراعية الخصبة التى تنقصها الخبرة الكافية لاستثمار ثرواتها الزراعية والحيوانية؛ مما يدفعها لسد احتياجاتها من الخارج، وهنا تبرز الحاجة لأهمية التعاون الكامل بين مصر والدول الأفريقية بشكل عام ودول الكوميسا بشكل خاص فى المجال الزراعى الذى تتوافر لمصر فيه خبرة تشكلت على مدار الزمن .

٣-مركز بحوث الشرطة:

أنشئ المركز عام ١٩٨١ ويختص بإجراء الأبحاث النظرية والتطبيقية والميدانية وعقد المؤتمرات والندوات فى علوم الشرطة ومجالات عملها، فضلاً عن تشجيع النشاط العلمى للتأليف والترجمة والنشر، وتوفير قاعدة معلومات واقتراح تنفيذ خطط وبرامج للتعاون مع الدول العربية والأفريقية، كما يختص بإجراء البحوث المشتركة فى مجالات منع ومكافحة الجريمة والدفاع الاجتماعى وإعداد وتأهيل وتنمية الكوادر الأمنية الأفريقية.

ويعد المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة إحدى إدارات المركز وقد أنشئ عام ١٩٨٥، ويختص باقتراح خطط دعم التعاون الأمنى مع الدول الأفريقية والجامعات والمعاهد والمراكز العلمية والجمعيات المختصة بالشئون الأفريقية فى الداخل والخارج للاتصال بها لتنفيذ الخطط فور إقرارها، فضلاً عن تنظيم

المؤتمرات الإقليمية المتخصصة على مستوى القارة والمشاركة فيها، مع وضع خطط التدريب لأبناء الدول الأفريقية على ضوء الاحتياجات الفعلية وتنفيذها بعد اعتمادها بالتنسيق مع الجهات المعنية. (١)

وعامة بالنسبة للأداة الفنية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا يتضح أنه على الرغم من استفادة دول الكوميسا من الدورات التدريبية للمركز المصرى الدولى للزراعة فإن دول السودان وأوغندا والكونغو الديمقراطية استأثرت بالنصيب الأكبر؛ حيث أوفدت السودان ٤٣٠ متدربًا، ثم أوغندا ١٢٦ متدربًا، والكونغو الديمقراطية ٦٥ متدربًا خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤، وهى فترة طويلة نسبيًا إذا تم توزيع إجمالى المتدربين من باقى دول الكوميسا على مدار تلك الفترة. ولكن تجدر الإشارة إلى اهتمام باقى دول الكوميسا خاصة دول المنابع الأساسية لنهر النيل بالاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال الرى والزراعة، خاصة أوغندا التى تعانى من مشكلة ورد النيل. وفى نفس الوقت، قد يكون هناك خلل فى التوزيع الجغرافى للموفدين لأنه قد توجد دول أخرى فى الكوميسا لا تساعدها ظروفها الاقتصادية على تحمل نفقات متدربيها فى المركز؛ مما يبرز أهمية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا للقيام بهذا الدور.

أما بالنسبة للتعاون مع الدول الأفريقية فى المجال الأمنى، فقد بدأ توجه القيادة المصرية نحو تفعيل آلية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا فى مجال الأمن بعد أن كانت تتم مباشرة مع مركز بحوث الشرطة التابع لوزارة الداخلية؛ وذلك لتقليص النفقات فى ظل التعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة.

على ضوء ما سبق يمكن القول، بأن ثمة قصوراً فى توجه السياسة الخارجية المصرية نحو تدعيم العلاقات التعاونية الفنية المختلفة مع دول الكوميسا على الرغم من التوجه العام للسياسة الخارجية المصرية لتدعيم العلاقات مع أفريقيا بشكل عام. هذا فضلاً عن التركيز على الدول ذات الأهمية الاستراتيجية من وجهة النظر المصرية والتى اقتصرت بدورها على دول حوض النيل، بل أنه حتى التركيز على دول حوض النيل لم يكن بالشكل الكافى وما يدل على ذلك هو سلوك بعض دول حوض النيل من دول الكوميسا بالإعلان عن الانسحاب من اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩؛ لذا أصبحت هناك ضرورة لتقييم السياسة الخارجية تجاه دول الكوميسا مع الوضع فى الاعتبار تبدل القوى الإقليمية فى المنطقة ؛ حيث لم تحظ دول الكوميسا بعد انضمام مصر للتجمع إلا بنسبة ٣٧ % من إجمالى المتدربين الأفارقة فى المركز المصرى الدولى للزراعة وهى نسبة قليلة نسبيًا ولا تعكس أهمية الكوميسا للمصالح المصرية. (٢)

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ ١٩٨١، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨

(٢) انظر الجدول رقم (٧).

المبحث الثالث
الأداة الثقافية والإعلامية

لكى يتحقق دعم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدول ويعطيها دفعة نحو الصعود المتزايد لابدَّ أن تظلها مظلة من العلاقات الثقافية؛ مما يضمن تعزيز واستمرارية العلاقات السياسية والاقتصادية بينها. وقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة مما جعلها تولى اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات الثقافية؛ اقتناعًا منها بأثرها غير المباشر على ازدهار اقتصاداتها. فقد أصبحت العلاقات الثقافية بين الدول جزءًا أساسيًا من العلاقات الدولية المعاصرة ومن سياسة الدول إزاء بعضها البعض ابتداءً من القرن العشرين، بل إن برامج التبادل الثقافى أصبحت أداة للسياسة الخارجية للدول، كما أولت الهيئات الدولية والإقليمية اهتمامًا كبيرًا بالتعليم والثقافة إدراكًا منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دورًا هامًا فى إنماء التفاهم بين الدول.

وتتعدد أنماط السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا لتمتد إلى الجوانب الثقافية والإعلامية التى تمثل حيزًا كبيرًا من تلك السياسة، ورغم تقلص بعض أنشطة هذه الأدوات وتباين مستويات فاعليتها، فإن اتساع مجالاتها وتعدد أدواتها يؤكد استمرار الدور المصرى الرائد فى بعض الجوانب من ناحية، والمكانة الخاصة التى تحظى بها بعض مؤسساتها لا سيما الأزهر ليس تجاه دول الكوميسا فقط ولكن تجاه القارة الأفريقية ككل من ناحية أخرى.

وتتركز أهداف السياسة المصرية فى استمرار الدور الحضارى والتنويرى وإقامة قنوات للتواصل مع دول الكوميسا، وهو ما يعنى غياب هدف تصدير الثقافة عبر الحدود أو فرضها على الآخرين؛ إذ يظل الهدف مرتبطًا بالسعى إلى تدعيم العلاقات مع الدولة الصديقة أو التقليل من حدة التوتر مع الآخرين، لا سيما وأن التعاون على المستوى الشعبى والأهلى يوفر قاعدة ثابتة لبناء العلاقات المشتركة وهو إدراك مترسخ لدى القيادات المصرية المتعاقبة.

لذا فقد تنوعت هذه الأدوات ما بين تقديم منح تعليمية واستقبال الطلاب والمتدربين الأفارقة فى مجالات متعددة، وبين إقامة البرامج الثقافية والمكاتب الإعلامية والإذاعات الموجهة، كما تعددت المؤسسات والوزارات المعنية بتنفيذ هذه السياسة. وفى هذا السياق ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول الأداة الثقافية، ويتناول الثانى الأداة الإعلامية.

المطلب الأول
الأداة الثقافية

ترتبط الأداة الثقافية بأداء العديد من الأجهزة الرسمية التى يمكن من خلالها تدعيم العلاقات الثقافية بين مصر ودول العالم. وفى البداية يمكن تحديد ملامح التحرك المصرى الساعى لدعم العلاقات الثقافية مع دول الكوميسا بصفة خاصة وقارة أفريقيا بصفة عامة بأربعة محاور رئيسية هى[1]:

- التجاوب مع الاحتياجات العلمية للدول الأفريقية.
- توثيق الصلات بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية والهيئات الثقافية المصرية والأفريقية.
- محاولة إيجاد تقارب ثقافى بين دول القارة من خلال جمعيات الصداقة وتبادل الزيارات والوفود وغير ذلك.
- المساهمة فى تطوير البرامج الدراسية الخاصة بالدول الأفريقية.

وقد اتخذت العلاقات الثقافية أشكالاً متعددة نذكر منها: الاتفاقيات الثقافية وتبادل الزيارات والوفود والمنح الدراسية، وإقامة المعارض وإنشاء المراكز الثقافية، فضلاً عن تكوين جمعيات الصداقة وتبادل البرامج الإعلامية وتدريب العاملين من أبناء الدول الأفريقية في مختلف المجالات. وفيما يلى عرضًا لأهم المؤسسات المصرية المرتبطة بأداء الأداة الثقافية المصرية تجاه دول القارة الأفريقية بوجه عام ودول الكوميسا بوجه خاص.

١-وزارة التعليم العالى:

ويتركز دور وزارة التعليم العالى كإحدى آليات الأداة الثقافية، فى تقديم المنح للطلاب الأجانب فى الجامعات والمعاهد المصرية المختلفة، فضلاً عن عقد الاتفاقيات للتعاون المشترك مع هذه الدول فى مجال البحوث والدراسات العلمية والمنوطة بها أكاديمية البحث العلمى، فضلاً عن إشرافها على المراكز الثقافية المصرية فى عواصم العالم المختلفة.

يعتبر التبادل الطلابى إحدى صور العلاقات الثقافية الدولية؛ حيث من خلال هؤلاء الطلاب يتم الانفتاح العلمى والفكرى على العالم. وفى علاقات مصر الثقافية بدول الكوميسا، يوجد بمصر عدد من الطلاب من دول الكوميسا يدرسون فى جامعاتها ومعاهدها ولا يقابل هذا العدد أى تواجد لطلبة مصريين للدراسة بجامعات دول الكوميسا؛ لذلك يمكن القول بأن ما يجرى هو استقدام طلاب من دول الكوميسا وليس تبادلاً طلابيًا بين مصر وهذه الدول.

---

(١) عاطف عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠-١١ .

ويوضح الجدول رقم (٨) أعداد الطلاب من دول الكوميسا الدارسين بالجامعات والمعاهد المصرية ، وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب الوافدين من الدول الأفريقية للدراسة بالجامعات والمعاهد المصرية ١٩٤٧٠ طالبًا من ٣٧ دولة أفريقية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، ووصل عدد الطلاب الوافدين من دول الكوميسا ١٨٥٠٩ طالبًا خلال نفس الفترة ،كما يوضحه الجدول رقم (٨)،مما يشير إلى زيادة القبول على الدراسة بمصر.

الجدول رقم (٨)

أعداد الطلاب من دول الكوميسا الذين يتلقون تعليمهم فى الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣

الدولة	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	الاجمالي
السودان	٢٦١٢	٢٤٢٤	٢٠٣٤	١٤٣٤	١١٣٢	٨٧١	٧٧٤	٦٤١	٧٥٧	٧٢٢	٦٦١	٦٩٠	٧١٤	٦٦٩	١٦١٣٥
جيبوتى	١٣	١٣	٥	٩	١٣	١٦	٢٣	١٦	٢٠	٢٦	٣٢	٧٠	٥٥	٦٨	٣٧٩
رواندا	١	٢	-	-	-	-	١	١	٢	-	١	-	-	٣	١١
بوروندى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	٢
أثيوبيا	١٣	١٦	٥	٣	٥	٧	٥	٤	٤	٤	١١	٧	٧	٦	٩٧
أريتريا	٤٣	٧٥	٧٩	٧١	٧٦	٩٥	١٢١	٧٣	١١٦	١١٥	١٦٤	١٥٣	١٦٩	١٩٤	١٥٤٣
زامبيا	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	٢
زيمبابوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كينيا	٦	٨	٤	٦	٥	٥	١	٣	٤	١	٢	-	٣	٢	٥٠
مدغشقر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيشل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سوازيلاند	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	-	-	-	-	-	-	٢	١	-	-	-	-	-	-	٣
جزر القمر	٣	١٠	٥	٤	٢	-	-	١	١١	١٩	٢٩	٣٦	٤٠	٥٨	٢١٨
الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	٢
أوغندا	-	-	-	١	-	١	١	١	٥	٤	٧	٩	١٤	٩	٥٢
مالاوى	٢	٢	٤	٣	٢	١	-	١	-	-	-	-	-	-	١٥
أنجولا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين،٢٠٠٤

ومن الجدول رقم (٨) نلاحظ أن السودان تأتى على قمة دول الكوميــسا مــن حيث أعداد الطلبة السودانيين الذين يدرسون بالجامعات المصرية حيث بلغ عــددهم ١٦١٣٥ طالبًا تليها أريتريا بواقع ١٥٤٣ طالبًا ثم جيبوتي بعدد ٣٧٩ طالبًا وجــزر القمر بعدد ٢١٨ طالبًا ثم إثيوبيا بواقع ٩٧ طالبًا، وتأتى بقية دول الكوميــسا بأعــداد قليلة من الطلاب، ولا يوجد أى طلبة من دول زيمبابوى وسيشل وسوازيلاند وأنجولا ومدغشقر.

ويوضح الجدول رقم (٩) أعداد المنح الموجهة لكل دولة من دول الكوميــسا ابتداءً من العام الدراسى ١٩٩٠/١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وقد بلغ عــدد المــنح الدراسية الموجهة لطلاب من الدول الأفريقية للدراسة بالجامعــات المــصرية ١٦٦٣ منحة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤ ،وبلغ نصيب دول الكوميسا من هــذه المــنح ١٢٥٤ منحة خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٩)

بيان بأعداد المنح الدراسية المقدمة لطلاب من دول الكوميسا للدراسة بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣

الدولة	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	الاجمالي
السودان	–	٨٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨٢٥
جيبوتى	٥	١٢	٢	٧	٦	–	٧	٧	٨	١٤	١٤	–	٢٣	١٥	١٢٠
رواندا	–	–	–	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٢	٤
بورندى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	٤	–	١	١	١	–	٢	١	–	٢	–	–	–	–	١٢
أريتريا	٢٥	–	–	٥	٥	٥	٥	٣٩	٢٠	٢٠	٢٠	١٥	٢٠	٢٠	١٩٩
زامبيا	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–	–	١	–	١
زيمبابوى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كينيا	١	٢	–	١	٢	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٧
مدغشقر	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
سيشل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوازيلاند	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريشيوس	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جزر القمر	–	١	١	–	٢	–	–	١٠	١٠	٨	٧	١٠	٩	١٠	٥٨
الكونغو الديمقراطية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	٢
أوغندا	–	–	–	١	–	–	–	١	٢	–	٢	٢	–	١	١٠
مالاوى	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
أنجولا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–	–	–	–

المصدر : وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة لقبول ومنح الطلاب الوافدين،٢٠٠٤

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن السودان تتربع أيضًا على قمة دول الكوميسا المخصص لها المنح الدراسية بواقع ٨٢٥ منحة ثم إريتريا بعدد ١٩٩ منحة ثم جيبوتي بعدد ١٢٠ منحة وجزر القمر بعدد ٦٨ منحة، تأتي بعد ذلك بقية دول الكوميسا بمنح قليلة جدًا، ولم تخصص أى منح خلال فترة الدراسة لكل من أنجولا وسيشل وسوازيلاند وموريشيوس وبورندى وزيمبابوى.

يمكن ملاحظة أن أغلبية أعداد الطلاب من دول الكوميسا الدارسين بالجامعات والمعاهد المصرية يأتون من الدول العربية من دول الكوميسا وهى السودان وجزر القمر وجيبوتى وكذلك أن أغلبية المنح الموجهة لدول الكوميسا تتركز فى هذه الدول العربية من دول الكوميسا، دون أن تخصص منحًا أكبر أو على الأقل مساوية لباقى دول الكوميسا، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عامل اللغة، وتجدر الإشارة إلى تضاؤل أعداد الوافدين من الدول الأفريقية بشكل عام فى العقدين الأخيرين مقارنة بأعدادهم فى الفترة من ١٩٥٦/١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ وهى فترة الكفاح من أجل التحرر والاستقلال فى القارة، أما فى الفترة التالية لها من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٠ فتناقص عدد المنح؛ بسبب تدنى الحالة الاقتصادية، ومن عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤ ثمة مشكلات بدأت تظهر، تعد أهمها صعوبة معادلة الشهادات الأفريقية فى الجامعات المصرية؛ مما يشير إلى ضعف هذه الآلية كوسيلة للتقارب الثقافى مع هذه الدول. (١)

بالنسبة للمراكز الثقافية التى تشرف عليها وزارة التعليم العالى، يوجد بالقارة الأفريقية مركزان ثقافيان مصريان فى كل من نيجيريا وموريتانيا فقط، كما تم إغلاق ثلاثة مراكز أخرى بسبب الصراعات الأفريقية منها مركز الصومال بهرجيسا ومقديشيو؛ لذا تقوم الوزارة بالعمل على إنشاء أربعة مراكز ثقافية بالقارة منها اثنان فى دول الكوميسا فى كينيا وأوغندا. (٢)

ويأتى دور أكاديمية البحث العلمى فى دعم العلاقات الثقافية مع دول القارة الأفريقية ليكون منظومة عمل الوزارة كإحدى آليات الأداة الثقافية لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية، حيث تقوم أكاديمية البحث العلمى برعاية الاتفاقيات التى تعقد بين الجامعات والمعاهد المصرية ونظيرتها فى الدول الأفريقية وذلك لضمان تفعيلها وترجمتها إلى بحوث علمية وندوات ومؤتمرات وتبادل علمى فى المجالات العلمية المختلفة.

وبالنظر إلى اتفاقيات التعاون العلمى بين وزارة البحث العلمي في مصر ودول الكوميسا يتضح أنه ثمة اتفاقية وحيدة عقدت مع السودان فى نوفمبر ١٩٧٥ من

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب،السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره،ص.٣١١

(٢) رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥ـ دراسة فى إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٩)، ص ص ٧٦-٧٧ .

إجمالى أربع اتفاقيات مع ليبيا وجنوب أفريقيا والجزائر، ولم تشهد الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤ أية اتفاقيات علمية بين مصر ودول الكوميسا[1]؛ مما يشير إلى ضعف تلك الآلية التى من الممكن أن يستفاد منها فى دعم التعاون الفنى الجماعى المشترك والتفرغ إلى كيفية تحقيق الاستفادة الكاملة بين دول الكوميسا.

٢-دور وزارة الأوقاف والأزهر الشريف:

تأتى جامعة الأزهر الشريف لما لها من مكانة دينية كبيرة بين الشعوب الإسلامية، كإحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية، حيث تقوم الجامعة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ووزارة الأوقاف بتقديم العديد من المنح الدراسية للطلاب الأفارقة سواء على مستوى التعليم الجامعى أو على مستوى الدراسات العليا، فضلاً عن إيفاد العديد من العلماء إلى الدول الأفريقية بوجه عام للعمل كدعاة ومدرسين بالمراكز العلمية الدينية فيها، ويحتل التبادل الطلابى حيزًا كبيرًا فى أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية خاصة بالنسبة للأزهر نظرًا لمكانته الدينية التى تشكل عامل جذب دائم للطلاب الأفارقة.

فقد نظرت السياسة المصرية للطلاب الأفارقة كعامل وآلية تحقيق أهداف سياستها الخارجة، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام لعام ١٩٥٦، حيث شكل هذا العام بداية توجه جديد نحو تقديم المزيد من الرعاية الاجتماعية والثقافية للطلاب.

وقد حمل الأزهر الشريف لواء الدعوة الإسلامية منذ القرن الحادى عشر، وكان المنبع الرئيسى للثقافة الإسلامية فى القارة الأفريقية[2] وأسهمت مصر من خلاله فى نقل المؤثرات العربية والإسلامية وانتشار اللغة العربية فى أفريقيا ككل. ويظل لنشاط جامعة الأزهر ووزارة الاوقاف دور واضح فى دعم الآلية الثقافية والعلمية المصرية تجاه الكوميسا، رغم عدم وصولها للمستوى المأمول الذى يتناسب مع أهمية وموقع هذه الدول بالنسبة للسياسة المصرية. وفى هذا السياق، سوف نتناول عرضًا لأهم أنشطة جامعة الأزهر ووزارة الأوقاف عبر رصد المنح الدراسية المقدمة للطلاب من دول الكوميسا، وأعداد الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر، فضلاً عن العلماء الموفدين لدول الكوميسا، وذلك من خلال ما يلى:

---

(١) مقابلة مع الأستاذ محمد عزت بهجت رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العلمية بأكاديمية البحث العلمى يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر د. مصطفى محمد رمضان، دور الأزهر الثقافى والعلمى فى أفريقيا، فى:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧) ص ص ٦٤٦-٦٨٢.

١-المنح الدراسية المقدمة من الأزهر لطلاب دول الكوميسا:

تعد المنح الدراسية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية المصرية والتى بدأت منذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضي. وتعكس سياسة المنح المقدمة من المؤسسات المصرية مدى اهتمام القيادة السياسية المصرية بالدول الأفريقية. وكما يوضح الجدول رقم (١٠) أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالتعاون مع جامعة الأزهر قاما بتقديم ٦١٨٥ منحة دراسية لعدد ٥٣ دولة أفريقية فى الفترة ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤، وحصلت دول الكوميسا منها على ١٩٣٨ منحة بنسبة ٣١% .

وفى الفترة التى سبقت انضمام مصر للكوميسا أى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٧ حصلت دول الكوميسا على ١٠٥٩ منحة من إجمالى ٣١٣٧ منحة للدول الأفريقية بنسبة ٣٤%، أما بعد انضمام مصر للكوميسا خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤ حصلت دول الكوميسا على ٨٧٩ منحة من إجمالى ٣٠٤٨ منحة للدول الأفريقية بنسبة ٢٩%.

جدول رقم (١٠)

المنح المقدمة من الأزهر الشريف للطلاب من دول الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	الإجمالي
السودان	٥٠	٥٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٠
إثيوبيا	٢	٢	٢	١٠	٢٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٤١
أريتريا	–	–	٥	٥	٥	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
جيبوتي	٦	٦	١٠	١٠	١٠	١٥	١٥	١٥	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	٢١٣
رواندا	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٥٠
بوروندى	٦	٦	٦	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٣١
كينيا	٦	٦	٦	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢	١٢	١٢	٢٢٤
الكونغو الديمقراطية	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٩٠
زامبيا	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٥	٥	٥	٧	٧	٧	٧	٦٧
زيمبابوى	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٦٠
مالاوى	٢	٢	٢	٤	٤	٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٧٢
مدغشقر	٢	٢	٦	٦	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢٦
سيشل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوازيلاند	–	–	–	–	–	١	١	١	٢	١	١	١	١	١	١	١١
جزر القمر	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٥	–	–	–	–	–	–	١٤٥
أوغندا	٥	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	١٩٠
أنجولا	١	٣	٣	٣	٥	٥	٥	٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٥١
موريشيوس	٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣٢

المصدر: الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، الإدارة العامة للطلاب الوافدين،٢٠٠٤

ومن الجدول رقم (١٠) تأتى إثيوبيا فى المرتبة الأولى في عدد المنح التي حصلت عليها من الأزهر الشريف ، ثم فى المرتبة الثانية كينيا، ثم فى المرتبة الثالثة جيبوتي تليها إريتريا ثم أوغندا ثم رواندا ثم جزر القمر تليها بوروندى ثم مدغشقر، ثم تأتى السودان تليها الكونغو الديمقراطية ثم مالاوى ثم زامبيا تليها زيمبابوى، تليها أنجولا ثم موريشيوس، وأخيرًا تأتى سوازيلاند.

والملاحظ أنه قد تركزت المنح المقدمة من الأزهر فى دول حوض النيل إثيوبيا وكينيا وإريتريا وأوغندا ورواندا، وعلى الرغم من ذلك لم تحصل السودان ـ رغم أهميتها بالنسبة لمصر ـ إلا على ١٠٠ منحة فقط خلال تلك الفترة، على حين حصلت الدول الجنوب أفريقية على منح قليلة العدد مثل موريشيوس وسوازيلاند حيث حصلت كل منهما على ٣١ و ١١ منحة على الترتيب خلال تلك الفترة، ولم تحصل سيشل على أية منحة خلال هذه الفترة.وفي هذا السياق تكشف القراءة المتمعنة والتفصيلية للبيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي والتخصصي للطلاب الأفارقة: عن شمول التوزيع الجغرافي لمعظم أنحاء القارة الأفريقية باتجاهاتها المختلفة(شمالا -جنوبا-شرقا-غربا) مع تفاوت في الثقل النسبي لكل منطقة من حيث عدد الطلاب الوافدين وهو أمر تحكمه اعتبارات متعددة ومتنوعة جغرافية،اجتماعية،اقتصادية،دينية وسياسية.

٢-الطلاب الوافدون من دول الكوميسا للدراسة بجامعة الأزهر:

طبقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الأوقاف وجامعة الأزهر الشريف والتي يوضحها الجدول رقم (١١)، فقد بلغ إجمالى عدد الطلاب الوافدين من القارة الأفريقية للدراسة بجامعة الأزهر ٥٨٢٠٦ طلاب فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤، من بينهم ٢٢٧٣٦ طالبًا من دول الكوميسا بنسبة ٣٩% .

وبلغ عدد الطلاب الوافدين من دول الكوميسا ١٠٤٧٢ طالبًا من إجمالى ٢٨١٧٧ طالبًا من الدول الأفريقية بنسبة ٣٧% قبل انضمام مصر للتجمع خلال الفترة من ١٩٩٠وحتى ١٩٩٧، وبعد الانضمام فى الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ بلغ عدد الطلاب من الكوميسا ١٢٢٦٥ طالبًا من إجمالى ٣٠٠٢٩ طالبًا من الدول الأفريقية بنسبة ٤١% ،كما يوضحه أيضا الجدول رقم (١١).

الجدول رقم (١١)

أعداد الطلاب من دول الكوميسا الدارسين بالأزهر فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	الإجمالى
السودان	٨٠١	٧٦٣	٧٣١	٦٠٩	٤٥٠	٣١٨	٢٥٦	١٢٩	٢٦٣	١٨٥	١٨٥	١٨٩	٢١٢	٢٤٢	٥٣٣٣
أثيوبيا	١٤٤	١٣٤	١١٦	٩٥	٧٤	٥٠	٣٠	–	٦٢	٧٢	٧٥	٧٥	٨٧	٩٩	١١١٣
أريتريا	١٠٧	١١٤	١٢٠	١١٣	٦٨	٨١	٧٢	٣٥	١٠٤	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٥٦	١٧٦	١٤٤٥
جيبوتى	١٨٩	١٧٣	١٥٦	١٣٥	٨٧	٩٦	٨١	٣١	١٢٤	١٣٣	١٣٣	١٥٣	١٦٢	١٧٧	١٨٣٠
رواندا	٥٠	٥٤	٤٩	١٨	٢٧	٣٧	٢٠	٣	٣٣	٢٩	٢٩	٢٩	٣٨	٤٤	٤٦٠
بوروندى	٢	٣	٥	٥	١١	١٥	١٥	–	٤٠	٣٧	٣٧	٣٧	٥٢	٧٥	٣٣٤
كينيا	٥٩	٥٥	٤٦	٩	٢٦	–	٢١	١٤	٦٩	٥٦	٦٤	٦٤	٩١	١١٧	٦٩١
الكونغو الديمقراطية	٥٧	٦٠	٦٢	٦١	١٥	٢٨	١٢	–	٢٤	١٩	١٩	١٩	٢٨	٣٦	٤٤٠
زامبيا	–	–	–	٣	٤	–	٧	٤	١٣	١٤	١٤	١٤	٢٥	٣٣	١٣١
زيمبابوى	٨	١١	١٥	١٠	٤	١٩	٥	–	١٥	١٩	١٩	١٩	٢٧	٣٤	٢٠٥
مالاوى	٧	٦	٤	٣	–	٣	–	–	١٢	٥	٥	٥	٥	٦	٦١
مدغشقر	٣٤	٣٢	٢٦	٢١	٤	–	٧	–	٧١	٧٣	٧٤	٧٤	١٠٧	١٣١	٦٥٤
سيشل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
سوازيلاند	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١
جزر القمر	٣٢٤	٣٣٣	٣٣٣	٤٣٠	٣٧٧	٤٩٣	٣٩٧	٩٠	٧٠٥	٨٥٤	٩٢٢	٩٢٢	١٤٢٩	١٦٧٢	٩٢٨١
أوغندا	٥٦	٥٤	٣٤	٢٤	١٣	٤٦	٢٨	–	٥٦	٨٠	٨٠	٨٠	١٢٩	١٦٢	٨٤٢
أنجولا	–	–	–	–	–	–	–	–	٦	٨	٨	٨	٩	٩	٤٨
موريشيوس	–	–	٢	٢	–	–	٢	–	٢	٤	٤	٤	٥	٥	٣٠

المصدر: الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، الإدارة العامة للطلاب الوافدين،٢٠٠٤

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (١١)، تأتى جزر القمر فى المرتبة الأولى، تليها السودان، ثم المرتبة الثالثة جيبوتى، تليها إريتريا، تليها إثيوبيا ثم تأتى أوغندا، ثم كينيا، ثم مدغشقر تليها رواندا، ثم الكونغو الديمقراطية ثم تأتى بوروندى، زيمبابوى ثم زامبيا، ثم مالاوى بعدد ٦١ طالبًا، وتأتى أنجولا ثم موريشيوس بعدد ٤٨ طالبًا و٣٠ طالبًا على الترتيب، ولم ترسل سوازيلاند إلا طالبًا واحدًا فى حين لم ترسل سيشل أى عدد من الطلاب.

ويلاحظ من الجدول أن الدول العربية (جزر القمر، السودان، جيبوتى) من دول الكوميسا هى الدول التى احتلت المراكز الأولى من حيث ترتيب الدول الأكبر عددًا من الدارسين بجامعة ومعاهد الأزهر، تلتها بعض دول حوض النيل: إريتريا وإثيوبيا وأوغندا وكينيا. وبلغ عدد الطلاب من باقى دول حوض النيل: رواندا، الكونغو الديمقراطية، بوروندى ٤٦٠ و٤٤٠و٣٣٤ طالبًا على الترتيب، وهى أعداد قليلة بالنسبة لطول الفترة على الرغم من أهمية هذه الدول باعتبارها من دول منابع النيل، على حين جاءت أعداد الدارسين من باقى دول الكوميسا: مدغشقر، زامبيا، زيمبابوى، مالاوى وأنجولا قليلة نسبيًا وأعداد أقل من دول إقليم الجنوب الأفريقى: موريشيوس وسوازيلاند خلال تلك الفترة ، وربما يرجع ذلك الى عامل اللغة.

ومن الملاحظ أنه رغم أن الأزهر يعد المؤسسة التعليمية الأكثر إقبالاً من الطلاب الأفارقة الوافدين إلى مصر، نظرًا لطرحه لنموذج إسلامى معتدل ووسطى لا يكتسب عداء الحكومات الأفريقية ــ فإن المنح الأزهرية للطلاب الأفارقة الوافدين تقتصر على الكليات الشرعية والدينية، بينما الدخول للكليات التطبيقية (الطب، الهندسة، الزراعة، وغيرها) يستلزم إجراءات معقدة كطلب الدول الأفريقية وموافقة السلطات المصرية على الطلب، الأمر الذى لا يراعى الاحتياجات التنموية للدول الأفريقية، بالإضافة إلى غياب الثقافة الأفريقية وهيمنة الثقافة والتاريخ المصرى على المناهج الشرعية والدينية، حيث لا تراعى أن الطالب الأفريقى بعد تخرجه كداعية يرجع إلى بلاده ليجد واقعًا قد لا يتواءم مع ما درسه، وبالتالى تتضح أهمية إدخال مواد دراسية خاصة بالثقافات الأفريقية وعلاقتها بالدين؛ حتى تيسّر من عمل الداعية الأفريقى حين يعود؛ حتى يكون عنصرًا فاعلاً فى مجتمعه بالصورة التى تخدم المصالح المصرية.

٣-العلماء وأعضاء هيئة التدريس الموفدون لدول الكوميسا:

حرصًا من الأزهر الشريف على استكمال رسالته فى نشر الدين الإسلامى وتدريس اللغة العربية، فقد فضّل عدم الاكتفاء باستقبال الطلاب من دول الكوميسا للدراسة به بل إيفاد علمائه الأجلاء إلى هذه الدول؛ للوصول لأكبر عدد من مواطنيها ونشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامى. وقامت جامعة الأزهر بالتعاون مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بإيفاد عدد ٦٦٤٠ عضوًا من أعضاء

هيئة التدريس إلى الدول الأفريقية فى الفتــرة مــن ١٩٩٣ /١٩٩٤ وحتــى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، حظيت دول الكوميسا بعدد ١٣٢٤ عضواً،كما يوضحه الجدول رقــم (١٢). وفى الفترة من ١٩٩٣/١٩٩٤ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٨ أى قبل انضمام مصر للكوميــسا حظيت دول الكوميسا بعدد ٥٣١ عضواً من إجمالى ٢٨٠٤ أعضاء موفــدين للــدول الأفريقية بنسبة ١٩%، أما فى الفترة من ١٩٩٨/١٩٩٩ وحتــى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقــد حظيت دول الكوميسا بعدد ٧٩٣ عضواً من إجمالى ٣٨٣٦ موفداً للــدول الأفريقيــة بنسبة ٢١%،كما يتضح أيضا من الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

أعداد رجال الدعوة الإسلامية الموفدين على نفقة الأزهر لدول الكوميسا ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤(*)

الدولة	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	الاجمالي
السودان	١	١	١	١	١	١	١	١	١	-	-	-	٩
إثيوبيا	١	١	١	١	١	١	١	١	١	-	-	-	٩
أريتريا	١١	١١	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢٤	٢٥	٢٧	٢٧	٢٧	٢٤	٢٥٨
جيبوتي	١٣	١٥	١٨	٢٨	٢٥	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٤٢	٤١	٣١٧
رواندا	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣
بوروندى	٦	٦	٩	٥	-	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٤٧
كينيا	٢٣	٢٦	٤٤	٢٨	٤٠	٤٢	٤٣	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٣٨	٤٤٤
الكونغو الديمقراطية	١	٦	-	-	٢	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣٥
زامبيا	٢	٢	٤	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٤	٣	٢٩
زيمبابوى	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤٩
مالاوى	١٣	١٣	٦	٦	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٦٨
مدغشقر	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٤
ميشل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سوازيلاند	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوغندا	٨	٩	٩	١٢	١٢	١٢	١٤	١٤	١٤	١٨	١٨	٢٢	١٦٢
أنجولا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريشيوس	-	-	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٠

المصدر: الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية ، الإدارة العامة للبعوث الإسلامية،٢٠٠٤

(*) بيانات عامي ١٩٩١/١٩٩٠ و١٩٩٣/١٩٩٢ غير متاحة بالادارة

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

تأتي كينيا في قمة دول الكوميسا المستقبلة لعلماء الأزهر، ثم المرتبة الثانية جيبوتي، ثم إريتريا ثم أوغندا، ولم تستقبل دول سيشل وسوازيلاند وجزر القمر وأنجولا أي موفدين من الأزهر خلال فترة الدراسة، في حين استقبلت باقي دول الكوميسا أعدادًا محدودة على النحو التالي: مالاوي ٦٨ مبعوثًا، وزيمبابوي ٤٩ مبعوثًا، وبوروندي ٤٧ مبعوثًا، والكونغو الديمقراطية ٣٥ مبعوثًا، وزامبيا ٢٩ مبعوثًا، ومدغشقر ٢٤ مبعوثًا، وموريشيوس ١٠ مبعوثين، ثم تأتي كل من إثيوبيا والسودان بعدد ٩ مبعوثين لكل منهما، ثم رواندا بعدد ٣ مبعوثين فقط.

ومن الملاحظ على العلماء الموفدين لدول الكوميسا أو للدول الأفريقية عامة عدم معرفتهم للغات البلدان التي يسافرون إليها، فمعظم المبعوثين لغتهم الإنجليزية والفرنسية ضعيفة للغاية، فضلاً عن عدم إدراكهم أو فهمهم لعادات وثقافات الشعوب الأفريقية أو حتى إلمامهم بطبيعة الظروف السياسية فيها؛ مما يخلق فجوة بين الداعية المصري والمجتمع الأفريقي، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم القيام بأي دور حقيقي في تعزيز العلاقات المصرية – الأفريقية، بل قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عكس ذلك.

كما يقابل دور الأزهر في أفريقيا عائق تركز المبعوثين في دول وسط وغرب القارة الأفريقية وبعض بلدان القرن الأفريقي لأسباب سياسية واجتماعية وتاريخية؛ حيث إن الغرب الأفريقي معظم دوله تدين بالإسلام ومُحبة للغة العربية، كما أن ثمة علاقات تاريخية لهذه الدول مع مصر ترتبط بمكافحة الاستعمار، وقد لعب انتشار الصوفية في هذه المنطقة دورًا أيضًا في التواصل مع الأزهر، ومن ثم توجد دول في أفريقيا يقل فيها وجود الأزهر رغم وجود مصالح مصرية حيوية بها مثل إثيوبيا التي يوجد بها مسلمون لا تقل نسبتهم عن ٤٠% حيث لم تستقبل إثيوبيا إلا ٩ مبعوثين فقط خلال فترة الدراسة، ونفس العدد استقبلته السودان، ولم تستقبل دول الجنوب الأفريقي مثل سيشل وسوازيلاند وجزر القمر أي مبعوث، وقد يبرر ذلك بضعف الميزانية المخصصة لنشاط الأزهر، فضلاً عن تركز المراكز الإسلامية التابعة للأزهر في أفريقيا في مناطق وسط وغرب أفريقيا. [١]

(١) د.مصطفى محمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧٧ .

يتضح مما سبق أن الأداة الثقافية للسياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية بشكل عام والكوميسا بشكل خاص تعمل انطلاقا من استراتيجية محددة مؤداها العمل على دعم التعاون والعلاقات مع دول الكوميسا فى إطار الاهتمام بقارة أفريقيا ككل، وهو الأمر الذى يمكن توضيحه على النحو التالى:

بالنسبة لدور وزارة الأوقاف والأزهر الشريف، فقد تنوع ما بين تقديم المنح الدراسية وإيفاد العلماء وأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن استقبال الدارسين من هذه الدول. فبالنسبة للمنح الدراسية الأزهرية التى تعكس مدى الاهتمام المصرى بدول الكوميسا فقد حظيت دول الكوميسا بنسبة ٣١% من إجمالى المنح الدراسية المقدمة لعدد ٥٣ دولة أفريقية فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٤، فى حين لم تنل دولة مثل سيشل أية منحة لطلابها للدراسة فى الأزهر، ولم تحصل السودان منذ عام ١٩٩٢ على أية منحة من الأزهر. (١)

أما أعداد الطلاب الوافدين للدراسة بجامعة ومعاهد الأزهر، والتى تعكس بدورها آلية تدعيم العلاقات من جانب دول الكوميسا، فيتضح أن نسبة الطلاب الوافدين من دول الكوميسا للدراسة بالأزهر بلغت ٣٩% من إجمالى الطلاب الوافدين من القارة الأفريقية خلال الفترة من ١٩٩٠وحتى ٢٠٠٤، وقد جاءت جزر القمر أولاً ثم السودان ثم جيبوتى ثم إريتريا ثم إثيوبيا فأوغندا وأخيرًا باقى دول الكوميسا. (٢)

وبالنسبة للسادة أعضاء هيئة التدريس الموفدين من الأزهر للدول الأفريقية، فقد حظيت دول الكوميسا بنسبة ٢٠% من إجمالى عدد العلماء الموفدين للقارة الأفريقية خلال الفترة من ١٩٩٣ـ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤ـ٢٠٠٥ وتركزت فى كينيا ثم جيبوتى ثم إريتريا. (٣)

وبالنسبة لدور وزارة التعليم العالى، فإنه ثمة قصور ينتاب تلك الآلية التى تحتاج إلى إعادة النظر فى علاقاتها الدولية بشكل عام ومع الدول الأفريقية ودول الكوميسا بشكل خاص.

وهناك ملاحظة عامة من مطالعة أعداد الطلاب من دول الكوميسا الدارسين بالأزهر أو الجامعات المصرية هى أنه ليس ثمة معيار محدد لتوزيع أعداد الطلاب على التخصصات المختلفة أو على تخصيص أعداد محددة للطلاب حسب كل دولة وأهميتها(السياسية -الاستراتيجية -الاقتصادية ...إلخ)فى صنع السياسة المصرية،وهو ما يمثل نقطة ضعف من اللازم تداركها لأهمية وضرورة تلك المعايير فى الوصول إلى صياغة دقيقة للأهداف، إضافة إلى أهميتها فى دعم القدرةعلى تقييم مدى جدوى و فعالية المردود الناجم عن سياسات التعليم والمنح الدراسية

(١)انظر الجدول رقم (١٠).

(٢) انظر الجدول رقم (١١).

(٣) انظر الجدول رقم (١٢).

على ضوء معرفة وقياس مدى الاتساق بين الأهداف والنتائج، وهو ما يقتضى دراسة المجتمعات المستهدفة بتلك المنح الدراسية؛ للوصول إلى احتياجاتها الحقيقية التى تخدم المصالح المصرية، وكذلك معرفة منافذ وخطوط التأثير مع وفى صانعى القرار فى تلك البلدان، والتركيز على تلك المنافذ والخطوط من خلال زيادة المنح المقدمة لإعداد كوادر تشغل هذه المواقع وتملأ فراغها، مع تعهد تلك الكوادر بالمتابعة ضمانًا للحصول على مردود إيجابى للعملية التعليمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعامل مع الطلاب الأفارقة ينعكس على مدى تجاوبهم مع أهداف السياسة المصرية وهو أمر تكشف الخبرة الواقعية المعيشية أن هناك افتقارًا كبيرًا للوعى بكيفية التعامل مع أبناء تلك المجتمعات، وتكشف هذه الملاحظة عن إحدى المفارقات الأساسية بين الاتجاهات السياسية المصرية على الصعيد النظرى، والممارسة العملية فى أرض الواقع؛ حيث تؤدى بعض الممارسات العملية أحيانًا إلى الإطاحة بكل جهود السلطات وواضعى السياسة المصرية؛ لكسب تعاطف شعوب تلك الدول الأفريقية وتربية قواعد وكوادر مؤيدة لمصر فى تلك البلدان.

يتضح، من العرض السابق، مشكلة محدودية وضعف الموارد فى أداء المؤسسات الثقافية المتمثلة فى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف ووزارة التعليم العالى، والتى عبرت عنها أعداد المنح المقدمة لدول الكوميسا وأعداد الطلاب الوافدين للدراسة فى مصر.

كما يتضح كذلك، مدى محدودية الوجود الثقافى المصرى فى دول الكوميسا خاصة فيما يتعلق بالتبادل الطلابى والنقص فى عدد المكاتب الإعلامية والاشتراك المتبادل فى الأنشطة الفنية والثقافية وتناقص أعداد الطلاب من الكوميسا الدارسين بالأزهر، مما يمكن القول بأن الساحة الثقافية لدول الكوميسا أصبحت مجالاً واسعًا لنشاط المراكز الثقافية التابعة للدول الغربية المتفوقة فى إمكانياتها المادية وكوادرها البشرية، لذلك يتعين تلمس كل السبل للنهوض بالوجود الثقافى المصرى فى مواجهة منافسة الثقافات الأخرى التى قد تؤدى لتهميش الدور الثقافى المصرى على مستوى القارة الأفريقية ككل.

المطلب الثانى
الأداة الإعلامية

تقوم السياسة الإعلامية المصرية تجاه دول الكوميسا وتجاه أفريقيا ككل على تطوير وتأكيد الروابط والعلاقات المشتركة بينهم؛ لذلك تهتم السياسة الإعلامية المصرية بتأكيد مجموعة من المعانى والمفاهيم والتوجهات العامة المتصلة بالسياسة الخارجية المصرية، فمن ناحية يبرز التوجه المصرى الداعى لنبذ العنف والعمل على مكافحة الإرهاب، ومن ناحية تؤكد أهمية تسوية النزاعات بالطرائق السلمية، ومن ناحية ثالثة تبرز كذلك أهمية العمل الأفريقى المشترك بين دول القارة الأفريقية جميعها، وإبراز مناخ الاستقرار فى مصر بما يسمح بتدفق الاستثمارات، وكذلك توجيه الدعوة للأفارقة لزيارة مصر ومعالمها السياحية، كما تتضمن التعريف بتعاليم الدين الإسلامى السمحة. (١)

لذا اهتمت السياسة الإعلامية المصرية عبر مجموعة من البرامج التلفزيونية والإذاعية، سواء كانت تعليمية أو علمية أو فنية أو دينية بما يمكن القول معه رسالة إعلامية هدفها تأكيد أهمية البعد الأفريقى فى السياسة الخارجية المصرية ومجالات ونطاق حركتها تجاه عدد من القضايا أبرزها الموقف المصرى من الصراعات الدائرة فى أفريقيا مع التركيز على تلك الصراعات الدائرة فى منطقة الكوميسا خاصة فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، وإعطاء مساحة لقضايا الاقتصاد ومشكلات التنمية وأهمية توفير إطار جماعى لعمليات التنمية، وضرورة تفعيل الشراكة الأفريقية الجديدة "نيباد" ودور البرلمانات الأفريقية فى هذا الصدد عبر دعم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية التكنولوجية التى تساعد بدورها على تحقيق التنمية المستدامة، بجانب توضيح أوجه استثمار الدول الأفريقية للقوى البشرية من خلال التعليم والصحة والتكنولوجيا؛ لتحسين الخصائص السكانية للقارة. وقد ركزت السياسة الإعلامية كذلك على إبراز أوجه التعاون العربى الأفريقى ومساندة مؤسسات التعاون الاقتصادى لآلية التعاون بين الجانبين. (٢)

وقد أخذ نشاط وزارة الإعلام كإحدى الجهات المعنية ببلورة السياسة الإعلامية وتنفيذها من خلال عدة أنماط يمكن تناولها على النحو التالى:

١-المكاتب الإعلامية:

تعد المكاتب الإعلامية المصرية بمثابة قنوات اتصال تتم من خلالها المهمة الإعلامية وإدارة التفاعل مع وسائل الإعلام فى عواصم الدول المقامة فيها؛ حيث

---

(١) د. عبدالمنعم الدسوقى، «صلات مصر الثقافية بأفريقيا ومدى مسايرتها للقرن الحادى والعشرين»، فى :معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠٤ .

(٢) اتحاد الإذاعة والتيلفزيون المصرى، الخطة الإعلامية العامة التفصيلية لأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٤، (القاهرة: اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ١٩٩٩).ص٦.

تقوم بدور سياسي وإعلامي إقليمي ودولي في هذه العواصم، إضافة إلى كونها القناة التي يتم من خلالها مخاطبة الرأي العام الأفريقي، خاصة فيما يتعلق بتوضيح وجهة النظر المصرية وموقفها من القضايا الأفريقية.

وتستخدم المكاتب الإعلامية جميع الوسائل التي من شأنها تقوية الروابط المصرية مع الدول الأفريقية عن طريق الاتصال المستمر بالوسائل المختلفة في هذه الدول من خلال توزيع المطبوعات التي تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات وإصدار النشرات الداخلية بلغة دولة المقر وتنظيم أسابيع إعلامية فيها.

وقد تقلصت المكاتب الإعلامية في القارة الأفريقية ككل؛ حيث تم الاكتفاء بثلاثة مكاتب فقط في أفريقيا من إجمالي خمسة مكاتب وذلك بعد إغلاق مكتبي نيروبي في كينيا وداكار في السنغال، ويمكن إرجاع هذا التقلص لأسباب اقتصادية تتعلق بضغط النفقات وإمكانية إعادة توزيع مهام المكاتب وفقًا للتقسيم الجغرافي شريطة أن يقوم كل مكتب بتغطية إقليم معين، والمكاتب المتبقية هي: مكتب بريتوريا في جنوب أفريقيا وهو معنى بتغطية إقليم جنوب أفريقيا، ومكتب لاجوس في نيجيريا وهو معنى بتغطية إقليم غرب أفريقيا، ومكتب أديس أبابا في إثيوبيا وهو معنى بتغطية إقليم شرق أفريقيا. (١)

٢-معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة (٢):

قامت وزارة الإعلام بإنشاء معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة عام ١٩٧٧؛ لتدريب الكوادر الأفريقية من العاملين في حقل البرامج الإذاعية والتلفزيونية من مذيعي ومقدمي البرامج، وكذا في حقل الهندسة الإذاعية من فنيين وهندسيين، وهو بمثابة مركز علمي متخصص يوفر دراسة نظرية وعملية متقدمة في علم الاتصال الجماهيري عن طريق الإذاعة والتلفزيون؛ حيث يتم عقد دورات لتدريب الإذاعيين الأفارقة الناطقين باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية ـ مؤخرًا منذ عام ٢٠٠٠ ـ بالإضافة إلى إقامة دورات للصحفيين؛ لتنمية مهارات الإعلاميين الأفارقة. (٣)

ويوضح الجدول رقم (١٣) أعداد المتدربين من دول الكوميسا بالمعهد خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤ ،حيث بلغت أعداد المتدربين من دول الكوميسا في المعهد خلال هذه الفترة ٥٤١ متدربًا من إجمالي ١٥٦٥ متدربًا من الدول الأفريقية خلال نفس الفترة بنسبة ٣٤,٥%. وقد بلغ عدد المتدربين من دول الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ فترة ما قبل انضمام مصر للكوميسا ٢٥٦ متدربًا من إجمالي ٧٢٠ متدربًا من

---

(١) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام ٢٠٠١ـ٢٠٠٢،مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٣-٧٤

(٢) انظر موقع وزارة الإعلام، معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة:
http://www.minfo.gov.eg/insttuteafricannabza.htm

(٣) http://www.minfo.gov.eg/africandata.htm

الدول الأفريقية بنسبة ٣٥,٥%، أما فى فترة ما بعد انضمام مصر للكوميسا أى خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٤ فبلغ عدد المتدربين من دول الكوميسا ٢٨٤ متدربًا من إجمالى ٨٤٥ متدربًا من الدول الأفريقية بنسبة ٣٣,٦%.

جدول رقم (١٣)

أعداد الإعلاميين من دول الكوميسا الذين تلقوا تدريبهم في معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة في القاهرة خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٤

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	الإجمالي
السودان	٣	٣	٤	٢	٣	١	١	٣	٢	٣	٢	٣	–	١١	٦	٤٧
إثيوبيا	٣	٢	١	٤	٢	٢	٤	٣	٥	١	٣	٤	٣	١	٤	٤٢
أريتريا	–	–	–	١	٣	٣	٦	٣	١	١	٢	٤	٣	٣	٦	٣٦
جيبوتي	٢	٢	–	٣	١	١	–	–	–	٣	٢	٣	٢	٤	٤	٢٧
رواندا	١	–	١	١	–	–	–	٥	٦	٣	٢	٢	٢	٢	٣	٢٨
بوروندي	٢	٢	–	٢	١	١	٢	٣	٦	٣	٣	٣	٣	١	٣	٣٥
كينيا	٣	٣	٤	٣	٤	٢	٣	٢	١	٤	١	٢	٥	١	٤	٤٢
الكونغو الديمقراطية	٢	٢	٢	١	٢	١	١	٢	–	–	–	٢	–	١	–	١٦
زامبيا	٣	٣	٢	٢	–	١	٦	٢	٤	٣	٣	٣	١	٣	–	٣٦
زيمبابوي	٣	–	٤	–	٤	٤	٤	–	١	٣	١	١	١	١	١	٢٨
مالاوي	–	–	–	–	–	–	٤	٢	٢	٢	٢	٤	٣	٢	٣	٢٤
مدغشقر	–	–	–	–	–	–	٤	٢	٢	٢	٢	٤	٣	٢	٣	٢٤
سيشل	٣	–	–	–	٣	–	٢	–	١	–	٢	١	–	–	–	١٢
سوازيلاند	–	٣	٣	–	٢	٢	١	٤	٢	١	–	–	–	–	–	١٨
جزر القمر	٢	٢	–	٢	٢	٢	٢	٣	١	٣	٣	٥	٤	٤	٤	٣٩
أوغندا	١	٣	٤	١	٤	٣	٤	–	٤	٤	٣	٣	٤	٤	٤	٤٦
أنجولا	٢	٢	–	٢	٢	–	–	–	٢	–	١	–	٢	–	١	١٤
موريشيوس	–	٢	١	٤	٣	٢	٤	–	١	١	١	٣	٤	–	١	٢٧

المصدر: وزارة الإعلام، اتحاد الإذاعة والتليفزيون، معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة، ٢٠٠٤

ونلاحظ من الجدول رقم (١٣) أن معظم دول حوض النيل تأتي في مقدمة الدول المستفيدة من الدورات فى معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة ومن بينها تأتى السودان على رأس قائمة دول الكوميسا من حيث أعداد المتدربين الإعلاميين، ثم تليها بفارق بسيط أوغندا ثم كينيا وإثيوبيا، ثم إريتريا، ثم بفارق كبير نسبيًّا بوروندى ورواندا، ثم دولة جزر القمر، وبعد ذلك تأتى باقى دول الكوميسا بأعداد قليلة تتراوح ما بين ١٢و٣٩ متدربًا.

بالرغم من أن الكونغو الديمقراطية تنتمي لدول حوض النيل فإن عدد متدربيها بلغ ١٦ متدربًا فقط، فى حين أعداد المتدربين من أنجولا ١٤ متدربًا، وجاءت أعداد المتدربين من دول إقليم الجنوب الأفريقى: سوازيلاند وسيشل قليلة جدًّا ١٤ و١٢ على الترتيب.

ويلاحظ كذلك قلة أعداد الإعلاميين من دول الكوميسا سواء الإذاعيين أو الصحفيين المتدربين فى المعهد بالنظر لطول الفترة؛ مما يتناقض مع ضرورة تعميق التواصل الفكرى والثقافى لمصر مع هذه الدول؛ لمواجهة التمدد الثقافى الخارجى غير المواتى للوجود الثقافى المصرى.

والجدير بالذكر أن نشاط معهد تدريب الإعلاميين الأفارقة يلقى قبولاً أفريقيا واسعًا، والدليل على ذلك استمرار دورات المتدربين بشكل منتظم فى ظل إقبال متزايد من دول القارة، الأمر الذى ينطبق على فرص التدريب. فيجب العمل على زيادة هذه المنح، لما يمكن أن توفره من رابطة للإعلاميين الأفارقة بمصر، فإيجاد كوادر إعلامية تفهم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالاستراتيجية والرؤية المصرية للقضايا والتحديات الكبرى التى تواجه دول الكوميسا؛ إذ تعد نسبة مشاركة إعلاميى هذه الدول من إجمالى المتدربين فى الدورات ضعيفة - بلغت ٣٣,٦% في الفترة من ١٩٩٠وحتى ٢٠٠٤- مقارنة بأهميتها للسياسة الخارجية المصرية؛ مما يشير إلى أن ثمة قصورًا فى تنفيذ وتوجيه السياسة الإعلامية لمصر تجاه دول الكوميسا.

٣-شبكات الإذاعات الموجهة:

تهدف الإذاعات الموجهة من القاهرة إلى تعريف شعوب العالم بمصر وحضارتها وثقافتها وبمبادئ الدين الإسلامى وتعاليمه والرد على الادعاءات المُغرضة والافتراءات الموجهة للإسلام، فضلاً عن التعريف بخريطة مصر السياحية وواقعها الاقتصادى مع الحرص على إبراز انتماء مصر العربى والأفريقى والإسلامى[(١)]، إضافة إلى التعريف برأى مصر فى المشكلات الدولية المختلفة وبث الرسائل المختلفة

---

(١) رجاء إبراهيم سليم، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ .

التى يهم مصر ان تبعث بها للعالم فى مختلف الميادين: الفكرية والثقافية والاقتصادية والصناعية والتجارية والعلمية والفنية والسياسية.

هذه الرسالة ليست مقصورة على دول الكوميسا بشكل خاص، لكنها موجهة للقارة الأفريقية ككل، وقد بدأت الإذاعات الموجهة برامجها منذ عام ١٩٥٣، ومرت بالعديد من مراحل التطور فى الأداء وفى موقعها فى السياسة المصرية وهو ما تجلـى فـى الدور المصرى نحو تأسيس منطقة الإذاعات الأفريقية عام ١٩٦٢[*]، وهـو الـدور القائم حتى الآن باختلاف مضمون الرسالة الموجهة والقضايا التى تحملهـا، وتبـث الإذاعة المصرية الموجهة للقارة الأفريقية سبع عشرة إذاعة تبـث ٢٤ سـاعة و١٥ دقيقة يوميًا وهى كالتالى [١]:

- إذاعة موجهة إلى منطقة غرب أفريقيا وتبث بخمس لغات وطنية هـى (الهوسا ــ الفولانية ــ اليوربا ــ البمبرة ــ الاولوف)، إضـافة إلـى الإنجليزية والفرنسية والعربية.
- إذاعة موجهة إلى شرق أفريقيا وتبث بأربع لغات وطنية (السواحيلى ــ الامهرى ــ الصومالى ــ العفرى) إضافة إلى اللغة الإنجليزية.
- إذاعة موجهة لجنوب ووسط القارة تبث بأربع لغات وطنية (اللين جالا ــ الشونا ــ الاندبيلى ــ الزولو)

هذه الخريطة الممتدة لا تشير إلى المردود الحقيقى لهذه الإذاعـات ولا إلـى قدراتها على الوصول للجمهور المستهدف بالنظر لحالة الاستماع للإذاعات الموجهـة إلى القارة الأفريقية عامة.. وتشير التقارير إلى أن هناك عشر إذاعات مـن إجمـالى سبع عشرة إذاعة موجهة غير مسموعة لا يصل إرسالها فى مقابل خمس إذاعات تعد مسموعة إلى حد ما وبدرجات نسبية تتفاوت من منطقة لأخرى؛ إما لضعف الإرسال

(*) كانت إذاعة صوت أفريقيا فى يوليو ١٩٥٤ أول إذاعة توجهها القاهرة إلى أفريقيا، وتسبقها الإذاعات التى كان يوجهها راديو القاهرة إلى جنوب السودان وكانت توجه إلى شعب كينيا وشعوب المنطقة الناطقة باللغة السواحيلية، وقد اتسع دور هذه الإذاعات حتى تعـددت اللغات المستخدمة، فكانت تذيع إلى غرب أفريقيا بلغات الهوسا واليوربا والبامبرا والاولوف، وإلى وسط أفريقيا بلغات النيانجـا والـشونا والسدميلى واليحالا، وإلى جنوب أفريقيا بلغة الزولو، وإلى شرق أفريقيا بلغات الصومالية والسواحيلية والتجرينية وغيرها مـن اللغـات واللهجات الأفريقية الكثيرة، علاوة على اللغات المستخدمة رسميًا فى مناطق أفريقيا وهى الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والعربية. وقد ارتبطت عملية إنشاء كل إذاعة من هذه الإذاعات بتأييد حركة جديدة أو ثورة جديدة؛ حيث كانت تخصص الإذاعـة الموجهـة فى حالات معينة لتذيع باسم تنظيم؛ وذلك كما حدث فى أثناء قيام ثورة الكونغو.

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، الدور المصري في أفريقيا:المؤسسات والآليات ، في: د. السيد فليفل (محرر)، الدور المصرى فى أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

أو لوجود تداخلات مع إذاعات أخرى.. وتوجد إذاعة واحدة أفادت البيانات بوضوح إرسالها تماما وإذاعة واحدة أيضًا لم تتوافر بيانات حول مدى وضوح إرسالها. (١)

وتستقبل جميع دول الكوميسا الإذاعة الموجهة باللغة الإنجليزية التى توجه أساسًا لدول شرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية وتبث يوميًا على مدار ساعتين، إضافة إلى ما يلى من الإذاعات الموجهة باللغات الوطنية. (٢)

حيث تستقبل إثيوبيا وإريتريا الإذاعة الأمهرية، وتستقبل جيبوتى الإذاعة العفرية، وتستقبل كل من كينيا وأوغندا وبوروندى ورواندا ومدغشقر وزامبيا وموريشيوس والكونغو الديمقراطية وجزر القمر الإذاعة السواحيلية، وتستقبل كل من أوغندا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية الإذاعة الموجهة بلغة اللينجالا، وتستقبل زيمبابوى الإذاعة الموجهة بلغتى الشونا والاندبيلى، وتستقبل سوازيلاند الإذاعة الموجهة بلغة الزولو، وتستقبل أنجولا الإذاعة الموجهة باللغة الفرنسية التى توجه لدول غرب القارة الأفريقية.

وتبث الإذاعة الموجهة باللغة السواحيلية إرسالها لمدة ساعتين يوميًا، أما الإذاعة باللغة الأمهرية فمدة إرسالها ساعة ونصف الساعة يوميًا، والإذاعة باللغة العفرية مدتها ساعة يوميًا، أما الإذاعات الموجهة بلغات الشونا والاندبيلى واللينجالا والزولو فمدتها ٤٥ دقيقة فقط يوميًا.

وهناك دول غير مستهدفة فى بث الإذاعة الموجهة باللغات الوطنية وهى مالاوى وسيشل وسوازيلاند وجزر القمر ومدغشقر وموريشيوس. (٣)

ومن الملاحظ على الإذاعات الموجهة لدول الكوميسا ـ حسب التقارير الواردة من هذه الإذاعات ـ ما يلى:

- ان هذه الاذاعات ظلت كما هي سواء في الدول المستهدفة او في الوقت الزمني المخصص لكل منها ،منذ بدء بثها ، وانها لم تختلف سواء في ادائها اومدتها الزمنية بعد انضمام مصر للكوميسا
- أن إرسالها غالبًا غير مسموع؛ إما لضعف الموجة أو لطبيعة المنطقة الجغرافية المستهدفة.

---

(١) تقرير عن شبكة الإذاعات الموجهة: حالة الإرسال ومدى تحقيق الأهداف المرجوة (القاهرة: اتحاد الإذاعة والتلفزيون، الأمانة العامة، الإدارة المركزية للمتابعة وبحوث المستمعين، ٢٠٠١) ص ٢٠ .

(٢) مقابلة مع الأستاذة سهام محمود، مدير إدارة شبكة الإذاعات الموجهة باللغة الإنجليزية لدول شرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية، اتحاد الإذاعة والتيلفزيون المصرى يوم ٧ مايو ٢٠٠٥.

(٣) المرجع السابق.

- عدم وضوح الإرسال على الموجة العاملة؛ وذلك لتداخلها مع عدة إذاعات موجهة فى نفس التوقيت، الأمر الذى دفع بالمسئولين عن الإذاعات الموجهة إلى رفع توصيات جاء أهمها تأكيد ضرورة إنتاج أجهزة راديو فضائية ذات تكلفة منخفضة؛ تساعد فى تحقيق الانتشار للإذاعات المصرية الموجهة لأفريقيا ككل؛ إذ تعتبر أجهزة الراديو من أهم الأجهزة الإعلامية وأكثرها انتشارًا، خاصة فى قطاعات عريضة من جموع السكان فى أفريقيا؛ بسبب الظروف الاقتصادية لمعظم السكان التى لا تسمح لهم بتملك أجهزة استقبال للبث التليفزيونى. (١)

ويستنتج الباحث بصفة عامة ان شبكة الإذاعات الموجهة كانت تعمل ولازالت تعمل بنفس عدد ساعات البث ونوعية البرامج ونفس الدول المستهدفة قبل انضمام مصر للكوميسا واستمر الوضع على ما هو عليه بعد الانضمام .

٤-القنوات الفضائية المصرية:

لا توجد قناة فضائية موجهة للدول الأفريقية تحمل رسالة أو مضامين إعلامية، خاصة بهذه الدول بشكل عام أو بدول الكوميسا بوجه خاص. (٢) (*)

وفى الفترة الأخيرة، تم العمل على دعم تبادل البرامج التليفزيونية بين مصر ودول أفريقيا، وتشمل أكثر من ٢٠٠ مادة تلفزيونية مع أكثر من ٤٠ دولة أفريقية، وتحوى البرامج السياسية والثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية، ومن أهم الدول الأفريقية التى تتعامل معها مصر فى مجال الخدمة التلفزيونية زامبيا وبوروندى وأنجولا وزيمبابوى والسودان وجيبوتى وكينيا والكونغو الديمقراطية وجزر القمر - من دول الكوميسا - وغانا والنيجر وبنين وتشاد والصومال. (٣)

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الأستاذة ماجدة أبوهيف المشرف على القطاع الفضائي باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصرى، نقلا عنها الأستاذة آمال محمود بمركز تدريب الاعلاميين الأفارقة يوم ٨ يونيو ٢٠٠٦.

(*)ويأتى فى هذا الإطار أهمية تفعيل توصية الاجتماع الأول للخبراء فى مجال البث الإعلامى من دول الاتحاد الأفريقى بإنشاء قناة فضائية أفريقية تبث من القاهرة باللغات الرسمية الأربع: الإنجليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية.. ووفقًا للمبادرة المصرية، تتم استضافة مصر للمحطة الأرضية للقناة وإطلاقها باستخدام القمر الصناعى المصرى نايل سات ومجموعات أخرى من الأقمار الصناعية،مزيد من التفاصيل انظر:كريم شكري، مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة أديس أبابا ١٤- ١٥يونيو ٢٠٠٦،آفاق أفريقية،(القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات،العدد٢١،خريف٢٠٠٦). ويرى الباحث أن البدء فى تنفيذ هذه التوصية يساعد على تشجيع قيام قناة فضائية خاصة بالكوميسا أو تخصيص برامج فى القناة الفضائية المصرية موجهة لهذه الدول أو للتعريف بها عالميًا وإقليميًا أو قيام القطاع الخاص المصرى بالتعاون مع نظيره فى دول الكوميسا بإنشاء قناة خاصة بالتجمع تعرف به وبإمكانيات الاستثمار فيه.

(٣) د.عبدالمجيد عمارة ، «الاعلام المصري والعلاقات الثقافية مع أفريقيا »، فى: د. السيد فليفل (محرر)، العلاقات الثقافية العربية الأفريقية، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٩٨ ، وبحوث أخرى ٢٠٠٥) ، ص ٣٧٣.

وقد بدأت القناة الفضائية المصرية بث إرسالها منذ عام ١٩٩٦ وهي تغطي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، إضافة لقناة النيل الدولية التي تبث إرسالها يوميًّا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويغطي إرسالها معظم دول العالم.. وقد تم تركيب أطباق استقبال للقناة الفضائية المصرية مع كل من كينيا والسودان والكونغو الديمقراطية وأوغندا وجيبوتي وزامبيا ـ من دول الكوميسا ـ وتشاد والمغرب وغينيا، فضلاً عن الدول التي يغطيها الإرسال المصري إثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا وزامبيا ورواندا وبوروندي ـ من دول الكوميسا ـ والنيجر وناميبيا وساحل العاج وبوركينافاسو وتوجو وليبيريا وسيراليون والجابون والكاميرون وتنزانيا ونيجيريا ومالي.[(١)]

ولم يقتصر دور وزارة الإعلام على ما سبق بل امتد ليشمل إنشاء معاهد إعلامية في دول الكوميسا؛ حيث تم توقيع اتفاق تتبنى مصر من خلاله إنشاء معهد الإذاعة والتيلفزيون السوداني في السودان، وستقوم خبرات مصرية بالتدريب في المعهد الذي يعتبر الأول في مجال الإذاعة والتيلفزيون الذي تقيمه مصر خارج حدودها.[(٢)]

ويرى الباحث أنه من المهم في هذا الإطار عقد لقاء على مستوى وزراء الإعلام في دول الكوميسا؛ بهدف تنسيق السياسات الإعلامية للدول الأعضاء؛ من أجل تعريف شعوب دول الكوميسا بهذا التجمع، فضلاً عن تقديم التجمع لمختلف المستويات الإقليمية والدولية.

هكذا تبدو الأداة الإعلامية وقد ساهمت بحيز في تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، ولكن تبقى مسألة تفعيل هذه الأداة أمرًا تحتمه المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، وحالة الضعف التي تعترى خطوات التفعيل؛ فيجب عدم الارتكان إلى ضعف التقنية التكنولوجية أو حسابات التكلفة الاقتصادية، حيث يبدو السبب الأخير أكثر حسمًا وراء تقلص المكاتب الإعلامية (الاكتفاء بمكتب واحد في إثيوبيا) وحالة الاستماع غير الجيدة للإذاعات الموجهة، كما أن ما تقدمه من برامج لايزال عاجزًا عن بلورة منظومة قيم تخدم الدور المصري في أفريقيا بشكل عام والكوميسا بشكل خاص، وهو أمر يجب ألا ينظر فيه لحجم التكلفة الاقتصادية بقدر ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار المردود السياسي وفوائده المتعلقة بالدور والمكانة المصرية. وبالإضافة إلى الإرسال الإذاعي، فقد بدأ الإرسال التلفزيوني في الوصول لدول الكوميسا من خلال القنوات الفضائية المصرية، ولا شك أنها تعوّض المشاهد الأفريقي

---

(١) محمد عبد اللاه خلف الله ،«السياسة الإعلامية المصرية تجاه أفريقيا»، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، مصر وأفريقيا:مسيرة العلاقات في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) أيمن السيد عبدالوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١،مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

عن عجز الإذاعات الموجهة، إلا أنه ينبغى الحذر فيما تقدمه من برامج والعمل على تنقيتها؛ بحيث تكون مقبولة أفريقيا، خاصة أن بعض المسلسلات التلفزيونية والمسرحيات التى تعرض أحيانًا تنطوى على مضامين قد تحوى سخرية من الإنسان الإفريقى، وما لم تتم مراجعة مثل هذه المواد الإعلامية يصبح العمل الإعلامى المصرى عبئًا على الدور المصرى فى أفريقيا بل عائقًا أمام أية جهود لتعزيز هذا الدور على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام، وينطبق الأمر ـ بدوره ـ على فرص التدريب، فيجب العمل على زيادة هذه المنح وربطها بأولويات التحرك المصرى، بالإضافة إلى تقييم مردودها ومتابعة الحاصلين على هذه المنح.

يتضح من استعراض الأداة الثقافية والإعلامية والفنية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا غياب استراتيجية حاكمة لنشاط وأداء تلك المؤسسات وارتباط تحركها فى أغلب الأحيان بمنحنيات العلاقات المصرية مع دول الكوميسا صعودًا وهبوطًا، الأمر الذى أثر على ديمومة واستمرارية الدور المصرى وبالتالى كثافته وفعاليته؛ مما يستلزم وضع تصور استراتيجى يقوم على التنسيق بين منظومة المؤسسات المصرية مع تكثيف الجهد الدبلوماسى بحيث يغلف التحرك المصرى الفنى بإطار سياسى واضح الملامح لأبعاد الموقف المصرى؛ وذلك لأنه نتيجة قصور القدرات الخارجية المصرية بشكل عام فقد تراجع الدور الثقافى المصرى، وبدون تكامل المقومات الأخرى يصبح محكومًا على العلاقات الثقافية المصرية بأن تبقى فى إطار محدود من التفاعلات، فضلاً عن أن الواقع الثقافى والحضارى المهيأ لإحداث تقارب مصرى مع دول القارة بشكل عام أصبح يرتهن بحدوث تقارب موازٍ من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

الأداء المصري بعد الانضمام للكوميسا

الفصل الثانى
الأداء المصرى بعد الانضمام للكوميسا

بعد استعراض الأدوات المتنوعة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، يتناول هذا الفصل أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الانضمام للكوميسا، وذلك من خلال عرض الأوجه المختلفة لهذا الأداء بدءًا من الدعم المالى للمنظمة ومرورًا بالأهداف التي حددتها مصر خلال رئاستها للكوميسا، فضلاً عن استعراض المبادرات المصرية التى قدمت للكوميسا .

كما يتناول هذا الفصل عرضا للعوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا في حد ذاتها وكذلك العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا، اضافة الى عرض لأهم الفرص المتاحة والمقومات المطلوبة لتطوير السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

بناءً على ذلك ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأداء المصري بعد الانضمام للكوميسا.

المبحث الثانى : مصر ومستقبل الكوميسا

المبحث الأول
الأداء المصرى بعد الانضمام للكوميسا

منذ أواخر السبعينيات وفى فترة الثمانينيات من القرن الماضي بدأت الدبلوماسية المصرية صياغة الموقف المصرى وأطر العمل فى المجالات الاقتصادية على أساس استغلال وتوظيف الثقل السياسى لمصر فى الوطن العربى والشرق الأوسط وأفريقيا؛ لخدمة أهداف اقتصادية وتجارية تخدم وتدعم عملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية داخليًا، وعلى عكس ما كان فى المرحلة السابقة حيث إن الموارد الاقتصادية والدبلوماسية المصرية كانت موجهة توجيهًا كاملاً لخدمة طموحات مصر السياسية وبلورة دورها الريادى، الأمر الذى مهد فى فترة التسعينيات من القرن الماضي لبدء عملية الانطلاق الاقتصادى المصرى الهادفة إلى تسخير كل الإمكانيات السياسية والعلاقات الاقتصادية المتاحة لخدمة النمو والإصلاح الاقتصادى.

وتنطلق رؤية مصر للكوميسا من التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية الذى يتضمن الإسهام فى فتح أسواق والدخول فى تجمعات اقتصادية والترويج للمنتجات المصرية وجذب الاستثمارات والبحث عن مستثمرين ومساعدة رجال الأعمال وقطاع الأعمال المصرى فى اختراق الأسواق الخارجية فيما يمكن تسميته «دبلوماسية الانطلاق» التى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمل الدبلوماسي وليس مجرد عنصر مكمل له، وتقوم على مبدأ خلق وإيجاد المصلحة المشتركة والعمل على تحقيقها مما يعد أقصر الطرق لخدمة وتحقيق الأهداف القومية وأفضل الأساليب لبناء علاقات قوية ومستقبل أفضل مع العالم الخارجي. وقد أكد السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية أن وزارة الخارجية وجميع بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج لديها توجيهات بتقديم كل أشكال المساعدة والتسهيلات لرجال الأعمال والمصدرين المصريين؛ من أجل تهيئة وتسهيل ودعم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والاستثمارى بين مصر والدول الأفريقية عامة(١) على أساس أن العلاقة بين مصر وأفريقيا هى علاقة مشاركة وليست مجرد علاقة ذات طابع تجارى واقتصادى فقط.(٢)

بناءً على هذا التوجه للسياسة الخارجية المصرية، انطلقت السياسة الخارجية المصرية تجاه منظمة الكوميسا مما يلى:

اولا-الحرص على انجاح واستقرار المنظمة من خلال الدعم المالى للمنظمة؛ حيث تسدد مصر سنويًا وبانتظام حصتها المالية فى ميزانية المنظمة التى تمثل ١٣% منها وفقا لاتفاقية الكوميسا والتى تبلغ ٥,٦٦٩,٦٩٥ جنيهًا مصريًا بما يعادل ٩٩١ ألف دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما تسدد حصتها فى ميزانية محكمة الكوميسا

(١)صحيفة الأهرام، ٢٧ مايو ٢٠٠٥ ، كلمة السيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية فى ندوة لدعم التبادل التجاري والاستثماري مع القارة السمراء، ص٦.

(٢)صحيفة الأهرام، ٢٧ مايو ٢٠٠٥ ،حديث للسفير محمد حجازى مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية،ص٦

بمبلغ ٥٣٨,٢٠٠ بما يعادل ٩٤ ألف دولار أمريكي في نفس العام. [1] ومعـروف ان الوفاء بالالتزامات المالية يعد أحد أسس أداء الدول الاعضاء ويجسد نظرتها للمنظمة المعنية. اذ يمثل الانضباط في سداد الالتزامات او الحصص المالية المقررة انعكاسا لحرص الدولة على دعم المنظمة والمساعدة على استمرارها ونجاحها في القيام بأنشطتها ودورها وبالتالي تحقيق أهدافها. وينطبق الأمر ذاته على الدعم بالكوادر البشرية؛حيث تدعم مصر سكرتارية الكوميسا فى زامبيا بعدد ثلاث موظفيْن على مستوى عالٍ من الكفاءة، ويلاحظ أن قلة العاملين المصريين فى المنظمة ترجع لمحدودية عدد الأفراد العاملين بسكرتارية المنظمة. [2] و عملت مصر كذلك على استكمال هياكل المنظمة والمشاركة البناءة فى أنشطتها؛ تعظيمًا للعائد منها؛ وتحقيقًا للمصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها.

وقد حرصت مصر ــ فور الانتهاء من التصديق على وثائق انضمامها للمنظمة ــ على النهوض الكامل بمسئولياتها والالتزام الجاد بتطبيق نسب التخفيضات الجمركية المقررة؛ حيث خفضت مصر التعريفة الجمركية على وارداتها من دول الكوميسا بنسبة ٩٠% والباقى المعاملة بالمثل. [3]

ثانيا- تقوية وضع الكوميسا دوليا ، حيث أعطت مصر لهذا التجمع قوة دفع كبيرة وثقلاً إقليميًّا ودوليًّا ملحوظًا؛ حيث ساهمت السياسة الخارجية المصرية فى تقديم التجمع للعالم الخارجي، والترويج له فى الأوساط الدولية، وتعريف مجتمع رجال الأعمال العالمى بالفرص والإمكانيات المتاحة فى إطاره، من خلال مصر كسوق مفتوح وواعد.

وفى إطار سعى مصر بثقلها السياسى إقليميًّا ودوليًّا للتعريف بالتجمع، نظمت أول مؤتمر قمة إفريقية ــ أوروبية فى القاهرة فى أبريل ٢٠٠٠؛ حيث ناقش العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين القارة الأفريقية والقارة الأوروبية؛ بهدف تحقيق مشاركة استراتيجية فعلية بين دول القارة الأفريقية والأوروبية؛ وذلك لزيادة التعاون الاقتصادى وتحقيق السلم والاستقرار وحل النزاعات فى القارة الأفريقية وحل قضية الديون وجذب الاستثمارات الأوروبية إلى القارة الأفريقية؛ ومكافحة الفساد والالتزام بالشفافية واحترام حقوق الإنسان.. حيث كانت هذه القمة فرصة لأن يستمع القادة الأوروبيون لمشكلات القارة الأفريقية ومطالبها.

كما تقدمت مصر ــ نيابة عن دول الكوميسا ــ بطلب للاتحاد الأوروبى لإنشاء صندوق لمساندة دول الكوميسا التى تتنازل عن حصيلة الجمارك نتيجة عمليات

---

(١) وزارة الخارجية المصرية ،اشتراكات مصر الدولية ، بيان غير منشور،(القاهرة: الادارة العامة للشئون المالية، ٢٠٠٥).

(٢) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف، مرجع سبق ذكره .

(٣) عمرو موسى،مصر وأفريقيا،مرجع سبق ذكره،ص ١٥

التحرير الاقتصادى مما يؤثر على إيرادات الموازنة العامة، وقد رحبت سكرتارية الكوميسا بذلك. [1]

وقد حرصت مصر على تطبيق محاور وأسس رؤيتها للكوميسا في مختلف المظاهر والأشكال التي تساعد على تحقيق أقصى استفادة للمنظمة ولمصر بعد انضمامها. وفي هذا الإطار، جاءت المبادرة المصرية، وهي الأولى من نوعها، لعقد أول مؤتمر اقتصادى إقليمى لتجمع الكوميسا خلال الفترة ٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠٠ بالقاهرة، بمشاركة ١٦٠٠ رجل أعمال وممثلى الحكومات والمنظمات الدولية المختلفة ورؤساء شركات وقطاع الأعمال العام والخاص ومديرين تنفيذيين للعديد من المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية على حد سواء، وقد حدد السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى وقتذاك هدف المؤتمر بتأمين وضع القارة الأفريقية على الخريطة الاقتصادية للعالم، وعرض الفرص المتعددة والوفيرة للقارة وتحسين سبل الترابط والتعامل بين ممثلى القطاع الخاص فى دول الكوميسا، كما دعت مصر لإقامة مثل هذا المؤتمر الهام؛ بهدف إقامة حوار مفتوح وشامل ليس فقط بين المسئولين عن قطاعات الاقتصاد والتجارة والاستثمار فى الدول الأعضاء وإنما أيضًا بينهم وبين المؤسسات الأخرى المعنية على الساحة الدولية؛ للتعريف بما فى التجمع من إمكانيات واسعة وموارد ضخمة تشكل أساسًا قويًّا للتعاون المشترك الفعال، والإسهام فى تعظيم التجارة البينية، وإبراز حجم العائد المجزى للمستثمر الوطنى والأجنبى على حد سواء.

وحدد الرئيس حسنى مبارك أهداف المبادرة المصرية بعقد أول مؤتمر اقتصادى إقليمى للكوميسا فى ثلاثة أهداف رئيسية كالتالى [2]:

أولاً- تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة البينية فى منطقة الكوميسا وإنشاء شبكة اتصالات ممتدة بين قطاع الأعمال من ناحية وبينه وبين مراكز اتخاذ القرار فى الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

ثانيًا- زيادة الوعى الإقليمى والدولى بهذا التجمع الزاخر بالموارد والقدرات باعتباره أكبر منطقة تجارة حرة فى أفريقيا تضم سوقًا واسعة يبلغ عدد سكانها ٣٨٠ مليون نسمة.

ثالثًا- التعريف بالإمكانيات الهائلة والفرص المتميزة التى تتيحها منطقة الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة والأجانب على ضوء ما يتوافر فى منطقة الكوميسا من موارد أولية وثروات طبيعية أو طاقات بشرية هائلة تتطلع للنمو والرخاء من خلال العمل الجاد والمبدع؛ حيث إن توافر مساحات شاسعة من الأراضى القابلة للزراعة وموارد كافية من المياه تتيح قيام مشروعات زراعية

---

(١) صحيفة الأهرام، ٦ يونيو ٢٠٠٤ ،غالي يؤكد ارتفاع التجارة مع الكوميسا ،ص١٦.

(٢) وزارة الإعلام، كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر الاقتصادى الإقليمى الأول للكوميسا فى الفترة من ٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠٠، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٠).

رائجة فى منطقة الكوميسا، كما توفر مساقط المياه جانبًا مهمًّا من احتياجات المنطقة من الطاقة والكهرباء؛ بما يسهم فى استثمار الثروات التعدينية الوفيرة وتنفيذ برامج التصنيع الطموحة فى الدول الأعضاء، وتدعم اتجاهها نحو التكنولوجيا الحديثة والنهضة العلمية الشاملة؛ تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد إعلان منطقة التجارة الحرة، كانت مصر من أولى الدول التى انضمت للمنطقة وشاركت فى القمة الاستثنائية للكوميسا التى عقدت فى زامبيا فى أكتوبر ٢٠٠٠ والتى أعلن خلالها إقامة منطقة تجارة حرة لدول الكوميسا وانضمت إليها كل من موريشيوس ومدغشقر ومالاوى والسودان وزامبيا وجيبوتى وروانـدا وبوروندى وسيشل وزيمبابوى، وقد طبقت مصر خفض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٠%. وتعد أول منطقة تجارة حرة على مستوى القارة الأفريقية تتيح تطوير التعاون الاقتصادى وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء، وقد أكدت مصر أن النجاح فى تفعيل منطقة التجارة الحرة سيكون خير حافز للدول الأعضاء التى لم تنضم لمنطقة التجارة الحرة على سرعة الانضمام إليها والوصول بالتخفيض الجمركى الذى يطبق حاليًّا بنسب متفاوتة إلى التطبيق الكامل.

وقد استضافت مصر الدورة السادسة لقمة الكوميسا فى ٢٢ مايو ٢٠٠١ التى رأسها الرئيس حسنى مبارك، وتجلت أهمية انعقاد هذه القمة فى أنها أول قمة بعد انطلاق منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا وتتويج لهذا الانجاز، وتأكيد التمسك بأحكام منطقة التجارة الحرة، والعمل على إنجاحها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها لصالح شعوب الدول الأعضاء.

وخلال رئاسة مصر لتجمع الكوميسا تبنت برنامجًا محددًا يرتكز أساسًا على متطلبات رئيسية هى(١):

أ- توسيع دائرة الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة؛ كى تشمل جميع الدول الأعضاء فى الكوميسا.

ب- الإعداد الجاد والمدروس لبدء المرحلة الثانية للتكامل بإنشاء اتحاد جمركى للكوميسا بحلول عام ٢٠٠٤.

ج ـ توجيه ما تحقق من إنجازات حتى الآن نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأعضاء فى الكوميسا، والحرص على دعوة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على استكشاف الآفاق والفرص فى منطقة الكوميسا من خلال الانفتاح على العالم الخارجى.

---

(١) وزارة الإعلام، كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح مؤتمر القمة السادسة للكوميسا فى الفترة من ٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠١، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١).

د – التعاون مع القطاع الخاص ورجال الأعمال لإعطائهم الفرصة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة وما تتيحه من انطلاقة يتعين استثمارها؛ لتوسيع حجم التبادل التجارى وقيام مشروعات مشتركة تحقق المصالح المتبادلة لشعوب الدول الأعضاء. وفى هذا الإطار، أعلنت مصر قيام مجلس أعمال الكوميسا الذى يجمع رجال الأعمال فى القطاع الخاص فى الدول الأعضاء بالكوميسا؛ لتحقيق التواصل والتكامل المطلوبيْن بين رجال الأعمال فى دول الكوميسا من خلال تحرك نشيط لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وقد انتخب ممثل لمصر كرئيس للمجلس وذلك تقديرًا لمصر وسعيها الدائم لتفعيل التعاون الاقتصادى الأفريقى.

وتعمل مصر بشكل دءوب على تفعيل دور دبلوماسية القمة فى تجاوز أية مشكلات عالقة أو عارضة تواجه دول الكوميسا ليس من خلال اللقاءات المشتركة فى اجتماعات قمة الكوميسا فحسب، ولكن أيضًا من خلال اللقاءات الثنائية والمتعددة خارج الكوميسا؛ حيث يحرص الرئيس مبارك على الالتقاء برؤساء دول الكوميسا بصورة ثنائية على هامش اجتماعات قمة منظمة الوحدة الأفريقية، ثم الاتحاد الإفريقى بعد ذلك، واجتماعات القمة الأفريقية الفرنسية، فضلاً عن جولات وزير الخارجية وحرصه المستمر على زيارة دول الكوميسا واصطحاب وفود رجال أعمال معه لهذه الدول؛ مما يعمل على دفع علاقات التعاون بين مصر وهذه الدول. وفى إطار هذا الحرص، تقدمت مصر بمبادرات واقتراحات عدة، واستضافت العديد من المناسبات واللقاءات الخاصة بالكوميسا على النحو التالى:

١-**<u>المبادرات المصرية فى إطار الكوميسا:</u>**

تقدمت مصر بعدد من المبادرات من أهمها :اقتراح الربط الإلكترونى بين مراكز معلومات التجارة فى الدول الأعضاء عن طريق إقامة شبكة لنقاط التجارة القائمة فيها؛ لتسهيل مهمة القطاع الخاص والمستثمرين سواء من دول الكوميسا أو خارجها لتعرُّف أسواقها والفرص التصديرية والاستثمارية بها.

وتقدمت مصر بمبادرة أخرى؛ لإقامة شبكة لربط المؤسسات العاملة فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الكوميسا على ضوء الأهمية التى توليها للنهوض بهذا القطاع ودوره فى جهود التنمية داخل الدول الأعضاء.

والمبادرة المصرية بإطلاق قمر صناعى للملاحة والاتصالات للمنطقة الأفريقية والشرق الأوسط، وذلك بناء على توصية مؤتمر رؤساء هيئات الطيران بدول الكوميسا بضرورة تطبيق النظام العالمى للملاحة الجوية بالأقمار الصناعية. (١)

---

(١)صحيفة الأهرام ٢٠ أبريل ٢٠٠١،دول الكوميسا تقر المقترحات المصرية بشأن تحقيق النظام العالمي للملاحة اللواء ممدوح حشمت رئيس الهيئة التنفيذية للرقابة على الطيران ورئيس وفد مصر فى مؤتمر رؤساء هيئات طيران دول الكوميسا،ص٤.

كما أسهمت مصر فى إنجاح برنامج (السماوات المفتوحة)؛ وذلك بتقديمها عددًا من المنح فى مجال الطيران المدنى لإعداد عناصر قادرة على تطوير الأداء فى هذا المجال والارتفاع بمستوى إدارته، وكذلك قدمت منحًا فى قطاع النقل من منطلق الحرص على توسيع شبكة النقل والمواصلات بين دول الكوميسا، وقد مدت مصر خطوط شركتها الوطنية للنقل الجوى من ٦ إلى ١٢ دولة إلى جانب الخطوط القائمة حاليًا التى تربط القاهرة بما يقرب من ثلث الدول الأعضاء بخطوط منتظمة ومستقرة(١)، فضلاً عن قرار شركة مصر للطيران بفتح مناطق تسويقية جديدة فى أفريقيا، والعمل على التوسع فى خدمات الشحن الجوى للصادرات المصرية لدول القارة الأفريقية عامة ودول الكوميسا بصفة خاصة؛ حيث تقوم الهيئة المصرية العامة للطيران المدنى بالاتصال بأربع دول أخرى أعضاء بالكوميسا (سوازيلاند وجيبوتى وزامبيا وموريشيوس)؛ للحصول على موافقتها؛ كى تقوم مؤسسة مصر للطيران بتشغيل خطوطها الجوية إليها؛ مما يساعد على سهولة الانتقال وتنشيط عمليات الشحن الجوى للبضائع بين مصر ودول الكوميسا، وذلك فى إطار خطة الدولة لتشجيع التصدير وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية. (٢)

وطرحت مصر على سكرتارية الكوميسا تأسيس صندوق للمبادلات التجارية والمقايضة والاستثمار مما سيقود لدعم التجارة البينية الأفريقية بشكل عام وجذب وتشجيع الاستثمارات. (٣)

وأعلنت مصر استعدادها لتوفير الأموال اللازمة لأمانة صندوق تابع للأمانة العامة للكوميسا يستهدف الإعداد لبرنامج للتعاون الاقتصادى والتجارى وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية للدول الأعضاء، ودعت كذلك على لسان د.عاطف عبيد رئيس الوزراء ــ آنذاك ــ إلى دراسة إقامة عدد من الآليات والمؤسسات المالية التى من شأنها تفعيل التعاون بين دول الكوميسا، وفى مقدمتها بحث تأسيس بنك لتمويل الصادرات والواردات بين دول الكوميسا. (٤)

وكذلك مبادرة القطاع الخاص المصرى بعد عام من انضمام مصر للتجمع بتسيير خط ملاحى منتظم يربط بين ميناء السويس وموانئ الشرق والجنوب الأفريقى: بورسودان، ممباسا، جيبوتى، بورت لويس ودار السلام، ثم عن طريق البر إلى دول الكوميسا غير الساحلية؛ بهدف توفير الانتقال السريع والأمن للبضائع؛ وتشجيع حركة التجارة بين الدول الأعضاء، وكان هذا الخط وراء إقامة مجلس أعمال مصرى شرق

---

(١) وزارة الإعلام، كلمة الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح الدورة السادسة لقمة الكوميسا ،مرجع سبق ذكره

(٢) إبراهيم عفيفى، دليل عمليات النقل الجوى، (القاهرة: نقطة التجارة الدولية، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠١) ص ١٠ .

(٣) صحيفة أخبار اليوم، ٢٩يناير٢٠٠٥،حديث للسيد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية المصرى، .مرجع سبق ذكره ص٢٩.

(٤) د.عادل عبدالرازق، «الأهمية السياسية لانضمام مصر للكوميسا»، فى:د. السيد فليفل (محرر)، مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١٠-٥١١.

أفريقى يضم مجلس أعمال مصريًا ــ كينيًا، ومجلس أعمال مصريًا ــ إثيوبيا، ومجلس أعمال مصريًا ــ أوغنديًا، ومجلس أعمال بين مصر وجيبوتى.

وتقدمت مصر فى قمة الكوميسا بأوغندا فى يونيو ٢٠٠٤ باقتراح إنشاء صندوق للكوميسا؛ لتطوير البنية الأساسية فى الدول الأعضاء وتحديث شبكات الكهرباء والطرق؛ لتسهيل حركة التبادل التجارى.. اقترحت كذلك توحيد تشريعات الاستثمار وتبسيطها؛ لتسهيل عملية الاستثمار؛ وإزالة العراقيل المختلفة التى تقف فى وجه هذه العملية الهامة.

واستضافت مصر مقر وكالة الاستثمار الإقليمى للكوميسا لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية الى دول الكوميسا وتشجيع الاستثمارات الداخلية بين الدول الاعضاء. (١)

هذا، وأن مصر بما تمتلكه من مقومات سوف تساعد التجمع فى مواجهة تحديات متعددة وتحديات أكبر قادمة، فى مقدمتها ما تتطلبه وتقتضيه اتفاقيات التجارة العالمية التى تجعل من المقدرة التنافسية أو المزايا النسبية هى أساس ومحور المعاملات التجارية الدولية؛ لذلك فإن الفرصة سانحة لتجمع الكوميسا للاستفادة من الخبرة المصرية للتخفيف من قواعد منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن المفاوضات بين دول الكوميسا والاتحاد الأوروبى، حيث تقدم مصر خبرتها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبى قبل توصلهما لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية؛ من خلال عقد دورات تدريبية للمفاوضين من دول الكوميسا من أجل نقل الخبرات التفاوضية المصرية مع الاتحاد الأوروبي إلى كوادر دول التجمع. (٢)

٢-استضافة مصر لقاءات واجتماعات الكوميسا

دعت مصر واستضافت اجتماعًا لكبار المسئولين فى منظمة الكوميسا فى يولية ٢٠٠١؛ من أجل التوصل لاتفاق بين أعضائها حول موقف مشترك يعبر عن مصالحها قبل اجتماع منظمة التجارة العالمية فى نوفمبر ٢٠٠١. (٣)

---

(١) وزارة التجارة والصناعة،العلاقات المصرية الأفريقية،مرجع سبق ذكره ، ص ٦

(٢) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف، مدير شئون الكوميسا بوزارة الخارجية المصرية، يوم ٢١ مايو ٢٠٠٦.

(٣) د.عبدالملك عودة، «سياسة أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية»، **مجلة الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٠١، السنة ١٢٥، ١٣ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٥٥.

كما دعت واستضافت الاجتماع التحضيرى لاجتماع وزراء التجارة والاقتصاد والمالية لدول الكوميسا والسادك فى القاهرة ٣٠ يوليو ٢٠٠١؛ لتنسيق المواقف؛ استعدادًا للمؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى الدوحة نوفمبر ٢٠٠١[١]، ويعد هذا النشاط استجابة وتنفيذًا لتوجيهات مؤتمر قمة الكوميسا فى مايو ٢٠٠١؛ لتنسيق المواقف الأفريقية تجاه النظام العالمى الجديد والإعداد الجيد قبل بدء المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذى سيحدد ـ بصورة كبيرة ـ مستقبل أفريقيا الاقتصادى.

واستضافت ندوة التجارة الإلكترونية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدول الكوميسا والدول العربية فى نوفمبر ٢٠٠١؛ وذلك لوضع آلية للتحفيز على تبادل المعلومات بين نقاط التجارة فى الدول المتقدمة والنامية. [٢]

وأيضا استضافت الاجتماع الثانى لمجموعة العمل الخاصة بالتعاون النقدى التابعة للكوميسا فى ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠٠٤. [٣]

واستضافت كذلك اجتماع المائدة المستديرة لوزراء التجارة والصناعة لدول الكوميسا فى ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤؛ لمناقشة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمى وبحث فرص زيادة التعاون الاقتصادى من خلال توفير بيئة تنافسية مشجعة للتجارة والاستثمار والبحث عن آلية جديدة؛ لإزالة المعوقات التجارية بين دول الكوميسا، وضمانات لتدفق التجارة، وقد حضره ١٥ وزير تجارة وصناعة من دول الكوميسا. [٤]

واستضافت كذلك الاجتماع الخامس للجنة التسيير Steering Committee لتنسيق نظم إحصاءات التجارة والجمارك لدول الكوميسا فى الفترة من ١٥ـ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤. [٥] و ورشة عمل حول دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى برنامج السلم والأمن للكوميسا فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٤ . [٦]

---

(١) صحيفة الأهرام، ٢٨ يوليو ٢٠٠١.

(٢) صحيفة الأهرام، ١٨ نوفمبر ٢٠٠١.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٤.

(٤)الموقع الالكترونى لوزارة التجارة الخارجية و الصناعة المصرية :

www.mfti.gov.eg rightnav/archive/22-11-2004/press-22-11-2004htm.

(٥) الموقع الالكترونى للكوميسا www.COMESA.int/com/tcm/December2004.htm

(٦) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف، مرجع سبق ذكره.

وتقديرًا لدور مصر ومساهمتها في تفعيل أنشطة الكوميسا فقد اختيرت:

١-مع خمس دول أخرى للإعداد والإشراف على الترتيبات الخاصة بإقامة منطقة التجارة الحرة فى أكتوبر ٢٠٠٠، وتشمل هذه الترتيبات الإعداد لقمة استثنائية عقدت فى زامبيا ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠؛ لإعلان قيام منطقة التجارة الحرة، بالإضافة لبعض الأنشطة الثقافية والإعلامية وإقامة معارض على هامش هذا الحدث. [١]

٢-لتنظيم اجتماع اتحاد منظمى الاتصالات بدول جنوب وشرق أفريقيا المنبثق عن الكوميسا بعنوان الشراكة الاقتصادية بين الشركات والاستفادة من الخبرة المصرية فى تحرير قطاع الاتصالات.. وقام الاتحاد بتنظيم عدد من ورش العمل بين المشاركين من وزارات الاتصالات لدول الكوميسا والمستشارين الدوليين.

٣-عضوًا أساسيًّا فى المجلس التنظيمى للنقل الجوى لدول الكوميسا.

هذا ، وتتخذ السياسة التجارية المصرية ،بعد الانضمام للكوميسا رسميا ، العديد من الاجراءات الهادفة الى تدعيم التعاون الاقتصادي وتعزيز سبل التبادل التجاري مع الكوميسا وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية لها واحياء خطة تنشيطها للسوق الأفريقية بصفة عامة والى مجموعة دول الكوميسا بوجه خاص ، وذلك من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد ، يتمثل أول جوانبها في القيام ببعثات ترويجية الى دول شرق وجنوب أفريقيا والعمل على تنظيم لقاءات فيما بين رجال الأعمال المصريين ورجال أعمال أفارقة من أجل فتح آفاق جديدة امام المنتجات المصرية وتنشيط ودفع الصادرات المصرية لدول الكوميسا ، اما الجانب الثاني فيتمثل في الإعداد والتنظيم المستمر بهدف إقامة معارض دائمة او مؤقتة للمنتجات المصرية في دول الكوميسا ، وأخيرا يتمثل الجانب الثالث في ربط الموانئ االمصرية بموانئ دول شرق أفريقيا من خلال خط ملاحي مباشر ومنظم يمهد لتنشيط التجارة المصرية الأفريقية بشكل عام من جديد. [٢]

ينبع هذا التوجه الجديد من منطلق فلسفة رئيسية ترتكز عليها سياسة التنمية الإقتصادية المصرية ، والتي تعتمد بدورها على تنمية قطاع التصدير والذي يقود عملية التنمية ويدفع الإقتصاد المصري الى الأمام، ويعزز من فرص اتجاه الصادرات المصرية بقوة نحو أسواق الكوميسا .

وتشكل استضافة مصر لهذه اللقاءات والاجتماعات وما قدمته من مبادرات استجابة لتوجيهات القيادة السياسية بأهمية التركيز على إعادة تنشيط علاقات مصر مع الدول الأفريقية وتعزيز التعاون المصري الأفريقي في جميع المجالات ، وهذا التوجه قد

([١]) مصر ومسيرة عام فى عضوية الكوميسا ١٩٩٨-١٩٩٩، آفاق أفريقية، العدد الأول، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

([٢]) وزارة التجارة الخارجية والصناعة، استراتيجية التحرك التجارى المصرى فى القارة الأفريقية،مرجع سبق ذكره،ص ١٢.

أكده وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بعد توليه منصبه حيث أكد على «ضرورة العودة الى تكثيف عقد الاجتماعات والمؤتمرات الأفريقية في مصر في جميع المجالات ، كما أكد التزام مصر بتنشيط اللجان الأفريقية المشتركة وزيادة موارد الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وزيادة فاعلية الصندوق من خلال تحديد اولويات أكثر فعالية». (١)

كما أكد السفير محمد حجازي مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية هذا المعنى بقوله « أن حرص مصر ووزارة الخارجية على عقد الاجتماعات والندوات الأفريقية يهدف الى تأكيد أن العلاقة بين مصر وأفريقيا هي علاقة مشاركة في جميع المجالات وليست مجرد علاقة ذات طابع تجاري واقتصادي فقط ، وأشار الى أن ممثلو وزارتي الصحة والتجارة الخارجية سوف يعقدوا اجتماعات موسعة في القاهرة لوزراء الصحة والتجارة الأفارقة في إطار اهتمام مصر ببعدها الأفريقي».(٢)

ويتضح من المجالات التي تركز فيها الأداء المصري سواء في شكل مبادرات او استضافة لقاءات او مؤتمرات ، أن اهتمام مصر بعضويتها في الكوميسا ينطلق بشكل أساسي من اعتبارات اقتصادية وتنموية. فقد تعلقت معظم المبادرات المصرية بالتعاون الاقتصادي والتجاري بما في ذلك السبل والوسائل المكملة والمعاونة مثل النقل والشحن وخطوط الطيران فضلا عن الجانب المعلوماتي .

كما يتضح بتحليل وتقييم المبادرات والأداء المصري بعد الانضمام للكوميسا ، أن هذا الأداء يستند الى اقتناع تام بالارتباط الوثيق والمتبادل بين تشجيع حركة الاستثمار واجتذاب رءوس الأموال من ناحية وبين تحقيق السلام ودعم الأمن والاستقرار فى منطقة الكوميسا من ناحية أخرى، وهو نفس المفهوم الذى أكدته اتفاقية الكوميسا، ونبهت إليه القمة الرابعة للكوميسا فى نيروبى ١٩٩٩ التى أقرت الاقتراح المصرى بالدعوة لعقد اجتماع سنوى على مستوى وزراء الخارجية للدول الأعضاء؛ لبحث المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار؛ ولإيجاد السبل الكفيلة لحل النزاعات الأفريقية والاتفاق على الآليات اللازمة؛ لتحقيق هذا الهدف والتنسيق مع آلية الاتحاد الأفريقى فى هذا الصدد وعرض تقريرها على سلطة الكوميسا، وقد كان الاقتراح المصرى أساس إقامة لجنة السلم والأمن فى منظمة الكوميسا. (٣)

---

(١) صحيفة الأهرام، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٧ مايو ٢٠٠٥، أبو الغيط في ندوة ....، مرجع سبق ذكره، ص٦

(٣) مقابلة مع المستشار ياسر عاطف، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثانى
مصر ومستقبل الكوميسا

لكى تستطيع مصر رسم سياسة خارجية تحقق أهدافها تجاه الكوميسا، يجب أن تراعى وجود عدد من الاعتبارات والعوامل التي ستؤثر في مستقبل التجمع فى حد ذاته، فضلاً عن اعتبارات أخرى خاصة بالسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا. ومن ثم ينقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :يتناول المطلب الأول العوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا ، ويتناول المطلب الثاني مصر ومستقبل الكوميسا ، اما المطلب الثالث فيتناول فرص ومقومات تطوير أداء السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا.

المطلب الأول
العوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا في حد ذاتها كتجمع إقليمي أهمها ما يلي :

أولا-العضوية المزدوجة لدول الكوميسا: حيث يشترك عدد من دول الكوميسا فى منظمات إقليمية أفريقية فرعية أخرى مثل السادك والايكاس والساكو وسين ـ صاد والإيجاد وتجمع دول المحيط الهندى وغيرها(1). وإذا كان تعدد عضوية الدولة فى أكثر من منظمة إقليمية يعد فى صالح الدولة إلا أن ذلك يفضل بالنسبة للدول ذات المقدرة والإمكانية على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها؛ حتى تكون عنصرًا فعالاً داخل المنظمة، فمشاركة أعضاء الكوميسا فى العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى إحدى المشكلات التى تواجه هذا التجمع، فإنه إضافة لزيادة الأعباء والالتزامات المفروضة على دوله، فإنه يؤدى ـ أيضاً ـ لارتباك الأجهزة الداخلية للدولة العضو وانشغالها فى الإعداد للمشاركة فى المؤتمرات المختلفة لتلك المنظمات ومتابعة ما توصلت إليه من قرارات وسياسات، كما أن تعدد العضوية يزيد من المستحقات المالية لصالح تلك المنظمات؛ مما يزيد ـ بالتبعية ـ الأعباء على ميزانيات تلك الدول المتعددة العضوية أو يظهر تقاعسها عن الدفع؛ مما يؤثر على سمعة الدولة ومكانتها، فضلاً عمّا يؤدى إليه من تعارض الأهداف وتعدد الولاءات.

والأهم من ذلك، أنه من الصعوبة بمكان على دولة الانضمام لأكثر من اتحاد جمركى ـ وهو مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى موجودة فى كل تجمع إقليمي ـ لأنها بذلك سوف تخل بالتوازن بين المنفعة والتكلفة لحساب اتحاد جمركى على الآخر. فمن الناحية القانونية والفنية، لا تستطيع دولة تطبيق تعريفتين جمركيتين مختلفتين ومن ثم لا تستطيع أن تكون عضوًا فى أكثر من اتحاد جمركى، وبالتالى عليها أن تختار أيًّا من التجمعات

---

(1) Meredith A. McIntyre, Trade Integration in the East African Community: An Assessment for Kenya, IMF Working Paper no 05/143 (International Monetary Fund,July 2005),p 4

الإقليمية يخدم مصالحها أفضل فى إطار عملية التكامل الإقليمى؛ ولهذا يرجع سبب تأجيل إعلان الاتحاد الجمركى لدول الكوميسا؛ حيث قبل إعلان الاتحاد الجمركى على الدول المزدوجة العضوية الاكتفاء بعضوية تجمع إقليمى واحد، ومن ثم اتحاد جمركى واحد. (١)

وبالنسبة لدول الكوميسا، فهى تعد ــ بشكل طبيعى ــ أعضاء فى الاتحاد الأفريقى وفى الجماعة الاقتصادية الأفريقية، فضلاً عن العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية ومنها السادك والساكو والإيجاد وتجمع دول المحيط الهندى للتعاون الإقليمى وتجمع الساحل والصحراء والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى، والايكاس. هذا التعدد فى العضوية قد يكون على حساب منظمة الكوميسا؛ لأن الدول ذات الأهمية والثقل فى الكوميسا مثلا بانضمامها إلى عضوية منظمة إقليمية أخرى يمكن أن يؤثر ذلك على مدى الاهتمام بكلتيهما، خاصة إذا امتنعت دولة أفريقية كبرى مثل جنوب أفريقيا عن الانضمام لتجمع الكوميسا مكتفية بعضويتها فى تجمع السادك، الأمر الذى قد يؤدى إلى استقطاب الدول داخل السادك على حساب الكوميسا خاصة لأنه يتميز بأنه تجمع اقتصادى ذو فاعلية وأثر تنموى على أعضائه؛ لأن جنوب أفريقيا تتزعمه وغالبا ما تولى الدول المنظمات الأقوى أهمية أكثر من الأهمية التى تمنحها للكوميسا.

ثانيا- العلاقة بين المنظمات الإقليمية الأفريقية الفرعية: يتطلب ازدياد المنظمات الإقليمية العاملة فى إطار العملية التنموية القارية التنسيق بين أنشطتها ومهامها، أما غياب التنسيق فيؤدى للازدواج والتضارب والارتباك، والتكرار والتداخل بين عمل هذه المنظمات، فضلاً عن تعرضها لمشروعات وأفكار تكوين منظمات إقليمية فرعية جديدة تحل محل القائم منها فعلاً، الأمر الذى يفرض حالة من التوقف والمتابعة للتفاعلات المختلفة فى خريطة التنظيمات الفرعية الأفريقية.

ثالثا- ترتيب الأهداف والأولويات : يأتى تحديد هدف إقامة اتحاد نقدى لدول الكوميسا فى مرحلة متقدمة ــ كهدف ثان للكوميسا ــ إذ تشير التقديرات إلى الانتهاء من قيامه عام ٢٠٢٥ على أربع مراحل ــ قد يأتى هذا الهدف فى المرحلة الرابعة فى ظل مراحل التكامل الاقتصادى ــ لكنه احتل أهمية أكبر لدى دول الكوميسا؛ وذلك مراعاة للظروف الاقتصادية للدول الأعضاء والترتيبات اللازمة لإقامة تكامل اقتصادى؛ حيث إن مرحلة الاتحاد الاقتصادى تقتضى التنسيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء كالسياسات النقدية والمالية والزراعية وغيرها؛ للقضاء على التمييز فى المعاملة. ولعل إقامة السوق الأفريقية المشتركة والوحدة الاقتصادية هدف نهائي لتجمع الكوميسا وهو ما يعنى أن التنازل بذلك عن مرحلة الاتحاد الاقتصادى يعد هدفا

---

(١) Cord Jakobeit, Trudi Hartzenberg and Nick Charalambide, **Overlapping Membership in COMESA, EAC, SACU and SADC, Trade Policy Options for the Region and for EPA Negotiatitions**, Regine Qualmann, Trade Policy Adviser, SADC Secretariat, Botswana, Micheal Stahl Adviser, EAC Secretariat, Tanzania, November 2005, p.3

مقصودًا، فالوحدة الاقتصادية تعتبر أقوى صور التكامل وهى تعنى تحول الدول المندرجة إلى اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة بواسطة سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء، وربما يرجع الاكتفاء بهذه الصورة من التكامل إلى قصر التكامل على جوانبه الاقتصادية فقط؛ لأن الدخول فى المرحلتين الأخيرتين يتطلب التنازل عن السيادة القطرية لصالح مؤسسات إقليمية. وعامة، فإن تقييم الأداء لكل مرحلة هو أمر ضرورى ينبغى أن يتم على أساس واقعي وليس شكليًّا؛ حتى يمكن الحديث عن تنظيم اقتصادى فعال داخل القارة الأفريقية. [1]

رابعا- الفوارق بين الدول الأعضاء: من أبرزالعوامل التي تؤثر على مسيرة الكوميسا التباين بين أعضائها في مختلف المجالات سواء من ناحية الوضع الاقتصادي أو الظروف السياسية أو غيرها وهو ما يمكن توضيحه في النقاط التالية:

أ- طول الفترة الانتقالية والاستثناءات: ويرجع طول الفترة الانتقالية إلى وجود دول تحظى باستثناءات وتجاوزات، فلم ينضم إلى منطقة التجارة الحرة سوى إحدى عشرة دولة فقط؛ حيث إن معظم الدول الأفريقية أصبحت أكثر فقرًا فى التسعينيات مقارنة بالسبعينيات من القرن الماضي؛ مما يعنى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات الادخار المحلى وندرة النقد الأجنبى وعجزًا متفاقمًا فى ميزان المدفوعات، فضلاً عن تحمل أعباء خدمة الدين الخارجى.. وعليه، فإن الفترة الانتقالية غير ملائمة لإقامة خطط طويلة الأجل لدعم التجارة الإقليمية الفرعية أو التجارة الفرعية، فمثل هذه الضغوط تدفع الحكومات لإعطاء الأولوية لإدارة الأزمات الداخلية وحماية المنتجات المحلية من منتجات الدول الأخرى، بما فى ذلك تنظيم الاقتصاد المحلى فى القطاعات الحساسة وفرض قيود على الواردات وعلى استخدام النقد الأجنبى النادر. [2]

ب - التبعية والارتباط بالخارج؛ حيث تعتمد دول الكوميسا والدول الأفريقية ــ بشكل عام ــ على الغرب المتقدم، حيث تصدر له المواد الأولية وتستورد منه المنتجات الصناعية؛ مما يجعل اقتصادات هذه الدول تتأثر بأية تقلبات تحدث فى المتاح من النقد الأجنبى، الأمر الذى شكل عائقًا أمام التجمعات الإقليمية الأفريقية بشكل عام والكوميسا بشكل خاص حال دون تحقيق أهدافها فى مجالات التنمية الاقتصادية، وأدى إلى انخفاض التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى الكوميسا فى الوقت الذى ترتبط فيه تلك الدول بروابط تجارية وثيقة بالدول الغربية.

---

(١) د.منى الجرف، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(٢) جيرى تكومبوكا، دانى هاريسون، جيميس مكوى، ترجمة سماح سيد أحمد،«معوقات التكامل الاقتصادى فى أفريقيا:دراسة حالة الكوميسا»، آفاق أفريقية، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، العدد السابع، المجلد الثانى، ربيع ٢٠٠٠)، ص ٧٦.

ج -تفاوت الدول الأعضاء فى الأداء الاقتصادى، الأمر الذى يرجع إلى ما تفرضه برامج التكيف الهيكلى التى تطبقها دول الكوميسا فى مراحلها المختلفة والتى تسير فى اتجاه مضاد للتكامل الإقليمى، خاصة أنها ذات توجه وطنى تهدف لزيادة فورية فى الصادرات؛ مما يؤدى لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التى تسعى لتعظيم صادراتها من سلعة دولية واحدة؛ مما يؤثر سلبًا على جهودها الإقليمية للتعاون، فضلاً عن عبء الدين الخارجى وأعباء خدمة الدين؛ حيث تضم الكوميسا أربع دول من أكثر تسع دول مثقلة بالديون فى العالم وهى زامبيا والسودان وزيمبابوى والكونغو الديمقراطية، لدرجة أنه ليس لديها القدرة على سداد خدمة الدين من حصيلة صادراتها؛ مما يضفى صعوبة على أداء الكوميسا ككل لوظائفها ومهامها، وعلى الرغم من أن اتفاقية الكوميسا أدركت هذه النقطة وأشارت إلى أن المنظمة سوف تتيح لأعضائها الفرصة للارتقاء بمستوياتها التنموية ـ فإنها ستظل إحدى التحديات التى تواجه المنظمة. ويجب الاعتراف فى هذا الصدد بأن القلاقل السياسية وسياسات التكيف الهيكلى وتدهور شروط التجارة الدولية تضاعف من عدم قدرة هذه الدول على سداد مديونيتها الخارجية.

د- عدم الاستقرار الأيديولوجى والسياسى فى معظم دول الكوميسا، الأمر الذى يؤثر على أداء المنظمة ذاتها حيث يكون للحكومات المختلفة تصورات مختلفة حول كيفية تنفيذ أهداف الكوميسا.

هـ-ضعف الالتزام السياسى لأعضاء الكوميسا وتباطؤ تنفيذ قرارات الكوميسا؛ حيث تتوجه معظم الدول النامية نحو التكامل الإقليمى كهدف فى حد ذاته دون دراسات سابقة كافية؛ مما يضعف الالتزام السياسى بما يتفق عليه فى إطار التكتل الإقليمى..، فمع ظهور العولمة ومنظمة التجارة العالمية والضغط من أجل عولمة الاقتصاد والنظريات الاقتصادية الحديثة التى تتحدث عن أهمية التكتلات الإقليمية ونجاح الاتحاد الأوربى فى إثبات صحة نظرية التكامل الاقتصادى، ظهرت حمى التكتلات الإقليمية إما بدافع الخوف من العولمة أو رغبة ملحة فى دعم الاقتصاد القومى.

و- اتصالاً بالنقطة السابقة، لم يتحقق ما هدفت إليه اتفاقية الكوميسا من إقامة اتحاد جمركى فى ديسمبر ٢٠٠٤ والذى يقضى بإلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الجمركية، والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء والتزامها بتعريفة جمركية واحدة تجاه العالم الخارجى، وتوحيد أنظمتها الجمركية، بالإضافة إلى تولى جهة إقليمية ـ تشارك فيها الدول الأعضاء ـ إدارة السياسة الجمركية للجميع. فعلى المستوى الواقعى، تردد بعض دول الكوميسا فى الانتظام فى اتحاد جمركى إقليمى؛ كى لا يحرمها ذلك من

حصيلة التعريفة الجمركية أو خشية تعرض الصناعات الوليدة في الدول الصغيرة لمنافسة مع صناعات عريقة من دول مثل مصر وكينيا.

ومن أجل قيام الاتحاد الجمركي، بصفة خاصة، لابد من انضمام جميع دول الكوميسا إلى منطقة التجارة الحرة التى أعلنت فى أكتوبر ٢٠٠٠ والتى لم ينضم إليها سوى ١١ دولة فقط؛ حيث إن هناك مخاوف من قبل بعض الدول من انخفاض إيراداتها؛ نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية والحصص. وبناءً على ذلك، قررت قمة الكوميسا التى عقدت فى كيجالى برواندا تأجيل إقامة الاتحاد الجمركى إلى عام ٢٠٠٨.

خامسا– ضعف امكانيات الكوميسا : فهناك تضخم في الأجهزة التابعة للكوميسا؛ حيث يثير تعدد الأجهزة مدى قدرتها على القيام بوظائفها وكفاءتها خاصة فى ظل ما تعانيه الأجهزة الحكومية الداخلية فى الدول الأعضاء من تفشى الفساد وسوء التنظيم والإدارة، فكيف الحال بالنسبة للكوميسا وهى ليست حكومة فوق الحكومات أن تنجز مهامها ومسئولياتها فى ظل هذه الأجهزة الضعيفة.إضافة الى ذلك ، تعاني الكوميسا من ضعف الموارد المالية المتاحة؛ فعلى الرغم من وجود حصص محددة على أعضاء الكوميسا أن تلتزم بها ـــ فإن تجارب العضوية فى المنظمات الدولية والإقليمية تشير إلى ضعف التمويل الذاتى الناشئ عن عدم التزام الدول الأعضاء أو عدم مقدرتها على دفع مستحقاتها المالية، الأمر الذى يفرض تحديًا أمام بقاء واستمرار وفاعلية تلك المنظمات فى أدائها لاختصاصاتها، وقد عجزت فعلاً الأمانة العامة للكوميسا عن عقد مؤتمر القمة للدول الأعضاء عام ١٩٩٥ـــ١٩٩٦ وهو أمر مقرر فى نص الاتفاقية، كما لم تنجح المنظمة فى تنظيم المعرض التجارى لدولها الأعضاء فى زيمبابوى؛ بسبب عدم توافر الميزانيات اللازمة، كذلك كبار موظفى الأمانة العامة للمنظمة عانوا عدم تسلُّم مرتباتهم الشهرية بانتظام فى مواعيدها على الرغم من تجميد شغل عدد من الوظائف العليا الخالية فى المنظمة. (١)

سادسا– الظروف والأوضاع الاقليمية : من أهم الاعتبارت المؤثرة في مستقبل الكوميسا تدهور حالة البنية الأساسية فى الشرق والجنوب الأفريقى، خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل التى تعتبر من المتطلبات الأساسية لعملية التجارة البينية، على الرغم من توافر ميزة الجوار الجغرافى لدول الكوميسا وهو ما يبدو عاملاً محفزًا ومشجعًا لزيادة التبادل التجارى بينها، فإن الافتقار إلى شبكات النقل البرية والبحْرية والجوية يحد من الأثر الإيجابى للجوار الجغرافى، بل إن هناك دولاً لا توجد بها سكك حديدية، مثل بوروندى وجزر القمر ورواندا وموريشيوس. (٢)

---

(١) د.جمال ضلع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧ .

(٢) جيرى تكومبوكا، دان هاريسون، جيميس مكوى، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

من ناحية أخرى، أدت خسائر الحروب والأمراض والفقر؛ وانتشار الصراعات المسلحة والحروب في بعض دول الكوميسا — في بعض الأحيان — إلى توقف وظائف الدولة القومية وتدمير البنية التحتية وزرع مناخ عدم الثقة، وما تعانيه هذه الدول من مشكلات إعادة التعمير بعد سنوات الحرب، إضافة إلى عدم كفاية وكفاءة التنمية الاجتماعية، وعدم وجود مشاركة فعالة داخل المجتمع الداخلي، وانخفاض مهارة الأيدى العاملة؛ حيث إن طول فترة الحروب تخلف وراءها أجيالاً من الجهلاء الذين لم يدخلوا مدارس ولم يتعلموا حرفة سوى القتال؛ مما يؤدى لمزيد من الفقر والمرض والجهل وسوء التغذية، فضلاً عن انتشار الأمراض والأوبئة، مثل الإيدز حيث توجد فى أفريقيا أعلى نسبة انتشار لهذا المرض على مستوى العالم، والأهم أن أكثر من ١٥ مليون نسمة من المصابين من الطبقة الماهرة أو الشباب الذين يفترض أن تقع على عاتقهم مهمة الإصلاح الاقتصادى والتكامل الأفريقى؛ مما يؤدى لانخفاض الكفاءة والإنتاجية. كما يعيش أكثر من ٧٠% من سكان دول الكوميسا تحت خط الفقر؛ فلا يتجاوز دخل الفرد فى بعض الدول الدولار الواحد فى اليوم، وينخفض معدل الاستهلاك للفرد فى دول الكوميسا بنحو ٢٠%. كل هذه الأمور تؤثر على كفاءة وفعالية مشاركة هذه الدول فى أنشطة الكوميسا.

ومجمل القول، إن تجمع الكوميسا يضم دولاً ذات خصائص وأهداف اقتصادية مختلفة، لم تحصل بعد على منافع تذكر من انضمامها لذلك التجمع، حتى أن البعض اقترح تقسيمها إلى مجموعات أصغر متشابهة فى الخصائص. [1]

(1) Louisa KaseKende, & Charles A. Abuka,"Regional Trade Arrangements: The COMESA Experience", (International Monetary Fund, 1998),p485

المطلب الثاني
مصر ومستقبل الكوميسا

بعد استعراض العوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا بشكل عام، يتناول هذا المطلب مجموعة من العوامل التي تنعكس على وضع ودور مصر بالكوميسا ، كما تنعكس تلك العوامل على حدود الإفادة والاستفادة المتوقعة بين مصر والكوميسا ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أولا-عدم التزام باقى دول الكوميسا بالقواعد المفروضة يؤدى إلى عدم حصول مصر على معاملة بالمثل عند فتح أسواقها أمام منتجات دول الكوميسا، حيث تواجه المنتجات المصرية باستثناءات أو قرارات تعرقل دخولها إلى كثير من دول الكوميسا مما يساهم فى مزيد من الخلل فى الميزان التجارى المصرى تجاه أغلب دول الكوميسا، فحتى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة لم تلتزم بتطبيق التعريفة الجمركية بنفس النسبة التى خفضت بها مصر تعريفتها الجمركية.

ثانيا-أوضاع العمالة : أهم ما يُخشى من انضمام مصر للكوميسا هو تدفق العامل الأفريقى غير المدرب والأقل أجرًا إلى سوق العمل المصرى الذى يعانى البطالة أصلاً ليحل محل العامل المصرى فى مجالات المعمار والزراعة والخدمات، والأهم هو الخوف من الانغماس المصرى المتزايد فى مشكلات القارة الأفريقية التى لا تنتهى سواء صراعات عسكرية على الحدود كما هو الوضع بين إثيوبيا وإريتريا أو حروبًا أهلية مثل الكونغو الديمقراطية، أو غيرها من المشكلات؛ كالمجاعات والجفاف والأوبئة والأمراض.

ثالثا-صعوبات النقل: فعدم وجود خطوط ملاحية أو جوية أو برية منظمة بين مصر ودول الكوميسا ــ ما عدا السودان ــ يعرقل التجارة بين مصر وهذه الدول، فلا توجد خطوط مباشرة للنقل البحرى تربط مصر بدول الكوميسا، فيتم نقل المنتجات المصرية إلى هذه الدول بصورة غير مباشرة عبر الموانئ الأوروبية؛ مما يرفع تكاليفها، ويؤدى ــ فى كثير من الأحيان ــ إلى تأخيرات فى التسليم وتلف السلع المصرية، مما يستتبع تباطؤًا فى دورة رأس المال من ناحية، وربما إلغاء التعاقدات مع المصدرين المصريين من ناحية أخرى، فى الوقت الذى ترتفع فيه تكلفة النقل عن طريق الجو بصورة مبالغ فيها، هذا بالإضافة لعدم وجود خطوط برية صالحة لنقل البضائع بين مصر ودول الكوميسا وإن وجدت فهى غير آمنة؛ مما يعنى ندرة العلاقات التجارية البينية بين دول الكوميسا أساسًا، فحجم التجارة البينية لا يزيد على ٣% من حجم تجارتها الدولية. (١)

---

(١) د.منى الجرف، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ .

وقد تم التخطيط لإقامة خط ملاحي بين ميناء الأدبية بالسويس وجيبوتي وومومباسا – دار السلام، وقامت مصر بزيادة عدد رحلاتها الجوية إلى ١٢ رحلة بدلاً من ٦ رحلات وإعفاء رحلات الطيران القادمة من الكوميسا من رسوم الهبوط والخدمات الملاحية كحافز لزيادة عدد الرحلات؛ الأمر الذي يشكل تكلفة إضافية على مصر.[١]وعلى الرغم من هذا فإن التبادل التجارى ليس على المستوى المطلوب.

رابعا–مشكلات التمويل: تعانى دول الكوميسا بل الدول الأفريقية عامة ندرة الصرف الأجنبى، ويعتمد المستوردون فيها على الائتمان طويل الأجل لمدة تتراوح ما بين ٦٠ و١٨٠ يومًا مع وجود صعوبات ومخاطر مرتفعة في السداد، خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية متطورة لهذا الغرض فى القارة الأفريقية، الأمر الذى يجعل المعاملات تتم عن طريق بنوك أوروبية، فضلاً عن عدم وجود نظم فعالة لضمان الصادرات؛ مما يضعف قدرة المصدرين المصريين على المنافسة فى هذه الأسواق مقارنة مع منافسيهم خاصة من جنوب شرق آسيا على الرغم من إنشاء البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد عام ١٩٩٤ بغرض توفير التمويل للمصدرين والمستوردين الأفارقة وتقديم الضمانات والتسهيلات المصرفية التى يحتاجها توسع التجارة بين الدول الأفريقية.[٢]

خامسا–صعوبات التسويق: هناك قصور شديد فى المعلومات لدى المصدرين المصريين حول طبيعة الأسواق الأفريقية واحتياجاتها، يقابله قصور فى معرفة دول الكوميسا بالمنتجات المصرية، ومدى قدرتها التنافسية من حيث الجودة والسعر؛ وهذا يعود إلى عدم الاهتمام بإقامة المعارض الدائمة للمنتجات المصرية فى دول الكوميسا، وعدم استخدام البعثات الترويجية كأداة تسويقية هامة.كما إن السلع المصرية كالأجهزة الكهربائية والسلع التي تحتاج الى توافر خدمة وصيانة في أسواق الكوميسا والأسواق الأفريقية بشكل عام توجه مشكلات حادة من حيث ضعف استيعاب الأسواق وعدم امكانية وجود مراكز خدمة وصيانة دائمين تؤدي الى عدم إقبال المستهلك الأفريقي على هذه المنتجات وقيامه بشراء المثيل من إنتاج الدول الاخرى التي غالبا ما يكون تواجدها في الأسواق الأفريقية من خلال تعاقدها مع مراكز الخدمة والصيانة أو من خلال رعاياها المقيمين في هذه الدول الذين يقدمون خدمات ما بعد البيع للمستهلك الأفريقي وهذا ما لا يتوافر للانتاج المصري.[٣]

إضافة إلى ضعف التمثيل التجارى المصرى مع الدول الأفريقية عامة ومع دول الكوميسا خاصة، ففى الوقت الذى تقيم فيه مصر شبكة علاقات دبلوماسية كثيفة وشاملة مع جميع الدول الأفريقية، فضلاً عن ارتفاع مستوى هذا التمثيل إلى مستوى

(١) د. السيد فليفل (محرر)، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢) د.عراقي الشربيني،آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية،آفاق أفريقية،العدد الأول،مرجع سبق ذكره،ص١١٦

(٣) عصام رفعت،الكوميسا:الفرص وثمن الانضمام،آفاق أفريقية، العدد الأول،مرجع سبق ذكره ،ص١٠٧

سفارة بما يعكس وعى وإدراك مصر ودول القارة الأفريقية بأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين سواء كانت مصالح أمن قومى أو مصالح سياسية أو مصالح ثقافية حضارية، فإن العلاقات التجارية والمصالح الاقتصادية المتبادلة لا تزال دون الحد المأمول، حيث توجد لمصر ٦ مكاتب فقط للتمثيل التجارى على مستوى القارة الأفريقية فى كل من نيجيريا وكينيا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وتنزانيا والسنغال. فضلاً عن أن معظم هذه المكاتب تقتصر قوتها العددية على عضو فنى واحد. لكن حسب استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لعام ٢٠٠١ فإنه من المقترح إنشاء مكاتب إقليمية فى كل من جنوب أفريقيا للإشراف على دول الجنوب الأفريقى، وفى زامبيا للإشراف على دول إقليم الشرق الأفريقى على غرار الوضع القائم حاليًا فى ساحل العاج التى يشرف مكتب التمثيل التجارى بها على منطقة غرب أفريقيا. (١)

ومما يزيد من صعوبة منافسة المنتجات المصرية لغيرها من المنتجات الأجنبية وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة فى معظم دول الكوميسا؛ ، فضلاً عن استمرار الروابط الوثيقة بين هذه الدول مع الدول المستعمرة لها فى السابق فى معظم المجالات التجارية والمالية والعلمية.

وكذلك تعانى المنتجات المصرية منافسة شديدة من بعض الدول الأوروبية ودولة جنوب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا التى تحظى بوجود منافذ بيع ومعارض دائمة تتيح إمكانية توفير البضائع الحاضرة؛ مما رسخ وجودها، فضلاً عن انخفاض تكلفة منتجاتها.

هذا بالإضافة الى صعوبات تتعلق بالصناعة المصرية ذاتها التى لاتزال تواجه مشكلات حقيقية تضعف من نموها، وتحد من قدرتها التنافسية داخليًا وخارجيًا، فضلاً عن عدم وجود إنتاج من أجل التصدير؛ حيث تعتمد الصناعة المصرية فى التصدير على مستلزمات إنتاج مستوردة ، وترتفع أسعارها، وكذلك ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها؛ مما يرفع تكلفة المنتجات، فضلاً عن انخفاض إنتاجية العمل فى الصناعة وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة وضعف الصناعات الصغيرة التى تعتبر مصدر دعم مهمًا للصناعات التصديرية وارتفاع الأموال المستثمرة فى الصناعات التصديرية لارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية فى تمويل هذه الصناعات. إضافة الى التعقيدات الروتينية التى تعطل إبرام التعاقدات أو تنفيذ الصفقات فى الوقت المحدد بالشروط المتفق عليها. (٢)

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، السنة الأولى ٢٠٠١، (القاهرة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أغسطس ٢٠٠١)، ص ٧٥ .

(٢)وزارة التجارة والصناعة،مرجع سبق ذكره،ص ص٩-١٠.

المطلب الثالث
فرص ومقومات تطوير السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا

بعد استعراض العوامل المؤثرة في مستقبل الكوميسا فى حد ذاتهـا و فـي الـسياسة الخارجية المصرية تجاهها، لا بد من الإشارة الـى الفـرص المتاحـة والمقومـات المطلوبة لتطوير عمل الكوميسا وكذلك لتحسين أداء الـسياسة الخارجيـة المـصرية تجاهها ، وهي على النحو التالي:

أولا- فرص ومقومات تطوير عمل الكوميسا بصفة عامة:

١-التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى فى القارة الأفريقية عامة والمتداخلـة مع تجمع الكوميسا بما يزيل التعارض بين التزامـات الـدول ذات العـضوية المزدوجة فى هذه التنظيمات، ويقطع الطريق على بعض الدول التى تنـسحب من تجمع ما بحجة عضويتها فى تجمع آخر، من ناحية.. وييسر الـسبل نحـو الإسراع بتحقيق هدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية من ناحية أخرى.

٢-هناك فرص واسعة لتعظيم أوجه التعاون والتنسيق بين دول الكوميسا ، وذلـك بفضل الشمول والتنوع في المعاهدة المنشئة للكوميسا؛ فهى تـشمل مجـالات النقل والاتصال والصناعة والزراعة والطاقة والتعاون فى الشئون الاجتماعية والثقافية والصحية، فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية بـين الأعـضاء، وإصدار عملة نقدية موحدة، وحريـة انتقـال رءوس الأمـوال بـين الـدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبـى بالـدول الأعـضاء، وتوفير معلومات عن فرص وحوافز الاستثمار، وضـرورة قيـام الأعـضاء بوضع بروتوكول خاص يتضمن حرية انتقال الأفـراد والعمالـة والخـدمات والتمتع بحق الإقامة والتملك لمواطنى دول الكوميسا.

بيد ان هذه الفرص والآفاق المشار اليها، تتطلب في المقابل إيجاد الآليات ـ فى إطار معاهدة الكوميسا ـ الكفيلة بدفع الدول الأعضاء علـى الالتـزام بتنفيـذ نـصوص المعاهدة، خاصة أن العقوبات المنصوص عليها فى المعاهدة لا يـتم الالتـزام بهـا، ويمكن الاستفادة فى ذلك من صور اتفاقيات التكتل الإقليمى الأخرى، والمهم فى هـذا الصدد الإيمان الصادق الواعى بأهمية التكامل الإقليمى ليس على مستوى الحكام فقط بل على مستوى الشعوب ذاتها، فالدول الأفريقية تلتزم باتفاقية منظمة التجارة العالمية مثلاً؛ مخافة العقوبات الدولية فى حين أنها تؤجل التزاماتها تجاه التكتلات الإقليمية.

٣-الاهتمام بإنشاء شبكة طرق جيدة تربط دول الكوميسا بعضها ببعض،وكـذلك الاهتمام بالطرق الداخلية في كل دولة والعمل على زيادة الربط الجوى، وعمل خطوط ملاحية بحرية منتظمة بدول الساحل الأفريقى الشرقى، كذلك الاهتمـام

بتطوير وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام بين أعضاء الكوميسا.

٤- تحسين أداء أجهزة الكوميسا والارتفاع بكفاءتها وتوفير الظروف الملائمة للعمل فيها خاصة من ناحية الدعم المالى، الأمر الذى يتطلب حرص الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها نحو المنظمة، والسعى لتوثيق علاقاتها التعاونية مع المنظمات العالمية والتكتلات الإقليمية الكبرى؛ للمشاركة فى دعم أنشطة الكوميسا، خاصة أن مصادر التمويل الأخرى من هبات ومنح تعد مصادر ثانوية لا يعول عليها، كما أن عضوية عدد من دول الكوميسا فى عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى، فضلاً عن الدولية يمكن أن تكون فى غير صالح الكوميسا فى ظل العجز المالى والإدارى لأغلب الدول الأفريقية من جهة وانعدام التنسيق بين المنظمات الإقليمية الفرعية من جهة أخرى.

٥-التخطيط طويل المدى لإعادة تقسيم العمل بين دول التجمع حيث يمكن استخدام مبدأ التخصص؛ فتتخصص كل دولة فى السلع ذات الميزة التنافسية مع إنشاء مراكز صناعية فى المناطق ذات الميزة النسبية فى التصنيع لاستهلاك أكبر قدر ممكن من منتجات دول الكوميسا؛ مما يؤدى إلى تعميق الشراكة الإنتاجية والاعتماد الجماعى على الذات. الا إن هذا يتطلب ضرورة توحيد الإجراءات والنظم التى تطبق فى كل دولة من دول الكوميسا؛ مما يؤدى إلى زيادة التبادل التجارى وتدفق رءوس الأموال وحركة الاستثمار، وبالتالى فلابد من دراسة إجراءات كل دولة وتوحيدها بالنسبة للكوميسا أو عمل التنسيق اللازم بين بعضها البعض.

ولتحقيق مزيد من الدخول والاندماج فى الاقتصاد العالمى، أمام حكومات الدول الأعضاء بالكوميسا التى لم تدخل بعد فى منطقة التجارة الحرة للكوميسا فرصة أن تسارع للاشتراك بها؛ وذلك لتفعيل هذه المنطقة وصولاً إلى إقامة الاتحاد الجمركى بين دول التجمع، ولعل عدم اكتمال اشتراك جميع أعضاء الكوميسا فى منطقة التجارة الحرة فى الموعد المحدد أدى إلى تأجيل إقامة الاتحاد الجمركى فى موعده المحدد ديسمبر ٢٠٠٤، وقد يأخذ وقتًا طويلاً لإقامته، الأمر الذى يستلزم من الدول المتميزة اقتصاديًا داخل الكوميسا الإسهام فى معالجة بعض الآثار السلبية للدول الأخرى التى تعانى مشكلات اقتصادية لا تمكّنها من الالتزام بمراحل التكامل الاقتصادى للكوميسا. كذلك يمكن تنمية منطقة التجارة الحرة من خلال مداخل أخرى بجانب التبادل التجارى؛ كالمشروعات المشتركة، ويمكن فى هذا المجال التركيز على صناعة الملابس الجاهزة والنسيج التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.

٦-إعطاء أهمية للتعاون فى قطاع الخدمات؛ حيث إن هذا القطاع من أكثر القطاعات قدرةً على الاستفادة من التخصيص الكفء للموارد فى ظل قيام التكتل الإقليمى.

٧-أهمية وجود آليات جماعية لتسويق وجذب الاستثمارات لدول الكوميسا والمشروعات الإقليمية بها، وكذلك ضمان حقوق المستثمرين فى دول الكوميسا، فضلاً عن العمل على تحسين المناخ الاستثمارى فى دول الكوميسا كافة، وضرورة التنسيق بين قوانين الاستثمار والضرائب بين الدول الأعضاء من جهة، وتوفير البنية التحتية التى تعتبر شرطًا أساسيًا لدعم التكامل من جهة أخرى، فضلاً عن أهمية السعى لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسى والأمنى بهذه المنطقة.

٨-يمكن للمؤسسات والأطراف الدولية أن تلعب دورا هاما ورئيسيا فى مساعدة المنظمات الإقليمية، ومنها الكوميسا؛ حتى تتمكن من أداء أنشطتها ومهامها الإقليمية، لكن ينبغى على الكوميسا عدم انتظار العالم الخارجي سواء كان دولاً أو مؤسسات للقيام بمبادرات من أجل تنشيط دول الكوميسا فى منطقتها، وإنما يجب أن تكون هناك تصورات وسياسات موضوعية لإمكانية إقامة علاقات تعاون وتفاعل مع تلك الأطراف على أساس المصالح المتبادلة، وبما يتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة من جانب الكوميسا ودولها الأعضاء، وهو الأمر الذى يمكن أن يساعد الكوميسا على المستوى الدولى ويساعد على تكيفها مع الاقتصادات والمؤسسات العالمية.

<u>ثانيا-فرص ومقومات تنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا</u>

<u>أ-على الجانب السياسى</u>

١-مطلوب الاستمرارية فى الاهتمام المصرى بالشأن الأفريقى عامة وبدول الكوميسا خاصة؛ فمكانة الدائرة الأفريقية فى السياسة الخارجية المصرية تعانى التقلب وعدم الثبات؛ لاسيما بسبب طغيان الاهتمام بدوائر جغرافية أخرى، فمن الضرورى أن يتصف الاهتمام المصرى بأفريقيا بدرجة أكبر من الاستمرارية والثبات والحركة المتوازنة، خاصة مع المستوى العربى الشرق أوسطى، حيث لا يكون هذا الاهتمام مرهونًا فقط بمناسبة أو حدث بل لابد أن ينتظم فى منظومة واضحة من الأهداف والوسائل والسلوكيات بناءً على إدراك أن الحركة فى كل اتجاه تقوى دور مصر فى الاتجاه الآخر.

٢-من أهم الفرص المتاحة أمام مصر في علاقتها بالكوميسا أن الدول الأفريقية فى طور التحول للاتحاد الأفريقى وصياغة مستقبل جديد للقارة الأفريقية وتفعيل مبادرة النيباد، والتجمعات الاقتصادية الأفريقية، بحاجة للدور المصرى

الفاعل والنشيط.. وفي حال تخلي مصر عن هذا الدور، فسوف تجرى صياغة المنطقة والمصالح الفاعلة فيما يضر مصالح الغائبين، وهذا ما ينبغى عدم حدوثه.

٣-تمتلك مصر رصيدا سياسيا ضخما فى القارة الأفريقية تراكم على مدى عقود طويلة؛ ويتيح هذا الرصيد مجالا رحبا أمام الإسهام المصرى فى معالجة المشكلات المزمنة فى القارة من صراعات وفقر وديون؛ أو لتمكين مصر من الحصول على المكانة التى تستحقها فى القارة الأفريقية، وحتى لا يؤدى ابتعاد مصر إلى إخلاء الساحة أمام منافسين يطمعون فى إبعاد مصر عن بيئتها الأفريقية.

٤-أهمية دخول مصر فى حوار استراتيجى حقيقى مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية أو مع القوى الإقليمية الفاعلة فى أفريقيا؛ لضمان مواطئ أقدام ثابتة وغير متناقضة مع المصالح المختلفة لهذه القوى.

٥-أهمية التنسيق المصرى الكامل بين جميع الهيئات العاملة فى أفريقيا من أجهزة الوزارات المختلفة؛ لرسم سياسة صحيحة تقوم على أسس عمل استراتيجى مخطط ومبرمج، ويطرح فى هذا الصدد إنشاء مجلس أعلى للشئون الأفريقية.

٦-أهمية حشد تأييد دول الكوميسا لصالح حصول مصر على مقعد دائم عن أفريقيا فى مجلس الأمن الدولى.

<u>ب-على الجانب الاقتصادى</u>

١-تتوقف الاستفادة الحقيقية للاقتصاد المصرى من الكوميسا على الآثار المتوقعة منها على حفز وتشجيع الاستثمار ودفع النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل، وتتمتع مصر بفرص واسعة؛ نتيجة وضع الاقتصاد المصرى المتقدم وفقًا للمؤشرات التنافسية بالمقارنة بدول الكوميسا، إلا أن نجاح مصر فى تعظيم الآثار المتوقعة وانعكاس ذلك على التصدير فى الأجل الطويل يظل رهنًا بقدرتها على خلق البيئة الملائمة للاستثمار المحلى والأجنبى عامة والموجه للتصدير خاصة.

٢- أهمية النظر إلى دول الكوميسا باعتبارها إقليمًا متكاملاً، والتخطيط من ناحية الإنتاج والتسويق على هذا الأساس؛ حتى يصبح تجمع الكوميسا كتلة اقتصادية لها قدرة تنافسية وتفاوضية مع الكتل والكيانات الاقتصادية الأخرى.

٣-أمام مصر فرصة الاستفادة مما توفره دول الكوميسا من مواد خام بأسعار مناسبة ،وفقا لاتفاقية الكوميسا،وذلك للتغلب على مشكلة الصناعة المصرية وهى الاعتماد

على مستلزمات إنتاج مستوردة ترتفع أسعارها، فضلاً عن ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة عليها؛ مما يرفع تكلفة المنتج،

٤-لتعظيم الاستفادة المصرية من هذا التكتل تتضح أهمية التركيز الجغرافى والسلعى فى علاقاتها التجارية مع دول منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى تنسيق قواعد المنشأ ـ فى إطار اتفاقية الكوميسا ـ مع نظيراتها فى الاتفاقيات الأخرى، خاصة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية؛ بما يسمح لمصر بتعظيم استفادتها من كلا التكتلين، كما تبرز أهمية الاهتمام بالآثار المتوقعة من تكتل الكوميسا على حفز وتشجيع الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى، مستفيدة بذلك من عضويتها فى كل من تكتل الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى وهو الشريك التجارى الأول لأغلب دول الكوميسا.

٥-أهمية دعوة جميع الجهات الرسمية والقطاع الخاص المصرى إلى تطوير وتنمية علاقات مصر بدول الكوميسا فى جميع المجالات والعمل بشكل متناسق على إزالة كل المعوقات التى تعترض هذا الهدف، ويأتى فى هذا الإطار دور اللجنة الوزارية التى شكلها مجلس الوزراء فى يوليو ١٩٩٨ بعضوية الوزراء المختصين؛ لتنشيط آليات التعاون والتكامل الشامل اقتصاديًّا وتجاريًّا وفنيًّا وثقافيًّا مع الدول الأعضاء بالكوميسا، كما أن لهذه اللجنة اختصاص المتابعة والتنسيق بين الجهات والأجهزة الداخلية فى ميدان التعامل مع الدول الأعضاء بالكوميسا.

٦-أهمية إزالة المعوقات أمام الصادرات المصرية فى مجالات النقل والتمويل والتسويق، وتوفير المعلومات والدراسات الدقيقة والتفصيلية عن الظروف والموارد الخاصة بكل دولة من دول الكوميسا، وإقامة مراكز متخصصة فى ذلك وتبادل المعلومات بينها. ويرتبط ذلك بتشجيع القطاع الخاص للدخول فى مشروعات مشتركة في دول الكوميسا، والتركيز على المشروعات التى تخدم توثيق العلاقات بين مصر وهذه الدول، خاصة فى الجانب الاقتصادى مع الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة فى الإقليم فى إطار تكامل متناسق.

وتتضح كذلك أهمية الاهتمام بالدعاية والإعلان عن السلع المصرية، والاشتراك فى المعارض، وإرسال البعثات الترويجية، وإقامة معارض دائمة للسلع المصرية فى دول الكوميسا، إضافة لأهمية وجود مراكز صيانة دائمة لخدمة ما بعد البيع فى هذه الدول للسلع المصرية المعمرة كالثلاجات والغسالات وغيرهما من الأصناف التى تحتاج توافر الخدمة والصيانة، فضلاً عن إيفاد بعثات لعمل دراسات ميدانية للأسواق، ودراسة التركيب الاقتصادى لكل دولة من دول الكوميسا وتعرُّف أذواق المستهلكين فيها؛ حتى يمكن زيادة وتنمية التبادل التجارى معها. وإنشاء فروع للبنوك المصرية فى دول الكوميسا يتم من خلالها جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية؛

مما يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المصدرون المصريون من عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية. [١]

ومن المهم أيضا أن يكون للكوميسا صوت مسموع خارج أفريقيا، وأن تكون قوة مؤثرة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية لإقامة نظام تجارى متعدد الأطراف يقلص الحواجز غير العادلة أمام وصول السلع التى تتمتع البلدان النامية بمزايا مقارنة فى إنتاجها إلى أسواق البلدان الصناعية، ويوفر للبلدان الأقل نموًّا معاملة خاصة وتفضيلية لتنمية صادراتها المحتملة، ويتيح للجميع فرص الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويبرز هنا دور مصر باعتبارها عضوًا فى الكوميسا تتوافر له خبرة التفاوض والدراسات الدقيقة التى يمكن أن تستفيد منها الكوميسا لوضع سياسات تكاملية متوازنة؛ لكى تأخذ نصيبها من التجارة العالمية.

ج -على الجانب الإعلامى والثقافى والفنى

١-أهمية تدعيم التعاون الإعلامى بين مصر وهذه الدول؛ لزيادة المعرفة والتفاهم المشترك مع اهتمام الإعلام المصرى بالقضاء على التعتيم الإعلامى على أفريقيا وتعميق الوعى لدى الرأى العام المصرى بقضاياها بشكل عام وقضايا دول الكوميسا وأهميتها بشكل خاص والدور الشعبى المطلوب لتوثيق العلاقات معها.. ويأتى فى هذا الإطار: تفعيل توصية الاجتماع الأول للخبراء فى مجال البث الإعلامى من دول الاتحاد الأفريقى بإنشاء قناة فضائية أفريقية تبث من القاهرة باللغات الرسمية الأربع: الإنجليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية.. ووفقًا للمبادرة المصرية تستضيف مصر المحطة الأرضية للقناة وإطلاقها باستخدام القمر الصناعى المصرى نايل سات ومجموعات أخرى من الأقمار الصناعية، فضلاً عن ضرورة بحث زيادة أعداد المكاتب الإعلامية فى دول الكوميسا؛ حتى يمكنها القيام بدور فعَّال حيال تقوية العلاقات الإعلامية بين مصر ودول الكوميسا، فضلاً عن تفعيل دور الإذاعات الموجهة لهذه الدول؛ لتوصيل الرسالة المصرية الصحيحة إلى شعوب هذه الدول وتجديد ما تقدمه من برامج لجذب المستمعين.

٢-أهمية تعزيز الوجود الثقافى المصرى فى دول الكوميسا من خلال دور الأزهر الشريف وإتاحة الفرصة لاستقبال المزيد من طلاب دول الكوميسا وزيادة أعداد المنح المخصصة لهذه الدول، وإرسال العلماء إلى هذه الدول وإقامة معاهد أزهرية بها، أو من خلال زيادة أعداد المنح المقدمة لطلاب من دول الكوميسا للدراسة بالجامعات المصرية، مع فتح الباب أمام طلاب مصريين للدراسة بالجامعات الموجودة فى دول الكوميسا، وزيادة أعداد المراكز الثقافية فى دول الكوميسا؛ حتى يمكنها أن تقوم بدور فعال حيال العلاقات الثقافية بين مصر ودول

---

(١) وزارة التجارة والصناعة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠

الكوميسا، ومن ثم يمكن اقتراح إنشاء جامعة مصرية متخصصة ومراكز أبحاث ومعاهد فنية ملحقة بها فى إقليم الشرق والجنوب الأفريقى؛ مما سيكون له أكبر الأثر على التقارب الثقافى وتنمية التبادل التجارى وتوسيع قاعدة البحث العلمى فى مصر ذاتها، كما أن إنشاء مثل هذا الصرح العلمى المصرى فى أفريقيا سيكون له مردود إيجابى فى تعميق الروابط ليس فقط بين مصر ودول جنوب وشرق أفريقيا – الكوميسا – بل مع دول القارة جميعها.

٣-أهمية تعزيز أنشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وزيادة أعداد المنح المخصصة لدول الكوميسا وزيادة موارده المالية؛ حيث إن دوره لا يسهم فقط فى دعم القدرات الوطنية لدول الكوميسا بل يسهم أيضًا فى توثيق التواصل الثقافى والاجتماعى بين مصر وهذه الدول.

٤-أهمية التوسع فى برامج تدريب العمالة من دول الكوميسا خاصة البرامج ذات المردود الاقتصادى الملموس التى تتمتع فيها مصر بخبرة عالية، مثل الزراعة والطب البيطرى والبشرى وبرامج تدريب الصحفيين والإعلاميين الأفارقة، بجانب إرسال الخبراء فى هذه المجالات إلى هذه الدول وفتح معاهد فنية فى بعض دول الكوميسا ذات الوضع المؤثر فى الدول المحيطة بها؛ لتخريج كوادر من أبناء هذه الدول قادرة على العمل وتحقيق عملية التنمية فيها.

٥-لن يتم الوجود الثقافى المصرى فى دول الكوميسا إلا من خلال التخطيط والتنفيذ لسياسة ثقافية مدروسة بشكل علمى وواقعى، وأن يتم التنسيق والتبادل الثقافى بكل صوره فى مناخ تسوده الثقة المتبادلة بين مصر ودول الكوميسا.وهنا تبرز أهمية التنسيق بين الدول العربية والإسلامية التى لها اهتمامات ثقافية فى دول الكوميسا بحيث تكون الجهود متكاملة وليست متنافسة لمواجهة الثقافات الأجنبية الأخرى المنافسة.

٦-من المهم التعامل مع المستجدات التى فرضتها الطفرة الكبيرة فى تكنولوجيا الاتصالات والبث الإعلامى بشكل علمى؛ حتى يمكن مواجهة التحديات التى تواجهها العلاقات الثقافية المصرية مع دول الكوميسا وذلك من خلال الاهتمام بالإذاعات الموجهة والتأكد فنيًا وهندسيًا من وصولها إلى المستمع المستهدف، وكذلك الاهتمام بما تقدمه من برامج وتخصيص برامج معينة لدول الكوميسا تعكس ما تمثله من أهمية للمصالح المصرية.

٧-أهمية امتلاك السياسة الثقافية المصرية تجاه دول الكوميسا أدوات ثقافية وبشرية ومادية وفكرية تضمن استمراريتها؛ لأن عدم استمرارها ينجم عنه هدم للموارد وانعدام الثقة فى مصداقية تلك السياسة، ويمكن الاحتذاء بفرنسا فى هذا الصدد من

خلال وجودها فى القاهرة من خلال إقامة المنظمة الفرانكفونية وانتشار مكاتبها فى الدول الأفريقية.

٨-لما كان المسلمون فى دول الكوميسا عُرضة لغزو فكرى ولتهميش دورهم ولمحاربة الدين الإسلامى فى هذه الدول، فإنه من المهم تعزيز برامج التبادل الثقافي في المجال الإسلامي؛ حيث إن المسلمين فى هذه الدول فى أشد الحاجة للحفاظ على هويتهم الإسلامية وعدم ذوبان أبنائهم فى ديانات أخرى، وهنا يأتى دور الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى إلحاق أبناء هذه الدول بجامعة الأزهر أو فتح معاهد دينية بها، مع الاستعانة بأبناء هذه الدول ممن تخرجوا فى الأزهر للتدريس بهذه المعاهد.

خاتمة

خـــاتمـــــة

تقوم السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا على مجموعة من المبادئ الأساسية المحددة لسلوكها تجاهها، يأتى فى مقدمتها اتباع منهج تسوية النزاعات والصراعات بالطرائق السلمية وتنمية التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار وأخيرًا التأكيد على فرص التعاون الإقليمي سعيًا لتحقيق هدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

هذه المرتكزات تشير إلى مسار السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا خلال الفترة من ١٩٩٨وحتى ٢٠٠٤ على الرغم من تعدد مصادر التهديد والأخطار التى تحيط بأهدافها ومصالحها الاستراتيجية بدءًا من وجود العديد من القوى والدول الأجنبية، وكذلك تصاعد قوى إقليمية أفريقية على حساب الدور التقليدى لمصر فى القارة الأفريقية، وانتهاءً بالتناقضات والصراعات الدائرة سواء داخل بعض دول الكوميسا أو بين بعض دولها.

وقد سعت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الموارد الاقتصادية والتنموية والقدرات على اتخاذ أشكال معينة من السلوك وعلى تحديد أهدافها. بالنسبة للقدرات البشرية، تشير خصائص قوة العمل المصرية إلى أن هناك فائضًا من القدرات والخبرات البشرية عالية ومتوسطة المستوى، لم تتم الاستفادة منها بالقدر الكافى؛ وهو ما يتجلى بوضوح فى عدم الاستفادة من تلك الوفرة فى التعامل مع دول الكوميسا. ويرجع ذلك إلى قلة الموارد المالية وعدم القدرة على تقديم المزيد من الأنشطة الثقافية والإعلامية والتعليمية. فى المقابل نجد أن قوة العمل النازحة للخارج مثلت فى كثير من الأحيان عاملاً إضافيًّا للقدرات المصرية كمصدر للدخل على الصعيد الاقتصادى، فضلاً عن دورها السياسي المتمثل فى استمرار الدور المصرى التنموى والتنويرى على المستوى الاقليمى، الأمر الذي يشير إلى مكانة الاعتبارات الاقتصادية فى تحديد مسار التوجه الخارجى المصرى واتجاهه نحو الدول الصناعية الكبرى وابتعاده عن التعامل مع الدول النامية ومنها الدول الأفريقية، وإن كان ذلك لا ينفى الاهتمام المصرى بالتوجه نحو القارة الأفريقية بشكل عام وإلى الكوميسا بشكل خاص فى السنوات الأخيرة من خلال تأكيد المكانة الاقتصادية والاقليمية لمصر، وكذلك محاولة دفع رجال الأعمال المصريين لتوجيه استثماراتهم نحو دول الكوميسا على وجه الخصوص وإلى دول القارة الأفريقية بشكل عام.

وبتطبيق الفرضية الرابطة بين صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية وتوافر قدر معين من الموارد، يتضح أن ندرة أو توافر تلك الموارد من شأنه أن يؤثر تأثيرًا فعالاً على حجم وفاعلية نشاط السياسة الخارجية؛ لذلك تسعى السياسة المصرية إلى تعبئة الموارد الخارجية؛ لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة؛ مما ساهم بدوره فى تباين أنماط السياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب أولوياتها وفقًا

لمتطلبات المرحلة؛ حيث أخذت السياسة الخارجية المصرية فـى إعطـاء الأولويـة للاعتبارات الاقتصادية فيما يعد محددًا رئيسيًا تمحـور حولـه التحـرك المـصرى الخارجى، وعلى الرغم من عظم القدرات البشرية المصرية وكفاءتها فإنها لم تـستغل فى التعامل على النحو الأمثل مع الكوميسا بشكل خاص والدول الأفريقية بشكل عام، ولعل من أقوى أسباب ذلك هو حالة الضعف الاقتصادى والقيود الواردة على القدرات الاقتصادية، وهو ما تشير إليه مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة؛ حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالى وارتفعت معدلات البطالة، بالإضـافة إلـى تصاعد حدة أزمة الديون الخارجية، على الرغم من التحسن الذى شهدته فى أعقـاب أزمة الخليج وإسقاط الديون العسكرية المصرية من قِبل الولايات المتحدة وبعض دول العالم.

كما ساهمت عملية التحول الاقتصادى إلى اقتصاد السوق بناءً على توجيهـات البنك الدولى منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ــ فى تـصاعد حـدة الأزمـة الاقتصادية، الأمر الذي شكل قيودًا على السياسة الخارجية المـصرية تجـاه القـارة الأفريقية بشكل عام والكوميسا بشكل خاص، والذي تجلـى بوضـوح فـى ضـعف استغلال المقومات الثقافية ــ الإعلامية والتعليمية ــ كأدوات هامـة ورئيـسية فـى السياسة الخارجية المصرية.

فلم تكن مصر مجرد بوابة أو معبر نفذ منها الإسلام إلى القارة الأفريقية، لكنها امتلكت الأزهر ورصيدًا حضاريًا وتقدمًا علميًا ساهم فى طرحها كنموذج فـى نظـر العديد من الدول الأفريقية، وقد ساعد ذلك الدعم السياسى الذي تحقق من خلال دعـم حركات التحرر الوطنى فى الدول الأفريقية؛ مما وفر بدوره مجالاً مهيأ لنمو علاقات مصر مع معظم دول القارة فى كافة المجالات جاء فـى مقـدمتها المجـال الثقـافى والتعليمى؛ حيث وفرت المؤسسات المصرية مئات المنح الدراسية للطلاب الأفارقـة، وعملت على نشر اللغة والثقافة العربية بين الدول الأفريقية .. ولكن نتيجة لقـصور القدرات الخارجية المصرية بشكل عام، تراجع هذا الدور الثقافى المصرى. ومن ثـم بدون تكامل باقى القدرات الأخرى تصبح العلاقات الثقافية مع الدول الأفريقية عامـة في إطار محدود من التفاعلات، فضلاً عن أن الواقع الثقافى والحـضارى المهيـئ لإحداث تقارب مصرى مع دول القارة بشكل عام يرتبط إلى حد كبير بحدوث تقارب موازٍ من الناحية السياسية والاقتصادية.. فمن المعـروف أن أنمـاط التـأثير التـى يمارسها النظام السياسى فى سياسته الخارجية ترتبط بمجموعة من المحددات يأتى فى مقدمتها طبيعة النظام ذاته، وحجم الموارد المتاحة وطبيعة البيئة التى يتوجه فيها وما تفرضه من قيود.. على هذا النحو، يبدو النظام السياسي المصرى وقد حمل العديد من السمات، يأتى فى مقدمتها اتساع نفوذ رئيس الدولة فى النظام السياسى نظرًا لطبيعتـه الرئاسية، وبالتالى مركزية عملية صنع القرار فى الدولـة، بالإضـافة إلـى تـداخل السلطات، ولاسيما التشريعية والتنفيذية وما ينطوى عليه من شخصية اعتباريـة فـى اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، وبالتحديد ملامح السياسة الخارجية.

ومع ذلك، نجد أن النظام السياسى المصرى الذى وإن كان محل جدل إذا ما كان يشكل إضافة للقدرات السياسية أم انتقاصًا منها، إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن النظام السياسى المصرى قد اتخذ مجموعة من الخطوات الهامة على طريق تعميق الممارسة الديمقراطية؛ مواكبة للاتجاه العالمى الداعم للديمقراطية.

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وانتهاء الحرب الباردة، بدت العديد من التغيرات الدولية والإقليمية التى أدت إلى إعادة رسم الخريطة الجغرافية والتوازنات السياسية ومناطق النفوذ الدولى فى القارة الأفريقية بشكل عام وفى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا بشكل خاص؛ إذ أدى الفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتى وانسحابه من الساحة الدولية إلى تغيير الكثير من المعادلات الحاكمة للنظام الدولى خلال الحرب الباردة لتحل مكانها معادلات وتوازنات جديدة يعد من أبرز ملامحها التنافس الأمريكى ـ الفرنسى، واستمرار الولايات المتحدة فى مساعيها لترسيخ نفوذها فى القارة الأفريقية وفى القرن الأفريقى خاصة، الأمر الذى بدا واضحًا فى تعاملها مع دول المنطقة وقضاياها من خلال دعمها لبعض دولها؛ لكى تصبح قوى إقليمية فى منطقتها وعلى مستوى القارة الأفريقية ككل وكذلك من خلال دعمها لجهود تلك القوى فى حل الصراعات الدائرة، فضلاً عن استخدام دعاوى الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان وطرح الأفكار الخاصة بإعادة ترتيب وتشكيل المنطقة من جديد، مثل الحديث عن فكرة القرن الأفريقى الكبير، كما طرحت أجندة جديدة من القضايا المعبرة عن توجهات النظام الدولى الجديد، مثل الديون الأفريقية وتهميش القارة والسوق الأفريقية المشتركة وقضايا الفقر.. تلك التغيرات أثرت على الدور المصرى بالسلب نتيجة ثبات محاور التحرك المصرى المتركزة فى منطقة حوض النيل من جانب ومنطلقات الدور المستند إلى المكانة التاريخية من جانب آخر.

شكلت تلك المتغيرات والمستجدات فى كثير من الأحيان تحديًا للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول شرق وجنوب أفريقيا ـ كوميسا ـ وهنا يمكن الحديث عن مستويين من التحرك اتسمت بهما السياسة الخارجية المصرية؛ المستوى الأول يرتبط بالسعى نحو التوافق مع بعض جوانب هذه المتغيرات، مثل السعى إلى تحسين العلاقات مع إثيوبيا والوصول إلى تفاهمات حول مسألة مياه النيل، والمستوى الثانى ارتبط بالقضايا ذات التأثير المباشر على المصالح المصرية التى عبرت عنها السياسة الخارجية المصرية بشكل واضح وعلنى، كما حدث فى التعامل مع المشكلة الصومالية ومحاولة الوصول بأطراف النزاع والفصائل الصومالية لصيغة تسوية خلافاتهم فى إطار المحافظة على الصومال الموحد، وكذلك حرص مصر على عدم التورط فى علاقات التنافس الفرنسى الأمريكى، والتفاعل مع الاتجاهات الجديدة للدول الكبرى، مثل الصين واليابان والاتحاد الأوروبى خاصة فيما يتعلق بتحركاتها الاقتصادية فى القارة.

يشير ما سبق إلى كبر حجم التحديات التى تقابل السياسة الخارجية المصرية فى منطقة الكوميسا رغم المحاولات المصرية للحفاظ على دورها الإقليمى ومد نفوذها، وهو ما تجلّى بوضوح فى مفاوضات الأزمة السودانية، كما برز أيضًا بدرجة أقل فى الأزمة الصومالية، وكذلك فى إعاقة انضمام مصر إلى "الإيجاد" كعضو كامل؛ حيث حرص العديد من الأطراف الإقليمية والدولية على تهميش الدور المصرى، وبرزت حالة الاستبعاد وعدم قدرة الدور المصرى على فرض نفسه تجاه واحدة من أكثر القضايا حيوية وأهمية للأمن القومى المصرى، فمن جانب فشلت المبادرة المصرية ــ الليبية المشتركة لتسوية أزمة جنوب السودان فى مواجهة مبادرة الإيجاد التى لاقت دعمًا دوليًا وأمريكيًا، كما تمت المفاوضات الأولى والثانية تحت الرعاية الكينية والإشراف الأمريكى من جانب آخر، الأمر الذى أدى إلى تزايد الدور الإقليمى الكينى على حساب القوى الإقليمية القديمة والتاريخية مثل مصر وإثيوبيا، وعدم مشاركة مصر فى تحديد ملامح مستقبل السودان(*)،مما يشر إلى أوجه قصور يصعب تجاوزها تكتنف الدور المصرى تجاه العديد من الأحداث الهامة فى منطقة الكوميسا.

وتجدر الإشارة كذلك لوجود حالات التنافس التى تعترض الدور المصرى التقليدى فى القارة الأفريقية من جانب بعض الدول العربية؛ مما يشير إلى حجم التحدى المفروض على السياسة الخارجية المصرية؛ حتى تستطيع المحافظة على مصالحها الحيوية، وتجلّى ذلك فى قيام ليبيا بإنشاء تجمع الساحل والصحراء لتضم دولاً من غرب أفريقيا وبعض دول شرق أفريقيا، وهناك أيضًا الدور السعودى المتركز فى إثيوبيا وإريتريا وعدد من دول شرق أفريقيا، وإن كان دورها يتركز على الصعيد الثقافى والتعليمى.

على الرغم من ذلك يظل الإدراك المصرى لأهمية واستمرار دورها ونفوذها تجاه العديد من القضايا أمرًا لا مفر منه رغم تحفظات أو عدم رغبة الأطراف الدولية والإقليمية.. فعلى سبيل المثال، تدرك السياسة الخارجية المصرية أن ضعف الصومال يهدد الأمن القومى المصرى فى المحيط الهندى وباب المندب؛ لذا قامت السياسة

(*) تم التوصل لاتفاق لهائى حول السلام فى السودان فى ٩ يناير ٢٠٠٥، وتم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى كينيا(*)، ووقعت مصر كشاهدٍ على هذا الاتفاق واستبعدت مصر حتى فى إطار تشكيل هيئة التقييم التى ستقوم خلال الفترة الانتقالية بمراقبة تطبيق اتفاق السلام، واقتصرت هيئة التقييم على كل من الطرفين (الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان) وممثلين عن الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة "الإيجاد" وهى تحديدًا (إثيوبيا ــ إريتريا ــ كينيا ــ أوغندا ــ جيبوتى) ودول مراقبة هى (الولايات المتحدة، إنجلترا، النرويج إيطاليا) ،و يقع الاتفاق فى ٣٠٠ صفحة باللغتين الإنجليزية والعربية، استغرقت المفاوضات بشأنه ٣٠ شهرًا ووقع عليه ممثلو ١٢ دولة ومنظمة كشهود، وتضمن ٨ بروتوكولات اتفق عليها الجانبان، تشمل تقسيم السلطة والثروة مع تحديد مرحلة انتقالية، مدتها ٦ سنوات مع التفاوض لإعداد دستور جديد وتقسيم السلطة التنفيذية والتشريعية ووضع ضوابط أمنية. مزيد من التفاصيل انظر : نبيل عبدالفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

الخارجية المصرية بالتأكيد دائمًا على أن حرصها الأول هو وحدة الصومال واستقلال أراضيه، فضلاً عن حرصها على التقاء جميع أطراف الفصائل الصومالية محاولة لتحقيق وفاق للخلافات بينهم، فضلاً عن دورها الواضح في مساندة المفاوضات السودانية سواء على صعيد أزمة جنوب السودان أو أزمة دارفور. وفى هذا الاطار، قامت مصر بجهود لتحقيق تقارب وجهات النظر بين مختلف الأطراف السودانية.

تقود جملة التحديات السابقة والسمات التى غلبت على السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن التحسن فى العلاقات المصرية مع دول الكوميسا لم تستتبعه إنجازات كبرى، الأمر الذى يرجع فى الأساس إلى توجه السياسة الخارجية المصرية نحو تطوير العلاقات مع الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة، وتقلص إمكانية تقديم المساعدات المصرية إلى دول الكوميسا نظرًا للصعوبات التى تعترض نمو الاقتصاد المصرى، وقد تجلى ذلك فى تراجع عدد المنح والدورات التدريبية المقدمة إلى طلاب وخبراء دول الكوميسا، فضلاً عن توجه سياسة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا إلى نمط التعاون الثلاثى مع الدول والمنظمات المانحة حتى يتم تقليص النفقات. كما يرجع قصور السياسة الخارجية المصرية إلى تراجع التحالف والتكامل المصرى ـ السودانى فى مواجهة صعود قوى إقليمية أخرى مثل كينيا وأوغندا، بالإضافة إلى تغير نمط التفاعلات فى العلاقات الدولية وانعكاسه على منطقة الكوميسا، وغياب العمل الجماعى الأفريقى- الأفريقى والعمل الجماعى العربى نحو أفريقيا، بينما تنشط بعض الدول العربية خاصة ليبيا بصورة منفردة دون تنسيق جماعى.

تأتى قضية مياه النيل وتأمين حصة مصر من المياه ومحاولة زيادتها على قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا عامة وتجاه الكوميسا بصفة خاصة ـ باعتبار أن معظم دول حوض النيل أعضاء بها ـ الأمر الذى انعكس على أداء الدور المصرى فى القارة الذى اتسم فى مجمله بحالة من القصور، على الرغم من الإدراك المصرى لأهمية استمرار دورها ونفوذها تجاه العديد من القضايا الأفريقية، كما أثرت التطورات الداخلية والخارجية التى شهدتها المنطقة على ديناميكية وأداء الدور المصرى خاصة مع صعود قوى من بعض دول الكوميسا خاصة من دول حوض النيل وسعيها للظهور كقوى إقليمية جديدة وهو ما يعنى تجاوز تلك المرحلة التى كانت تلجأ فيها هذه الدول إلى استخدام ورقة المياه كورقة ضغط سياسى على مصر تجاه قضايا بعينها، إلى مرحلة أخرى تسعى من خلالها هذه الدول إلى احتواء الدور الإقليمى المصرى، الأمر الذى يشير إلى تصاعد تهديد الأمن القومى المصرى مع تنامى دور تلك القوى الجديدة فى ظل تراجع قدرات ومقومات الدور المصرى من جانب، وما فرضته التغيرات الإقليمية والدولية من قيود من جانب آخر.

يرجع التواتر فى إثارة أزمات المياه بين الحين والآخر، وآخرها إعلان كل من تنزانيا وأوغندا وكينيا فى ديسمبر ٢٠٠٣ عدم اعترافها باتفاقية ١٩٢٩ وأحقيتها فى

إقامة مشروعات تنموية مختلفة على بحيرة فيكتوريا دون الرجوع لمصر – إلى تعثر محاولات التعاون الجماعى الإقليمى لدول حوض النيل بدءًا من مشروعات التيكونيل ومرورًا بمنظمة « الإندوجو» وأخيرًا عدم اكتمال الأطر المؤسسية والقانونية لمبادرة حوض النيل، الأمر الذى يثور معه إمكانية أن تشكل الكوميسا مدخلاً لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب، وإطارًا لتدعيم التعاون الجماعى من جانب آخر.

اتصالاً بالنقطة السابقة يجب تأكيد أن تفعيل الكوميسا فى هذا الإطار يحتاج لإعادة نظر للنهج المصرى المتبع حيث إنه محدود الفائدة ولا يتوافق مع جملة الأهداف والتحديات التى تفرضها طبيعة التفاعلات فى منطقة الكوميسا، ومن ثم يكون من الضرورى أن يستند الأداء المصرى إلى تنويع مسارات تحركه على المستويات السياسية والدبلوماسية عبر منظومة متكاملة من الآليات والإجراءات الحكومية الهادفة إلى تعميق الوجود المصرى فى منطقة الكوميسا بالشكل الذى يسمح ويدعم تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية تجاهها.

يعكس أداء المؤسسات الرسمية المصرية عدم قدرتها على مواكبة التغيرات والتطورات التى شهدتها دول الكوميسا بشكل خاص والقارة الأفريقية بشكل عام؛ لذا بدا أداؤها غير فعال فى أوجه عديدة وغير متوافق مع الرؤى والأجندة الجديدة، وذلك على الرغم من تعدد مجالات أنشطة المؤسسات المصرية ووجودها فى القارة الأفريقية. كما تجدر الإشارة إلى مشكلة ضعف الموارد والإمكانيات المادية فى أداء المؤسسات الرسمية المصرية، الأمر الذى أدى إلى خفض أداء بعض المؤسسات.. وعلى مستوى الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، نجد أن قيمة رأس مال الصندوق وتنوع الدول والمناطق المستفيدة من نشاطه، هى أمور تحد من تأثير الصندوق رغم الاستفادة التى يحققها للسياسة المصرية. لذا باتت هناك ضرورة لتطوير أداء الصندوق والاعتماد على تقديم الخبرات الفنية والتكنولوجية بشكل أوسع عن ذى قبل. (*)

(*)وقد تكون المبادرة التى أعلنتها القيادة المصرية تحت مسمى مبادرة مبارك للتعليم المتطور لقادة المستقبل الأفارقة والتى أعلنت فى القمة الأفريقية فى الخرطوم فى ٢٣–٢٤ يناير ٢٠٠٦ والتى بمقتضاها تخصص مصر منحا بمؤسساتها التعليمية العالية للطلاب من الدول الأفريقية بواقع ٥٠ منحة سنوية فى التخصصات العلمية والأدبية اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٠٦. خطوة نحو تطوير أداء المؤسسات الرسمية المصرية نحو تحقيق والحفاظ على المصالح المصرية فى القارة الأفريقية مزيدا من التفاصيل انظر مبادرة مبارك للتعليم المتطور لقادة المستقبل الأفارقة فى موقع وزارة الخارجية المصرية www.mfa.gov.eg . وتجدر الإشارة كذلك الى هناك استمرار للدعم المصرى للكوميسا على كافة الأصعدة، وقد أقرت قمة الكوميسا العاشرة التى عقدت بكيجالى عاصمة رواندا فى ٢–٣ يونية ٢٠٠٥ فوز مرشح مصر لمنصب مساعد الأمين العام للشئون المالية والإدارية لتجمع الكوميسا السفيرة نجلاء الحسينى لمدة خمس سنوات، كما أقرت القمة كذلك فوز رئيس محكمة القاهرة المستشار برهان محمد توحيد أمر الله بمنصب قاضٍ بمحكمة عدل الكوميسا للاستئناف، ويقدر عدد أعضاء محكمة الكوميسا بـ ١٢ عضوًا ومقرها بالسودان،مزيدا من التفاصيل انظرموقع وزارة الخارجية المصرية
httm://www.mfa.gov.eg/MFA/portl/ar/EG/MFA/News/press.Release

أظهرت الدراسة أن ثمة ضرورة لإعطاء البُعد الاقتصادى أهمية كبرى، فعلى الرغم من استمرار التعبير الرسمي عن أهمية زيادة التبادل التجارى مع أفريقيا وخاصة مع دول الكوميسا، فإنها ما تزال تعانى تضاؤلاً واضحًا واعتماد هذا التبادل بشكل أساسي على الاستيراد، وضعف الجانب التصديرى والتذبذب الكبير في الصادرات المصرية إلى الكوميسا؛ أى أنها لا تمثل وجودًا مصريًّا حقيقيًّا فى أسواق الكوميسا وذلك لمجموعة من الأسباب يأتى فى مقدمتها اعتبارات تتعلق برؤى رجال الأعمال المصريين، وأوضاع خاصة بالاقتصاد المصرى، بالإضافة لبعض الأسباب الخارجية التى ترتبط بطبيعة الأسواق الأفريقية المفتوحة أمام المنافسة، فضلاً عن محدودية الاستثمارات المصرية فى دول الكوميسا رغم الفرص الكبيرة خاصة فى المصادر الطبيعية والمواد الأولية؛ نتيجة الصعوبات التى تواجه هذه العملية بالنسبة للمستثمرين المصريين.

ثمة ضرورة لتغيير قاعدة انطلاق السياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا وأفريقيا بشكل عام لتنتقل من المكانة والرصيد السياسى والثقافى الذى وفرته فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والنضال المشترك ضد الاستعمار وقيادة حركات التحرر الوطنى إلى البعد الاقتصادى عبر زيادة حجم التجارة البينية والمعونات الفنية وفتح الأسواق وبناء علاقات على أساس واعتبارات براجماتية قائمة على المصالح المتبادلة، دون الاكتفاء بالنشاط الدبلوماسى الذى يتسم أيضًا بالضعف والتباين الواضح فى الاهتمام المصرى بالكوميسا، وذلك كما توضحه معدلات زيارات المسئولين وتوقيع الاتفاقيات والبروتوكولات بين مصر ودول الكوميسا؛ حيث لم يسفر هذا النمط من السلوك عن نتائج ملموسة على صعيد الدور المصرى ولا فى السياسات المتبادلة بين مصر ودول الكوميسا. وبالتالى فمن الضرورى الأخذ فى الاعتبار أن تطور العلاقات بشكل إيجابى ،رغم أهميته، الا أنه من الملاحظ أن هناك تفاوتًا واضحًا فى مستوى التعاون لا يتعلق ـ بالضرورة ـ بأولويات ورؤية التحرك المصرى، ولكن بدرجة الاستجابة المختلفة لتلك الدول.

أخيرًا تأتى أهمية الكوميسا وأهمية زيادة معدلات التجارة البينية بين أعضائها وسرعة إقامة الاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة، فى إطار إدراك السياسة الخارجية المصرية لأجندة القضايا الجديدة التى تعبر عن توجهات النظام الدولى الجديد مثل العولمة وفتح الأسواق وتحرير التجارة والتكتلات الإقليمية، فضلاً عن تركيز السياسة الخارجية المصرية على قضايا مثل الديون الأفريقية وتهميش القارة والسوق الأفريقية المشتركة؛ لذا يمكن تفهم استمرار النهج المصرى الداعم لقضايا التنمية والأمن الجماعي وتعزيز الاستقرار، ومحاولة أن تكون الكوميسا مدخلاً نحو قاعدة اقتصادية وثقافية متنامية، تجمع مصر بدول حوض النيل والقرن الأفريقى؛ حتى يمكن المحافظة على الدور والنفوذ والمصالح المصرية.

أظهرت الدراسة إمكانية الاستفادة من دول الكوميسا الـ١٨ وحشد تأييدها للسعى المصرى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، على الرغم من التباطؤ المصرى فى التصديق على بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي الأمر الذي كان سيعطيها ميزة قوية فى إطار المنافسة الأفريقية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولى. وكذلك فى هذا السياق يمكن الاستفادة من التجمعات الإقليمية الأخرى التى تتمتع مصر بعضويتها مع العمل على التركيز على قضيتين رئيسيتين هما الأمن والتنمية.

ولا شك ان انضمام مصر للكوميسا وتعاونها مع الدول الاعضاء بها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية من شأنه ان يدفع العلاقات بين مصر وهذه الدول في هذه المجالات ، وخاصة في المجال الاقتصادي حيث تعمل السياسة المصرية على اتساع دائرة انتشار السلع المصرية في السوق الأفريقية خاصة أسواق الكوميسا رغم صعوبة المنافسة الدولية.

وقد اتبعت السياسة المصرية خطوات عديدة، كما سبق توضيحه ، من اجل دفع دور الكوميسا وتنشيط فعاليتها وزيادة فرص التبادل التجاري داخل الكوميسا .

وبعد استعراض الدراسة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا والقيود والفرص المتاحة المؤثرة عليها في ضوء المحددات الداخلية والخارجية لتلك السياسة ، فانه يمكن وضع تصور مستقبلي للسياسة الخارجية المصرية تجاه الكوميسا ،ينطلق من الفرضين التاليين:

<u>اولا</u>-ان السياسة المصرية تجاه الكوميسا في جانبها السياسي لن تتراجع بل ان الشق السياسي هو المحور المؤثر في السياسة المصرية تجاه الكوميسا ، خاصة في ظل العلاقات المصرية المتميزة سياسيا مع دول الكوميسا ، وفي ظل قدرة القيادة السياسية المصرية على ادارة علاقاتها الخارجية مع تلك الدول في اطار من التوازن والحكمة وعدم الانزلاق الى اظهار توجهات قد تضر بالمصالح المصرية في منطقة الكوميسا، فضلا عن قدرة القيادة السياسية المصرية على التعامل مع ما قد يصدر من بعض القيادات في الدول التي يضمها التجمع . وهي قدرة ناتجة من خبرة طويلة في التعامل مع تلك المواقف او التوترات التي قد تؤدي بالبعض الى اتخاذ مواقف قد تضر بعلاقات دولها الخارجية.

بالاضافة الى قدرة السياسة المصرية على اثبات انها طرف محايد في اي صراع قد ينشأ داخل او بين بعض الدول الاعضاء بالكوميسا ، واستقبالها لجميع اطراف الصراع ، الامر الذي يدفع تلك الدول الى طلب المشورة المصرية في انهاء او محاولة التوصل لحل للمشكلات والصراعات القائمة في بعض دول الكوميسا.

اضافة الى انه سيتم تعزيز سياسة مصر تجاه الكوميسا في شقها السياسي في اتجاه التعامل مع الاخطار اوالتهديدات التي قد تؤثر على المصالح المصرية الثابتة في دول الكوميسا واولها مياه النيل ، سواء كانت هذه التهديدات من داخل دول حوض النيل او من خارجها ، لكن قد تكون هذه التهديدات محدودة النطاق في اطار المشاورات والمساعي المصرية مع دول حوض النيل الاعضاء بالكوميسا من اجل التوصل الى صيغة مناسبة للاستفادة القصوى والعادلة من مياه النيل ، لاسيما العمل المصري الدءوب على تفعيل مبادرة دول حوض النيل .

كما انه من المرجح ان يزداد الدور المصري تجاه منطقة الكوميسا ، خاصة ما يتعلق بالتدخل او التواجد الاجنبي في بعض دول التجمع ، مثل السودان ، فالدور المصري ظل متواجدا في الأزمة السودانية في الجنوب حتى وان كانت هناك محاولات لاقصائه ، حيث لعبت مصر دورا مؤثرا في تلك الأزمة عبر اتصالاتها مع جميع الاطراف السودانية ، فضلا عن اهتمامها بقضية إقليم غرب السودان وسعيها الدائم نحو الحفاظ على وحدة السودان وحل الصراعات بشكل سلمي.

ومع استمرار بؤر الصراعات والازمات سواء في السودان او في غيرها من دول الكوميسا ، سوف يستمر الدور والتواجد والحاجة للسياسة المصرية المتوازنة تجاه تلك الصراعات والمشكلات التي تعاني منها القارة الأفريقية بشكل عام. اضافة لاستمرار دعمها للاتحاد الأفريقي من اجل تحقيق الاهداف التي أنشأ من اجلها وعلى رأسها تحقيق السلم والامن في القارة الأفريقية وكذا استمرار تواجدها ومشاركتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية .

حيث سيظل هدف السياسة المصرية تجاه الكوميسا وتجاه أفريقيا بشكل عام هو الحفاظ وتحقيق الأمن والسلام والتنمية لهذه القارة ، لذلك ستعمل السياسة المصرية دائما من أجل تحقيق هذا الهدف.

هذا التصور يرد به على افتراض البعض ان سياسة مصر تجاه الكوميسا هي سياسة اقتصادية تجارية بحتة ليس للشق السياسي فيها اي وجود او تأثير . حيث يستند هذا التصور الى مكانة مصر التي تحققت لها في القارة الأفريقية منذ ستينيات القرن الماضي لا يزال لها وجودها وتأثيرها وان كان ليس على المستوى المفترض ان تكون عليه .ومن ثم فان الشق السياسي في سياسة مصر تجاه الكوميسا لا يقل اهمية عن الشق الاقتصادي لتلك السياسة.

ثانيا- بالنسبة للبعد الاقتصادي لسياسة مصر تجاه الكوميسا ، فانه يمكن القول أنه في ظل التوجه المصري نحو تحقيق كافة مقومات اقتصاد السوق تماشيا مع ظاهرة العولمة في جانبها الاقتصادي المتمثل في تحرير التجارة والاسواق ، وما يتضمنه ذلك من سعي النظام المصري الى تحقيق تعديلات دستورية تقضي بتعديل النظام

الاقتصادي الاشتراكي الذي نص عليه الدستور المصري الى نظام يكفل الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ([1]). هذا النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية سيتضمن دورا اكبر للقطاع الخاص المصري في النشاط الاقتصادي . هذا اذا ما نجحت الدولة في تحقيق مقومات اقتصاد السوق من ازالة العراقيل والحواجز الجمركية وغيرها وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي مع دول الكوميسا ، ومن ثم فان العلاقات الاقتصادية بين القطاع الخاص المصري ونظيره في دول الكوميسا سوف تزدهر.

اما في اطار العلاقات الاقتصادية الرسمية اي بين الحكومة المصرية وحكومات دول الكوميسا فانها ستقتصر على التوجهات الاقتصادية التي تتبناها اي من هذه الحكومات حيال حجم التعاون والتبادل التجاري فيما بينها. وفي ظل ما ذكر حول اتجاه النظام الاقتصادي المصري نحو الاقتصاد الحر ، فان دور الدولة في القيام بنشاط مباشر في التصدير او الاستيراد مع دول الكوميسا سوف يتضاءل مقارنة بدور القطاع الخاص اذا توافرت له الأطر المناسبة لاداء دوره في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع نظيره في دول الكوميسا خاصة وان زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري من الأهداف التي تسعى الكوميسا لتحقيقها .

وفي اطار العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول الكوميسا ، فانها لن تنزلق الى صراع تنافسي اقتصادي مع الدول الكبري ذات الرغبة في الاستفادة من امكانات التجمع خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي ، حتى لا يؤدي ذلك الى ازدياد الفجوة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدي لمزيد من التباعد المصرى عن القارة الأفريقية فى مقابل صعود قوى إقليمية إفريقية أخرى بدعم من الولايات المتحدة على حساب الدور المصرى التقليدى بالقارة،وذلك في نفس الوقت التي تعاني فيه مصر من محدودية العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، الامر الذي يفرض مزيدا من القيود على السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة الأفريقية بشكل عام .

وذلك مع استمرار السعي المصري الدءوب الى تحسين العلاقات المصرية مع الدول الكبرى خاصة تلك الدول التي لها مصالح مباشرة في القارة الأفريقية بشكل عام ومنطقة الكوميسا بشكل خاص وعلى رأسها الولايات المتحدة ثم الاتحاد الاوروبي واخيرا القوى الآسيوية خاصة الصين.

([1]) راجع في شأن التعديلات الدستورية : تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية الذي ناقشه مجلس الشورى في جلساته المنعقدة ايام ٩و١٠و١١ يناير ٢٠٠٧ بشأن رسالة الرئيس مبارك لمجلسي الشعب والشورى حول تعديل بعض نصوص الدستور .

قـــائمة

المـــراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الوثائق:

١-وزارة الخارجية المصرية، **الكتاب الأبيض بعنوان مصر ونهر النيل**، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٨٣).

٢-وزارة الخارجية المصرية،**الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا**، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، إدارة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، ٢٠٠٣).

٣-وزارة الخارجية المصرية، **سياسة مصر الخارجية من واقع خطب وبيانات الوزير عمرو موسى**، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٩٨).

٤-وزارة التجارة الخارجية، **اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا**، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية، قطاع التجارة الخارجية، يونيو ٢٠٠٢).

٥-الهيئة العامة للاستعلامات،**دستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١** ، (القاهرة :وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢).

٦-وزارة الإعلام، **كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر الاقتصادى الإقليمى الأول للكوميسا فى الفترة من ٢٨–٢٩ فبراير ٢٠٠٠**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٠٠).

٧-وزارة الإعلام، **كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح مؤتمر القمة السادسة للكوميسا فى الفترة من ٢٨–٢٩ فبراير ٢٠٠١**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١).

٨-خطاب الوزير أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى أمام أكاديمية ناصر العسكرية العليا فى ٤ مايو ٢٠٠١ فى: www.mfa.gov.eg/AhmedMaher Speeches2001/htm

٩-خطاب الوزير أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى على هامش قمة الكوميسا فى ٢٤ مايو ٢٠٠٢ فى: www.mfa.gov.eg/AhmedMaher Speeches2002/htm

١٠- محمد أنور السادات، **ورقة أكتوبر ١٩٧٤**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أبريل ١٩٧٤).

الكتب :

١-د.إبراهيم نصر الدين(محرر)، **مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧).

٢-د. إجلال رأفت، **السياسة المصرية فى أفريقيا**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم ١٢٧، ١٩٩٨).
٣-د. أحمد النجار، **الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية: حالة مصر، المغرب، اليمن**، (القاهرة: المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد ٣، مايو ١٩٩٦).
٤-ـــــــــ (محرر)، **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الأولى، يناير ٢٠٠١).
٥-د. أحمد يوسف (محرر)، **سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).
٦-د. أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية**، (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١).
٧-د.السيد أمين شلبي (محرر)، **موقع مصر في السياسة العالمية**، (القاهرة:المجلس المصري للشئون الخارجية، سبتمبر ٢٠٠٣).
٨-د. السيد فليفل (محرر)، **مصر والكوميسا: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢).
٩-ـــــــــ (محرر)، **الدور المصري في أفريقيا**، (القاهرة:جمعية الملتقى الأفريقي، أبريل ٢٠٠٥).
١٠- د.بهجت قرني ود.على الدين هلال (محرران)، **السياسة الخارجية للدول العربية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
١١- د.تهانى أبو القاسم، تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى فى مواجهة سلبيات الانضمام لمنطقة تجارة حرة، فى: **المشروع الوطنى لتحديث الدولة فى إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية**، (القاهرة: جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ٢٠٠١).
١٢- ـــــــــ، التوجه الاقتصادى المصرى ، الآثار المحتملة لانضمام مصر للكوميسا، فى **الوطن العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين**، (القاهرة: جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ١٩٩٩).
١٣- .د.جمال حمدان، **دراسة فى عبقرية المكان**:شخصية مصر الحضارية، (القاهرة: عالم الكتب، ج٤، ١٩٨٤).
١٤- ـــــــــ ، **نحن وأبعادنا الأربعة**، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٣).
١٥- جمال عبدالناصر، **فلسفة الثورة**، (القاهرة: المطبعة العالمية، بدون تاريخ).
١٦- راوية توفيق، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا**؛ (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسة دراسات مصرية أفريقية، رقم ٦، مارس ٢٠٠٢).

١٧- سحر الأبحر (ترجمة)، **الوضع الحالى لأفريقيا ومكانتها الدولية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات استراتيجية ، العدد الرابع، أبريل ٢٠٠١).

١٨- د.سمير عبدالعزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة، الكوميسا، مجموعة الـ١٥، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوروبية، الأفريقية المتوسطية**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنى، ٢٠٠١).

١٩- عاطف عمر، **العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الأفريقية**، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، ١٩٨٦).

٢٠- د.عبدالعظيم رمضان (محرر)، **مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة**، (القاهرة: معهد البحوث والدرسات الأفريقية، سلسلة تاريخ المصريين، رقم ٩٥ ، ١٩٩٦).

٢١- د.عبد الملك عودة، قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية، **كتاب الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠٠٣).

٢٢- د. عبدالمنعم المشاط (محرر) ، **الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٢٣-د. على الدين هلال ود. عبدالمنعم سعيد (محرران)، **مصر وتحديات التسعينات**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٢٤- د. فادية عبد السلام ، موقف مصر فى تجمع الكوميسا، فى **موقف مصر فى التجمعات الإقليمية**،(القاهرة: معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،عدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٢).

٢٥- د. فرج عبدالفتاح، **الاقتصاد الأفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٢٦- كولين ليجوم، **الجامعة الأفريقية: دليل سياسى موجز**، ترجمة أحمد محمود سليمان، (القاهرة: الرابطة المصرية للتأليف والترجمة، يونيو ١٩٦٦).

٢٧- مجموعة باحثين، **مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل**،(جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية،رقم ٨، سبتمبر ٢٠٠٢).

٢٨- د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨).

٢٩- ـــــــــــ (محرر)، **النظام العالمى الجديد**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

٣٠- د.محمد عاشور (محرر)، **التكامل الإقليمى والتنمية فى أفريقيا: الواقع والتحديات**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥).

٣١- محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الأفريقية**، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).
٣٢- د. مصطفى علوى، **السياسة المصرية فى أفريقيا: المحددات الداخلية**، (القاهرة: دار الهانئ لطباعة الأوفست، ١٩٨٥).
٣٣- ـــــــــ (محرر)، **المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢).
٣٤- معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،**العولمة وآثارها على أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،١٧ مارس ١٩٩٩).
٣٥- ـــــــــ، **المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه في أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨).
٣٦- ـــــــــ،**أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٧).
٣٧- معهد التخطيط القومى، **فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا**، (القاهرة : معهد التخطيط القومى، وزارة التخطيط، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ رقم ١٣٣، يونيو ٢٠٠٠).
٣٨- ـــــــــ، **التنمية الزراعية فى مصر: نظرة مستقبلية، الجزء الأول، الموارد والإنتاج**،(القاهرة: معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر؛ رقم ٢١،سبتمبر١٩٨٢).
٣٩- د.منى الجرف، **الكوميسا وفرص تشجيع الصادرات المصرية**، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة أوراق بحثية؛رقم ١٣،أكتوبر ٢٠٠٠).
٤٠- د. نادية مصطفى (محرر)، **مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
٤١- ـــــــــ ود. زينب عبدالعظيم (محرران)، **الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣).
٤٢- الهيئة العامة للاستعلامات، **الأبعاد الاقتصادية لانضمام مصر للكوميسا**،(القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية؛ رقم ١٧، ديسمبر ١٩٩٨).
٤٣- ـــــــــ، النزاع الإريترى الإثيوبي (٢)، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة؛رقم ١٦١، سبتمبر ١٩٩٩).

<u>المقالات :</u>

١-إبراهيم عرفات، «تحديات التنمية والتعاون فى حوض النيل»،**السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤).

٢-أيمن السيد عبد الوهاب،العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل،**السياسة الدولية**،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد ١٥٠،أكتوبر ٢٠٠٢).
٣-د.جمال زهران،« النمط العقلانى لتحليل صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك»،**السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠).
٤-د. جمال ضلع، «الإطار القانونى والمؤسسى للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)»،**آفاق أفريقية**، (القاهرة: ، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٠).
٥-جيرى تكومبوكا، دانى هاريسون، جيميس مكوى، ترجمة سماح سيد أحمد، «معوقات التكامل الاقتصادى فى أفريقيا: دراسة حالة الكوميسا»؛ ،**آفاق أفريقية**، (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد السابع، ٢٠٠٠).
٦-د. حمدي عبد الرحمن،«السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة الى الشراكة»،**السياسة الدولية**،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد١٤٤،أبريل ٢٠٠١).
٧- د. صلاح حليمة،«عهد جديد فى الصومال»،**السياسة الدولية**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٩،يناير ٢٠٠٥).
٨-د. عبدالملك عودة، «العلاقات المصرية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»،**آفاق أفريقية**، (القاهرة: وزارة الإعلام،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد العاشر، ٢٠٠٢).
٩- ــــــــــــ، «سياسة أفريقيا ومنظمة التجارة العالمية»،**الأهرام الاقتصادى**،(القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد ١٧٠١، ١٣ أغسطس ٢٠٠١).
١٠- ــــــــــــ، «مصر وأفريقيا»، **الأهرام الاقتصادى**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١١٠٦، ٢١ سبتمبر١٩٩٨).
١١- ــــــــــــ،«الأمن القومي المصري»،**صحيفة الأهرام**،٩ أبريل ٢٠٠٣
١٢- ــــــــــــ، «تغيير موازين القوى عند منابع النيل»، **صحيفة الأهرام**، ٢٣ مايو ٢٠٠١.
١٣- ــــــــــــ، «الباب الياباني للدخول في أفريقيا»، **صحيفة الأهرام**،٢٩يناير ٢٠٠١.
١٤- ــــــــــــ،«الدور الإثيوبى القادم فى حوض النيل»، **صحيفة الأهرام**، ٢ يوليو ٢٠٠٠.
١٥- عمر عبدالفتاح،«اللغة والهوية الثقافية لأفريقيا»،**آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ١١، خريف ٢٠٠٢).

١٦- د.عمرو الحمزاوى، «توسيع الاتحاد الأوروبى:التحديات والفرص»،**السياسة الدولية**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤).
١٧- د. عمرو الشويكى،«استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية»، **السياسة الدولية**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤).
١٨- د.محمود أبو العينين، «العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا، المستوى الثنائى، فى تجمع الكوميسا»،**آفاق أفريقية**، (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٠).
١٩- ـــــــــــــــ،«الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة ١٩٥٢بين الاستمرارية والتغير»،**السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١٤٩، يوليو٢٠٠٢).
٢٠- ـــــــــــــــ،«العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة»،**السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٤٠، أبريل ٢٠٠٠).
٢١- ـــــــــــــــ،«السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الأفريقى»، **مجلة الدراسات الأفريقية**، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد العشرون، ١٩٩٨).
٢٢- ناصر حامد،«الآثار الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبى»،**السياسة الدولية**،(القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٧،يوليو٢٠٠٤).
٢٣- نبيل عبد الفتاح، «إطار مشاكوس:المرجعية والبنية والدوافع»، **السياسة الدولية**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢).
٢٤- د.نجوى الفوال،« الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال»، **السياسة الدولية**، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٢ ،أبريل ١٩٩٨).
٢٥- هاني رسلان،«جنوب السودان وحق تقرير المصير:المسار والتداعيات»،**السياسة الدولية** ،(القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد ١٥٠،أكتوبر٢٠٠٢).
٢٦- ـــــــــــــــ،«الموقف المصرى من إطار مشاكوس»، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥).
٢٧- ـــــــــــــــ، «موقف الولايات المتحدة من مشاكوس وقانون سلام السودان»،**السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣).
٢٨- د.وحيد عبد المجيد، «مصر والنظام الإقليمى العربى فى التسعينيات»، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٠،أبريل ١٩٩٠).

النشرات:

١-وزارة الخارجية المصرية، **مذكرة معلومات عن الكوميسا غير منشورة** ، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، إدارة شؤون المنظمات الأفريقية، ٢٠٠٤).

٢-وزارة الخارجية المصرية، **نشرة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا**، (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، إدارة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، ديسمبر٢٠٠٥).

٣-**البنك المركزى المصرى**، النشرة الإحصائية الشهرية،(القاهرة:البنك المركزي المصري، العدد ٩٣، ديسمبر ٢٠٠٤).

٤-ـــــــــــــ، النشرة الإحصائية الشهرية،(القاهرة:البنك المركزي المصري، العدد ٩٤، يناير ٢٠٠٥).

٥-المكتب الصحفي لوزير الخارجية المصرى في ١٨ يوليو ٢٠٠٤.

رسائل علمية:

١- أحمد فارس، **جماعات المصالح والسلطة السياسية فى مصر، دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ١٩٥٢ــ١٩٨١**، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

٢-أحمد فؤاد رسلان، **مفهوم الأمن القومي: دراسة فى النظرية السياسية مع التطبيق على المجتمع المصرى المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).

٣-أشرف كشك، **السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥).

٤-أيمن السيد عبدالوهاب، **السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يوليو ٢٠٠٤).

٥-رانيا حسين خفاجة، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤).

٦-عادل سيد عبدالرازق، **دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٣).

التقارير والدراسات :

١-مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،**التقرير الإستراتيجي العربى لعام ٢٠٠٤ــ٢٠٠٥**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٥).

٢- ـــــــــــــ، **التقرير الإستراتيجي العربى لعام ١٩٩٣**،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤).

٣-ــــــــــــــــــ،**التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٢**،(القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣).
٤-جمعية رجال الأعمال المصريين،**تقرير نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين**، (القاهرة: جمعية رجال الأعمال المصريين، يناير ١٩٨٨).
٥-المعهد القومي للتخطيط،**تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣**، (القاهرة: المعهد القومى للتخطيط، ٢٠٠٣).
٦-د.السيد فليفل (محرر)،**التقرير الاستراتيجى الأفريقى لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤).
٧-ــــــــــــــــــ،**التقرير الاستراتيجى الأفريقى لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٣).
٨-د.محمود أبو العينين (محرر)،**التقرير الاستراتيجى الأفريقى لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يناير ٢٠٠٦).
٩-**وزارة التجارة الخارجية والصناعة**، تقرير التجارة الخارجية المجمع، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة،مجلد ٤ العدد ١١،يوليو ٢٠٠٥).
١٠- وزارة الخارجية المصرية، **تقرير ندوة الكوميسا ٢٦-٢٨ أكتوبر ١٩٩٨**، (القاهرة: وزارة الخارجية، ١٩٩٨).
١١- وزارة التجارة الخارجية والصناعة، **استراتيجية التحرك التجارى المصرى فى القارة الأفريقية**، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مارس ٢٠٠٣).
١٢- وزارة التجارة والصناعة ،**العلاقات المصرية الأفريقية :التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية دراسة تحليلة عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا من ٢٠٠١-٢٠٠٥** ،(القاهرة :وزارة التجارة والصناعة،الادارة المركزية للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف،٢٠٠٦).
١٣- وزارة التجارة الخارجية والصناعة، **التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا**، (القاهرة: وزارة التجارة الخارجية والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، يناير ـ ديسمبر ٢٠٠٣).
١٤- وزارة المالية، **البيان المالى لوزير المالية عن السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥**، (القاهرة: وزارة المالية المصرية، ٢٠٠٤).
١٥- **البنك المركزى المصرى**، تقرير البنك المركزى عن السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، (القاهرة: البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٤).
١٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥- ٢٠٠٣**، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ٢٠٠٤).

١٧- ـــــــــــــــــــــــــــــ، **مصر في أرقام** ، (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبريل ٢٠٠٥).
١٨- إبراهيم عفيفى، **دليل عمليات النقل الجوى**، (القاهرة: نقطة التجارة الدولية، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، ٢٠٠١).
١٩- السعيد العنانى ، **مذكرة بشأن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)**، (القاهرة: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، التمثيل التجارى، إدارة الدول والمنظمات الأفريقية، يناير ٢٠٠٦).
٢٠- **تقرير عن شبكة الإذاعات الموجهة** : حالة الإرسال ومدى تحقيق الأهداف المرجوة (القاهرة: اتحاد الإذاعة والتلفزيون، الأمانة العامة، الإدارة المركزية للمتابعة وبحوث المستمعين،٢٠٠١).

مقابلات :

١-مقابلة مع المستشار ياسر عاطف مدير شؤون الكوميسا بوزارة الخارجية المصرية.
٢-مقابلة مع الأستاذة سهام محمود، مدير إدارة شبكة الإذاعات الموجهة باللغة الإنجليزية لدول شرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية، اتحاد الإذاعة والتيلفزيون المصرى.
٣-مقابلة مع الأستاذ محمد عزت بهجت رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العلمية بأكاديمية البحث العلمى.

أوراق غير منشورة:

١- د. حازم الببلاوى، «مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية»،ورقة قدمت فى ندوة بعنوان مستقبل النظام الإقليمى العربى نظمها كل من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالتعاون مع مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠١.
٢- د.محمود أبوالعينين، مصر وأفريقيا :الطريق إلى مجلس الأمن، ورقة قدمت إلى الحلقة النقاشية بعنوان «مصر وأفريقيا: الطريق إلى مجلس الأمن» التى نظمها المجلس المصرى للشئون الخارجية ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية فى مارس ٢٠٠٥.
٣- د.يوسف خميس أبو فارس، الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا (إطار عام)،ورقة مقدمة لورشة الاستثمار الأفريقي في السودان ، الخرطوم:مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا،٢٠٠٤

الصحف والمجلات

١-صحيفة الأهرام.
٢-صحيفة أخبار اليوم.
٣-مجلة الأهرام الاقتصادى.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

A- Documents:

1- World Migration Report 2005; International Migration in Africa, - idp?circstriction=Africa www.iom.int/query
2- A more secure World :Our Shared responsibility,report of the high-Level Panel on Threats,Challenges and Change , (New York: United Nations 2004).
3- World Investment Report 2005: Transnatioanl Corporations and the Internationlization of R&D, (New York & Geneva :United Nations 2005).
4- World Development Report 2000/2001attacking Poverty ,(NewYork: Oxford Uinversity Press,2001)

B- Periodicals :

Ministry of Foreign Trade, Monthly Economic Digest, (Cairo: Ministry of Foreign Trade February 2005).

C- Articles

1. Arts, Karin & Byron, Jessica "The Mid-Term Review of the Lome IV Convention: Heralding The Future?",**Third World Quaterly** , (Oxford:Carfax Publishing Company, Vol.18,No.1,1997).
2. Kotschwar, B. R. **South-South Economic Co-operation ; Regional Trade Agreements among Developing Countries' Cooperation South** ,(UN Development Programme,1995).
3. Mistry, Percy S. "Africa's Record of Regional Co-operation and Integration ", **African Affairs,** (vol .99,No. 397 , October 2000).
4. Nye,Joseph S. US Power and Strategy after Iraq, **Foreign Affairs,** (No.4, Vol. 82, July/August 2003).

D- Scientific Studies

Ghamil ,Mokhtar, Egypt and COMESA: Searching for a new approach to regional integration in Africa, , MA Thesis-Department of Political Science, (Cairo :American University , 2001).

E- Books

1- Asante, S. K. B. **Regionalism and Africa's Development: Expectations , Reality and Challenges** , (New York: Macmillan Press, 1997).
2- Baylis ,John & Smith, Steve (eds), **The Globalization of World Politics** , (Oxford: Oxford University Press, 1997).

3- Bayoumi,Gamal **EU-Egyptian Association Agreement,** (Cairo: Egyptian Council for Foreign Affairs, Occasional Paper no.6, 2003).
4- Brewer ,Thomas L. & Titelbawn , Lorne, **American Foreign Policy: A Contemporary Introduction,** Fourth Edition,(New Jersey: Prentice-Hall 1997).
5- Brilmayer, Lea **American Hegemony: Political Morality in a one –Superpower World,**(Yale University Press, New Haven & London, 1994).
6- Dawisha, A. I. **Egypt in the Arab World:The Elments of Foreign Policy,**(London: The Macmillan Press LTD,1976).
7- Ismael, T. Y. **The UAR in Africa: Egypt's Policy under Nasser,**(Illinois: Northwestern University Press,1971).
8- Jentleson,Bruce W. **American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century** ,(New York: W.W. Norton & Company Inc.,2000).
9- Joseph, Richard (ed.) , **State, Conflict and Democracy in Africa** ,(London: Lynne Rienner Publishers,1999).
10- Keohaneetal,R. (ed), **After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe 1989-1991,**(London: Harvard University Press,1993).
11- Marlowe, John, **Four Aspects of Egypt,** (London :George Allen & Unwin LTD,1966).
12- Page ,Sheila, **Regionalism and Developing Countries,**(London Overseas Development Institute , 2000).
13- **SIPRI YearBook 2003:Armaments,Disarmament and International Security,** (Oxford:Oxford University Press, 2004).
14- Wright, Stephen (ed.), **African Foreign Policies** (Boulder: Westview Press,1999).

F- Papers :

1- Adetula,Victor A.O. "**Regional Integration in Africa: Prospect for Closer Cooperation between West, East and Southern Africa**", A paper presented at the meeting of IDASA/Fredskorpset Research Exchange Programme Governance and Diplomacy (Johannesburg, May 2-4 2004).
2- Jakobeit ,Cord. Hartzenberg, Trudi ,and Charalambide, Nick. **Overlapping Membership in COMESA, EAC, SACU and SADC, Trade Policy Options for the Region and for EPA Negotiatitions** , Regine Qualmann, Trade Policy Adviser, SADC Secretariat , Botswana, Micheal Stahl Adviser , EAC Secretariat , Tanzania, November 2005.

3- KaseKende, Louisa, & Abuka, Charles A, "Regional Trade Arrangements: The COMESA Experience", (International Monetary Fund 1998).
4- Mclntyre, Meredith A. **Trade Integration in the East African Community: An Assessment for Kenya,** IMF Working Paper no 05/143 (International Monetary Fund,July 2005).
5- Dr. J. Stephen Morrison, Director of Africa Programme, Africa and the War on Global Terrorism, (Center for Strategic and International Studies, November 2001)

مصادر أخرى :

1- http://www.minfo.gov.eg
2- http//www.mfa.gov.eg
3- http://www.mfti.gov.eg
4- http://www.mwri.gov.eg
5- http://www.comesa.int
6- http://www.ptabank.org
7- http://www.comesabankers.org
8- http://www.zep-re.com
9- http://www.worldbank.org
10- http://www.unctad.org
11- http://www.un.org
12- http://www.businessmonitor.com
13- http://www.db.eiu.com
14- http://www.oecd.org
15- http://WWW.nilebasin.org.
16- http://www.commissionforafrica.org
17- http://www.chinatoday.com
18- http://www.wto.org
19- http://www.africa-union.org
20- http://www.usaid.gov
21- http://www.csis.org
22- http://www.newamericancentury.org

ملاحـــق

ملحق رقم (١)
بيانات أساسية عن دول الكوميسا

الدولة	المساحة بالألف كم	السكان بالمليون نسمة	النمو %	اللغة	الناتج المحلي بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	العملة	معدل التضخم %	ملاحظات
السودان	٢٣٧٦	٢٧ر٨٦١	٣ر٠٦	العربية ولهجات محلية	٧ر٨٠١	٢٨٠	جنيه سوداني	١٣٣	أهم الصادرات: القطن، الفول السوداني، الصمغ العربي، السمسم، العلف، الجلود، الحيوانات الحية واللحوم. أهم الواردات: المنسوجات، معدات النقل، الأدوية، الكيماويات، آلات وقطع غيارها، خامات ومدخلات صناعية، سلع غذائية مصنعة.
إثيوبيا	١٠٠٠	٦٠	٢ر٣	الإمهرية / العفر الإنجليزية العربية	٥ر٦	١١٠	بير	١٠	أهم الصادرات: البن، السمسم، الجلود، البقول. أهم الواردات: الأدوية، معدات النقل، بترول خام ومنتجاته.
كينيا	٥٦٩	٢٨	٢ر٦	الإنجليزية/ لهجة محلية	٩ر٣	٣٣٠	شلن كيني	١ر٧	أهم الصادرات: بن، شاي، منتجات لحوم، جلود وصلال، ذرة ، سيزال. أهم الواردات: بترول خام ومنتجاته، منتجات حديد وصلب، أرز، أسمدة، أدوية.
أوغندا	٢٠٠	٢٠	٣ر١	الإنجليزية/ لهجة محلية	٦ر٦	٣٢٠	شلن أوغندي	٦ر١	أهم الصادرات: بن يمثل ٦٠% من إجمالي الصادرات، ذرة، جلود، شاي، أسماك، حيوانات حية. أهم الواردات: بترول خام ومنتجاته، سيارات ومعدات نقل، حديد ومصنوعاته، أدوية، منسوجات، صابون.
زيمبابوي	٣٨٧	١١	٢ر٣	الإنجليزية/ لهجات محلية	٨ر٦	٧٥٠	دولار زيمبابوي	٢٥ر٨	أهم الصادرات:تبغ يمثل ٧٠% من الصادرات، شاي، بعض المعادن. أهم الواردات: آلات ومعدات، أدوية، بترول خام ومنتجاته، محضرات غذائية.
رواندا	٢٥	٨	١ر٨	فرنسية/ لهجات محلية	١ر٧	٢١٠	فرانك رواندي	٢٢	أهم الصادرات: البن، الشاي. أهم الواردات : الملابس والآلات والمعدات، أدوية، منتجات بترولية.
بوروندي	٢٦	٧	٢ر٦	الفرنسية/لهجات محلية	١ر٢	١٨٠	فرانك بوروندي	١٩ر٢	أهم الصادرات: البن ، الشاي، الجلود. أهم الواردات: المنتجات البترولية.
أنجولا	١٢٤٧	١١	٣ر١	البرتغالية/لهجات محلية	٣ر٨	٣٤٠	كوانزا	٢٠	أهم الصادرات: البترول الخام، معادن نادرة، حديد، نحاس، زيت نخيل. أهم الواردات: مواد غذائية، ملابس، منسوجات، أدوية.
الكونغو	٢٢٦٧	٤٧	٣ر٢	الفرنسية/لهجات محلية	١ر٥	١١٠	فرانك أفريقي	١٢	أهم الصادرات: بن، نحاس، زيت نخيل، أخشاب. أهم الواردات : آلات ومعدات وأجهزة، مواد غذائية، أدوية وملابس.

تابع ملحق رقم (١)

الدولة	المساحة بالألف كم	السكان بالمليون نسمة	النمو %	اللغة	الناتج المحلي بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد بالدولار	العملة	معدل التضخم %	ملاحظات
مالاوى	٩٤	١٠	٧ر٢	الإنجليزية/لهجات محلية	٣ر٢	٢٢٠	كواتشا	٣ر٨٣	أهم الصادرات: تبغ تمثل أكثر من ٧٠% من حصيلة الصادرات، الشاى، للذرة، زيت عباد الشمس. أهم الواردات: أدوية ،آلات، منسوجات.
زامبيا	٧٤٣	٩٠	٨ر٢	الإنجليزية/لهجات محلية	٦ر٣	٣٨٠	كواتشا	٨٩	أهم الصادرات: نحاس يمثل أكثر من ٧٠% من جملة الصادرات، تبغ، كوبلت. أهم الواردات: منتجات بترولية، ذرة، أسمدة، آلات ومعدات، أدوية، أغذية.
جيبوتى	٢ر٢٣	ر٦٣٦	٥١ر١	الفرنسية/لهجات محلية	٠	٠	فرانك	٩ر٤	أهم الصادرات: الصوف، الموهير، الماس. أهم الواردات: أغذية ومشروبات، كيماويات، وسائل نقل.
مدغشقر	٥٨٢	١٤	٨٣ر٢	الفرنسية/مالاجاش	٦ر٣	٢٥٠	فرانك مالاجاش	٣٥	أهم الصادرات: فواكه، أسماك، زيوت عطرية، توابل. أهم الواردات: أدوية، معدات نقل، الات ومعدات، أغذية، منتجات بترولية.
أريتريا	١٠١	٨٢٧ر٣	٧٩ر٢	عربية/ إيطالية	٨٠١ر	٢١٠	ناكفا تعادل ليير	١٠	أهم الصادرات: أسماك، حيوانات حية، لحوم، منسوجات. أهم الواردات: أغذية مجهزة، منتجات بترولية، أدوية، آلات ومعدات.
جزر القمر	٢٢	٥١٨ر	٥٥ر٣	الفرنسية/العربية/ لهجات محلية	٢٠٨ر	٤٠٠	فرانك قمرى	١٥	أهم الصادرات: بن، تبغ، زيوت أساسية. أهم الواردات: سكر ، عسل، أرز، أسمنت، منتجات حديدية، ملابس.
سيشل	٥ر	٠٧٨ر	٧٦ر	لغات محلية/ إنجليزية	٥٣٧ر	٦٨٨٠	روبية سيشل	٢	أهم الصادرات: أسماك، مشروبات، بن، تبغ. أهم الواردات: أرز، منتجات بترولية، زيوت نباتية، أسمنت، منتجات حديد وصلب، ألمونيوم، ملابس.
سوازيلاند	٢ر١٧	٩٥٢ر	٢٤ر٣	إنجليزية/ سواتى	٣٦٩ر١	١٤٤٠	إيمالينجى	٧ر١٤	أهم الصادرات: الماس. أهم الواردات: كافة المنتجات وتعتمد اعتمادًا كاملا على جنوب أفريقيا

المصدر : السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية(بدون تاريخ)

Extract

This study contains an analysis of the Egyptian foreign policy towards the COMESA through an assessment of the political situation since Egypt formally joined the organization. We look into the circumstances surrounding the Egyptian foreign policy and gauge its success in achieving its objectives while reviewing the obstacles, challenges, and opportunities lying ahead.

The study shows that there is a need to stress the economic dimension of foreign policy. The underlying assumptions of the Egyptian foreign policy regarding COMESA and Africa in general need to change. We need to shift the emphasis from the political and cultural aspects dominant in the fifties and sixties to the economic aspect. We need to increase the volume of trade and technical aid, open new markets, and stress the gains of cooperation in terms of mutual interests.

The study ends with the conclusion, which summarises our findings. First, we believe that the improvement in Egyptian relations with COMESA countries has so far brought about a fairly modest outcome. This can be explained partly by the focus of Egyptian foreign policy on improving ties with Arab countries, Europe, and the United States. Secondly, Egypt places great importance on the issue of Nile water and the need to secure, if not increase, Egypt's quota of the water - a matter that clearly influences Egyptian foreign policy in Africa in general and within the COMESA in particular, considering that most Nile basin countries are members in that group. Thirdly, we believe that there is a need to emphasise economy and make it the backbone of our foreign policy toward COMESA and Africa in general. In other words, instead of drawing on the political and cultural capital we've developed in the 1950s and 1960s, we should focus on economy, trade, technical assistance, opening new markets, and promoting bonds on the basis of mutual interests. Fourthly, politics will always remain an integral part of our relation with COMESA members.

Name : Nanis Abdel Razik Fahmy Ahmed Mohamed
Birth date & Place: Riyadh , Saudi Arabia 6 December 1978
Department : Political Science
Degree : Master
Supervision:
Professor Abdel Malek Ouda
Professor Ibrahim Nasr Eldin

The Egyptian Foreign Policy towards the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) from 1998 to 2004

Abstract

This study hopes to shed light on a significant aspect of Egyptian foreign policy in Africa. Few studies, if any, have looked into Egypt's relations with the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) and the current study hopes to fill the paucity of research in this vital aspect of our African foreign policy.

By joining COMESA, Egypt has reasserted its interest in keeping strong ties with the south and east of the continent. The region covered by COMESA is of particular significance to Egypt. And despite the current economic difficulties and other troubles facing Africa, it is the view of the authors of this study that will grow in importance in the future,.

Until recently, Egypt was an anomaly in Africa. In a continent where virtually every state is a member of a regional or sub-regional organisation, Egypt remained unattached to any African group, even after the 1991 Abuja meeting made a strong case for regional cooperation in the continent. Egypt's failure to join any African regional grouping bordered on regional isolation in the 1990s and could have jeopardised its regional and international standing, let alone its water resources and security. Egypt had, therefore, to remedy this situation. It joined COMESA not only to assert its continental bonds, but to stay abreast of the international tendency of various countries to join together in regional groups.

In this study, we will analyse Egyptian foreign policy toward COMESA, reviewing the aims of our foreign policy, the opportunities and challenges ahead, and the performance we've seen so far. For example: What are the reasons that made Egypt join COMESA? Were Egypt's motives home-grown or externally-oriented? How can the COMESA help promote Egypt's foreign policy? And what opportunities have materialised due to our COMESA membership?

Part 1 looks into the determinants of Egyptian foreign policy regarding COMESA. Chapter 1 of Part 1 looks into the domestic determinants while Chapter 2 looks into regional determinants.

Part 2 tackles Egyptian foreign policy toward COMESA. Chapter 1 of Part 2 reviews the tools Egyptian foreign policy uses in dealing with COMESA while Chapter 2 looks into the Egyptian performance after joining the group.

Cairo University
Faculty of Economics & Political Science
Political Science Department

The Egyptian Foreign Policy towards the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) from 1998 to 2004

Master Study

By

Nanis Abdel Razik Fahmy Ahmed Mohamed

Supervision

Professor
Abdel Malek Ouda

Professor
Ibrahim Nasr Eldin

Cairo

2007